



c.2

40
Jc. O.
Varak
154

الثاني
جواهر البحريه

ل



الفصل الثاني في احكام الشهاده وفيه مسائل

في تحملها وادائها وقد مر الكلام في الاداء وهو واجب في الجملة
وكتمان الشهاده جوارم: واما وجوب الاداء فمضبط الخرابي
من حجب عليه بانه كل من حمل متعين دعي الى الاداء من مسافه دون
مسافه العدو القيد الاول قصد حمل الشهاده فلو لم يعصه
لكن حجبها اتفاقا فان سمع شيئا او وقع بصره عليه اتفاقا فوجب
الاداء وحجها فان وقعها لاطلاق الاكثرين انه يجب **العدو الثاني**
المعسر فاذا لم يكن في الواقعة الاستاهدان بان لم يحمل سواها او
الباقون وحينئذ او غابوا وجب عليها الاداء من امسع عصي الكاوير
واحتسبان يكون عدد الشهود ثمانية اشان يكونان واثان بخيان
واثنان بمرصان واثان بخصان للاداء وان لم يكن بها الاستاهد
اما الاستغناء اولان الآخر فاسق مجمع على فسقه فان كان الحق ثابتا
بشاهد واحد فان كان الحاكم يرى ذلك وجب عليه الاداء على الاصح
وان لم يره الشاهد وان كان الحاكم لا يراه لم يجب على الاصح وكذا ان كان
مما لا يثبت بها وان كان في الواقعة شهود فالاداء فرض كراهه عليهم
فان قام به اثنان منهم سقط الفرض عن الباقيين وان امتنعوا كلهم
سواء اطلبهم مجتمعين او منفردين قال الماوردي والروائي والمدعي والادعي
اعظمهم ادعيا لانه مسوع في الامتناع كما لو اجابوا ولا فائده يكون اكثرهم
اخر اسوا اكار الامتناع حكما من المشهود عليه لغيره قال القاضى والاسفل
التراضى بشهادته الممنوع في شئ أصلا حتى يعود في واقعه ما قبل المدعى
لو قال القاضى في عند فلان شهاده وهو يمتنع من ادائها فاحضره
بشهود لم يجبه لانه يزعمه فاسق الامتناع فلا يسمع بشهادته
وقال الماوردي فسقه بدلك معسر بدخوله في الصغار والكبار
حسب الحال فانه خل في الكاير فسق او في الصغار فلا وهو بعض
ان في المختلف باختلاف رجال المشهود به وان طلبت والحوال الداس

معصومين وحملها في اصح الوجهين قال الامام ومحلها اذا لم يعلم الا بالثبات
 فان علمناه وجب قطعها وجعل الماوردي والرواية محلها ما اذا لم يعلم
 اباهم ولا احايهم ومقتضاها انها اذا علمنا رغبة الناس في الاجابة
 انه لا يجب وجريانها اذا لم يطلب الاداء الاسر واحد **القول الثالث**
 ان يدعى من مسافة قريبة ومما كان القاصي في البلد وحملها لاجابه
 والاداء على المذهب وبطلانها اذا اجتمع مع القاصي وكذا الحكم
 لو كان في مسافة العدو فنادى فيها هذا المشهود وقال الماوردي
 والرواية لا يجب اذا كان القاصي خارج البلد بعدد المسافة او في
 سواها كان في امركون او لا وان كان في البلد فان كان صغيرا لزمته
 الاجابة وان كان كبيرا جرت عادته بالمشي في جميع اقطاره
 لزمته والا فلا الا ان يكون في امركون مثله لزمته الاجابة
 واحضرا اليه ما ركبته فان لم يتركها الناس ركون مثله لزمته الاجابة
 وان انكره لم يلزمه ولو دعى من مسافة القصر لم يلزمه الاجابة
 وان دعى من دونها وفوق مسافة العدو فوجهان بيننا على قولين
 الفرع في هذه المسافة وضح النوى انه لا يلزم وقد اختلف في
 بلته سودا اخر احدها كون الشاهد عدلا فان كان فاسقا
 ودعى للاداء فان كان فسقه يحجم عليه ظاهرا او خفيا لم يجز له
 ان يشهد فضلا عن ان يجب كذا قاله القاصي والبخوي والراعي
 واقتصر الشيخ ابو علي على انه لا يلزم الاداء وقال الماوردي
 ان كان سعة ظاهرا لم يجز له التحمل والاداء وان كان خفيا لجاز له
 وكذا قال الامام في الاصول وهو مقتضى كلام الغزالي في باب الرجوع
 وقال الرواية اذا كان قاصيا في الباطن عدلا في الظاهر فله ان
 يشهدا وعليه ان يشهد منه وجهان بيننا على وجهين ان القائل
 هل عليه اقامة الشهادة قال لا يحمل ان يقال لا يشهد لان حمله
 على الحكم بالباطل والى الذي في العدل ظاهرا القاصي باطنا

الذي

الذي فهمته من كلامهم انه لا يحرم عليه اداء الشهادة بل سمح هو الذي اياه
 صححا او ممن اشار اليه الماوردي والقاصي الطبري في ان الصباغ ان
 فسقه يحجم عليه فان احسن عليه لزمه الحضور وان لم يحسن فان
 لو كان عدلا لزمه الحضور فنهنا وجهان ومنهم من قال ان كان عدلا
 متعينا عليه لم يلزمه وان احسن فوجهان **القول الرابع** فان قلنا لا يجوز له ان
 فان كان فسقه يحجمه اياه كثر لنبيد فان كان خفيا وهو عدل
 عدل الظاهر لزمه الاداء عند معصيته وان كان في طهره في لزم
 الاداء عند من يجوز وجهان اظهرهما نعم وجيز القاصي عفا اليه
 وينبغي ان يخرج على هذين الوجهين وجوب الاداء عند من جوزه وعرف
 انه اطلاق القول بان له ان يشهد بانه يجب الاداء في الفسق الخفي والظن
 الخلاف فيما اذا كان ظاهرا فان حمل على اطلاقه فهو مخالف لما مر وان حمل
 على الفسق المجتهد فيه فهو موافق له وعنه رواية وجهان ان الشاهد
 له ان يشهد بما علمه ان القاصي برئ عليه مالا يحتق له الشاهد
 كالباع الذي برئ عليه شفعه الحيوان وهو لا يعقل ثبوته **القول الرابع**
 ان لا يكون بعدد رغبته من الحضور نفسه او ماله او ماله فان كان
 مرض يشق عليه الحضور وهو المرض المانع من حضور الجمعية
 لم يلزمه بل اما ان يشهد على شهادته او سمع القاصي من سمع بهادته
 وكذا ان كان يخاف من ظالم ولو طلب في جرائره شديدا او مظلوما لم يلزمه
 وكذا ان كانت المراه مخدرة تقرب على الصحيح انه لا يلزمها الخروج للحلف
 وغير المخدرة بلزمها الحضور وحيث يلزمها لم يكن لزوجها منعها وكذا
 لو حلفه صرر في ماله بان خاف عليه الصباغ لو حضر ولو ضمن له الداعي
 حفظه وكذا لو دعاه في وقت تغفل فيه عن كسبه ولو بدله قد كسبه
 لم يلزمه قبوله **الثالث** ان يكون القاصي المدعى اليه عدلا مستحبا
 للشرايط المرغبه فلو كان جائرا معينا في وجوب الحضور والاداء
 وجهان ولو شك في انه هل يقبل شهادته لزمته الاجابة ولو شهد

حتى المحض عن ذلك وادعى الى حاكم اخر لزمه ان يشهد عنده ايضا
 واورد سبها لته كخرجه ثم طالب به الادعاء قاض اخر في لزمته
 وحيث اختلفت شرائط وجوب الاداء لم يبق فلو كان في صلاة او حرام
 او على طعام فله التاجر الحيوان يفرع ولا يجهل بلاته امام في اظهره
 قال الماوردي الروابي لا فرق في وجوب الاداء عند القاضي من ان
 يكون الشاهد بعقد صحه ولايته او لا كسقوط وجهل وجميع
 ما تقدم في الاداء في حقوق الادامين لما حثوق الله تعالى
 فان كان في عدم ادائها انما يجد على غيره كشهود الزنا اذا لم يكملوا
 بلزمه الاداء ويغصى بتركه والا فان ظهر من المستهود علمه بدم
 ندب الى ان لا ياد بها وان لم يكن بدم ندب الى ان ياد بها وكره
 تركها قاله الروابي من شهد بحق بعلمه فان كان صادقا اثبت
 على قصده واعانتة الى ابطال الحق المستحقه وتخلص لظالم
 من الظلم وان كان كاذبا بالسقوط الحق الذي شهد به وهو لا يسع
 اثبت على قصده دون شهادته لانه مصر بالحكم قال الشيخ
 وفي تخريمه ورجوعه على الظالم بما احله نظر **فرعان**
 الاول قال الشيخ والماوردي والروابي يلزم الشاهد الاداء
 عند الامر والوزير اذا ادعى اليه وصابط وجوب الاداء على هذا
 ان يدعى له عند دي ولايه صحيح منه استيفاء الحق لهله سواء
 كان من اهل العدل والبعي فلو كان جائزا وان كان حوره في حق
 المستهود به لا يلزمه الاجابة وان كان في حق غيره لزمته
 وقال بل لفظان لا يجب الا عند القضاء قال الامام والغزالي
 ولودعى الاداء عند محكم النبي وحوده على ان حكمه هل يلزمه
 الرضى فان الزمناه دونه لزم الاداء والا فلا **الثاني**
 لو قال ذو الحق للشاهد دعوت عن هذه الشهادة ثم طلبها منه
 لزمه اذا هالاه حق الله تعالى لا يسقط ما سقط طه والله اعلم
المسئلة التاسعة في اخذ الاجرة على التحمل والاداء اما الاداء

بالمس

فليس له اخذ اجرة عليه قطعا وهل له اخذ اجرة على الحضور الى
 المجلس له نظرقان يحسن عليه لم يحضر قطعا وان لم يتبعن فوجه
 احدها وهو الذي في المنع الجواز واصحهما المنع وثالثها له اخذ
 ان عطله عن اكتسابه ورايها انه ان عطله عنها كان له ان اخذ
 قدر ما يقوته منها في ذلك الزمان وانما اخذ الاجرة على التحمل فان لم
 يتبعن عليه على ما سياتي ان يتا الله فله اخذها وان يحسن عليه
 في حوار احدها وجهان في اظهرها الجواز قال ابو الفرج وهذا اذا دعى
 لي التحمل فاما اذا اتاه المستهد عليه فليس التحمل اجرة وهذه الحالة
 وهذا يقتضي ان الاجرة على الذهاب لا على نفس التحمل قال المرافعي
 وقصيه قولنا ان له طلبا لاجرة اذا دعى التحمل ان له طلبها اذا دعى
 للاداء من غير فرق بين ان يكون القاضي معه في البلد ام لا وان يكون
 النظر الى الاجرة مطلقا الى نفقة الطريق وكذا المراكب خاصة
 ثم يصرف الماخوذ الى ماستاء ولا يمنع ذلك من الاداء فرضا كما ذكرنا
 في التحمل مع بعينه على اظهر الوجهين **اسي** وقد فرق الماوردي
 وغيره بينهما بان اخذ الاجرة في الاداء يوجب دنته على ان الماوردي حكم
 الوجهين فيما اذا كان يستعمل عن نفسه بالتحمل وجعل في اخذ الاجرة
 عليهما بلاه اوجه ثالثة لهما يجوز على التحمل دون الاداء واما اخذ الاجرة
 على كابه الصك فان لم يحضر عليه حاز طعنا وكذا ان يغيب في اظهر الوجهين
 وحيث منعنا الاجرة على الحضور للاداء فان كان ياتي من مسافة لمعددا
 فافوقها فله طلب اجرة مراكب وان كان القاضي في البلد لم يلزمه
 اجرة مراكب قاله الامام والبعوي ويظهر ان يقال اذا احتاج الى
 قطع مسافة لمثلها اجرة جاز له اخذها على قطعها وتحمل على اذا
 لم يكن لمثلها اجرة في العادة والحق البعوي في الحوار في هذه الطريق
 باجرة المراكب في حوار لا اخذ عند بعد المسافة وهل له اذا اخذ
 اجرة المراكب ونفقة الطريق ان يصرفها في شيء اخر ومشي فيه
 وجهان كالوجهين فيما اذا اعطى بقراد سارا وقال يقتضيه ثوبا

لنفسك هل له صرفه الى غيره اشهرهما الجواز والنفقة المذكورة هنا يجوز
ان يراد بها النفقة الدائمة والنفقة الزائدة بسبب لزومها كما في
نفقة العامل والنفقة الواجبة على الولي اذا حج القسبي **الثالثة**
لو كان في الواقعة شاهدان فأكبر ودعي واحد ودعي آخر لم يودع فامتنع
وقال احلف مع شاهدك عصي وكذا لو امتنع الشاهدان يرد الودع
من اشهرها ده وقال اللودع **الحلف على الرد** **فروع** للسلف خلاف
اخذ الاجرة على رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم منع منها
جماعه منهم الامام احمد والشافعي قالوا لو اخذ لم يقبل روايته ولجأ
آخرون وافق الشافعي ابو اسحق الشيرازي الجواز لمن امتنع عليه الكسب
لعياله للتحديث دون غيره الرابع حمل الشهادة من فروع
الكفائات فيما يتوقف حصوله على الشهادة وهو النكاح وكذا
المراجعة على قول شافعي الشهادة فيها ولو امتنع الكل اكسوا
ولو طلب من اشهر الحضور فان لم يكن هناك غيرها بعين عليهما وان
كان غيرهما فالمشهور انهما لا يتبعين ان فيه وجه ان المدعي سحر عليه
للتجمل الا ان يعلم ان غيره يتحمل ونسبه الرواية الى الشافعي وصحة
واما تجملها في التصرفات لما ثبته والاقارب في كونه فرض كفاية
وحكما ان احدهما لا بل هو مندوب اليه واشهرها مع وخصص
ابن القفطان الحلاق في الحقوق عاذا لم يتفقا بضامن احمل او غيره
وقال ان يتفقا لم يجب قطعا قال الراعي ومنهم من يسمي طرده
في النكاح ايضا فان قلنا انه فرض فذلك اذا حضر المسهر عليه
عند الشاهد وكان مستجوبا بشرائط العدالة اما اذا ادعي التجمل
فوجهان اظهرهما ان الاجابة لا يجب الا ان يكون هناك عدد على
الصحيح بان كان المشهود عليه ضريفا او محبوسا او امرا بخدر
على قولنا لا يخرج للتجمل في كذا اذا ادعاء القاضي للشاهد على امر
ثبت عنده فحمله الاجابة قال الامام في الموضع في الموضع
الذي دعي اليه فالموضع الذي يجب الاجابة فيه الذي يظهر

ان يكون

ان يكون غيره من المذكورين في معناه ولو كان المطلوب منه التجمل فمستحب
لشرايط العدالة لم يجب الاجابة قطعا ولو ذهب وحمل فمستحب
الشرايط اذ في وقد مر عن الماوردي ان عليه الاجابة اذا كان مستغنى
خفيا على هذا القول واما كما به المصلوك في كونها فرض كفاية وجهان
اشهرهما نعم وثانيهما انه لا يجب ان لا يجب لم يحس
الشخص لهما فله اخذ الاجرة وكذا ان تعين في اظهر الوجه ان
يرونه الامام فان رزقه شيئا عليها منع به ولا اجرة له **فروع**
لا ينبغي للشاهد ان يحمل الشهادة وبه ما يمنع من المضبط وتقام
الزعم كحجوع وعطش ودم وغضب واذا اشهد من الجور الشهادة عليه
كصبي ومحبون لم يثبت له وكذا ان في كتاب ابي علي ما يجوز
بالاجماع وان اعني على مختلف فيه وهو لا يعنفه قال بعضهم يعرض
وقال الضميري يشهد به وسفاهة الى الحاكم بحكم باجتهاده وقد مر
لهذا او مثله واذا اراد في الكتاب كله مكرهه او معاده فلا
باس بالصرح عليها سيما اذا لم يسبقه بالشهادة احد وان غفل
المكان ما لا بد منه الحق وان لا يسطرنا قصاصا متعلقا
البيان بخط او خطين واذا قرأ الكتاب على المتنايعين مثلا وقال
عزفتما ما فيه اشهد عليكما فقالا نعم او اخل او بلى كفي للتجمل
ولا يكفي ان يقول له الامور ليكما وان ثبتت وكما تولى واستجابه
واذا سمع اقرارا بدس او عتق او طلاق فله ان يشهد به لكن لا يقول
اشهد لي بذلك قال الماوردي فان كان حضر عنده ولم يسبقه
قال شهادته اقر عندي كذا وان لم يكن حضر عنده ولا شهد الي
سمعته يقول كذا ومنه نظو قال اس اعلى الدم ويقول شاهد لي
حضر في الحقد او بحبس احد الجاري من المزدوح والزوج المذكور
واشهره ومن الناس من يقول اني اشهد اني حضر العقد والاول
اصوب ولا يسجد لصحاح الثاني وهو قريب من الخلاف في لفظ شهادته
المريض على الارض فاع فقط فان شهادتها تقبل على محل سهرها
اذا لم تدع اجرة فولا واحدا مع الاختلاف في كيفية اعطائها فالمدفوع
انما يقول اشهد اني رصعته او انعم ارتضع مني وقال الماوردي

لا يقول اشهد الى ارضعته قال من المدم ونظيره في الزكاح ان يقول
 هذا العقد الجارى بين الولي والزوج عقد مشهدي او محضوري
 وسئل الشهاده برويه الهلال فان شهد ان هذه الليلة اول ليلة من
 رمضان او ان الغدا اول يوم منه كفى ولو قال اشهد الى رايته هلال هذا
 شهر رمضان من هذه السنه في هذه الساعة او وقت المغرب فبعد النظر
 المتقدم وان قال رايته هلال شهر رمضان من هذه السنه في وقت
 وبه اشهد صل وثبت الشاهد في الكتاب الذي يحمل فيه اسمه واسم
 ابيه وجده ويجوز ان يذكر اسم الجدة وتذكر حدة اعملا لثبوت شهرها
 ولا يثبت كنيه الا ان يكون في الشهود مستشاركه في الاسم المنسب
 ويسحب استغائه عما بعد التذكروا الشاهد على القاضي يحل به كتب
 الشهاده على انقاد القاضي ما فيه او حكمه ما فيه ولا يكتب على اقرانه قال
 المرافعي كانه يعني اذا حضر لا نشأ والاولى في كتابه ليس الموجل ان يقرر
 من الدس او لا بان يقول ما الذي كتب على هذا فاذا قال كذا موحدا
 قرر من عليه الدس يجوز ان لا يحلف في السلم بغير المسلم ولا حرقا
 من ان يكره المسلم لو اقر صاحبه او لا ويطلب له بالمدفوع اليه واذا انفي
 الشاهد القاضي الادا اتعده عن عيبه فاذا كانت شهادته مستند
 في كتابه خذ وثامه فاذا سأل له الشهود له استاذن القاضي بصغي
 اليه وعن الصادق ان الشهاده قبل استيفائها وسؤاله لا يصح
 والمذهب الاول ولو شهد من غير استيفائها وقال القاضي كرت
 واهلا لم اسمع لم يعقد بما جرى قال من ابي الدم واستحب للشاهد
 ان يحل قدر القاضي في الادا فيقول اطال الله بقاء سيدنا الحاكم
 ويريد من لسانه والردعاه مما يقتضيه حاله وقدره ثم يقول الشاهد كذا
الباب الرابع في الشاهد والمباين
 والقضا بالشاهد والمباين جاز في الجملة وفيما ثبت بالشاهد والمباين
 عبارتان للاصحاب ترجعا الى المعنى احداهما ان كلما ثبت
 وامر ان يثبت بشاهد ومن الاعيان في الشهاده وما لا يثبت لا يثبت
 الثانيه ان الذي ثبت بشاهد ومن الاموال عيانها ودونها وما
 قصد منه المال كالبيع والاجارات والمباين في القراض والمساواة

والثاني

وانتلاف الاموال والحناءا تملوجه المال كالخطا وشبه العود والحواف
 وكذا حقوق المال كالرهن والاجل والخيار على ما تقدم فثبت ان كل امرئ
 ولا فرق في الحكم بها من ان يمكن من إقامة البينه الكامله او لا وفيه وجه انه
 لا يحكم بها الا عند تعذر البينه الكامله رجلين او رجل وامرأتين او اختلف
 المدعى بعد شهادته الشاهد وتعذبه ولا يعزده قبلها وعلى من المدعى برة
 انه يجوز تقديم المباين على شهادة الرجل كما يجوز تقديم شهادته المراتين عليه
 ويجب على المحلف ان يتعرض في يمينه لصدق الشاهد فيقول والله اني
 مستحق عليه كذا او اني مستحق وشاهدي صادق فيما شهد به ولو قدم بصدقه
 واحسوا لا يستحقان حاز وعنه الاصطخري انه لا يجب التعرض له ولا يجوز
 الحكم بشهادته امرأتين ومن الاموال وفي الحكم بذلك مما لا يثبت
 بشهادة النسوة وجهان وفيهما اطلاق الاكثر المنع ثم القضا بالسا
 او بالمباين او بهما فيه ثلثه اوجه اصحهاهما ويظهر فايدهما في الحرم
 اذا رجع الشاهد على الصحيح في اقتضا الرجوع الحرم فعلى الاول يغرم
 على المال وعلى الثاني لا يغرم شيئا وعلى الثالث يغرم النصف قال الامام
 يحتمل ان يخرج الغرم عن الخلاف فان المزمع هل يغرم لان قول الشاهد
 هو الذي يند الحكم بالمباين قال المرافعي ويحتمل هذا في الصغير على الوجه
 الثالث وحكي ان المزمع عن الشيخ اني على انه قال في الاول
 بوجوب جميع المال اليه وهو غريب ولو سبق الشاهد بعد القضا
 لم يفتض الحكم او قبل المباين يغدرت المباين وصاد كان استاذه
 يحلف المدعى عليه فان نكل ردفت الممس على المدعى ولو لم يحلف المدعى
 مع شاهده وطلب من الخصم فله ذلك فان حلف سقطت الدعوى
 وليس له ان يحلف بعد ذلك مع شامده بخلاف ما لو اقام البينه بعد
 يمين المدعى عليه فانها تسمع قال المحامي لا ان يعود في مجلس آخر
 ويستأنف الدعوى ويقع الشاهد تحفيده بخلافه ان نكل المدعى
 فاناد المدعى بمن ارد ومنه في اصح القولين ويجري القولان

فيما اذا ادعى الا فانكر المدعى عليه ونكل ولم يحلف المدعى من الرد ثم
اقام شاهدا واحدا واراد ان يحلف معه فان نكلا ليس له ان يحلف
من الرد فليس له ان يحلف حتى يحلف ويقر وقال الراعي ما ينبغي ان يحلف
المدعى عليه وقد ذكر صاحب الشامل نحو امته وفي الباب مساميل
الاولى ادعى ورثته ميتة نيا او عينا لمورثهم فاما حكم المدعى عليه
اذا ادينوا ببلاده اشياء الموق والوراثه واصل المال الاول والثاني
لا حكم فيها بالشاهد واليمين فانما يثبتان بشاهد من اقرار المدعى عليه
ولما المال يثبت بالشاهد واليمين فان ادعى جميع الورثه به وهم
كاملوا الحال واقاموا شاهدا واحدا وحلفوا معه استحقوا المدفوع
وكان تركه يقتضي منه دين الميت ويندد وصاياه وان حلف بعضهم
ونكل بعضهم استحق الحال بضميه منه دون التاكل قال الشيخ
والنوال فرج وحلف كل واحد على الجميع لان حقيقته سواء حلف كل
او بعضهم وكذا العزم والوصي على القول بحلفهما قال الراعي
وفي كلام غيره ما يشعرك خلافه وعن الماوردي ان كلا حلف ان مورثه
استحق ذمته هذا كذا وحلف انه لا يسمع بطريق الارتعاع مورثه
كذا من دين حلقه كذا وكذا وان شاعدي لصا د فم لو مات
التاكل لم يكن لوارثه ان يحلف لبطالان حق مورثه بنكوله كذا قاله
الامام والعزالي قال الراعي وفي كلام الشيخ ما سارع فيه قلت
وكذا في كلام القاضي الطبري وابن الصباغ وقد حكاه الاول
وجها في موضع آخر وقالوا الدعوى في ذلك والحلف دارد في
عليه ايضا وقرع الامام عليه انه لو اراد الوارث ان يحلف فله ان يحلف
اخر يحلف معه فممكن من الحلف فيه احتمالا ان اما لو اقام
مدعى شاهدا في حصومه ثم مات فاقام وارثه شاهدا اخر
بحرارة حاله الساعليه وبحوران يقول عليه بحيد الدعوى واقامه
الاول ان حلف بعضهم ومات بعضهم فممكن ان يحلف ويترك

ولو ارثه

فلو ارثه ان يحلف ويترك ولو ارثه ان يحلف لكن هل يحتاج الى تجديد
واقامة الشاهد فيه احتمالا لان الامام قال الراعي والاشبه انه لا يحتاج
قلت وجزم به الماوردي وهو الاظهر عند الراعي وجهه بان المال
لو كان مجبونا فمات حلف وارثه وبحري لاحتمال ان يمالوا واقام مدعى
بعد الحق ثم مات فاراد وارثه واقامه شاهدا اخر ليحكم له بالبيعه فله
السبا على الدعوى والشهادة المنقولة من مورثه ام لا بد من شهادتها
واقامة الاول ولو امتنع الورثه من الحلف وعلى الميت دين فعل للغير
ان يحلف فيه قولان يورما الجديد الصحيح المنع قال الماوردي وحلفها
اذا لم يكن في التركة وفاة من غير هذا فان كان لم يحلف قطعا ويكران
فيما اذا اوصى لانسان بشي مرسل في التركة ولم يحلف الموارث هل يحلف
الموصى به فان كانت الوصية لبعض يد احبني قال الراعي ينبغي
ان يحلف قطعا وهذا يقتضي ان لا يكون الموارث الدعوى مدع
الحسن ولا الحلف عليها وان ذلك الموصى به خاصته وقد تقدم في
القسامة نردد الامام في سماع دعواه بها وحكي الماوردي في حوار
حلف الموصى له بالعين طريقا واحدا طردا لقولين والثاني القطع
بانه يحلف في كبريان في كل حق توقف ثبوته على من امتنع منها عليه
وعلق به حقايات كما اذا احب الى الراعي الموهوبه وقلنا لا ينفذ
احباله من غير اذن المورثين واختلفا في الادن واستغافل الحلف
هل يحلف الحاربه ولو كان الذي لم يحلف غائبا او مجنونا او صبيا
فاذا احصل الغايب وفاق المحبون وبلغ الصبي حلقا واحدا صبيبه
ولا تقف على عاده الشهادة بخلاف ما اذا كانت الدعوى لا عزم
الارت كما لو قال اوصى مورثك لفلان لاجل الصبي او لغيره
بكذا او بغيره انا وقلنا من كان كذا بكذا واقام شاهدا وحلف
فانها ولا لا يعطون شيئا الا بعد تحريده الدعوى واقامة الشاهد
او غيره والحلف وما تقدم في الوارث فيما اذا لم يخرج الشاهد

عن الـ عليه فان خرج عنها فوجهان احدهما للفقهاء لانه خلف وعطى
لصبيه والثاني واختاره ابو علي وكذا الورع لم يكن لهذا ان خلف
ولو مات الغائب او الصبي او المجنون فلو ارثه ان خلف وباخذ
حصته فان كان وارثه الخالف لم يحسب بمينه الاولى لما ربه
لو خلف حصص الورثه مع الشاهد وكان البعض الآخر عاسا او صبيبا
او مجبونا فعمل الورثه نصيبه فيه طريقان احدهما لا وثانيهما انه
على القولين فيما اذا اقام مدعى شاهدا واحدا بحسن هل يتبرع
الى ان تكمل اليقين قاله الرابع وسعي ان يكون الحاضر الذي لم يسرع
في الخصومه ولم يستعرب الحال كالصبي والمجنون والغائب فباحقه
خلاف ما مر في التاكيل **المادة** اذا اخذ الخالف نصيبه فانص
انه لا يشاركه فيه من لم خلف ونقص في الصلح على انهما اذا ادعيا
دارا ارثا فصدق احدهما وكثيرا لآخران المذكورين يشاركه فمن
الاصحاب من خرج من ذلك هنا قولا وقروها الاكثرون اختلفوا
في الفرق فقتل المسئلة فنها في الدس في الصلح فقبض في العس
قالوا ولو فرضت مسئلة الشاهد والممس في العس شاركه من خلف
ولو فرضت مسئلة الصلح في الدس انفراد المفزله بما احده وقال
الكثير من انما اخذه الخالف هنا ثبت بالشاهد والممس والاسباب
لا ما خذ حقا بيمينهم وما اخذه في مسئلة الصلح ثبت باقرار المقتضى
واقرار المدعى انه موروث فلا فرق هنا ولا في مسئلة الاقرار
بين العيز في الدس واذا اخذ الخالف نصيبه من الدس والعس
وعلى الورثه من عمل نصيبه منه فصح ما بالخصمه قال في الصلح
يسعى على ان لا يقرن ان لما خلف لم يلزم الخالف الا فضا حصته
وان قلنا لا يسعى على ان لم خلف هل يشارك الخالف في التام
قبض منه الجميع وان قلنا لا لم يلزمه الا الحصة **الرابعة** لو اقام
بعض الورثه شاهدا على ادعاه ثبت واخذ من لم يدع نصيبه

من

من غير حاجة الى تجديد دعوى واقام بينه فان كان صبيا او مجبونا
قبض الخافى نصيبه سواء كان المدعى سنا وعينا ثم يا مورا النصيب
بالخطبة وان كان عاسا فان كان المدعى عينا انتمرها وحفظت حصته
الغائب قال الرابع وابداهم يشعروا بهذا الانزعاج واجبة وهو
لكن تقدم في الورثه ان الغائب لو حمل المصوب الى القاصي في غيبه
المالك في حقه وجهان فحوزان بانها هنا **اسي** وان الصانع فترى
وان كان دسا على من نصيبه الوجهان المتقدمان في الورثه
ان من عليه دين الغائب اذا احضره الى القاصي قبل علمه ان بعضه
اظهرهما لا وصح المحامليهما انه ياخذ وقال الفارسي الخلاف
اذا كان المدعى ثمة مليا فان لم يكن كذلك اخذه منه وطوا قال الرابع
فان لم يقبضه فاذا اخضر الغائب سعي ان ياخذ نصيبه من المدعى
ولا يشاركه الا حاضر فاما اخذه وقد سبق في الشركة ان احدا لو دسه
لا ينفرد بقبض شيء من شركته فلو قبض شراكه الاخر وهما قالا
ياخذ نصيبه كما فهم جعلوا غيبه الشريك عدا فمكوا الحاضر والاسرار
وقال ابن ابي ادم اذا اقام بعض الورثه شاهدا في الدس واقربه الدس
واخذ حصته والياقون حاضرون ولم يطالموا او غلبوا من غير
اذن الحاكم فالذي يظهر ان من لم يقبض شراكه قولا واحدا وعكس
انهم اتفقوا عليه او اختاروه مع ذكر خلاف فيه ولهم ان يطالموا
المدعى ان اخذ حصته باذن الحاكم فهل لمن لم ياخذ حاضرا كان او
غائبا ان يشاركه في بطر **التي** نعم انما ياخذ الحاكم نصيب الغائب
اذا لم يكن له وكيل فان كان قبضه وكلمه ولو ادعى على شخص ان مورثه
او وصي فلعان ذلك او اقام شاهدا ولا يغيب او صبي لم يحد
نصيبه حال فاحضر وبلغ نعليه تجديد الدعوى واليمينه
الخامسة ادعى ثلاثة ان اياهم وقف عليهم هذه الضيعة
وانك باقي الورثه فاقام المدعى شاهدا واحدا فارادوا ان

ويعتبر الوقف بذكره في نسخ لك على ان الوقف هل يثبت بشهادة
من فيه خلاف في نسخ على ان الملك من الموقوفين وعلمه او في
على الاول يثبت بها وعلى الثاني فيه وجهان احدهما ان لا يثبت
وقيل انه منصوص عليه انه يثبت بها وثانيهما لا وصحي جماعه وعلمه
فان قلنا الملك لله لم يثبت بها وان قلنا هو لادى فوجهان والادى
ورثته يثبت على رجل انقص هذه الدار وقواك لا يبينها وهو علمه
او على بلانها واقاموا شاهدا وحلفوا معه فثبت انقص قطعها
الوقف ان قلنا يثبت بشهادة من وان قلنا لا يثبت بها فقرار
الوقف كما لو ادعى على رجل ان هذا العبد لادى سره كان عدي
وعتقته فخصه او ان هذه الجارية ام ولدى واقام شاهدا انقص
وحلف معه **الفرع الثاني** ان قلنا يثبت الوقف بشهادة من علمه
اما ان يدعو اوقف فترتيب او وقف يشترط **الفرع الاول** ان يدعو
وقف فترتيب بان يقول وقف اضيقه علسا ثم على اولادهم على اولاد
اولادنا وهذا كما انهم على الفقهاء انهم بعد اقامه الشاهد اما ان يحلفوا
او ينيكوا او يحلف بعضهم وينك كل بعض الحالة الاولى ان يحلفوا
جميعا فثبت الوقف لاحق ابا في الورثه في الضيقه ثم اذا انقض
الحالفون اما ما كانا او على المتعاقب فالبطن الثاني باخذون الدار
وقفها بمن وبغيره من وجهان وقيل قولنا احدهما لا باخذ
الا بمن كالبطن الاول في صحفه جماعة واصحابنا انهم باخذونها
بغيره كما لو ادعى انوار في ملكه لم يثبت بشهادة من علمه
فانه باخذ بغيره من سى العلم وطائفة الخلاف على ان البطن الثاني
ينفقون من البطن الاول فلا يحتاجون الى من ومن الواقف
فحتاجون اليها ومقتضى هذا ان يكون الاصح انه لا بد من العلم
قال الهوى ولا يصح هذا عندى ويحرم هذا الخلاف الاول والثالث
والرابع ومن بعدهم اذا ان الاموال لهم فان قلنا يحتاجون الى العلم

فلي

فلو كان مصرف الوقف بعد الملائه المدين الى الفقراء او الى
اليهم بعد البطون فان كانوا محصورين كفقراء قريبه او محله حلفوا ولا
فقد تغدو تحليفهم وفيه وجهان احدهما اصحهما انه مصرف اليهم
بغير علمه والثاني انه وقف تغدو مصروفه وفيه وجهان احدهما
لا يشرح انه سفل وجود ملكا مطلقا لورثته الواقف والثاني انه
يصرف الى اقرب الناس الى الواقف وعلى هذا هل يخص بغيره
ومقدم المقدم في الارث او جهتهم والاعنياء ويراعى قولهم وجه
فيه الخلاف المقدم في المقطع الاخير ولومان واحد من الحالين
وقلنا بالمنصوص الصحيح انه اذا وقف جماعة على امره على امر
كان نصيب من مات من نفى وطبقه فان مات ثان من نصيبه
الى الثالث وفيه وجهان احدهما انهم ينفقان احدهما انه على الوقف
في البطن الثاني والثاني انهم ينفقان في الوقف فتم علمها ان لم
يقف بها وهو الصحيح وان وقف ثم ففنا وجهان وان قلنا في اصل
المستعمله ان نصيب من مات البطن الثاني قال لما وردى بصروا الى
الفقراء ولعله فرعه على الصحيح انهم يحلفون في الاموال اليهم
الحال الثاني ان ينيكوا جميعا فمن العلم مع الشاهد والضيقه تركه
بعض من يباديون الميت وينفذ وصاياه ان كانا فان لم يكونا او فضل بينهما قسم الوقف
ويكون حصه المدين وقفا عليهم باقرارهم وحصه المدين طلقا فاذا مات
المدين قال القاضى ابن كح والامام والبخارى لا يصرف الا لاولادهم بغير علمه
على سبيل الوقف لا يكون اقرار الاول لا يزم عليهم وقال القاضى والاصابع
وابو الفرج والرواى يكون حصتهم وقفا على اولادهم كسما افروا به
من غير علمه قال الراعى وممكن هذا الخلاف على ان البطن الثاني باخذون
من الواقف ومن البطن الاول فان اراد اهل البطن الثاني ان يحلفوا على ان
جميع الدار وقف فعمل لهم ذلك فيه طريقان احدهما انه قولنا سوا قلنا
انهم لو حلفوا لا يكون شيء منها وقفا او قلنا ان حصه الاولين تبقى وقفا

وان لم يحلفوا واختلفوا في حالهما على ثلاث طرق احدها انهما مستقلان وثانيهما
انهما مبنيان على ان البطن الثاني ينقطع عن الوقف من الوقف الاول
فعلى الاول لم يحلفوا وعلى الثاني لا والناظر انهما مبنيان على ان الوقف ينقطع
الابتداء هل يصح فان قلنا يصح حلفوا ولا يصح انقطاع اوله يتناول الاولين
وان قلنا باطل لم يحلفوا والناظر ان الثاني ينقطع باهم حلفوا ولو اراد
البطن الثاني ان يحلفوا في حياته البطن الاول بعد تكملة حلفه لم يملك منه
طريقان احدهما فيه قولان الثاني ان ينقطع بان ليس لهم ذلك الروابي
وهو اشبه بالصواب ان ما قلنا في من الورثة فان رثتم المدعوى صار
المدعى كالميت وقفا باقرارهم وان رثتم غيرهم وعاد المدعوى فادعوا وقفتهما
عليهم بعد انبرام الحكم مع الاولين وان ادعوا عليهم توقفها صحت الدعوى
عليهم وان لم يدعوا عليهم لم يصح الدعوى عليهم كذا قال الروابي ويصح
ان يحل فيه خلاف **الحال الثاني** ان يحلف بعضهم ويسكن بعضهم فان حلف
واحد ونكح اثنان اختلفا في ان الثاني ان الثاني ان يتركه بقصده
الذي هو وينفذ الوصايا ومهما فصلت في اجماعهم منهم الماوردي والحاملي
والبيدنجي والبيخوي والروابي ينقسم من جميع الورثة من المنكرين
وان اكل من سوا الخائف يكون حصه الخائفين وقفا وان اكل من اصابع
ينقسم من جميع الورثة مما يخص البنتين لانه يكون وقفا على التاكليد
وعلى كل حال فاذا ماتت لثلاثه فالبطن الثاني من ورثته واولادهم
نصيب الخائف ان حلفوا قطعا فان لم يحلفوا ففيه القولان ولعل
من التاكليد والخائف لا يسكن نصيب التاكليد وقفا ان لم يحلف قطعا وان حلف
ففيه القولان في اولاد الجميع اذا اكلوا اصبحت الاصحاف وان مات
الخائف ولا يبقى التاكليد في نصيبه ثلاثه او حده اصبحت له نصيب
في البطن الثاني سوا حده اولاد الخائف في التاكليد ونسب في النص
واستعمله الامام والخزالي في عاين هذا في احتجاجهم الى البين القولان
المتقدمان فان قلنا يحتاجون اليها فنكلا سقط هذا الوجه وثانيها
انه يصرف الى التاكليد وثالثها ان هذا وقف بقدر مصروفه فهو على الحلال

المتقدم

المتقدم في الوقف المتعذر صرفه انه يبطل او سقى ويجوز الخافز الناس
الى الواقف والفقراء والمصالح او مصرفا لركاه اقوال فيكون مصرف
هذه الى ان يموت التاكليد اقوال في احتجاجهم اليه سقى وبصرف الى اقوال الناس
الواقف وعلى هذا اذا اراد المتعذر رموه التاكليد بصرف الى البطن الثاني
قال الامام ويحيى 2 حلفا فرب الناس الى الواقف على قولنا بصرف اليهم
الخلاف فان قلنا يحلفون فاستخرجوا ان الامام بهذا وقف لا يرى له
وحكمه مستقصى كتاب الوقف ان قلنا ان مصرفه التاكليد في احكامهم
الى الامم قولان مبنيان على ما اذا كانا قد حلفوا وعاد اليهما نصيب الثالث
وهذا اولى كحاجتها اليها لا يملك لم يستحق منهم ومن الذي حرمه المعرفون
والما وردى انهما لا تحت حان اليها فان قلنا حلفان فنكلا سقط هذا الوجه
وان ما قلنا كالات في حياته الخائف سفل ما حكمنا به به وقف عليهما
باقرارهما الى الخائف قال البيخوي والرافعي وفي توقفه على حسنة
وحجته وحرم الما وردى بانه لا يتوقف وهو اظهر من اصل الوقف
في ان الخائف هل يتبع سفته الضيعة من باقي الورثة حلفه الاول
ام يحتاج الى من احدى كما في البطن الثاني بحرف حلف البطن الاول
فروعان الاول لو لم يكن له نصيب في الوقف اليه وارثا او كده
الثانيه المذكور انه وقف الصفة عليهم ثم على اولادهم وذكر واما لا يحتمل
صارف المدعى وقفا باقرارهم وسفل الوقف الى الناظر الثاني غير من ولو
كان على الواقف من محيط بالتركة فان قصوه من ماله خلصت وقفا لهم
وان لم يقصوه لم يقبل قولهم لا يبيده فان قلنا سوا شاهد حلفوا
معه مصفى الوقف حان واقع في الصحة وان وقع في المضر لم يصح
لا بد وصيه يبطل باستغراقه لكونه فان لم يكن منه فله حصة
اربابه لكونه على علم بالوقف فان حلفوا صرفت في ديونهم
وان نكلوا ردن على الورثة فان حلفوا ثبت الوقف وان نكلوا صرف
في الدرس الثاني لو ادعوا على رجل انه وقف عليهم صيغة او دارا
او عيلا ورثته وانكروا اقا فاما شاهد مصطر حلفون مع الشاهد

أم يهلكون أم يحلف بعضهم دون بعض والحكم كما مر في الأحوال إلا إذا حيث
 جازنا كل المدعى به أو بعضه تركه ههنا يتركه ههنا في المدعى عليه
القسم الثاني وقف المشترك كما لو قال البيوت الثلاثة في المثال
 المتفرد وقربا علينا وعلى أولادنا وأولاد أولادنا ما يتاسلنا فإن
 انقضت على الفقرة وأقاموا به شاهد أو أحد القائلين كلهم أو كل
 أو حلف بعضهم دون بعض فإن حلفوا معاً أخذوا الضبعة ووقفوا
 أثلاثاً فإذا ولد لأحدهم ولد فنصف صار للوقف أربعة أعشارهم فيوقف ربع
 العدة إلى أن يبلغ الولد لا يصرف إليه حتى يحلف على المذهب فيه وجهه
 يعطى بغيره وعلى هذا هل ينزل المربع الموقوف من الحالفين الثلاثة أم يسرع
 ويحلف بالباقي منه وجهه فإن حلف الثاني وإن حلف استحق وإن كل
 فالمنصوص أن الموقوف يصرف إلى الثلاثة الحالفين وحلف هذا
 كما لم يولد واعتصرص المرفي فقال بحال يوقف إلى أن يحلف أو يموت
 فيقوم وارثه مقامه واعتصرص غيره أيضاً وقال يشع أن يصرف نصيبه
 إليه من غيرهم لأن الحالفين المستحقين مصرورين هو كما لو كان
 في يدهم عن غيرهم فاعتبروا بحصة منهم التي فيها قسم إلى ولده وللأخت
 في الجوار طرقتان أحدهما أن المسئلة مفترضة بما إذا اشترط
 أن واقف يشرك من حيث أن يرغب في الوقف ورغبته فيه كونه
 بقبول ولد ونسبه بعد بلوغه فإذا لم يحلف فكان ردده واختلف
 فيما إذا أطلقه منهم من قال يصرف له نصيبه من غيرهم وهو يصرف
 على الصحيح في أن بعض أهل الوقف إذا رده يعود نصيبه إلى
 الباقي وقال آخرون يوقف إلى أن يحلف ويحلف وارثه كما قاله
 المرفي وقال آخرون يرد على الحالفين كما نص عليه والوقف المطالب
 محمول على الشرط المذكور وهو أشهر والطريق الثاني وهو
 الجمهور أنه يرد عليه مطلقاً لأن الواقف جعل الولد أصلاً في
 الاستحقاق ثم أدخل من حيث سبيل العمل فأداسه الدال
 قسمته الخلة على الأصول كما إذا ماتت نساء عن الوفاة ثلاث

ادعى

ادعى كل منهم القدر على الميت وأقام شاهداً فإن حلفوا معاً فالألف سهم وإن
 أشان في بينهما وإن حلف واحد في له وعلى قول المرفي ومن تبعه نصيب المولود
 وقف بعد مصرفه فيجوز فيه الخلاف السابق كما قاله الإمام والحرالي والرفعي
 وهو يخرج على أن المدعى إذا أنكل عن ميراثه أو الميراث المكلل هل يسط
 وإنه يترك الخصومة أم له ولو ارثته أن يحلف من بعد فعل الأول بعد الميراث
 وعلى الثاني لا يوقف حتى يحلف ويحلف ولده وهو ما ذكره القاضي والكوفي
 وعلى المذهب المنصوص لو مات الوارث الحادف قبل بلوغه أو بعده قبل
 النكول قام ورثته مقامه فيحلفون ويستحقون الخلة الموقوفه
 فإن حلف بعضهم دون بعض استحق الحالف نصيبه دون الناكل فيرد
 نصيبه إلى المدعى وقال أبو باني أن كان الوارث من حلف ولا
 ميراثها سحفاً والموقوف على يده الميراث الوجهاً المنتقداً ما
 في البطن الثاني في الوقف المرفي لو مات بعد البلوغ والنكول لم يستحق
 الوارث الخلة الموقوفه لحلفه وأما رقبته الموقوفه وغلبته من بعد
 موته فيما أخذها الثلاثة الحالفون من غير يده الميراث المنصوص
 وأما على ما قاله المرفي فقد قال الإمام وهو على الخلاف المتقدم فيما إذا
 مات بعض البطن الأول في وقف الميراث بعد أن حلف لكل هل
 يحتاجون إلى الميراث لو ماتوا فاحد وحلف من الحالفين في المولود
 وقف من يوم موته للمولود بثلث الخلة فإن بلغ وحلف أحد الميراث
 والرابع الموقوف من الميراث فإن حلف صرف الربع إلى الأماير الباقي
 وورثه الميت وصرف الباقي إلى الباقي خاصة وباني يرد الباقي إلى المرفي
 ولو أن الولد بلغ لم يحنونا أدماء وفقاً الخلة طمعا في فاقته فإن حلف له
 ولد قبل فاقته وبعث الولد الخمس فإن فاق المحبون وبلغ ولد له
 وحلفا أخذ المحبون الربع من يوم ولادته إلى يوم ولادته وله والخمس
 من يومه وأخذ ولد الخمس من يومه ولو مات المحبون في جنوبه
 بعد ما ولد له فالخلة الموقوفه له لو رثته إذا حلفوا ويوقف لولده

قال الروياني فاذا بلغ في كسبه وجهان احدهما حلف عينا واحدا
على استحقاقه سهم نفسه فاستحق سهمها سهمه وسهم ابوه وحلف
على استحقاق سهم ابوه استحقاقه دون سهمه وباسرها حلف على احدهما
على سهم نفسه والاخرى على سهم ابوه فان حلفها استحقاقا كان كل سهم
لم يستحق شيئا وان حلف على سهم ابوه دون سهمه استحقاقا كان ذلك
مخرج من ان يكون من اهل الوقف وان حلف على ان يخلس سهمه
وصار من اهل الوقف وسهم ابوه يرد على عصبه هذا اذا حلف على عصب
فان نكلوا قلن بعدهم ان حلف قطعا وان حلف بعضهم ورجع
احدا لحالف نصيبه واسم ابوه في علمه كان والحق ابو حامد لو طرد
بما في الصورة عما لو كان لاحدهم ولد صغير حين ادعوا الوقف رده
وقال الحكم كما تقدم في نكلوا احدا لبا لغيره **قوله** وقد صرح به
الماوردي والمفهوم من اراد الى حامد والى لطلب تصوير المسئلة
فيما اذا حلف ا لو لم يجد الوقف مضمونا لو لم يجد الحاد **قوله**
المسئلة السادسة جارية وولدها في ملكه تخامد **قوله**
هله مستقلا في الولد من علقته به في ملكي فان اقام يد لك
شاهد من ثقت ما ادعاه فان اقام واحدا وحلف معه او حان
واسرائيل فثبت ان الجارية ملكه وسقط له فاذا اقامت المشهور
انه حكم بحتقها باقراره لا بالشاهد والسر وفيه وجه انه
واما الولد في ثبوت حريته طريقان احدهما انهما في قول
احدهما ثبتت بعتا ورجحه بعضهم وقال الراعي هو اشبه وانها
وهو نصه لا يثبت والثاني في القطع بثبوتها وهو غريب فان قلنا
ثبتت حريته بيمينه قطعا وان قلنا لا في ثبوت نفسه فلو كان
مضيا في الاقرار واللفظ في استحقاق عبده ولو كان في رجل
عبد تركه بسرقة فادعى اخراجه كان له واعتقه وان ابد
عصبه واسترقه ظمنا وادام شاهدا وحلف معه او رجلا وامر

قطر يقان

قطر يقان احدهما فيه قولان احدهما لا يبرع ولا يسمع
بيمينته واظهرها انما قبل وسرع وحكم حريته باقراره والثاني في القطع
بهذا قال الفقهاء ولو ان المدي قال في مسئلة الاستيفاد لصاحب المدي
استنوله ثما في تلك النكاح ثم اشترى ثما مع ولدها او ابنتها فحلف الوار
على وادام عليه حجه ناقصة كان على الطرفين في مسئلة العصبه

الباب الخامس في الشهادة على الشهادة

وهي جائزة في غير الحقوق كالاعتقود من البيع والايحارة والرهن والترك
والنكاح وغيرها والعسوخ والطلاق والعتاق والرضاع والولادة
وعيوب النساء سواء كان الحق يادى او يثبت كزكوات الكفارات
والوقف على المساجد والجماعات العامة هذا المشهور وقد تقدم
في الصوم ان الغرض في خلافه في ثبوت حلال رمضان بشهادة الفروع
بناء على خلاف في ثبوت حقوق الله تعالى وانما الحقوق فقد تقدم
ان في ثبوتها بشهادة الفروع بالانكاف وانما احدهما لراعي وثالثها
ثبتت حقوق الامم من حق حدود الله تعالى ومخرج من القاص للحلف
في ثبوت الاحصان بشهادة الفروع قال ابن الصباغ ولا يجري الخلاف
في استيفاء القاصي الحد وحري في كتاب القاصي الى القاصي وفي التوكيل
في استيفاء القصاص وحد الفدية فان قلنا لا يقبل كل القاصي الى القاص
في الحقوق فلا تسمع ادلا فيه لها وكلام الفروع في تفسير الى ان الكتاب
بالحكم او لا استيفاء الحد حكم لا يقبل واما الحكم فينبذ على القاصي

الطرف الثاني

في الخيل لا يجوز للشاهد ان يشهد على شهادة غيره
الا ان يعرف ان قنده شهادة جازمه حن ثابتة لمعرفة ذلك لا طرف
احدها ان يشهد على شهادة ته بان يقول عندي شهادة بكذا او ان
شاهد بكذا واستند بك على شهادة في او فاشهد على شهادة في او يقول
استند بك او استند على شهادة في بكذا او يقول اذا استشهدت على
شهادة في فقد ادنت لك في ان تشهد او فاشهد هذا المشهور في
القول انه يكفي ان يقول استند بك على شهادة في بكذا او قال ابو حامد
بشروط ان يقول شهد بكذا فاستند بشهادتي عن شهادة في يكون قوله

على الشهادة في ادنى التمثل وعن شهادة في ادنى التمثل اذ ارفاقه نائب عنه
 فاعين فيه اذ نه كالمكيل والرمي ويدل على تأثير الاذن فيه انه لو كان
 له بعد التمثل لا تودي عني تلك الشهادة امتنع الاداء ونسبه الماورى
 الى البصرين قال لا ورائي والجراني وهو كالموجه في ان المكي لا بد ان يوافق
 هو عدل على رايه لو سمعه بخبر ان فلان على فلان كذا لا يلفظ الشهادة
 لم يخبر ان شهيد على شهادة قطعا وهل يقوم مقام قوله اشهد بانه اعلم
 او الخلق او اتبين بكونه من اللفاظ الى الاحتمال تردد وجهه في ان
 اصحها لا وهما مضر دان في قيامهما مقامهما في الاداء وكذا لو سمعه
 يقول عندي شهادة شيمونه لا اغار في فيها وهي الى شهداء فلان على
 فلان كذا واذا حصل الاستدعاء لم يختص التمثل بمن استدعاه وبغيره
 ان شهيد على شهادة في الطعن الثاني ان سمعه يشهد عند القائل
 ان فلان على فلان كذا فله ان يشهد على شهادة تدوان لم يستدعه ولم يرافقه
 على الصحيح وعلى هذا الفاضل الذي ادعى عنده ان يشهد على شهادته
 عند قاضي آخر والشهادة عند المحكم كالشهادة عند الحاكم سواء
 جوزنا التخليص او لا وعن الاصطوري انه انما يجوز على القول في الحكم
 وجوز به الهروي ويجوز للمحكم ان يشهد على شهادته كالحاكم الطريق
 الثاني ان من شاهد الاصل بسبب الوجوب بان يقول اشهد
 ان فلان على فلان كذا من ضمن سبع او قرص او انلاق او اوارش جناية
 او عوض جلع وكوره تجوز لسماعه ان يشهد على شهادته وان لم يشهد
 ولم يود عند حاكم وفيه وجه سمع الامام الى الاكثر ووجه انه لا يملك
 ولو سمعه يقول اشهد ان فلان على فلان كذا في غير مجلس الحكم
 ولم يبين السبب لم يخبر ان شهيد على شهادة نه وكذا لو قال اشهد بغير
 انت على او فاشهد به على ولم يقل على شهادة في وهل يكفي في الشهادة
 على الاقرار ان سمع المقر يقول فلان على كذا قال لا يوافق ولا بد
 من اتمام فريضه الله بمتنعه بالوجوب بان يستدعي الى سبب يقول
 من عن سبع وكوره او يستدعيه يقول فاشهد على كذا الشهادة

على الشهادة وقال الجمهور يكفي الاقرار المجرد في التمثل قال الماوردي
 والاصح عندي ان يحتج حال الاقرار فان اقرت به قولا او اماره فذلك
 على الوجوب لم يحتج الى استدعاء كقوله له على محسب واجب الامارة ان يحضر المقر
 عند الشاهد لا يشهد وان لم يفتقر به ذلك توقف التمثل على الاستدعاء
 وحكي الروايات وجه من وجوب ذكر قوله واشهد في الاقرار
 بالحق او ما راسب كقوله من ميسع وبنائها على هذا الوجه من
 في صحة توقف التمثل على ذلك قال الماوردي وعلى المذهب لو سمع
 اقراره بشئ فقال اشهد عليك فقال لا نفى بطلان شهادته جبال
 وعلى قولنا لا يسمي لو قال اشهد عليك فقال اشهد على به او عني
 ولو قال اشهد فتلاته اوجه ثانيا لانه ان قال على كذا وان اقرت على الشاهد
 لم يكف ويجب على الفروع عند الاداء بيان جهة التمثل فان كان الاصل
 استدعاه قال اشهد ان فلان فلان فلان ان فلان اذ عرفت بنفسه يشهد
 ان فلان على فلان كذا واشهد لي على شهادته بذلك وقال الامام
 يقول اشهد ان فلان فلان فلان فلان اشهد بكذا عند الحاكم وان سمعه
 يصيغه الى سبب قال اشهد ان فلانا يشهد على فلان فلان كذا من
 سبع وكوره فان كان الفروع يفتقرها يتوقف معرفته خارجا عن الاحتجاج
 ولم يحتج بان جهة التمثل ويكفي قوله اشهد على شهادته فلان كذا في بيان
 فان اياه لم يلزم به وهو كما مر مما اذ عرفت الحاكم من شاهد لا عساه
 وحضر لورثته انه من اهل الخبرة لا يستأله عن ذلك اطلوا الهام في القول
 بان ذكر سبب التمثل مستحب احتياطاً ان لم يكونوا واقفين على القول فان كانوا
 فلا وانه يكفي ان يقول اشهد على شهادته بكذا والخلاف لا يرجع الى الخلاف
 المنتقد في انه هل يجب على الشاهد ان سبب الشهادة فيما يشهد به
 لا استنفاضة قال الماوردي واذا سمع الشاهد اقرار المقر بان كان
 قد حضر عنده قال اشهد انه اقر عندك بكذا وان لم يكن شاهده فلا يفتقر
 اشهد في التمثيل الحاكم وانه في صحة هذا التمثيل في سماعه وان لم يكن

قال استهداني سمعته بغير كذا ولا يقول أفريدي قال راد الشاهد الخ
 رايه في صحة هذا التحمل نظير فان راد التحتم في صحة هذا الافتراء
 وقصاده لم يحجز والحكم الحق بذلك وان راد ان يحتم في وجود الاداء عليه
 وعدمه فوجهان وان كان لظفر استرعاها قال شهادته افريدي
 واستهد في علمه بكذا وعلى كل حال لا يكفي قوله استهد في افريدي
 لانه اخبار لا شهادته **الطريق الثاني** في الطوارى على سبيل الاصل
 لا يصح تحمل الشهادة على شهادته من ليس من اهلهما كالكارو والماسق
 والعبد والصبي والمجنون والعدو ولو حمل الفسخ والاصل من
 تقبل شهادته ثم عرص ما يمنع من قبولها او الوصول اليها فان كان
 الحارض المومن او الغيبه او الممرض لم يوثر وانما شرعت شهادة الفسخ
 من اجل ذلك وسببها وان كان الحارض فسق او عداوة او رده فان كان
 بعد شهادة الفسخ لم يوثر كما لو حكم بشهادة الاصول ثم عرص من له
 وقد تقدم ذكر طريقه بعبارة ان في بعض الحكم نظرا في فسق الشهود
 اذا امكن استنادها الى وقت الحكم قولين ويظهر بحجتها على بعد
 وان كان قبل الاداء امتنع القبول واسرار القاضي الى وجهه واحتمال
 في عرص الفسخ او الرده انه لا يمنع ولو زالت هذه العوارض
 قبل المفرع ان يشهد بها التحمل المتقدم ام يحتاج الى حمل جديد
 صحح الامام الثاني والاول ظاهر كلام البغوي ولو طرأ الفسخ او الرده
 بعد الاداء وقبل الحكم امتنع الحكم كما في الاصل وقد مر فيه وجه
 يظهر ان راي هذا وبلغني ان يكون طرأ بعد ادائه فسق فذكر في
 غير ما نفع كما تقدم في اخر الباب الاول عن بعض شواهد الاصل
 ولو حصر شاهد الاصل فان كان بعد شهادة الفسخ فان كان
 بعد الحكم كما شر وان كذبها شاهد الاصل وان كان قبله لم يفسد وأشار
 القاضي الى احتمال منه وحتم ان يكون راد به الوجه الا ان غيبه
 شاهد الاصل لا يشترط وان كان اصل شهادتهما لم يقدح ذلك

في

في تحملا وكجو والشهادة بعد غيبته ايضا ولو قامت بينه في غيبته
 انه كذب الفريسي او انه يرجع عن الشهادة فان كان قبل الفصل بقبض
 وان كان بعده واستند الى ما قبل الحكم بعض ما لا يخفى في قول واحد
 وان كان الطاري حوون او عني قبل شهادته الفسخ فثلاثة اوجه
 اصحها انه لا يوثر والثاني انه مع قبولها والثالث ان الحوون مع
 دون العني والحق البند في الحرس الحوون ولو طرأ الحوون العني
 والحرس بعد الشهادة وقبل الحكم يسمع ان لا يثركا لو عرضت اعداوي
 الاصل للشهادة ولو عرض له انما قال الامام والفرا الى ان كان غايلا
 لم يوثر وان كان حاضرا انتظن رواه لموقع رواه لم يثركا
 الممرض في الرابع وتضييقه ان يكون الجواب كذلك كل من موقع
 رواه لموقع رواه لا يخفى وقال البغوي للمرض كذا والصواب ان الممرض
 لا يلحق بالاثم وان لم يقع رواه فربما فان قلنا بامتنع منه في الفسخ
 يحتمون اصله وعماه في اشتراط تحريم التحمل وجهان فيسبهما لا
 وهو الذي في التهذيب والكا في وثا سها وقال الامام انه امله في
 واما شاهد الفسخ ولو تحمل الشهادة على الاصل وهو غير اه ان كان
 فاسقا او عبدا او صبيغا او اخر من صرح بحمله في اصح الوجهين فيودها
 عند الاهل **الطريق الرابع** في العذر اعلم ان الشهادة
 على الشهادة لا يقبل من النساء وان كانت الاصول وبعضهم ان اتا
 فيما يثبت بشهادتهن وحدهن كولاية امرأه والرضاع وشهادته
 الممرض مع رجل تقبل فيها الشهادة على الشهادة بوجوه امراس
 وقياسه ان سمع شهادته المنصورة المنفردة على الشهادة
 فيما يثبت بشهادتهن وقد حكاه ابن كح في الولاية والمهر المشهور
 اعتبار العذر فيمن شهد فزعا وقيل فيه قول قدم وعلى المذهب
 لو شهد اثنان على شهادة اصل واحران على شهادة اصل اخرين وطعن
 ولو شهد اثنان على شهادة كل من الاصلين فنقول ان صحح عند الجمهور

انه يجوز وثانيتها لا وصحي جماعه منهم البخوي ونسبه الى الجريد ^{الاول}
الى القدم وبنائها جماعه على قولين ان النوع هو من مقام الاصل
والحق ثبت شهادتهم صحيحا الثاني يغلي هذا محور وتكسر بعض هذه السبا
تجعل شوق الحق شهودا الاصل ما نعا وفيه ما ورد في هو ليس صحيح
قال الرازي ونقصه الاصل المبني عليه اثبات خلافه انه هل يكفي لكل
من الاصلين فرع لكن لم يذكر وانه خلافا **قوله** قد تقدم منه قول قد
قال قلنا لا يجوز شهادته الفرع على الاصلين معا فنشهدا ربعة على شهادته
كل من الاصلين في حواره وجهها صحيحا انه محور وصور الامام المسئلة
عما اذا افرد كل منهم شهادته على كل واحد من الاصلين بان قال منهم
اشهد على فلان انه يشهد نكدا وكل شرايط الادا وقال اشهد على فلان
انه يشهد نكدا وقد يتصور فها اذا اجمع كل منهما في شهادته الشهادتين
عليهما بان قال اشهد على فلان انه اشهد لي انه يشهد على فلان نكدا ووجه
القاضي فيما اذا اشهدا ربعة على احدا الاصلين واثباتهم على الاصلين
ولو شهد اثنان على شهادته الاصلين حسب ذلك من الاصلين
ونفث الحق حلقه معها ان كان ما يثبت بالشهادة والمهر في الدف
ولو اتى بعد شهادتهما مشاهدين شهدا على الاصل الاخر فلان لا يحسب
الاول عن الاصل الاخر ومقتضى كلام الغزالي ان لا يحسب شهادتهما عن
واحد من الاصلين ولا شهادته الاربع في المسئلة المتقدمه ووجهها
ولا قابلية ولا خلافا ان ما يثبت برجل وامرأين في شهادتهما
بحري بحري لشهادته على بانه فعلى لقول الاول يكفي شهادته اثنتي
شهادة الله الله وعلى الثاني لا بد من ستة شهداء كل منهم على شهادته واحد
ولو شهد الفرع على شهادته الاربع نسوة في ولادة او رضاع على الاول
يكفي اثنان الجميع وعلى الثاني لا بد من ثمانية شهداء كل اثنين منهم على
شهادته واحد قال الرازي وعلى الوجه المتقدم ان شهادة النساء
على شهادته النساء يقتل في الولادة باني وحيثان في انه يكفي شهادته اربع
على

على شهادته الاربع اي على الاول ام لا بد من ستة عشر لشهادته كل اثنين
على واحد الى على القول الثاني ان شهادته الاصلين لا يثبت الا بربعة
ولا يثبت شهادته الفرع الاربعه الا بثمانية ولا شهادته اثنتي
الا بثمانية عشر قال صاحب الاستبصار اذا شهد شاهدان على شهادته
فرع يقدم شاهد شهادته الاصل ثم يشهد شاهد الفرع كما لو كان
ما كفيده لو ضوه لسهل اوله ثم يقيم **قوله** اذا قلنا بالقول المخرج
ان حد ودا لله تعالى نفيت بالثبوت اده على الشهادته فهل يكفي في
الشهادته بالثبوت ان كان ام لا بد من ربعة فيه قولان في القول
في الشهادته على الاقرار وتقول من هذا ومن الاصل المتقدم
في انه هل يحسب ان يشهد على شهادته كل اصل فرعان عن المسائل
في الاصل الاخر في عدد الفرع ان يحسب اقوال احدها على ما ان
يشهدان على شهادته الاصول الا بربعة بيا على ان شهادته المرأى لا ب
الا بربعة وانه يجوز ان يشهد فرعان على شهادته الاصلين وباللهما
لا بد من ثمانية بيا على ان شهادته الا بثمانية باس من انه مشروط ان
يشهد على شهادته كل اصل فرعان ورايها انه لا بد من ستة عشر
بيا على ان الشهادته على الشهادته بالثبوت الا بربعة والشهادة
ان يكون لكل اصل اربعة فروع واما الشهادته على الشهادته بالاقرار
بالزنا فان قلنا لا بثمانية الا بثمانية فحكم الشهادته على الشهادته بالزنا
كما سوا فلما يثبت شاهدان فحكم حكم الشهادته على الشهادته في حق
الادامير واما حد ودا لله تعالى اي ثبت لشاهد من كل الحد في الحر
والقطيع في السرية فان قلنا نفيت لشهادته على الشهادته فحكمها
حكم حقول لا بد من ستة عشر كما تقدم **الطريق الخامس**
في الحد والمرخص لشهادته الفرع فلا يقبل شهادته الفرع
الا اذا تعذر الوصول الى شهادته الاصل او عسر على المهر
علاقا لو كانه والرواية من وجوه التعذر موت الاصل وكذا العي
على الصحيح وروى بعضهم وجهها غير صحيح ان شهادته الفرع يكتفي

هو الأصل في سنها عليه الأصل والغيبه ان كان في مسانه الأصل القدر
جارت شهادته الفرع ايضا وان كانت فمادونها فطرق احدها في
واشبهها انه ان كان على مسانه العدو وهي التي لا يمكن رجوع المنكر
اليها الى يده في يومه لم يسمع شهادته وان كان فمادونها فوجهات
وهي كالطريق في غيبه الولي لكن لا يظهر هنا قبول شهادته الفرع
فيما فوق مسانه العدو ومنشأ الخلاف في الطريقين الحلال والمقدم
في ان شهادته الأصل لو دعي من هذه المسانه الا اذا اهلكت عليه الحضور
ان قلنا حكم لم يجر شهادته الفرع والاجازت وثالثها انه يصيبه بالمشقة
العظيمة فان لحق العايب في الحضور مشقة عظيمة لم يلزمه وجوب
شهادته الفرع ولا يلزم ولم يجر ويسببه القاضي الطبري في الاحكام
وقال الماوردي هو ظاهر المذهب قال الراعي وهذا يجوز ان يحمل على
المستيقنه اللاحقه بالمحكي مما فوق مسانه العدو وكوران محل اعلم
من ذلك الى المحل الاول ميل الى الصباغ **المرجوع** وصرح به في النسخ
وصاحب المذهب ومنه المرض ويحصر فيه ان يخاله في الحضور مشقة
ظاهرة يجوز ما نزل كجمعه ولا يشترط ان لا يمكنه الحضور وما تقدم
عن الماوردي ان المحصر في سقوط الادا ان يكون المرض عيبا يجرى
عن الحركة تنازع فيه وصنطه ابو علي بان يكون المرض صاحبا لاش
في المرض قال اس الى الدم وهو ظاهر واعتباره بالجمعه بعبد
ولا عيب على القاضي الحضور الى المريض ليسمع شهادته ولا ان
يبيعت تاييده اليه بخلاف ما اذا ادعي بحس بعد احصاءها الخامس
قال الامام والعراقى ويلحق به ايضا ما نزل به كجمعه قال الراعي
ولكن ذلك في الاعذار الخاصة دون ما يرجع الاصول والفرع
كالمرض والوخل المشدود ومنه الجحور على الصحيح كما مر ومنه
التحدر في حق المراه على المذهب لانه لا يخرج للمخلف في كونه
عدوا في قبول شهادته الفرع وجهات **المرجوع** محب على الفرع
نسميه سمهود الاصل ويعرفهم فلو وصقوهم بالعدا لم يسموهم

بان

بان لو اشهد على شهادته عدلين او عدول لم يجر خلاف ما لو شهد الحاكم عليه
عظم ولم يجر من الشهود وخلاف ما لو شهد شاهد على حاكم ولم يسمه فانه
يصح في احوال وجهين ولا يشترط في شهادته الفرع ان يركب شهادته الاصل
بل مطلقا لشهادته والقاضي يحث عن عداله الاصل فيه وجه **المرجوع**
ويوافق ما رواه ابو الحسن الرواسي عن بعضهم بغيرها على ما مر
ان شهادته الاصل لو شقة ثم تاب لم يكن للفرع ان يشهد على شهادته
الا ان شهادته لا بد للفرع ان يقول ان شهادته على شهادته ولا يكون
عدلا اليه اليوم او الى ان مات ان كان قد مات في هذا لا يسمع شهادته
الا ان شهادته ابيه اذا كان الابن غير مشهور بالعداله على القول **المرجوع**
تركيبه لولده وقد قال الرواسي بعد ما حكى الجواز عن ابن القفال
ان يقال لا يسل شهادته الا ان على شهادته ابيه لانه لو شهد عليها او
ارعد له سائر الناس لم يقبل شهادته على شهادته فاذ كان حجه له
مقبولا وقد سكنت عنه صار كانه سفيذ لشهادته فان شهادته
لا تتم الا بسكوته عن حجه خلاف ما لو شهد مع ابيه بشي فانه
وان كان قد حكم حجه لان احدهما لو حرج الاخر وعدله سائر
الناس قضى بقوله بلا شبهه وعلى المذهب انه لا يشترط اقره
لتعد بل الى صله فلو عد له فالمشهور انه يقبل فحكم كما شهد
بنا على شهادته وتعد بلباذا عرف القاضي عداله بخلاف
ما لو شهدا ثمان في قضيه وزكي احدهما الاخر لم يقبل تركبته
وخرج القفال الحكم في كل واحد الى الاخرى وجعلها على قوس
والمشهور الفرق ولا يجب على شاهد الفرع التعرض في شهادته
لصدق شاهد الاصل بل يجوز **المرجوع** الاول لو ابتدأ
الشاهد بالاشهاد على شهادته من غير طلب جاز وكان متطوعا به
كما لو ابتدأ محمل الحز لو رواه الثاني اطلق الماوردي والرواسي
القول بان مذهب السانعي انه لا يجب على الشاهد اذا اطلب ان يشهد

على شهادة تة لا شهادة وان كان الادام متعذرا مرض وخوف وقال الماوردي
الاولى عندى ان يعتبر بالحق المشهود به فان كان مما ينتقل اليها
كالأوقاف المستقلة من بطر الى بطر لانه الشهادة وكذا للأجارة المستقلة
الى مدته لا يعيش اليهود الى انقضاءها غاليا وكذا الديون المستقلة
بالأجل لا يعيد قايما الحقوى المعجلة والبياعات المقبوضة فلا يلزم
فيها غير الادام عندنا تناسخ وتابعة ابن عسرون في المشرق وقال
في الامصار عندى ان ذلك يختلف باختلاف حال الشاهد فان كان
في مرض مخوف وبور الجهاد وخوف كالحرب وقال الشافعي عند
انه لو سئل على وجوب الشهادة على الحاكم فيها حكمه وكيفية
كان رتبته وقال القاضي الحسين اذا ادعى استمارة الاموال لم يثبت
لا يلزمهم المضي اليها وانما يقولون لا يصحح الا بعمل وليس لهم ان
يقولوا لا شهد على شهادتنا الا بعمل وهو وهم وجوب الشهادة
الكتاب اذا كان شاهدا لشرع يعرف المشهود له او غلبه
بغيره شخصه عند الاداء وان لم يعرفه بغيره حمل على الاسم
والنسب فان تعرفه بعد ذلك ادعى على عينه وان لم تعرفه حضر
شخص ادعى انه المشهود له قال القوراني والقاضي في تعليقه
ان رادى الشهادة على الاسم والنسب ثم ان قرأ الخصم باسمه
فذلك وان اكر على المدعى اقامه البينة على اسمه ونسبه فان
اقامها به حكم له وقال القاضي في القناري ان قرأ رجل بالفلان
اسم فلان علمه كذا واستشهد به شاهدان خارجا وقال بما اشتهر
المفتره فليس له ان يشهد له حتى يعرف انه المفتره فلو اقام
بينة عند القاضي له فلا ريب ان شهادته حبيبة وهو محال
لما تقدم عنه فيكون له فيه حق بان **الكتاب** قال القوراني اذا
شهدت على شهادة رجل ان الارض له حدودها كذا للفلان
وهي معلومة عند الاصل دون المخرج محتمل ان يصح هذه الشهادة

الكتاب

الكتاب السادس في الرجوع عن الشهادة
اذا شهد المشهود بحق ثم رجعوا فاما ان تكون الشهادة بعقوبة او
او مال بالنظر الاول ان يكون عقوبة وللرجوع ثلاثة احوال ا) انه اما ان
قبل القضا او بعده وقبل الاستيفاء او بعدها **الحالة** الاولى ان يكون قبل
يمنع القضا ثم ان عترفوا انهم تخدوا الكذب ثم فسقه لا يقبل
شهادتهم الا بعد التوبة والاستغفار وسواء في ذلك العقوبة والبضع
والمال وان كان في الشهادة بالزنا وجب حمله القذف عند اعتراضهم
بالفحش وفي وجوبه عند دعوى الغلط وجهان خرجها الامام علي
الخلاف فاما اذا قصص هذا الشهود عن النصاب وجعل هذا اولى
بالوجوب واظهرها وبه اجابا المعوى انه يجب ولو رجع بعضهم في
وجوب حمله القذف عليه فولا في وجوبه على من لم يرجع طرقات
المتنصوص ولا قبل فيه فولا ان كان لو نقص العدد واستشهدوا الامام
وقال ان لم يكن بينهما فولا ان رجع قبل بقود القضا اما اذا
بعد رجوع فلا يجوز ان يكون منهم خلاف وجبت اوجبا الحكم
لم تقبل شهادتهم بعد ذلك الا بعد التوبة والاستغفار وحيث لم
توجيه تقبل شهادتهم قاله القوراني والامام والمعوى وقال
الماوردي ان قالوا سبوا كان ذلك قدحا في حفظهم لا في عدالتهم
فيجب التوقف عن شهادتهم الا ما كفوه وان قالوا لم يقع ذلك بعد
ولا سبوا لكن اشهدوا عن رضينا ومثلها كقولهم اهل العدل واليقظة
ثم لم يعللهم ولو اعادوا الرجوع عن الشهادة التي رجعو عنها بالزنا
او غيره بعد التوبة اذا قالوا تعذروا بالعدول عنها وقالوا كذا في الرجوع
لم يقبل قال القزالي ويجب طرده في العبد اذا شهد وكذب نفسه
ثم اعاد بعد العفو وكذا الوادعوا الغلط وكذبوا انفسهم فيه ثم
اعادوا الشهادة لا يقبل ولو لم يصح شهادته لفرع بالرجوع
لكن قال القاضي توقف وجب التوقف ولو قال له بعد ذلك قض

فان علي شهادتي في حق حوار الفضا بشهادته وجهان فقبل قولنا ان خبرهما
 علي هذا ففي وجوب اعادة الشهادة وجهان اولهما لا ويجري هذا الحكم
 في سائر الشهادات ان لو احضر المشهود بيقينه شهدنا على المشهود انهم
 رجعوا قبلت ردتهما دهم ولا ضمان عليهم المشهود له **الاول**
 ان يرجعوا بعد الحكم وقبل الاستيفاء في الحق وبه تلافاه اوجه
 اصحها انه لا يستوفى وثانيها انه يستوفى وثالثها وهو الاعدل على
 ان عقوبات لا مد من كلفها من وجوب اعادة الشهادة في الحقوق بالخص
 بالله تعالى لا يستوفى في حد الزنا والشرب وقال الماوردي قد روي عن
 لا يستوفى في منع فسق المشهود بعد الحكم وقبل الاستيفاء الاوجه
 الثلاث وجزم البند بغيره وان الصباغ بان الرجوع يمنع من الاستيفاء
 وذكرنا في الفسق وحققنا ان رجوع المشهود ما لم يزل بعد الحكم وقبل
 الاستيفاء فالذهب المنصوص انه لا يؤثر ويستوفى في هذه
 انه لا يستوفى وان كان رجوعهم عن الشهادة بالعقود امضيت
 على الاصح كما مر في المطالع منهم من الحق بعد النكاح بخلاف
 والقصاص حيث قلنا بالاستيفاء بعد الرجوع واستوفى في حكمه
 حكم ما لو رجعوا بعد الاستيفاء **الحال الثاني** الرجوع بعد استيفاء
 الحق به اذ رجع المشهود بما يوجب الحق به اذ استيفاء بها
 لم يفسخ الحكم كالشهادة او القتل الموجب للقصاص فامتنع من
 المشهود عليه ففي الرجوع صور احدها ان يقولوا تعديا الكذب
 مع علمنا انه يفسد شهادتنا عليهم القصاص او الذي لم يظفر
 في اموالهم مورعه على عدد رؤسهم وكذا الحكم في شهادة العلة
 ففعل او على المحض الزنا فرجم او على غير المحض فجلد ومات فيه
 او على اسان بالسردة او بالقطع عمدا عدوانا فقطع يده او بالقتل
 او بسرف الحجر فجلد وبنان فيه ثم رجعوا الكفر فجلد الزنا حد
 القذف او لا وهل يبرهن او يقتلون بالسيف فاجاب لان

لا

لا الحسن العبادي يظهرهما اولها وذكرهما القاضي رحمه الله
 مع استيفاء حد القذف والقصاص تعزير كشهادة الزور لدخوله
 فيهما ولو ازال الامر الى اديه ففي وجوب التعزير وجهان في احاب
 القصاص صور احاب الحد شكك لان الحد المتنازع عليه الموجه
 المشروع لا يحصل به الموت غالبا فيجوز ذلك على طريقته من لم يشترط
 سبب الحد الموجب للقصاص ان قصد فاعله اذها في الروح ولا ان يكون
 الموت غالبا كما تقدم اول كتاب الجراح ولورجع في الدم معصية
 فوجهان احدهما ان القصاص لو اديه كما لها حب على لولي لا المباش
 دون المشهود وهو اظهر عند الامام واصحها عند الجمهور ان القصاص
 او اديه يجب عليهم معه كالشريك نصفها عليه ونصفها عليهم ولو رجع
 الولى وحده لزمه القصاص واما اديه ولورجع القاضي مع المشهود
 وجب على الجميع القصاص واديه المظاهرة نصفها عليه ونصفها عليهم
 ولورجع القاضي وحده وجب القصاص واديه المظاهرة عليه كاللوازم
 وقياس مشاركه المشهود اذ ارجعوا معه اذ يجب عليه هذا الانصاف
 كما لو رجع بعض المشهود ولورجع القاضي والمشهود والولى وجب القصاص
 على الولى وفي وجوبه على القاضي والمشهود الوجهان المتقدمان
 قال المتن في المذهب الوجوب وهو موافق لما صحه البغوي ثم اذا اكل الامر
 الى اديه كانت اثلاثا تلتزمها على الولى وتلتزمها على القاضي وثلثها على
 وعلى رجة الامام يكون على الولى خاصة قال الرازي ومقتضى وجوب
 اديه عليهم اثلاثا ان لا يحب كما لها على الولى اذ رجع وحده ومنه نظر
واعلم انه تقدم ان المراه الحابل اذا وجب عليها القصاص فامتنع منها
 باذن القاضي قد علم هو والولى حبلها مني على ضمان الجوز بلاه اوجه
 احدها على الولى والثاني عليها والثالث ان لا على القاضي فقط وهذا المبرر
 هنا ولورجع المذكي يمل بغيره قصاص في ضمانه بلاه اوجه احكام
 وثانيهما لا وجهها القاضي قولنا في المالك مطلق الضمان من القصاص

كو اضع الحجر وحافرا لير قال لقتال والخلاف فيما اذا قال المزيكات
علمنا ان المنيان هذين كانا كاديين اما اذا قال علمنا انهما كانا قاسدين والشي
عليهما وميل بطرده منه ايضا **الاصول الثمانية** ان يقولوا اخطانا
وكان لنا نيل والزاني غيره او اقتصروا على قولهم اخطانا ولا نقض
عليهم قاله القاضي وقد اجزاهم القاضي لتركهم التحفظ وهو يستعربانه
لا تختم وسياتي عن النص ما يجنده وقال الله تعالى والاصابع
والرؤيا لا يعزرونكم لجواز الخطا عليهم وهو مقتضى كلام الفقهاء
وجب لده في المالم الا ان يصدقهم العاقله في علمهااد ونهم وهل يجب
مغلطه او محققه قال الروياني لطلق بعض الخراسانيين انها في مثلثه
توجب له لانه لا ينعصور منها الخطا المحض فيكون عموما خطا وهذا خطا
لانهم قصدوا عينه بالخطا والغلط وحكم الخطا كحكم اليمين وهو هذا
ما اوردته الراعي ويمكن بهذه الخلاف في الاحكام في سائر الاسماء
فما اذا اضرب بطن حامل فاحمضت حنينا قال الروياني يجب كونه الخطا
بقول الروياني هو سره كد به شبه العمد ولو انكرت العاقله خطا الشبهة
وادعوا اليهم عرفوا به فقد حكمي اس كج عن ابي الحسن انه ليس لهم حكمهم
قال في حنبل عندي ان يقال لهم الخليفة لانهم لو اقرروا اخر موافقوا لادعوا
بظهور اذا كانت دعواهم على العاقله بعد ما عرفوا وقتلنا لده يجب
على الجاني ان يجهلونها فانهم قالوا ان العاقله لو اعترفت بعد علم الجاني
ظالمهم الجاني بما عزموا واستغفروا غرمه على سكر في الدم وانما على الجاني
حجب على العاقله ابتداء فقد قالوا اذا اعترفت بالخطا بعد علم الجاني
ان الجاني يستغفر ما اخذه من دمه ويطالبهم الولي بالدية ان صدق
الجاني كما لو رجعت العاقله لخصومه بعد اخذ ماله الجاني ولو قال
احد شاهدي القتل اخطات وقال الاخر تغد بالخطا صاحب
اولا ادرى اخطا ام لا فلا قضاص على واحد منهما ويجب لده بصدقه
المحصن بالخطا محقق وصدقه المحصن بالمعصية مغلطه ولو قال كل

او الخطا

منها

منها تغدت واخطا شريك في وجوب القضاء على كل منهما وجهان
وقيل قولنا ان صحهما انه لا يجب ولا خلاف وجوب لده عليهما مغالطه
حاله ولو قال احدهما تغدت وتغدا لا خروقا لا اخرين ولا خطا الا
وحية القضاء على الاول قطعا وفي الثاني الوجهان صحهما المصع ولو قال
احدهما تغدت انا وصاحبي وقال صاحبه اخطات واخطانا معا فاصحاب
على الثاني لكن يلزمه تصدق به محققه في ماله وفي الاول الوجهان لكن لا يجب
هنا الوجوب ولو قال احدهما تغدت واخطا صاحبي وقال الا ادرى
انه تغد او اخطا وصاحبه ميت او غائب لا يمكن مراعاة جده فلا قضاص
عليه وان قال تغد وتغد صاحبي وصاحبه ميت او غائب صح
عليه القضاء ولو قال احدهما تغدت ولا ادرى حال صاحبي قال
متل في كذا واقتصر على قوله تغدت وجب القضاء علىهما ولو
اقتصر الثاني على قوله تغدنا وجب القضاء على الثاني قطعا وفي حقه
على الاول وجهان ولو رجع احدهما واخطا الاخر وقال الا ادرى اخطانا
لزيمه القضاء وان قال تغدت ولا الجواز خطا صاحبه **الاصول** اذا اقر
تغدنا الكذبة عليه لكن لم يعلم انه يغتسل بقولنا فان كان من لا يحكي عليهم
ذلك وجب القضاء وان كانوا ممن يجوز حقه عليهم كقوله عهدهم بالاسلام
وكذا اذا شهدوا بالزنا وقالوا لم نعلم انه كان محصنا فاطشهور انه شبه عمد
لا يجب به قضاص وما لا امام الى طرح وجه في وجوبه مما لو حضر من اصحاب
صرا ما يقتل المريض دون الصحيح وهو لا يعلم به جده فانه بالرمه القضاء
في الاظهر وذكر الروياني نحوه وانما الديه في النص انما يكون حاله
في اموالهم فاخذ به القفال وقال لاكثر وجب مثلثه ماله عليهم
الا ان يصدق قائل العاقله وحملوا النص على ما اذا كان قد مضى من
وقت القتل باق سبب في قريووا المستكلم ما اذا فعل مسلما في دار الحرب
ظاننا انه كافر في وجوب لده فلو كان فاني وجبناها في ماله او على
فما قلتم فيه قولنا **الظروف المان** فيما لا تدارك له كالحق

والطلاق فإذا رجع المشهود بعد شهرين ثم رجع إليها كان مثل الحكم بوقف الحائض
 كما مر ولا يخفى فيه الحالة الثانية المتقدمة في العتوبات إذا استيقنا
 وأن كان بعد فاما الخلق إذا رجع الشاهد بعد الحكم به غروا منه المقتضى
 يوم الحكم ولم يرد العيب ولو وافقهما الرقيق سواء كان قننا أو مكنا أو كذا
 أو أم ولد أو معاق الغنوص منه وقال الماوردي في المكاتب الواجب قبل
 الأمر من قيمته ومال الكفاية **و** ينبغي أن يقال إذا مات أم المبتد
 في حياته أم الولد استرد الشاهدان ما عزمناه وأنه إذا مات سيد المذنب
 في حياته ولم يرجع مقرران مخرج من الملك ما عزمناه ولو شهدا
 بأنه اعتقه على ما يفي بمثلا ثم رجعا فإن كانت قيمته ما يفي أو أقل ولا رجع
 وإن كانت أكثر ففي ما يرجع به الخلاق لا يفي في نظره من المطلاق على مال
 قال الراعي ويمكن أن يعرف ولو شهدا بتدبير أو استبداد أو جحود
 بعد الحكم لم يحرما في الحال فإذا مات غرما الغنيمه ولو شهدا بفساد العنق
 أو المطلاق نصفه ثم رجعا فوجها أصحهما أنها كالشهادة بالبدن
 برئاسها لا عزم ولو شهدا بشرا من يحمي عليه ثم رجعا قال الراعي
 كمثل وجه من أحدهما أنه يرجع كالعيب وثانها ما ولو شهدا بكفاية
 ثم رجعا وادعى العبد الخوم فهو طاهر وهل يحرمان منه أو يبرأ
 من منه على الخوم فيه وجهان وإن لم يأتها ولا عزم ولا شهادة
 بالوقف كالشهادة بالعيب فإذا شهد بوقفه أو بفساده أو بفساد
 أو وجهه عامه ورجعا بعد الحكم به لم يطل الوفاق ويحرمان منه
 وأما الطلاق فإن شهدا بطلاق ناس كالثلاث أو المالكة وطلاقها
 بعوض ثم رجعا بعد الحكم لم يرد العزاي لكن يحرمان فإن كانوا بعد
 الدخول يحرمان مبرا المثل ومنه قولهما يحرمان المسمى في
 منه مسمى قال الروابي الذي رآه أن هذه الشهادة أن كانت ورا
 لوجه كحرمانا ظاهرا لا باطنا فحال له في الباطن فسطر في حال الزوج
 فإن وصل إلى الاستمتاع لمساعدتهما له فلا يرجع الزوج مبرا علمنا

وإن لم

وإن لم يصل إليه رجع عليهما بالمهر وإن كان قبل الدخول فقد روي المرفق
 وحرملة أيهما يحرمان مبرا المثل والرابع أيهما يحرمان نصفه وبما طرق
 أحدهما أن فيه أربعة أقوال أحدها لا يحرمان إلا بالنصف والآخر
 أيهما يحرمان جميع المهر وثالثها وهو يقدم يحرمان نصف المسمى والرابع
 يحرمان جميعه والمال في القسط بالاول والثاني في القسط بالثاني والخامس
 من إلى محقق الزوج أن كان سلم لها الصداق عزمها مبرا المثل
 وإن لم يكن سلمه غرما نصفه قال القاضي وعلى هذا لو كان سلم لها
 ثلثه أربعة عشر ما قلته أربعة وهي على طريق الماوردي سادس
 أن الزوج أن قد رجع على الاستمتاع به لم يرجع ولا رجع وبما رجع به
 الاثنان ولو كان النكاح نكاح نفويض وشهدا بالطلاق قبل الدخول
 والفرض فقصي القاضي بالطلاق والمتعه ثم رجعا فوجها الفولات
 في أيهما يحرمان في غير صورة النفويض مبرا المثل أو نصفه وعلى الثالث
 يحرمان المتعه التي عزمها الزوج وبه أحاديث من الحدود وخطاؤه فيه
 إلا أن يكون على القديم ويظهر على طريقه الماوردي هذا وحكي الماوردي
 فيما إذا كانت الشهادة بالطلاق الثالث أن الذي يحرمانه ملكة
 يحرمانه إذا كانت الشهادة بالطلاق فإن كان يطلقه غرما الملك
 وإن كان يطلقه غرما المسمى على الخلاف المتقدم وهذا مبني
 على خلاف تقدم أن الطلاق لا يملك إذا وقعت منفردة هل يترتب
 الحرمة أم لا عليها دلما أو على الأخير ولو شهدا أنه طلقها على الف
 ومهر مثلها الفان قال ابن الجوزي وسعه النجوى يحرمان الفان وصل
 إليه منها الف وقال سرح عليهما مبرا المثل بعد الدخول ونصفه قبله
 كما لم يذكر عوضا والاول في نصفه مخوفه عند المراه لا سيما لا بد
 وإن لم يقصده فهو عندنا إلى أن يدعه وقال الماوردي والروابي
 أن كانت شهدا تنها على الزوج لا يكرها الخلع رجعت عليهما غرما
 أي على الصحيح في عزم شهر المال إذا رجعا وإن كانت الزوج لا يكرها

فان كان الغرض قد ردها لم يجر شيئا وان كان قتل عزماءه اليها من قبل
كما لو شهدا مشقة فان كان الغرض من المصداق شيئا وان كان قبل
صمموا فاضل القيمة وكما لو شهدا ببيع فان كان الغرض من المصداق شيئا
وان كان قتل عزماءه اليها وحكم الشهادة بكل ما يوجب الغرض في كل رضاء
المحرم والمعاين والفتن بالحب وخونها او اذ هو اعنه بعد الحكم
الطلاق لباين قال الماوردي تغريبا على طريقته المشتقة من لو شهدا
على رجل بقدر قسراته فلا على الحاكم بينهما ثم رجعا وقضيت الفرية ظاهرا
وامثلا في الباطن فان من الزوج حدا لغيره حتى لا عن وموت الباطن ايضا
ولا رجوع له على الشاهد من وان خاف منه لم يقع باطنا ولا رجوع عليها
ان امكنته من نفسها ويرجع ان منعته وان كان الطلاق رجعا فالوجه
اوجه احدها انها لا يجرمان شيئا سواء رجعا ام لا وجرمها الماوردي
وثانيهما انها يجرمان كما في الباطن وهو الاظهر عند الفاضل في عدم الجرم
وثالثهما ان راجعها لم يجرما له شيئا فان كانا عزماء استردا او لم
يراجعها عزماءه والاربع يجرمون في الحالة فان انقضت العدة
لم يراجع استنفر الماخوذ في ملكه وان راجع استنفر **فروع**
الاول لو رجعا بعد ان حكم القاضي بشهادتهما بالطلاق فقامت بعد
على انه كان بينهما رضاء محرم او على انها كانت من قبل لم يجرما شيئا
ولو عزماء قبل قيام البينة استنفر الماخوذ في ملكه وان راجعها على امره
انما وجهه في يد يالف ونقض القاضي بشهادتهما ثم رجعا قال
المنجوي عزم عليهما وقال في المصداق ان كان بعد الرجوع عزماء
ما انقض عزمهما المثل ان كان الفدية ونه وان كان مائة ثم دخل بها
سعى ان يجرما ما انقض قال الراعي وهذا ما اطلقه ابن حجر
الثالث الرجوع المحرم اما ان يجرص والمحكوم بشهادته صبي واحد
من المذكورين والاثاني مما ثبت بشهادتهما من واحد او والمحكوم
بشهادته صبيان ذكور والاثاني فيما لشهادته النساء مدخل منه

المسألة الأولى

القسم الأول وان يكون صنفا واحدا فان كانا قتل المصداق كما لو حكم
في القتل او العتق بشهادة رجلين ثم رجعا فالغرض من المصداق
وان رجع احدهما وعليه النصف وكما لو حكم في الزنا بشهادة اربعة
فان رجعا فعليه المدة اربعة وان رجع بعضهم فعليه حصته وان
رادوا عليه كما لو شهدا بالعتق او القتل ثلاثة او بالزنا خمسة فان رجع
الكل فالغرض عليهم بالسوية وان رجع البعض فاما ان يرد
النصيبا ولا **الحالة الاولى** ان يرد كما لو رجع من الثلاثة او الخمسة
واحد موجهان وقيل فولا ان اصحهما ان لا يلزمه شي وثانيهما ان على رجع
حصته من الغرم اذا وزع على الكل وفي وجوب النقصان في مسائل
والزنا عليه ثلاثة اوجه احدها حب وثانيهما لا وثالثهما ان يرد النقصان
في القتل دون الزنا وهو لا صح وقول من الحداد وهو مشكل فاراد
ان لا غرم على الرجوع كما تقدم ويحتمل انه يرد على قول من لا يجر
الغرم **الحالة الثانية** ان لا يثبت الا بعض النصيب كما لو رجع من الثلاثة
او الخمسة اثنان مبني على الوجهين **الحالة الاولى** فعلى الصحيح انه
لا غرم على من رجع ويوزع المخرج مرفعا على النصيب وحصته من
نقص منه لوزع على من رجع بالسوية في صورة الملائمة يكون نصيب
على الراعي بالسوية لثبات نصيب النصيب في صورة الخمسة على الراعي
ربع الغرم وعلى القول بان رجع على الراعي حصته من الغرم لو رجعا
كلهم او جئنا في صورة الملائمة ثلثي الغرم وفي صورة الخمسة خمسة
كلها كونهما في جماعة الاول وان المصداق الثاني **القسم الثاني**
ان يكون المحكوم بشهادته صنفا ذكورا وانما في الشهادة والسا
فيه مدخل وهو ضربان احدهما ما لا يثبت بشهادتهما من واحد
الا موال فاذا شهدا لصبيان على وحصل رجوع فان لم يردا على الحد
المعصيان شهد به رجل وامرأين فمر رجعا نصيب الغرم على الرجل
وربعة على كل من المرأين وان رجع بعضهم فعليه حصته وان زادوا
كما لو شهد رجل وعشر سوية فوجهان احدهما انه ينزل كل امرأين من ذلك

فثبت على واحد نصف ما يجب عليه فثبت ثانيا على الرجل السدس وعلى كل
واحدة نصفه وهو جواب أكثر أهل الفقه وأدعى الفاضل الطبري في المصنف
فيه وثانيهما وهو اختيار المرافعة وقال الراعي هو أقوى في المعنى
أنه يجب على الرجل الشطر وعلى السبعة الشطر قل عدد من أكثر
وعلى هذا فلا يشهد به رجالان وعشرة نسوة في رجوع الزوجات
أحد من يجب على النسوة النصف الثاني الثالث ولو شهد رجالان
وامرأتان فلا يظهران على الرجلين وليس يحتمل أن يقال يجب عليهما
النصف وعلى المرافعة النصف وفي المثال الأول لو رجع الرجل
دوتمن فعليه نصف في الإصح وعلى الوجه الأول السدس ولو رجع
النسوة دونه فعليه نصف وعلى الآخر خمسة أسداسه وإذا
علقتا برجوع الرجل نصف الغرم فترجع معه ثمان نسوة فعليه
النصف ولا شيء عليهن سوا على أنه لا تثبت بشهادتهن إلا النصف
وعلى الوجه الأول عليهن ربعة أخماس النصف كما لو رجع الكل
ولو رجع مع سبع نسوة فعليه النصف وعلى التسع الربع وعلى الأول
عليهن سبعة أعشار النصف وإن رجع ثمان نسوة فقط ولا شيء عليهن
بإلا الإصح وعلى الأول عليهن ربعة أخماس النصف ولو شهد رجالان
وامرأتان فترجع رجل وامراه فعلى الإصح عليهما ربع الغرم وعلى الأول
ولو شهد رجالان وامراه قال الفاضل لا شيء على المراه وعلى الرجلين
تمام الغرم وقال هنا عليهما الخمس وهو قياس ما مر وموضع الغرم
هذا الضرب في العس والكر عليه وأحيب بأنه يتصور فيه قتا إذا
شهدوا بأداء النكاح الأخير على الصحيح وفي غيره خلاف فيه
النص الثاني ما ثبتت بشهادتهن وحدهن كما لرصاع فإن لم
يزد الشهود على النصاب فنصف الغرم على الرجل وعلى كل من
المرايس الربع إذا رجعا وإن رجع بعضهم فعليه حصته وإن زادوا
عليه كما لو شهد رجل وعشرة نسوة برصاع محكم ففرق الحاكم رجعا
فالمذهب أن الغرم يوزع عليهم وعلى الرجل سدس وعلى كل من نصف

وشر

وفيه وجه جيد أن شطرا الغرم على الرجل كما في الأول وإن رجع الرجل
وحده أو مع امراه أو اثنين أو ثلاث أو أربع أو خمس أو ستة أو غرم
عليهم على الصحيح وعلى الآخر يجب على الراعي حصته من الغرم وهو سدس
على الرجل نصفه على المراه ولو رجع معه سبع نسوة فعلى الباقي عليهم
حصتهم وهو تسعة من اثنا عشر على الرجل سهمان وعلى كل امراه سهم وعلى
الصحيح عليهم ربع الغرم على الرجل مائة على المراه وتسب الروايات الأول
في النص في نظر المسئلة واختاره ابن الصباغ وإن رجع معه ثمان نسوة
نصف الغرم وإن رجع معه سبع فعليه ثلثه أربعة وعلى الوجه الثاني
عليهم تمام حصتهم لو رجعا كلهم ولو رجع النساء وحدهن فعليه نصف
الغرم على الظاهر وخمسة أسداسه على الثاني **الفرع الرابع**
في بطلان نكاح الشهود الأحصاء إذا رجعا بعد الزمان فلو
رجعوا جميعا أو أحدهما مع صحته المأوردى فلو قالوا تعزنا جميعا
لزمهم القصاص أصح كما لو شهدوا بحرية القاذف في جرح آخر
ثم رجعوا على المذهب وقعه وجه فارق من أن يقدم شهادتهما
ولا يغرم بمودته أو تناخر عن شهادته الزنا فيخرمون ولا فرق
في وجوب الرجوع عليهما من أن ينفرد وإيا الرجوع أولا وأخرى
الأولان في شهادتي حصول النصف مع شهادتي بطلان الطلاق
أو الاعتناق وكبريان في شهود التزكية إذا رجعا كما في قولنا
يخيمون غرموا الثلث لا النصف على الصحيح وكبريان في شهود التزكية
على قولنا يخيمون ولا كبريان في شهود النصف بل يجب لنصف قطعا
للنساء ويصايرها **القول** وقد تكون النصف لأسدس لأن ربعة كالأزنا
فمنعكس الحكم إذا عرفت ذلك فلو شهد أربعة بالزنا وأحرارنا الأحصاء
ورجعا جميعا بعد الزمان فبطلان نكاحهم بشهود الزنا على الصحيح
وعليه كلهم نصف في قولنا لا في قول ولو رجع أحد شهادتي
الأحصاء خاصة فلا شيء عليهما على الصحيح في حصص الغرم شهود
الزنا وعليه سدس على القول بأنه على النصفين اثلاثا وربعة على القول
بأنه سهمان أيضا نصا فلو رجع واحد من شهود الزنا خاصة فعليه ربع

على القول بأنه لا شيء على شاهدى الاحصان والسدس على القول بان العزم
بين النصفين اثلاثا والسدس على القول بأنه منهم نصفين ولو شهد
بالزنا والاحصان ثم رجع احدهم فان لم يفرم شهود الاحصان فعليه
العزم وان غرمناهم فان غرمنا الراجع مع بقائه يقوم بحكمه عليه
الربع ايضا وان لم يفرمه ولا عزم عليه لسبب الاحصان اما سبب الزنا
فان يصحنا فحليته من العزم وان نكفينا فعليه سدس ولو رجع اثبات
فعليه النصف على الاول والربع على الثاني والثالث على الثالث ولو رجع
ثلاثة بطل يلايه اربعة حجه الزنا ونصف حجه الاحصان فان لم يفرم
شهود الاحصان فعليه ثلثه اربع العزم وان غرمناهم فان نصفنا
معلي كل واحد بالرجوع عن شهادة الزنا من العزم وبالرجوع عن شهادة
الاحصان نصف سدسه ثورجا لنصف عزم الاحصان عليهم وان ثلثنا
معلي كل واحد بالرجوع عن شهادة الزنا سدس العزم ثورجا للثلاثين
على الاربعه وبالرجوع عن شهادة الاحصان ثلث سدسه ولو رجع
احدهم عن الاحصان فقط فعلى قوله لا شيء عليه اما ان يفرم
الاحصان لا يفرمون واما على القول بأنه لا شيء على الراجع مع بقاء
النصاب ولو رجع بان عن الاحصان فذلك ولو رجع ثالث عليه
فعلى قول علمهم سدس لعزم على قول التثنية ورابعه على قول النصف
وعلى قوله لا شيء عليهم ربع العزم على التثنية والربع والعزم على
التثنية ولو شهد اثبات من الاربعه الذين شهدوا بالزنا والاحصان
دورا لآخرين رجحوا احد الرجم فان قلنا لا يفرم شهود الاحصان
فالعزم عليهم اربعة وان قلنا يفرمون فغرم شهاده الاحصان
زيادة على الاخرين رجحوا احد الرجم مع محدود الحلاف فان نصفنا فعلى
شهادتي الاحصان ثلثه اربع العزم وعلى الاخرين ربع وان ثلثنا
فعليه الثلث شهاده الاحصان الثلث شهاده الزنا وعلى الاخرين
الثلث وان رجع واحد منهم فان لم يفرم شاهدى الاحصان فعليه
الربع وان غرمناهم فان كان الراجع احدهم شاهدى الاحصان
فان نصفنا فعليه ثلثه اثبات العزم ربع الاحصان ونظر للزنا

وان

وان ثلثنا فعليه ثلث العزم سدس لهده وسدس لهده وان كان الراجع احد
الاخرين فان نصفنا فعليه ثلث العزم وان ثلثنا سدسه ولو شهد
ثمانية بالزنا والاحصان سبعة رجحوا واحد اثنين او ثلاثة او اربعة
ولا عزم فان رجع خامس بطلت حجه الزنا دون الاحصان فان ثلثنا لارجح
شهود الاحصان سبعة فعلى الخمسة ربع العزم وان قلنا يفرمون
فلا عزم هاهنا منهما د الاحصان على الصحيح وبقوم الخمسة الراجعون
ربع عزم الزنا وهو السدس على قول التثنية والثلث على قول النصف
وان رجع ستة فعليه نصف عزم الزنا وهو الثلثان ثلثا والربع ان
وان رجع سبعة فقد بطلت الحجتان فخرجه على مقدم وخرج عليه مائة
نسب من المسائل **الطرف الثالث** فيما اذا كان المحكوم به شهاده
الشهود الراجعين قبل التدارك وهو الاموال اعيانها ودونها
فان الحكم فيها بعينه بنصفه بقا لمشهدوا به فراجعوا فيه فاذا شهد
شاهدان بمالك غنيا كان او دينا ثم رجعا بعد دعه الى المسهود له
لم يفرم الحكم ولا مرد المالك الى المدعى عليه وزعم القاضي لا خلاف فيه
وفيه وجهان احران احدهما سدس مرد المالك وثانيهما انه ان كان
بعدا الحكم وقبل الاستيفاء لم يستوفى وعلى الذهب هل يفرم الشاهدان
المالك بطريق شهره فيه فقولان اطهرهما انهم يفرمون وثانيهما لا
ونسبه بعضهم الى الجديد ورجحه جماعة وقال جماعة هما مبدئيان على
الخلاف فيما اذا قاب عصبت هذه الدار من زيد لا بل من عمر وهل يفرم
قيمتها الجرد والثاني لقطع بان لا عزم والثالث انهم ان اخطاوا
ولا عزم وان تجددوا فقولان فان قلنا يفرمون فانما يفرمون
بعدا بتراع الحيز واستيفاء الدين وقال الماوردي ان كان قبض الدين
وانتلفه عزموا بثلثه احسن ولا يفرمون على المشهود له وان كان المدين
يا قيا في به فممل يكون كالعين او كالدس وجهان احدهما انه كالعين
ولا يرجع على الشهود بغيره **السي** وفي وقت اعتبار قيمته وجهان
احدهما يوم الحكم والثاني اكرم ما كانت من يوم الحكم الى يوم الرجوع
ولو رجع المشهود له بعد ان عزم الشهود رجحوا عزمه واداه ان قايما

فروع الاول لو شهد ا على احد الشريكين انه اعتق نصيبه في المرقع
المشترك وهو موصوفه في القاضى بعتقه وبالسرايه ثم رجعا فلهما نصيب
المشهود عليه وفي ماله نصيب الشريك الخلاف في غرم المالك للمشهد على
خطا ثم رجعا بعد ان غرمت له اقله الذي نفق غرمها اليهم الخلاف سواء اذ انفردا
واخطانا **المالك** لو حكم القاضى بشهادته الفزوع ثم رجعوا غرموا وكذا
لو قالوا علمنا ان اصول كاذب عن خلاف ما لو قالوا اما علمنا كذا ثم ظهر لنا ولو
رجعوا اصولا لو كذبنا بغيرهم ايضا ولو رجعوا اصولا والفزوع فالفزوع
على الفزوع ولو قالوا اصول لم يشهدوا لم يثبت عليهم ولا على الفزوع متى
اذ انفردوا على الشهادة **الرابع** شهدا رابعه على انسان رابع ما به ثم رجع
احدهم عن ما به واخر عن ما به في ثالث عن ثلثهما به والرابع عن الاربع ما به
فالبيته ما قبله في ما بين فعل الاصح لا يحكم غرمها ويجب على الاربعه
غرم الما به المرجوع عنها بانفادهم وعلى الثاني والثالث والرابع بل والرابع
الما به التي اقتصوا بالرجوع عنها وعلى قول الاصطفي نصفا وعلى قول
الاشعري حكم على الاول ريع ما به خمسة وعشرون وعلى الثاني ريع ما به
خمسون وعلى الثالث ريع ما به خمسة وسبعون وعلى الرابع ما به مائة
صاحب المالك ولو شهد ستا شهد ما به واخر ما بين واخر ثلثا به واخر
رابع ما به وحكم القاضى بما حكمت به البيته وهو ثلثا به فرجعوا غرموا
غرموا ثلثا به والما به الاولى شهد بها اربعه فعلى كل منهما ريعا والما به
شهد بها بلانته فعلى كل منهما ثلثها والثالث شهد بها اثنتان في عليهما
نصفين **الرابع** دخل في الما به قدم ان القاضى اذ احكم بشهادتهما فاداهما
في الاصح وان كان المحكوم به عقوبة استوفيت لغدرت اركه
وصمنه القاضى وحمله عاقلته ان صدقته على الخطا او ساء الحال فمؤلف
اظهرها اولها ولا يصمنه المحكوم له ولا الشهود ولكن اذ غرمت له اقله
او بنت المال قبل رجوعه على الشهود ينظر فان بانا نصيبا فلهيب
انه لا رجوع عليهما وهيب هو على الخلاف الا في وان بانا فاسس فظرف
احدهما القطع بان لا رجوع عليهما وثانيهما انه لا رجوع على الناس المستس
وفي المجاهر وجهان وثالثهما الامام تخصص في الرجوع بالفتن في المحرم

وذكر

وذكر في الفتق المتفق عليه بالاحتمالات ذكرها الغزالي اوجها ثلثها
يرجع على المجاهر دون المستس والاصح ان لا رجوع على المالكين ومن الغلام
يرجع على المالكين ويستفاد عليهم سواء لو انفردا او اخطانا قال الراعي
ومفهوم ما ذكره انه يجوز بغيرهم المزمكي او لا ثم لا رجوع له على الثاني
والامام امام مثله فيا الشهود وقال القاضى اذ اقلنا بغيرهم المزمكي
النصف وعلى القاضى النصف وهو قياس ما تقدم في شهود الزنا وشهود
الاحصان اذ ارجعوا جميعا ويتلخص بهم بلانته او جده بغيرهم المزمكي
بغيرهم بغيرهم النصف والقاضى النصف وفي الرجوع به على العكس
والكا فرس فلو كان وباني الخلاف الذي في الرجوع على المالكين في الرجوع
على بيته الحريم ولا فرق في جميع ما تقدم من ان يكون الحق به على
اولادى كالتصاص ولا فرق في التصاص من ان يسوقه المدعى او القاضى
بنفسه او فوضه لغير المدعى فان استوفاه بنفسه فخص الصمان به
وان كان المحكوم به مالا نظرا فان كان ثانيا عند المحكوم له اخرج منه ورد
الى المحكوم عليه ولزمه اجرته ان كانت له اجره وكان الما وردى بامر
الحاكم المحكوم عليه ان يرفع يده ولا يامر به بده على المحكوم عليه بل
يحل بينه وبينه بغير حكمه وانما يامر به بده اليه بعد حلفه بخلافه لو كان
المحكوم به عنقا او طلاقا فانه لا يجوز التمكن الا بعد اليقين بحق الله تعالى
والاصحاب لم يشترطوا رد العبد والزوجه بمنزلة المالك وان كان
مالا فان كان المحكوم له حاضرا موصرا اخدم منه بد له ورد على المشهود
عليه ومن ان كان ثلثه ما به سوا به لم يلزمه صناعه وان كان غائبا او حرا
فالمحكوم عليه منظر القاضى ببطله بغيره له من مال الما لا أحد الزوجين
ومن ماله في الاخر ثم الحكم يرجع على المحكوم عليه اذ اوجبه موصرا وهل
يرجع به على الشهود خروجه الامام على التخصيص والخلاف لم يقدروا من
في الانلاف قال الراعي وبني ان يقال على قياس ما مر ان المحكوم عليه
تجبر في بغير القاضى والمحكوم له **الاصح** وحكي القاضى في خراز الرجوع
على الشهود اذ اكان اعتمد من مال المحكوم له وخصه به وجوز
تقيها على اوله الغرم فما اذ اكان من مال القاضى او عاقلته
وقال الماوردي ان كان المحكوم له معسرا ادى الحاكم فذكر ما قبضه قضا

استوفاه بنفسه او فوضه لغير المدعى فان استوفاه بنفسه فخص الصمان به

علي بيت المال المرصد للمصالح **كتاب الدعوى واليمين** وحيث يرجع القاضي به يرجع بأقل الأمر
مما أدى وما حكم به **الدعوى واليمين** بجميع الخصومات خمسة أمور الدعوى والجواب واليمين واليمين
الدعوى الدعوى ويقدم عليها مقدمه وهي ان من كان له قبل المسلك
حق قد لاق الحق اما ان يكون عيناً او عقوبة او ديناً في نفسه فان كان
عيناً فله اخذها قهراً ان لم تثر ثمرته فان لم يقدّر عليها وقدر على غيرها
من ماله ففي جواز اخذها الخلاف الا في ثبوتها اذا ظفر في الدين بغير حقه
حقه وان كان عقوبة كقصاص وحد قدف فلا يستقل باستيفاء به والى
الفتنة بل لا بد من اتيانته عند الحاكم واستيفاء به وان كان ديناً
فان كان الدين مقرراً به غير محتج بادايه لم يكن له الاستيفاء باخذه
قد رحقه فان اخذه لزمه رده ولا يفاضل اختصاص الا قصاص على
الدمم فان تلف ضمنه وجاز له فوال لنفاص وان كان محتجاً من الادا فان لم يستر
اخره منه بالحكم بان كان حاضراً مقرراً او عليه يثنيه حاضراً فله الاحتل
في الاصح وقطع الماوردى جواز اخذ الجنس وان تعد اخذه منه بغير نكاحه
وعدم اليقين او عيبته او تعزيره او تواريه فله الاحتل فوطه بغير حقه
لم يكن له اخذ عبق على المذهب وان لم يظفر به فله اخذ عبق والاصح والى
فان وجد احد الطرفين لم يجره وحسب حار احد عرسه فهو كالم
احدها انه يرفع الامر الى الحاكم ليدفعه مجلس حقه فعلى هذا ادا له
الحاكم ويدفعه او يفوضه الى غيره وحسب ان شبهها الاول واصحها انه
يستند بدفعه وقال بعضهم فيما اذا كان القاضي جاهلاً بالحال ولا يثنيه
فان كان عالماً لم يكن له ان يبيع نفسه فولو احداً وعكسه بعضهم فقال
ان كان القاضي جاهلاً بالحال فله ان يبيع نفسه فطحا وان كان عالماً
فقلنا لا وقبل بغيره منه بقدر حقه ولا يستقل بالمعاوضه وهو بعيد
فان قلنا يستند بالبيع فان كان حقه من جنس نقد لباد اخذ حقه منه
وان كان من غيره لحظه باعها بقدر الدين لا بحسب حقه في الاصح واتباع
حقه وان قلنا يرجع الامر الى الحاكم والقاضي لا يعتد بوقوعه قبل الاستحصال
ثم ما يفعل طرق احدها انه يقيم به بينه وحسب دفع الحاكم وقبل
لا بد من قيامها ايضا على ان العين مثلك الدين وطردوا ذلك سعه

مال

مال المفلس والمهون والدار التي يقول لغريم المحتج من الاداء الفأله
وصرح بعضهم بالاختصاص بالمهون بشروط اليد يوم الاقباض وخالفه
المصوي فاستثنى ما التصرف فيه وعدم المتارعة ومقتضى هذا القول
ان له الاختصاص لم يكن يثنيه ادا لا يدين فيه والثاني الذي اوردوا الطر
انه موافق لاجل ائدي على حقه عند الحاكم فيقر له به ويمنع من ادائه
ويقر له المدعي بالماخوذ ببيعته الحاكم ويوفيه حقه منه والثالث
ان كانت له بينه سلك الطر من الاول والا فالطر من الثاني والرابع
لما وردى انه ياتى على الماخوذ رجلاً ويحضره ويدعي عليه ان له
على غريم وقد اتم هذا على ما في يد ان يبعه في دلي وبصين في سأل
الزامه بدفعه وقضاهى من غريمه فيعترف بالحاضر بما ادعاه من الدين
والا يثبتان فيما سره الحاكم بذلك ولا يلزم الحاكم ان يسأل مع ذلك عن غريمه
الدين وله ذلك **سورة** لو تلف الماخوذ في يده قبل رده او تملكه
ضمنه على الصحيح كما تقول لذي اخذه المظطو لدفع البرد وصل لا فله اخذ
غريمه فان تمكن من البيع فلم يفعل سلف صم فطحا وليس له الانقاع قبل
البيع او التملك فان فعل لزمته اجرة وليس له حسمه على جهة الدين
وعليه المبادره الى البيع فان اخرج فهو غاصب بعضه اكثر التيم ما نقص من
قيمتها اذا اتصل بالنقصان ببيعها او تلفها او اختلفت قيمتها قبل بيع
ضمنها باقصي قيمتها وان ردها لم يضمن بقص قيمتها واذا لم يوجر مع الامكان
لم يضمن بقصان القيمة للعدد واخرى بعضهم فيه الخلاف في الاستام
ولو كان الماخوذ قد رحقه فزادت قيمته في يده فهل يضمن الزيادة
ام هي كالثومة الذي لفته الزرع في داره لا يضمنه اذا لم يتمكن من رده
وفي صحتها عند التمكن منه وجهان ولو باعه وتملكه منه ثم وفاه المظ
دينه فغن لا امام انه يجب عليه رد قيمه الماخوذ كما لو ظفر الما لا بخير
حسن المعصوب من مال الخاصه اخذه وباعه ثم ردا الخاصه المعصوب
فان على المالك ان يرد قيمه ما اخذه وباعه واعترض عليه الواقع بان
اخذ المستحق وبعده وتلكه الثمن تارل من رده دفع المسح عليه وما دام

وما دام المعضون قايما تموا المستحق والمغنيمة فخذوا الجبل اوله فاذا اردت ان تعرف
 القيمة كما لو دفع القيمة بنفسه والمستحق هذا الدين فاذا باع واحدا فاستحق
 ان يرد شيئا ولا ان يوفى عليه شيئا ثم المستحق لا يخذل الا بعد رخصته اذا امكده
 ذلك فاني زاد ضمن الزائد قطعاً وان لم يمكن الاقتصار على قدر حقه
 يان لم يظفر الا بغيره يربد قيمتها عليه فان قلنا لا يصح الماخوذ اذا
 كان قدر الحق وكذا الزيادة وان قلنا بضمها لم يضمنها في الاصح وعكسه
 المتولى فقال ان ضمناه قدر حقه فكذلك الزيادة وان لم يضمنه فوجها
 والقول بعدم حقا نه شابه ما حكاه المتولى بما اذا استنام عينا للبشر
 نصفها فقلنا انه لا يضمن الا نصفها لا نه الذي احده لغرضه وشبهه
 الخلاف بالخلاف فيما انزع من المتعوض من الغاصب لزمه او خلاف
 الصبي من المحرم هل يضمن وليس بالواضح ولو ادخل المستحق في اخذ
 قدر حقه الى كسر باب او نقيب جدار فله ذلك ولا يضمنه في الاصح لا يضمن
 الى حقه ولو وكل وكيل في الكسر والنقب والاخذ لم يجزه ذلك ولو فعل
 صهر وحيث كان لما خوذ اكثر من الحق مما يحرم باع منه بقدر حقه فعل
 والاباع الكل وسعيه رد ما في القس البند ولو كان حقه دراهم صحجه
 فظفر بالمكسر فظفر بالصاح فظفر بفان اصحهما عند الامام انه ظفر
 بغير الجنس فقيه القولان واثنان في ظفر بالجنس بخلاف قول واحد
 فاذا اخذها لم يكن له تمامها لانها فوق حقه وكما حوزا لحد من مال
 الغريم ثم الجاحدا والمباطل يجوز الاخذ من ما يغرمه كما اذا كان لزيد
 على عمرو دراهم وعمرى على خالد مثله يجوز لزيد ان ياخذ من مال خالد
 ما له على عمرو ولا يسمع من ذلك رد عمرى او اخذ له ولا يجوز خالدا
 استحقاق زيدا على عمرو قاله الراعي وحكي المتولى منه وجهان
 على ان الوارث اذا ادعى ديناً لمورثه ولم يخلف هل يحلف عن الميت
 ان قلنا بخلاف جاحداً والاحد منها والا فلا ومقتضى هذا البناء ان يكون
 المذنب المنع لان الحد يدان عموم الميت لا يخلف ولو كان لزيد على
 عمرو دينان احدهما بينه وقد قبضه والبيته لا تعلم القبض والآخر

بينه

بغير بينه ولم يقبضه قال المروزي له ان يدعى به ويقسم البيه بالدين المقبض
 ويقبضه عن دينه الاخر وصححه المروزي وقال القفال في الفتاوى ليس له ذلك
 لانها لو شهدت وقال المدعى عليه ان قبضته ما شهدت به واستخلفه لم يكن
 ان يخلف وهذا يدل على ان ما شهدت به غيرها يدعيه ولو استحق اثان كل منهما
 على صاحبه مثل ما استحقه الاخر عليه ففي حصول المتقاضي بعد اقوال
 ياتي ان شاء الله في الكراه فان قلنا لا يحصل الا بالتراضي فاحداهما حق والاخر
 فصل للاخران في حقه فيه وجهان للمعان على القولين في الظفر بالجنس
 تنزيلاً لاختلاف الدينين منزله اختلاف الجنس كما صرح في اختلاف صفتي
 المالين بالصحة والتكسيرا صحتها نعم ولو كان لاحدهما على الاخر شيء والاخر
 عليه شيء او دراهم او دينار فانكرا احدهما وخلف لالاخران خلفت جهات
 وان جزأه اخذ غير الجنس لا مكان الوصول لغير الجنس لا حقه وهذا
 لا يمكنه ان يروي منه نفسه بنفسه هذه المقدمة رجحنا في مقصود الكتاب
الاحاديث الدعوى ولا بد من معرفة المدعى والمدعى عليه لاختلاف حكمهما فان
 المدعى لا يقبل قوله وعليه البيه والمدعى عليه يقبل قوله مع بينه وهي
 قاعدة مطروحة الا في ثلاثة مواضع احدها ان يدعى جانب مدعى الفصل
 بالموث فيقبل قوله مع بينه او يظهر ربح جانيه في قذف زوجته
 فانه يقبل قوله بلعانه **الثاني** ان يقتضي ذلك صلحه عامه وهو يتول
 قوله لا ممان في تلف ما اوتمنوا عليه وكذا في رده على موثهم خاصة **الثالث**
 ان يقتضيه ضرره حانه كقبول قوله لغاصبه وكوه في تلف العبيد الاصح
 وفي حد المدعى والمدعى عليه قولان مستنبطان من مسئلة اختلاف الزوجين
 الباسه وقيل منصوصا في احدهما ان المدعى من خلا وسكونه ولا يطالب
 والمدعى عليه من لا يخل ولا ينفق منه بالسكون واطهرهما ان المدعى من يدعى
 امرا بخلافه لظاهره والمدعى عليه من لا يخالف لظاهره ولا يخالف من وجب
 القول غاليا وقال المروزي بخلاف موجههما فيما اذا اسلم الزوجان بل
 الدخول وقال الزوج اسلما معا فالنكاح باق وقالت لزوجته بل على
 النفاق فلا نكاح فان قلنا المدعى من يدعى امرا بخلاف لظاهره فمدعى

وهي مدعى عليها فيقبل قولها بيمينها وبقيضي بالنكاح وان قلنا
المدعى من لا خلع وسكوته قالمراة مدعية والزوج مدعى عليها فيقبل قوله
وخلف ونقض بقا النكاح وقال الراعي يمكن ان يحكم هذا والعراقين
لم يذكر والخلاف في جديهما وذكر والخلاف في مسئلة الزوجين مستقلة
وقال بعض الاصحاب من اضاف ملكا او حقا الى نفسه او زعم سقوطه عن
نفسه فهو مدعى ومن اقتصر على مجرد النفي فهو مدعى عليه وقد يكون الشخص
الواحد مدعيا ومدعى عليه في الخصومة الواحدة كما في صور الاختلاف
في الحفود وقال الزوج في مسئلة الاسلام اسلمت فلي والنكاح ولا مهر
وقالت اسلمنا معا فها باقيا ن قال قول قوله في الفرقة وكذا في المهر
ان قلنا ان المدعى عليه من يوافق قولها اظاهر وقولها ان قلنا المدعى
من لو سكت ترك كذا قاله الراعي فيه اشكال لانها لم تكن تنقض المهر
فهي مدعية على كذا القولين وان كانت قد قبضته فالزوج مدعى وهي
وسكوته وهي مدعية ان قلنا المدعى من يدعى خلاف اظاهر ويسمع في
المدعى وان كذبه ظاهر الحال كما اذا ادعى في استنجاار امر او قبضه
لعنفه وابه وكسرت بيته او اذ افترض السلطان ما لا اواه زوجة
ومن عرف منه المتخلف برقع دوى الاقرار الى مجلس القضاء واستجلاهم
لنقد وامنه بشئ خلافا للاصطخري في ذلك كله وسكتني من هذه
القاعدة ان المدعى يحتاج الى البينة والمدعى عليه فيقبل قوله بمسائل
احدها ان يفتي جانب مدعى القتل بالوفى فيقبل قوله بمسئله
الثانية ان مدعى زنا زوجته فانه فيقبل قوله بلعانه لزوج حاسه
الثالث ان يقتضي ذلك مصلحه عامه وهو قبول قول الامنا في تلف
ما اقيموا عليه وكذا في رده على مؤمنهم حاصه وقال ابو الحسن العمادي
هم مدعى عليهم لو اذنته قولهم اظاهر وهو ايقنا ان المالك لهم وهو زعم
ارتفاع امانتهم واما على القول بالآخر فظاهر لان المالك لو سكت
ترك الرابعه ذوي النصب فاذا استلحق ميبود الحنفه من
غير عن الخامسه دعوى المراه النقصا عن ثمنها بالحيف او الولاده

فانه

فانه يقبل قولها بيمينها السادسة دعوى المصبي الاختلام لم يقبل
بغير مس **فصل** في شرط صحة الدعوى ان يكون محالومه من الزم
احد الشرطين ان يكون ملزمه وفيه مسائل الاولى لو ادعى مدعى عرو
انه وهتبه كذا او باعه لم يصح دعواه حتى يقول ويلزمه التسليم الي
والاصح انه يشترط ان يعين به وانه لا يشترط ذكر اقتباس المهر
قال الراعي وكان التعرض للزوم التسليم اذا قصد تسليم المدعى به
وكحوز ان يقصده المدعى رفع المذارعة فلا يشترط التعرض له وقد مر
ابن الصباغ وعنه وهو قضيه كلام الماوردي في موضع وقال في الحر
لا يصح الدعوى الا ان سأل له باحق على المدعى عليه من اجرة سكاها
او قيمه مشتبهات منها فان قال نازعي فيها لم يصح وان قال غارض فيها
بغير حق فوجهها في احدهما قول ابي حامد يصح والثاني لا يصح المعاد
عما نصه المدعى فانها قد تكون حق كاستنجاار فاقتهان وقد يكون لا
يتضرر به المدعى وقد يكون بما يتضرر به كجد الميراث الى الغير ومنعه
من التصرف فيها او يلازمته عليها او تطلعه عن شغاله فصيح وقال
في خريد كرا ان طعنا رضه في المالك وفي نفسه من اجل المالك بان نفسه
الى انه طالبه بالاجور له فان لم يلحقه ضرر لم يصح دعواه وان كفته
ضررا اما في نفسه بالملازمة او في جاهه او في ماله بالمعاوضه
صحت دعواه لدفع الضرر بشرط ان يذكر ما طول به مفسرا او محلا
وانه غير مستحق عليه وان ذكر ما استنصره لينوجه المكالمه ثم سأل
الحاكم المدعى عليه فان اعترف بذلك منعه من معارضته وان ذكر انه
يجارضه حتى صار مدعيا بعد ان كان مدعى عليه وان انكر المعارضه
على سبيله ولا يمين عليه اذا استلحق بالمعارضه استحقاق عقوبه
وتشترط في دعوى الدس ايضا ذكر وجوب التسليم فيقول له في مدعى
كرا وهو مشتق من الاداء الواجب عليه واذا اصحب الدعوى فانكر المدعى
فان كان جوابه لانه لا يلزمه التسليم صح وحلف عليه ولا يلزمه التعرض
لنفي السبب الذي ذكره المدعى ان كان ذكره ولو اراد ان يحلف عليه جاز

وعن الاصطحي انه يلزمه الحلف على نفى السب الذي ذكره المدعي ولو اجاب
بنفي السب كالبيع والقرض حلف عليه فلو اراد ان يقتصر على نفى السب
لم يجب اليه على المتخصص ولو اقام المدعي به بما ذكره ما ادعاه فستال
المدعي عليه القاضي ان يحلفه على استحقاقه لم يجب اليه الا ان السب
ظاهر الحال والمدعي يعلم ان ما ادعاه ملكي ففي حلفه خلاص تقدم في
الشرقة وهو كالحلف فيها اذا قامت بينه بالاعتبار فقال حلفه
لف لا مال ولو ادعى انتقال الحسن منه اليه بيع او غرم او سقوط الدرس
باي او غرم فسيأتي في المسئلة الثانية ولو ادعى جرح المهرود فلا بد
من بيته متبينة لسببه كما تقدم ولو ادعى علم المدعي بحلفه على
المعلم في اظهر الوجهين كالجاف من لزمه حلفه اذا اطلب حلف
المفرد ولو ادعى انه لم يزل ولم يعلم ان موثقه زاع على المتخصص
الصحيح وقد مر في القضا على الغايب انه اذا اطلب حلف المدعي انه
لا يعلم ان ينفه ومن الذي شهد واعلمه هذا او لا ينفه ومن المدعي
قرا به انه جاف ويحري الوجهان فيما اذا ادعى عليه انه اقترله بكذا او
تخلفه هل يسمع الدعوى وحلفه في صح الامام المنع وظاهر كلامه
وكلام الغزالي والروافعي ينفى انهما في دعوى الاقرار والملك
وهو ينفى انهما يسمع اذا شهدوا في دعوى الملك فطحا والقاضي حكاهما
في هذه الحالة ويحريان ايضا فيما اذا ادعى المدعي عليه في الحوائج والملك
اقترل بما يدعيه وفيما اذا اطول بالمرس فقال قد حلفني مرة اخرى
واراد تخلفه انه لم يحلفه في كل صورة ادعى ما لو اقر به الخصم
لسمع ولا يسمع هو نفس الحق ولا يسمع الدعوى على القاضي انه حكم المحرم
ولا على الشاهد انه شهد بالزور اخبر عن الحلف قال الامام وسمع
لا فانه البيه على ذلك الثانية لو قال المدعي عليه بعد اقامه البيه
عليه بالمدعي دافع فان بيته ما ذكر استال الحسن المدعي بما ذكره
بيعه او هبه او نحوها او الى من نفى الملك عنه او ابر من الدرس او اقام

تقبل

تقبل قوله فان قال قائل لعله يدرك كنهها غايه لا يخضر البعد ثلاثة ايام
اخر بالاداء ولم يحلف ولو قال بيته واطلق واستعمل لبيتهما ابراهم بالامر امام
وقال له القاضي يوما واحدا فقط وقيل لا يحلف اصلا والمدعي لو ذكره ملازمته
مدته الامهال وقياس ما تقدم مما اذا اقام شهود من ولم يركب ان يحال بيته من
احسن المتفولة وان يكون في العقار وجهان ولو اطلق ذكر الدافع وانصر على
قوله في بيته دافعه قال الراعي بيته ان يستفسر لانه قد يشوهم بالنس
يدافع دافعا الا ان يكون فقيرا فيجوز له ان يدافع ولو ادعى دافعا ولم ينفه
وادعى بعد هذه الامهال دافعا اخر واستعمل لا يسمع ان يحال وادعى
الحق المدعي او في اخرها دافعا اخر واقام البيته عليه وحال يسمع ولو لم
يقيم بيته بالرافع واراد تخلف المدعي على بيته قال الجمهور ان ادعى في جواب
ذلك بعد قيام البيته وطلب تخلف المدعي فان حصر من يملك ذلك منه
حلفه والافلا وان ادعى وجوده قبله فان كان قبل حكم الحاكم فله حلفه
فاذا حلف على نفسه امر بالاداء ويحلفه حلفا ما اذا اوفى الغائب وقال
القاضي يومر بالاداء او لا ثم حلفه بعد ذلك لا يسمع دعوى جديده وسمع
وقال صاحب الكافي ان كان قد صرح في الانكار بانه لم يكن بالمدعي اصلا
لم يسمع منه هذه الدعوى للتناقض وان لم يصرح به فله حلفه وان
بعد حكم الحاكم لم يكن له حلفه على الصحيح ولو كان في الدافع في جواز
الدعوى من غير ان يقوم عليه بيته ما قال مالك منه او من يملك منه او
ابرا من الدرس واستوفاه فهو اقرار ودعوى فله حلف المدعي على نفى
ويلزمه التسليم وفي لزومه قبل الحلف حلال والقاضي المقتدم ولو كان
المجيب يدرك وكيل المدعي عليه فافترانه ليس مفعولا على موكله وفي سماع
هذه الدعوى منه وجهان صحيحان نعم في حلف المدعي على يومه ادعاه من
الامر والسمع ونحوهما ولو قال ابراهي عن هذه الدعوى او عن الدعوى
من قبل لسمع وحلف المدعي وجهان اخيرا والفقهاء والغزالي المانع وقال
الروافعي المذهب انه يحلف وعلى هذا لو اقام المدعي عليه بيته بذلك

بطل حق المدعى حتى لو اراد ان يفهم الحق الذي يدعيه بينه لم يقبل ولو كان
 المدعى عن امر من حلف المدعى عليه على ابراهه عن المدعى انقطع الحق
 ولو كانت الجواب ابراهي من هذا المال قال من العاصي يكون اقرارا به
 وقال بعض المتأخرين لا قال ابراهي وهو غلط ولو قال بطل المدعى
 قال من القاص المذهب له سئل قال قال قضيت هذا اقرارا وله غليف
 وان فشره بانه كان حلفه او اقام بینه على اقراره بان لا يشرى عليه
 لم يكن اقرارا ولو قال عندي مخلصي من هذا المال والى المدعى اخرج
 منها لم يكن اقرارا قطعا ويسأل عن وجه المخلص **المال**
 في صحة الدعوى المطلقة بالنكاح طرفان احدهما مدعى عليه الاقول
 اصحها وهو المتخصص بانه لا بد من التفصيل بعد ذكرانه بوجهها
 وشاهد مدعى عدل فان كانت ممن يعتبر رضاهما ذكره ولاحتج كاستفا
 المواع في الاصح والثاني انه لا يشترط ان يسمى والى انه يشترط في
 دعوى استدانته وان استدانته واصحها القطع بالقول الاول وفي
 اشتراط التفصيل في العقود المالية كالبيع والجاره والمهر والرض
 اوجبه اصحها انه لا يشترط وثانها يشترط ان يكون عارضا وبها
 قاله الماوردي انه لا يشترط في من اسلم ذكر صفات اسلم وشروطه
 واما دعوى الدين والعين فلا يشترط ذكر سببه على المشهور قال الهروي
 فان سأل المدعى عليه القاضي ان يسأله عن سببه فله ان يسأله
 وقال الفقهاء يسأله القاضي عن سببه وقال القاضي اذا ادعى في
 شخص مجهول والحال لا سمع القاضي حتى يسمي السبب للمدعى
 العصاص في العيص والطرف يشترط فيه التفصيل على المذهب
 ودعوى الارث يشترط فيه ذكر سببه والحق المورثي دعوى بالمعد
 بالمصاص والحو الماوردي دعوى القرض والدعوى بما لا يمكن ان يكون
 المظلم وحده الميته والمستر فله ان لا يدعيه من زمان است من سبه
 او وصته او ارك فان اطلق فله ان يستفسره الحاكم عن كنهه او يترك
 عنه حتى يتبين بالبيان من وجهان بالاول المدعى عليه بالملك او يد

انتفاع

انتفاع لا يد ملك وامام لا ينفذ اليه عدله كالحكم والساع الصاربه ولا يصح
 الدعوى به **التفصيل** ان شرطنا التفصيل فيه في ذكره في النكاح انهما
 بشاهد مدعى عدل ولو لم يصف ما عدله في الاصح وكذا يقول المرأة ولا يشترط
 الا ان يكون الولي زوج نكاحه الاجبار وان يذكر رضاهما ان كانت زوجة
 وان كانت زوجة بالاجبار فيذكر علمها بان الجبر زوجها ويشترط في دعوى
 نكاح الامه ذكر فقد الطول خوف العت في الاصح ويشترط في الشهاده به
 التفصيل ايضا ولا يجب ان يقولوا وهي اليوم زوجته ولا يعلم انه فارضا
 ولا طهرا انه لا يشترط في الاقرار به فان شرطناه بقول المرأة لزوجي ولي
 مرشد وشاهد مدعى عدل برضاي فربما على الصحيح في قول اقرارها به
 ويدكر في البيع وخو اهليه المتعاقدين ورضاهما بالبيع والافتراق عليه
 وعلمهما قدر الكمن بقول تعاقدا بتم معلوم وخرج جازا التصرف في تصرف
 عن من ارض وقال الماوردي اذا ادعى ابتعا عبد فان كان المقصود مدوى
 العقد فلا بد من ذكر قدر الثمن وان كان المقصود انتفاعه من سبه
 لم يلزم ذكره بل يذكر انه ابتاعه منه وادى ثمنه ومنعه منه قال الهروي
 ويمكن الشهاده به على نحو ما تقدم في النكاح وان لم يشترطه فالاصح انه لا يجب
 وصف النكاح والبيع وغيرها بالصحة **الرابع** لسمع دعوى الزوجية
 من المرأة قطعا اذا اقترنت بها طلاقا كنفقه وقسم ومهر وان بعد من
 وكذا ان يخبر مدعى في الاصح فان اقرب الزوج نكاحا وكذا ان كانت
 واصغر ونامت به بینه وان لم ينفها قضى بكونه فان حلفت بغيره ايضا
 وان انكر فله ان يطل النكاح بانكاره ودعواها حتى لا يسمع البينه من نفسه
 اذا لم يكن ادعت حقها من ثلاث طرق احدها القطع بطلانه ما على ان
 انكار الزوجية طلاق والثاني القطع بعدم بطلانه ببا على ان الانكار
 ليس بطلاق والثالث فيه ثلاثة اوجه بناء على انه ليس بطلاق تالها
 انه ان كان انكار اصل النكاح بطل وان اعترف باصل العقد وانكر
 اجتماع شروطه كالموا انكر وجود عدلين لم يطل وسمع البينه به
 فعلى الطريق الاول سقطت دعواها ولها ان تنكح غيره ولو رجع عن الانكار

وقال غلطتم بقبول علي الثاني انكاره حكمونه فلما اقامه البيعة عليه
ولورجع قبل رجوعه وسلمت اليه كما لو رجعت المعتد عن قولها انقضت
عقد في قبل الرجوع وكذا لو رجع زوج الامه عن قوله كنف واجدا للطلوب
عند انعقد وطرد في كل من انكر نفسه حقا فقله به ثم عاد وادعاه على
الوجها الذي في الطريق الثاني ان انكاره لا يبطل دعواه ان اقامته بيته
قصي بها ولها طلب حقوقها المائيه ولا خلاص منها الا بالطلاق ولها طلب
القسم مع بقائه على الانكار قال في البسيط ان قلنا لو عاد وافرأى من
لم يكن لها ذلك وان قلنا انكر منها ففيه افعال والظاهر ان لها طلبه
فليصدقها او ليطلقها ومنه نظر لا على النول انه لا يمكن منها بشرط دعوا
وان لم يكن لها بيته حلق ولا شيء عليه لها وله ان ينكح اخيرا واربعها
وليس لها ان تنكح غيرها ان يطلقها او يخوف قال المعري او يفسخ عساره او
بامتناعه اذا جعلنا الامتناع مع التزويج ممكن من التفسير والراعي
وليكن هذا مبني على ان المراه ان يفسخ بنفسها اما اذا اخرجها الى
القاضي فما لم يظهر له النكاح كيف يفسخ او ياذر منه بل يدعي ان هو النكاح
حيث يقول ان كنف نكاحا فقد طلقها **القول** في احتمال ان يغال بسفند ما ليس
كالمستبد من طفر بخبر جسد هذه ببيع المال الذي طفر به والافعال
للضرورة وان نكل حلفت واستحقت المهر والتفقه قال الماوددي
طريقا اخر فقال اذا حلف فلا نكاح بينهما ولها ان تنكح غيره وان اقر
بنكاحها لزوال نكاحها بيمينه ولا يجوز ان لا يكون روجه له وحرم
عيازه وان نكل ردت اليه من علمها فان حلف حكم لها بالزوجه واجبت
موتها وحلت له اصابتها وان انكروا لعقد لانه قد حكم بالزوجه
فكان الحكم لكل واحد منهما ولا يجوز ان يحكم له بالنكاح وحكم عليه
بمخزوم الاستمتاع وليس محمود النكاح طلاق وسلك القاضي حاس
طريقا اخر فقال ان حلف سقطت دعواها وان نكل فكل يكون
طلاقا فيه وجهان احدهما نعم لان الطلاق بيده والثاني لانه ليس بصرح

ولا كما به مقول له الحاكم نل ان كنف نكاحا من طالع حتى نكل لغيره فان لم يفعل
فوجهان احدهما يطلق عليه السلطان والثاني لا وعلى هذا وجهان احدهما
لا يحل لها ان تنكح ابدا والثاني لها ان تنكح **فهي** احدهما امرأه
ادعي احرامها زوجها فقد تقدم في كتاب النكاح ان الصحيح ان هذه الزوجه
عليها دون الزوج فلو اقام كل منهما بينه لم يقدم منه ربه بل ينظر فان
اخرجت بالزوج واحد او اطلقا تعارضا ولا ياتي قول القسم والعزم
ان رخصتنا بخبر قدمت السابقة المارح بخلاف نظيره في النكاح
الاملاك فان في تقدم المتقدمه التاريخ فوليها لعلة تداول الابد في
الاملاك وقا لزوجها ولو اقام احدهما بينه على نكاحها وعنه على اقرارها
له قدمه لا وليها لو قامت منه بانه عصيه منه وبيته بانه اخر لها
وان اقرت لاحدهما فقد تقدم حكمه فما اذا زوجها ولها من امر وادعي
كل منهما سبق نكاحه **القول** في ادعيته امرأه ذات ولد على رجل اقراره
وان لو لم يمتد ولما سمع دعواها النكاح فان انكر النكاح والنسب
فالقول قوله سمعه وان قال هذا ولدي من غيرها اذ انقضت عقده
هذا ولدي لم يكن مفرا بالنكاح وان قال هو ولدي منها لزمه المهر
وان اقر بالنكاح لزمه المهر وغيره فان ادعي انه كان نكاح نفوس
فان لم يكن حلال بها طائفة بالعرض وان كان قد دخل لزمه مهر المثل
الحاشية من ادعي رفق انسان فان كان بالغا وادكر فالقول هو
مع نفسه سواء كان انكاره مسيوقا باستخراجه المهرعي وله وسلطنته
عليه ام لا وسواء تداولته الايدي جري عليه البيع والشراء امرأه
ام لا فاذا حلف فان كان المهرعي قد اشتراه ففي رجوعه على بائنه
كلام ياتي في المسئلة الخامسة من اركان الثاني في حوار اعتماد المشتري
ظاهرا ليد في مع المسروق من غير اعترافه بالمرق وجهان لو ادعى احد
اربعي رقه او ادي باعه منه اعتقه لم يقبل الا بيته وان كان صغيرا
فان لم يكن به لم يقبل منه الا بيته وان كان به لم يقبل منه الا بيته

وكذا في صحيح التواتر وان لم يعرف استنادها الى انقطاع قبل قوله فلو كان
الصغير ميمنا فانكر وقال انه حجر الاصل وكذا على الصحيح لكن يجب ان يكون
الرق على الصحيح وميل السطح لم يلبس وادعى الحر به لم يقبل قوله على الصحيح
وحتاح الى مسكه بحريته سواء كان ادعاهما قبله ام لا ولو كان والدك
مستحسره ولم يدع رقه في صعره ولا تصرف منه تصرفا سند على المالك
الى ابلغ فادعى رقه فانكر قطع بعضهم بقبوله قوله في الحر به وجعله
احرز على الوجهين وادعى اننا قول الصبي الميمنه الحر به قال الغرابي
ان ابلغ حلف عليها وهو يمسى له لو اقر بالرق حسد من قال ان
في قول اقراره به وحيث كان احدهما لا يصلح كالا يقبل اقرار البالغ به
بعد دعوى الحر به على المذهب واثاني يقبل قال الروالي في حلف
حلف مدعى الرق واسترقه فان كان له كسبه فقد انقضت
حبه ببلغ قال الفقهاء ولا يجوز الشهاده لغيره بالحر الاصل وانما يجوز
اذا عرف ان به وامه والنكاح وحده وانه بينهما وان لم يشاهد الولادة
كما يجوز بالنسبه السادسة في سماع الدعوى بالدين الموجل او حلفا
انها لا تسمع وثالثها انه ان كان به بينه سمعت لغرض الشبهة والافلا
وعلى الاول لو كان بعضه حلالا وبعضه موجلا سمعت بالموجل بها الحلال
قال المطاوري لو كان الموجل باسا بعد وقصد بدعواه صحيح العقد
دعواه كالمسلم الموجل واعتبر في بعض المتأخرين عليه فيه وكثيرا
في سماع الدعوى على من اقر به لئلا يفسد في الدعوى على العبد
بدن بجعله واولى منهما بالمنع وفي سماع دعوى الرق من التدين والحادية
للاستيفاد قبل موت السيد والردس بعلمه عتقه اصفه من وجودها
طريقا للمذهب عند الامام والقاضي واليعقوبي لم يطع بسماحها والي
انه على الاوجه فان عرض السيد مدعنه الاستيفاد على البيع سرقها
ولم تادع عليه دين قبل حلفه ان يحسب بانه لا يلزمه دفع سي امه الا ان حلف
عليه وهل ان حلف بان لا شيء عليه بطلان فيه وحيث ان ملبان على حسن

في ان الموجل هل يوصف بالوجود قبل الحلول عن الفقهاء ان من اقر عليه
بعبه بالغ فقال على المالكه موجل محله انه موجل فقد سقط الرق فله
باقراره وقد اقر هذا الفرس بدن موجل في قول اقراره في الاجل
التوكان ان لم يقبله فله حلف المدعي على نفي اصل الشرط الثاني
للدعوى ان يكون المدعي به معلوما وفيه مسئلتان الاولى لو قال الحق
عليه شيئا او ثوبا ولم يصعه لم يصح ولا بد من بيان حسن المدعي به
وقدره وصفته كما متر في القضاء على الغائب قال الفاضل لو ادعى
دراهم مجهولة قال له القاضي ادع بالاقول الذي تحقه وان ادعى ثوبا
ولم يصعه اصلا لم يصح اليه وان قال الله القاضي ادع ما قل الذي
كراس ولم يصعه امره ان يأخذ بالاقول قال القاضي وهذا ارسا
وضرب يدين والاخذ بالاقول مستقيم في الدراهم ووضرب الثوب لا شرط
في المدعي ان يكون ملوكا ويكنى ابنا ليد علمه فيصبح بالكل المعامل
وشرط من ادعى سبيل احدها اذا ادعى على انسان ان يورثه او على
بشيء مجهول كشيء او ثوب سمع عواه على المشهور وقال القاضي
انها لا تسمع لانه يمكن ان يفسر دعواه بمول ومي له مال وادع كذا
اذا علم انه ابدا به فان اسكر حلفه وان كل حلف المدعي على ما اقر
مفسرا او اسخفه قال الامام والوجه الاول لانه دعوى الاقرار
بالجهول تصح على الصحيح ودعوى الكسب من الجهول اذا صحناه لدعوى
الاقرار به ولو ادعى ما لا معلوما على زيد واقام ساهدين
له بشي او قال يعلم ان له عليه ما لا كرا يعلم قدره او شهدا بانه عصب
منه عبدا او ثوبا ولم يصقه فوجهان احدهما وجزم به اس الصاع
في الاول انه يصح ورجع في اليه سيرا الى المسهرود عليه كما لو اقر بغيره
واشهرها وصحة القاضي لا يسي بعض المتأخرين الخلاف على اقراره
بهم هل يحسب حجه بفسره فان قلنا بحسب وهو الاصح سمع الدعوى
بالاقراره والافلا واداسمعت شهادة الشاهد بالجهول فليطال

كما يطالب المقر وجهان محكيان في المرتبة والثامن الثالث لو ادعى ان له
طريقا في ارض غيره او حيازا في الما فوجهان قال المروي في غيرها انه لا يحتاج
الى اعلام قدر الطريق والجزا ويكفي لصحة الدعوى تخويل الارض الذي يدعي
ذات فيها وكذا النسخ الشهادة المرتبة عليها او ثابتهما انه لا بد من اعلام
قدرهما قال القاضي وعندي انه لا يشترط هذا الاعلام في الدعوى لكن على
المشهود اعلام الطريق والجزا بالدرعان لان الشهادة اعلام لا استقلال لها
ما يحتاج اليه الحكم الرابع قال الماوردي لو كانت صفات المدعي معلومة
بالشروع كما بل الدية والغرة لم يجب التعرض لها وهذا كله مما اذا كان المدعي
منجيبا في نفسه فاما ما لا يتعين الا يتعين القاضي وتقدره فلا يشترط فيه
الاعلام ويصح الدعوى به بمجمل الدعوى لمفوضه الغرض على القول بان يجب
بالعقد والدعوى لو اهدى الثواب على قولنا الهبة تقتضيه ولم يقدره
ودعوى المصلحة المنع والمخروج الحكومة ودي المصحح **المرح**
لو احصر المدعي رقه حررها دعواه وقال ادعي ما فيها وادعي ثوبا
بالصفاف المكتوبة فيها ففي صحة هذه الدعوى وجهان الثالث لو سلم
ثوبا يساوي خمسة الى من يدعي بعشره تحججه ولم يدر الما ان له ثوبا
او ما عده او تلف فقال ادعي عليه ثوب بصفته كذا ان كان باقيا استحق
وان كان رابعة فليعشره وان تلفه فليخمسه صحت هذه الدعوى
على الصحيح واصطلح عليها القضاء للحاجة وقيل بل يقر ذلك واحد
يدعي بحريم به القاضي وعلى الاول انكر المدعي عليه ولا ينفذ حلف
على نفي الحميم ولا يمكن اقامه السنة عليه على التردد فان تكلم رد للمدعي
على المدعي وهل يخاص على التردد كما ادعي ام لا بد من التغير في جهات
واستشكل امام حلفه بان لا يحلف على الكل ولا على واحد منهم ولا يعين
وعلى الثاني لو ادعي ما رآه اقره فانكر الخصم وتكلم بكونه يقول فان
المدعي يكره فله ان يعتمد في حلفه التمسيل المردودة على الصحيح
كما حلف معتزدا على خطا بيه واجرى الوجهان فيما لو ادعي المودعي
التلف فطلب المالك عينه فتكلم هل له ان يحلف على عدم الالافه على

نكوله

نكوله واولى هذا بالحلف لا يقتضاه بالاصل وقال الامام في كتاب المودعة الذهب
انه يحلف هناك على نفي العلم بالتلف قال القاضي ولو ادعي عليه ثوبا فقال كان
سنة يدي وتلف فاعلم فتمت فقال المدعي ليحكم حلفه انه لا يلزمه تسليم الثوب
التي فان حلف اخذ منه القيمة وان تكلم وحلف ادعي على بانه الزم بالحصان
ويجوز الخلاف في اصل المسئلة فما اذا كان له عنده عين وسئل في انها باقية
فيلزمه ردّها او تلفت فيلزمه قيمتها او مثلها **المرح الثاني** جواب
المدعي عليه وهو انما استكارا واقتزارا والسكون عن الجواب او الاشتغال
كما لا تكار فان لم يكن الشك ناطقا فان كانت له اشارة مفهومة صار بها
كالناطق ومرجع اليها وان لم تكن اشارة مفهومة صار كالغائب مجر على
حكمه فان طلب الاموال والجواب لم يرجع حسابه او يتذكر قال المروي
محمل الى اخر المجلس وفيه مسائل الاولى لو قال لي من هذه الدعوى يخرج
فليس باقرار وكذا لو قال لفلان على اكثر مما لك لم يكن اقرارا لو اقر
قال المروي وكذا لو قال لك على اكثر مما ادعيت لم يكن اقرارا ولو قال لفلان
على اكثر مما ادعيت كان اقرارا لزيد لكن يقبل تفسيره باقل من ذلك ولو قال
الحق حق ان يودي لم يكن اقرارا ولو اقام شهودا عليه بما ادعاه من
عدول لم يكن اقرارا ولا يحكم عليه حتى تثبت عدلهم عنده ولو قال لا يرضى
تسليم ما ادعيت به اليوم لم يكن اقرارا الثانيه اذا ادعي عليه عشرة فانكرها
يلزمه ان يقول في الجواب لا استحقها ولا شيئا منها او لا يحضرها على المذهب
وقال القاضي لا فان سأل القاضي عنه كان حضوره في الحث لزمه التمسك بما
قال استنع منه فهو ناكل عاده وفي العشرة فللمدعي ان يحلف عاده ونها لتسليم
وباحته الا ان يستدعي العشرة الى عقد قبل ما كما لو ادعي المراه
انه اصدقها عشرة فانكرها وتكلم عاده ونها فليس لها الحلف على ما دونها
وحديث مستحق مبرر المثل اذا اقر بالانكاح الا ان يكون اكثر من العشرة
العشرة قاله القاضي وهو كما قال القاضي انما لو ادعي عليه الفاضل اقا
تكفيه ان يقول لا يلزمي التسليم وليس للقاضي ان يقول هل هي تحتك
نكس لو سأل فقال نعم قضى عليه مبرر المثل الا ان يفهم منه بانه نكحها بكذا

قال الإمام وما قاله القاضي لا يفتقر بالذهب والوجه ان يدعى عشرة من جهة المهر
ان راد فان تذكر الحجه ولا يقول انه قتلها ولا انها كل المسمى نادى اختلف
على العشرة ولكل عماد ونها حلف عما ماد ونها واستحقاقه والسؤال انه
لو اباد ان يحلف على العشرة وما دونها ممكن وهو لا يصور الانه لا
المراه اولاد او لا يقبل قوله فيهما خلاص ما لو ادعى عليه في طلاق او اخطأ
واجتهال نفي اصل الدرس ممكن ونفي اصل المهر ممكن الا على وجه النقوض
فاذا انفي المهر بغير النقوض فيلزمه مهر المثل وهو اما عشاء الهامى
ولو نكل المدعى عليه عن الحلف مطلقا فادى حلفه على بعض العشرة فان كان
المتقاضى عرض عليه الحلف على نفي العشرة وحدها فلا ولو ادعى ان الدار
التي في يد ربه ملكه يلزمه تسليمها اليه فانكر حلف المتقاضى بسبب
ولا سنى مشددا اليه ولو ادعى انه باعها منه كناه ان حلف ربه لم يبيحها
المادة من ادعى عليه بطريق او عين مستقدا في سبب كونه استحق عليه
عشرة دراهم لم يبيع او فرض القيمة ثوبا تلفه او هذه الدار انه باعها
وقبض منها لا يلزمه في الجواب التعرض لنفي السبب وكفى قوله انه لا يستحق
على ذلك ولا شيئا منه وان امكنه في جواب دعوى الشفعة ان يقول
لا شفعة لك عندي ولا يلزمى تسليم الشفعى اليك وكيف في جواب دعوى
الطلاق ان يقول انت زوجتي وفي الاكفا في جواب الادعاء سري الاصح
وجها ان صحها نعم وحلف على نفي الاستحقاق فلو تعرض في الجواب لنفي السبب
واداد الاقتصار في المهر على نفي الاستحقاق فوجه ان الصحيح ان لا يحلف
اليه **المادة** كفى من ادعى عليه بغير الجواب بنفي جواب التسليم
والحلف عليه ولا يلزمه نفي الملك فلو أقام المدعى ثبته بالملك فقط قال القاضي
يلزمه التسليم واعترض عليه الامام بان يبينه قد تصدق ولا يحلف
التسليم لا ونها ان او استيجار فكم يتم بما يوجب الحلف والسئلة التفات
على انه لو اعترف بالملك ادعى رها او اجاره فانكر المدعى في من
المصدق فلو ان صحها المالك يحلف على ما يحتاج مدعيها الى ابيته فان لم يكن له

او

وكان محمود المالك لو اعترف بالملك فوجه ان صحها انه يرد الجواب فيقول
ان ادعت ملكا مطلقا ولا يلزمى التسليم وان ادعت ملكا موهوبا او
فبين حجب واجب ويقبل منه ولا يكون مقرا بشي وكذا كفى اذا ادعى عليه
عليه رهن وحشي ان ينكر الرهن اذا اعترف وهو بالرس معلول ان ادعى المظا
لبسب رهن ولا يستحقه على وان ادعى عليه رهن فبين حجب واجب وكذا
ان ادعى عليه الفاء وهو من مبيع لم يقبضه يقول ان ادعت من كذا فبين
حجب واجب وان ادعت عن حجه اخرى لم يلزمى التسليم والثاني انه لا يقبل
الا ان يرد لكن طريقه ان يكون الاول ملكه ان حده صاحبه الذي الرهن
وفي الثانيه المدين ان حده صاحبه الموهوب اذا ساوى قيمتها الدرس فانها
صارت مضمونه عليه كجوده وهو قول القاضي وفيه نظر **المادة**
اذا ادعى ربه عينا في يد غيره فكم يقربها ونفاها عن نفسه فاما ان يقتصر
على قوله لبست ولا تملك فاما ان تصيها اليه وهو لا يملكه فذلك العبر
اما ان يكون موصيا او محبولا والمعين اما ان يكون ناقضا كاصي او كاملا
والكامل اما ان يكون حاضرا او غائبا فله ستة احوال الجواب
ان يصيها اليه حاضرا او غائبا فله ستة احوال الجواب
الخصومة عنه اليه وفي خليفه عمر او جيران يدينان على قول الغرم الجواب
القوليه احبهما نعم فان نكل حلف المدعى واستحق قيمه العين في الجواب
لستحقها لم يفرم عمر وقيمتها البكر في الاصح فمما حصلت العين يوما في يد المالك
ما قام به عليه او حلف عليه عوا على بكر استند القيمة عمر والكم لوله
وان كره بكر فمحل تسليم العين للمدعي او يتبرعها الحاكم وحفظها الى ان
عنده ما اكتم او يفرها في يد عمر او يلزم بكر باخذها فيه اربعة اوجه
الصحيح الثالث وعلى الاول هل ينفق تسليمها اليه على من فيه وجبان راجد
نفس مختصر من دعاها فمحل وان بارعه لدى يد فكون القول بولائه
او الخرى يد فحلفان ويكون بينهما كما لو ادعى ما ليس في يدها فوجه
وحكي بعضهم بدل الثانيه يقال لعمر ومن قررت له رقب اقرا دل
فاما ان تدعيها لنفسك فيكون الخصم بها او يفرها من يصدقك لم يفعل

جعلت نكالا وحلف المدعي واستخفها وهو يخرج من القبر الا في ولو جمع
 المقره وصدق المقر وقال غلطت في الرد فكل يصدق منه او لا حتى يرد المقر
 اقرار اخر لطلان الاول كذب فيه وجهان وجزم بالثاني جماعه
 وهما شطفتان عند الامام والفرق بينهما حرهما على الاوجه فان قلنا ان
 يرد المقر فلا يسلم الى كرا الا باقرار جديد وان قلنا ان يرد المقر والحكم
 ولا يسلم اليه بل لو اقام بينه بانها ملكه لم يسمع لانه كذبها وان قلنا
 بحكم المقره على قبولها سلمت اليه ولو رجع عمر وقال نعمي او لا اقول
 او كذبت في اقرارها ليكره قلنا انه اوجه ثانيا فقبل في حق اقراره كعاد
 دون نفسه وبحري الخلاف في قبوله جميع المقر وكل من يوعده نفسه
 حقا ليس بعقوبه ثم رجع وادعاه وان لم يقر به لغيره او اقره لغيره وكذا
 المقره ولا يجي قول الاضراء في ليس وسد بعض المتأخرين كراهه فيه
وانما العقوبات كالقصاص والحد سطل بالرد قطعا وليس بالرد
الحال الثاني ان يضيفها الى غايه فتصرف الخصومه عنه على الصحيح
 قال العبادي والوجهان ان اذا كره له مستندا كان زمان واستنجا واستنجا
 واستبداع فان لم يكرهه واقتصر على قوله في اقراره لم يصر الخصومه
 قطعا قال الراعي والجمهور لم يقر فواستنجا فان قلنا ان تصرف الخصومه
 موقوف الامر الى حضور الغايه لم يكن له بينه وهل للمدعي تخليفه
 لاجل الخرم للجلوه فيه وجهان وفي كفيه الخلاف هنا وفي الحال الاول
 ثلثه اوجه احدها انه حلفه ان ليس لفلان وثانيها انه حلفه على انه لا حق
 له فيها وثالثها انه حلفه ان لا يدره تسليم شيء الى المدعي وان قلنا انصرف عنه
 ولا بينه انه قد حلفه على انه لا يدره تسليمها اليه فان كل حلف للمدعي
 واجدها ثم اذا حضر الغايه وصدق المقر ردت العين للمدعي من حجه
 ولستنا نعلم المدعي الخصومه معه وعلى كلا الوجهين ان اقام المدعي بينه
 بان العين له اخذها وهل هو قضاء على الغايه حتى يحتاج منه الى عياد على
 الحاضر فلا يحتاج اليها فيه وجهان الصحيح الاول واداء قدم الغايه قال الامام

فرضي

قضى له بها وترجعت سده المعقوده والارث في يد المدعي ولو اتهم من الحاكم
 ان يشهد له بان الحاضر قدم ولم يقر بينه فعل وان حضر الغايه ولم يصدق المقر
 فالحكم كما تقدم في الاول ولو ارا اذوا ليدار بعينه على ان الغايه
 فان كان وكيله محججه سمعت وترجعت بينه على يد المدعي على الصحيح
 في ان لقضا الذي ليدعها لتعاضد بينه واليد من حجه ساعه وان
 الاستعمال فاما على قول لتسا قط وان لم يرحم باليد فلا وان لم يثبت كالم
 ففي سماعه اربعة اوجه ثالثها ان ادعى عليه في اقراره اربعة اوجه
 البينه لذلك سمعت في الاول وانها ان ادعى حقا كان ما كان فها
 واستنجا وتعرضت البينه لذلك سمعت في الاول وحيث قلنا سمع وقام
 المدعي بينه سمعت في تقدم على بينه ذي اليد سواء اقامها بعد بينه ذي اليد
 او قبلها وقول الماوردي لا يسمع بينه ذي اليد بعد قيام بينه المدعي
 قال العراقيون وسماع بينه ذي اليد فلا في قوايد انسان متعلقات
 بالمدعي عليه وهي في التمه عنه بنسبها الى عمر ودفع اليه من عنه والله
 تتعلق بالغايه وهي ان الحكم هنا يكون على الغايه فلو اقر احد المصنف
 على عس المدعي قوله واحدا ثم اذا رجع الغايه حود الخصومه مع المدعي
 وحيل صاحب يد كما لو لم يقر الحاضر بينه حتى اذا اقام بها بينه قدمت عليه بينه
 المدعي وحكم له بها قطعا خلاف ما لو كان حاضرا وانترعت منه بينه ثم
 اقام بينه من بعد في جعله صاحب يد حتى يقدم بينه حلالا وليس للمدعي
 حينئذ حليف ذي اليد على ان العين ليست له رجا ان يكل حلف ويخرم القيمة
 وكذا في حق الحاضر وان قلنا لسمع او ادعى حقا لا زما قلنا انه اوجه الصحيح
 تقدم بينه ذي اليد وثالثها انها سواء وان قلنا انها لا يسمع عمل بينه المدعي
 ولا يثبت له من الا اياه **سوع** لو ادعى زيد على عمر عينا في يده فاقوله
 ثم اقرارها ليكره الغايه ثلثت عمر فان حضر بكره وادعاه بينه انها ملكه فترعا
 من عمره وليس له تخريم زيد قيمتها بسبب اقرارها ليكره **الحال الثالث**
والرابعه ان يقتصر على قوله ليس ولا لا يضيفها الى عين امه لجل في

لا يعرفه او لا اسمه او نسبه فوجه اخرها ان الخصومه تنصرف عنه
الحاكم من يده الى ان يفهم احد بينه انهما ملكه واصحهما لا وتقر لعين من يده وثالثها
انها تسلم الى المدعي وعلى الصحيح ان اقام المدعي بينه سبيل الله والا فله حلف
في اليد على الصحيح فان حلف الخصوم ان الخصومه وان اقلوا وكل وحلف المدعي
عقره القيمه ولو اخرها لاخر اسفلت الخصومه اليه ولو عاد وادعاه لنفسه
فصل على الاصح ولو كان في الجواب نصفها الى ونصفها الاخر ادرى من هو
في النصف الاخر الوجه **الحاله الخامسة** قال لست ادرى من هو
الى من عنت مخاصمته وتخليفه في الحال كما لو اصابها الصبي لده او ولد
او تخمون معجب او قال هي وقف على الفقرا او على مسجدا او على طفل
فاوجه احدها وقطع به بعضهم ان الخصومه تنصرف عنه الى الله
عليهم ولا سبيل الى تخليفه ولا الى حلف الصبي والمجنون والفقير ولا يصح
الا بينه وبين الحاكم سجلا بصوره الحال ليكون الصبي على حقه اذا بلغ
والمجنون اذا افاق ولا سبيل الى التخليف للفقير على القول به وثانيها ان
تنصرف عنه في المصاحفه الى الصبي والمجنون واصحها انه اذا قال هو ابني الطفل
او وقف عليه لا تنصرف عنه فان اقام المدعي بينه احدها والاخر المدعي
عليه انه لا يلزمه تسليمها اليه اذا كان هو قيم الطفل ولو كان المدعي
ادعى انها وقف عليه وقال في اليد هي وقف على القاضي لم يكن له تخليفه
للاحرام قطعا وكذا لو اجاب به بانها ماله فلا يصح حلفه فلا يصح حلفه
عنه وفيه نظر قال له ان يدعي عليه في كل شهر الاخره **المسئله السادسة**
اذا اشترى من عمر وعبد مثلا فادعى بكرانه ملكه فان صدقه المشتري لم يرجع
بالتمسك على بايعه ولو اراد هو او المادعي ان يثبت بينه على انه المدعي لم يرجع
عليه بايعه لم يكن له ذلك لكن له تخليفه اذا باع رجلا ان يقر ف يرجع فان وكل
في حلفه عن الرد وجها ف يثبتان على انه كالبنت او الاراد ولو شك
المشتري عن الجواب فطلب المدعي بينه وكل حلف المدعي واخذ له مكره
رجوع بالتمسك وان ثبت المدعي له ملكه بالبينة واخذ فان لم يكن صريح في

الحجرات

الجواب بانه له مكان ملكا لا يجهل ان قال لا اعرف صحته ما يدعيه او سكت
رجع بالتمسك قطعا سواء اتسرع من يد له او لا اذا استوفى البند المثل الى
ما قبل الشراء وان صرح بذلك فقال هو ملكي اشترته منه وهو ملكي فثبت
على الاظهر اذا قاله على رسم الخصومه واعتمدا ليد ويجري الخلاف كما اذا قال
المشتري تبدا يعني هذا العبد فانه ملكك ثم قامت بينه على الاستحقاق
واستفاد العين على ان المالك كان اشتراه من هذا المدعي سمعت بعض
الحكم الاول ورد العبد الى المشتري ولو كان له عذر لم يصد عنه اقرا
بالرق ولا استسجارت العبد فقال ان احرا الاصل فقد متر ان القول قوله
ببينة حتى يقوم بينه برفقه او باقراره او باقراره له او ولد له بانه
فادى حلفه حكم بحرينه في الظاهر وفي رجوع المشتري على بايعه بتمنه
طريقان قال لعل الخلاف فظايفه لا يرجع وقال الاكثر وان لم يصح
في منازعته بانه رقب رجوع وان صرح به ففيه الوجهان وان اقرها
ثم اراد اقامه البينة على انه حرا الاصل سمعت وثبت الجوع ولا يكون اقامتها
كما مطلق الحرية ولو اقام المشتري بعد ما اقر المدعي بالعين البينة على اقراره
ان العبد للمدعي قبلت وثبت باحق الرجوع **الحاله السابعة** اذا ادعى زيد
جاره في يد عمر فانكره فاقام المدعي بينه او حلف بعد ان يكون له حكم له
واخذها وطبها ثم كذب نفسه وقال لجاره عمر ف عليه ردها وارسل نفسها
ان حدث فيها نقص واجرتها ومثلها ان لم يصدقه على الزمان وبان في الخلاف
صما اذا احللت امرأتي وامه في الطواغيت والا كراه على قولنا لا يهرط الطواغيت
وان صدقته فان كانت مكرهه وجبة الاطلاق في الاصح وانما الحد فارجع
انه كان عالما بالحال وهو عالم بالخبر وجب ان ادعى حمله وهو قهر
عنه بالسلام او انها اشهرت عليه فلا حد وان ارادها قبل ان يكرهه
لم يقبل قوله في ابطال حرمة الولد والاستيلاء لكن يرد مع المهر والاربع
والاخر فتمه الولد يوم الموضع وقيمة الجارية اكثر ما كان من حرج
الحسن المقوم ولا يجل لوطيها الا ان يستوفى منه ويعتق موته ولاها موقوف

فان واقفت الحاربه في الرجوع لم سطل استبلادها في الاصح ولو ان عمره انكر في
الجواب حلف او لا الحاربه ثم رجع وصدق المدعي قال الكلام في المهر فبما الولد
والحاربه والاستبلاذ كما تقدم **الثامن** الدعوى بالحقوق المتعلقة بالرفيق
ان كانت عفوويه كفصاصه وحقوقه بكونه الدعوى بها عليه دون سبيله
لقبول اقراءه بهادون سبيله كما ان الدائره من القصاص والحد مختص به يكون له
طلبه والعفو عنه دون سبيله فان ادعى عليه بقصاص فخر وعفو عنه على ما في
تحقيقه برقبته خلاصا بغيره وان كانت من معاملته باذن سبيله فالدعوى بها
على سبيله دون غيره وكذا الدعوى بأرض الجنايات وحق الاموال على سبيله فان ادعى
على العبد فطرقا حدها لا يسمع لعدم قبول اقراءه بها والماله ان يمسى
على القولين في ان الارض المتعلقة برقبته هل يعلق بدمته ايضا ان قلنا نعم
فهو كسائر ما بالدر المحل ويكون على الخلاف فان سمعناها سمعنا هذا وحلفه
ان انكر وان وكل حلف المدعي من الرد وتنت حقه في ماله ولم يكن له يعلق برقبته
على المذهب الثالث لما وردى انهما سمع عليه لمودها بعد عنقه فان اقرا حلف
كان مستحبها ان يدعى على السبيل ولو ادعى عليه استبلاذ حلف فله ان يدعى
على الرفيق بخلاف ما اذا اقرا السيد قلنا سألوا برقبته العبد اقرا وانكر
الرابع ان الدعوى اسمع عليه ان كان للمدعي بینه والا فان جعلنا السكوت
ورد اليه كالبینه فله ان يكره حان ان يكره حلف المدعي وان جعلناهما كالأول
فلا قال الرابع ويؤيد قولهم لسمع الدعوى عليه اذا كانت بینه فله ان يكره
الغشامة لسمع الدعوى عليه بالعدل الخطا ان كان سألوا وحلف المدعي
وسألوا لده برقبته والرابع اورد الثاني والرابع واعبر عن عليهما
وقال الموجه ان يقال لسمع الدعوى عليه لا ثبات في راسه في دمه بغيره
على الاصلين المذهبين ولا يسمع الدعوى في البینه عليه لبعده بالرفيق
الوكيل الثالث المنسب والنظر فيه في الحلف والمحلوه عليه والمخالف
وقايدته وسبيله وهو الخصم وامره ظاهر واما من حلف به بعد
تقدم في كتاب الامار وليس للحاكم ان يحلف احدا بطلاق وانما هو كالمهر
فان قيل ذلك في الشافعي رحمه الله عزله الامام **النظر الاول**

الحلف

في الحلف وفيه مسائل الاولى يشترع التغليظ في الحلف على كل ما فيه خطر وهو لا
يقتضي رجل وامرأته كالتفاح والطلاق والرجعه والا واللعان واللعنه
والقصاص وان كان معايله من المال والعتق والولا والوصايه والوكاله وفيه
الامام فيها وقال الوكا له في راسه حسدسه احسن من الحكم وقال القاضي
تثبت رجل وامرأته في الغليل ولا يغلظ فيها وانما يتصورا تخليفت الوكاله
اد الدعوى الخصم ان موكله عزله وان علم بذلك حلف على نفسه فان حلف المدعي
عليه على انبيائه وقال الدرواني ليس للخصم تخليفه انه ما يعلم ان موكله عزله
وقد تقدم عن القاضي ان المدعي الحق والوكاله تخليف الخصم المنكر لها ومن
ان سرح انه لو ادعى بدها وكل عمره في الدعوى عليه وانكره وكان له
تخليفه وفي كل ما ليس بماله لا المقصود منه الماله يقبل فيه شهاده
الشهود لغيره بالنساء والولادة والمهر ناع وفي كبر المال وهو ما يباين
وان كان نصا با زكوا في نفسه وفيه وجه ان انكر نصا با انكره من انكر
الخصم ولا يغلظ في اختم الا في راسه نصا عدا وفي الابل والبق والحي
والثمار الزكويه الا في نصا بها فصاعدا وسواء بلغت قيمتها نصا بالثمن
او تفقت وقيل ان المال الواجب بالجنايه يجري فيه التغليظ وان كان قليلا
سواء كانت عمدا او خطأ وقيل يجري التغليظ في المال مطلقا كثيرا
كان قليلا وقيل هو موكول الى رأي القاضي فان رأي في الحالف جزاء
عظاء ولو ادعى رقيقا مستثله اعتقه او كان بینه وانكره وكل حلف الرقيق
غلظ عليه مطلقا وان حلف السيد غلظ عليه ان بلغت قيمته نصا با
وكذا والا فلا على الاصح والحلف على الوقف من جانب المدعي عليه
لا يغلظ فيه الا ان بلغ نصا با وكذا من جانب المدعي ان يقره شاهد
فان لم تثبت بهما غلظ فيه على الاصح كاعتق واذا ادعى الزوج الخلع
على مال فان كان قليلا وحلف الزوج من الرد لم يغلظ عليه وان ادعته
المراه وانكر وحلف غلظ عليه وان وكل حلف هي غلظ عليها ايضا
الثاني التغليظ في العمر بالزمان بان يكون في زمن شريف مكان
كما تقدم في اللعان وبالمفهوم هو صريح بان احدهما بالتعدا دد والآخر

باللعان والفتن من واجبهما وثانها زيادة الاسماء والصفات على الاسم
 الذي يعتقد به الممنون كقوله والله عالم الغيب والشهادة الملك الذي يعلم السر
 والعلانية او الطالب او الطالب الذي يعلم خافية الاعين والنفوس
 ويورد الصفات بعظم المخلوق عليه مكنى في الف زيادة اكثر من الف قد قال
 ابن ابي الدبر وسند بعض اصحابنا لا يجزى خلافه بالله تعالى حتى يخلطه
 بزيادة صفات يخرج بها عن عادة الناس في معهود ايمانهم ما يكرهون كمالهم
 من لغو اليمين واستحسن الشافعي في الله عنه احصاء المصحف وان يقرأ
 قبلها على الخالف ان لا يشترط ان يقرأ الله واما يانهم الا انه واستحق
 بعضهم قراءة الحديث الموافقة لها وهو قوله عليه السلام من خلط عينا
 فاجر لم يفتطمع ما ان امرأ مسلم لقي الله يوم يلقاه وهو عليه غضبان
 وينفع الخالف في المصحف وقيل يوضع على حصى مثل يوضع على
 على قوله ان لا يشترط الا به وخص بعض اصحابنا هذا النوع باليمين
 والا بصناع وصعف والتعليقات المتعلقة مستحقة او مستحبة منه او حجة
 اصحابنا انما مستحبة والثاني انما مستحقة ولو ترك لم يعتد باليمين
 والثالث ان التعليق المكاني مستحق دون الاخرين والرابع ان التعليق
 بالمكان والزمان مستحق دون التعليق بزيادة الاسماء ولا يستحب
 الاخلاف بالمصحف وهل يحرم الخلف عن المحدث بذكر اسم الله تعالى
 فيه اوجه ثالثها ان خلطه ما في المصحف مطلقا لم يكن عينا وان خلطه
 عاينه من القرآن او بالفرا كان عينا وذكر بعضهم ان التعليق
 ان يكون الخالف قايما ان كان رجلا ويجزى التعليق بالمكان
 في خليف الذي في المستند من خليف اليهودي في كنيسته وانصرف
 في يمينه وخليف المجوسي في بيته لنا على الصحيح واختلاف في
 اشرف الصلوات عندهم وزيادة الالفاظ في خليف اليهودي بالله
 الذي نزل التوراة على موسى ونجاة وقومه من اغرق في اخلط
 بالآيات العشرة التي يخلعون بها قال القاضي وخلفه بالله الذي نزل

الامان

الايات العشرة ولا خلطه باللسان الجبرالي فان احسن العوي فان لم يعتد
 خلطه به اذ كان في المسلمين من يعرفه والنصر الى الله الذي ابرأ الجبابرة
 على عيسى وله ان يرد واما له الاكتمه والابصر واحيى الموتى في المحوى
 في وقت اشرف صلواتهم ان كانت وقيل ليس لهم صلاة ايمانهم ومروءة
 فربما فان كانت موقوفة عندهم خلطه اشرف او فاتها عندهم والاستسقط
 الزمان لغيرهم يرون للمهاجر اشرف من البيل يخلعون منه وخالطه بالان خلطه
 وصورة وخالطه بالذي خلق النار والنور في الاصح والوشى خلف بالله
 الذي خلقه ورزقه واحياه ولا يخلطه عليه بزمان ولا مكان لان
 يكون لهم يوم يعتقدون شرفه فيخلطه في وجهه ويوحى اليهم الله
 ان قرب ولا خلط باللاق والغزى وكورها والدمري الذي يعتقد
 خالفا ولا معبودا والزيد بن خلف الله الخالق البارئ في الارض والسموات
 ولا يخلط في غيرهما بزمان ومكان وزيادة لفظ في الاصح ولا فرق
 في التعليق في اليمين من عين المذمومة وعن المدعي مع شاهد
 وعن الرد وقد تقدم ان على حضور المحدث الى مجلس الحكم الدعوى
 حلالا وان كان الخضر في كماله في التعليق وان قلنا لا وهو الصحيح
 فسمعت الدعوى في دارها وتوجهت اليها فاني في التعليق عليها بالمكان
 وجهان يثبتان على انه مستحق او مستحبة لا يخلط على الحاضر والمريض
 والامر بالمكان قال الماوردي والرواية يخلط على الزمان واخره قوله
 على المستخلف اجره عوده على الخالف فان فرغنا على ان التعليق بالمكان
 مستحقة فلا مشع عن احد منهما فهو ناكال كما لو امتنع عن الاصل ولا عدله
 بان كان خلط بالطلاق وغيره انه لا يخلط بمبدا مخلوط ولو كان اليمين
 ان لا خلط من المكنى والمقام تقولان احداهما خلطه منها ولا مالى يمينه وانما
 خلطه من جانب آخر من جواب الكعبة وقيل خلطه في الحجر فان كان عليه
 ان لا خلط في الحجر خلطه ومن المقام وان كان خلطه لا خلطه خلطه
 بالقرب من البيت قال الامام ولا حاصل للخلوف الا ان ترد في ان يان

الركن والقام هل يتغير فان قلنا لا بل يستحب فالمسح يتوكل هذا العذر
وان قلنا التعليط يستحب فمهل يكون كماله فيه ثلاث طرق اصحابها انما ان فيه
ان فيه وجهين وثالثها ان الامتناع من التعليط الزماني والمكاني يكون قطعاً
ومن اللفظي وجهان اصحابهما عند التقاليد ان يكون له رد اجتهاد القاصي وطريق
بعضهم فيها اذا امتنع من وضع المصحف في محرم ومن ان التقاليد في هذا الامتناع
اليهودي من الحلف بالله الذي انزل الانجيل على عيسى او النصراني من الحلف بالله
الذي انزل القرآن على محمد **فان** الاول قال القاصي يمسح على المصحف
ويخرج للحلف وقد مر مثله في اخر احواله للدعوى الثاني التعليط هل هو
حتى لا يسقط باستقاط المدعى وحتى المدعى حتى يحل بطلانه ويسقط
باستقاطه فيه وجهان اصحابهما اولهما قال المراجع وسببه ان يكون احرازه سوا
قلنا باستخبا به او بوجوبه **الثاني** وسبب الامتناع من التعليط هو
على الحالف مدعى عليه كان او مدعيه فلا يعتد بمسحه قبل ذلك وانما يعتد بها اذا
على المدعى عليه بعد طلب المدعى فلو حلفه قبله لم يعتد به على الصحيح وفي حوا
عرضها عليه قبل سله المدعى وجهان قال ابن سريج يجوز وان لم يحرك الحلف
ليعلم اقراره فمعه وكيفية عرض القاصي للمدعى ان يقول انك ستحلف
فقل والله وستوفيها حتى لا يكون مسوا له بها اجباراً او يقول الحلف اذا
قال نعم قال قال الله وليس للحاكم ان يقوض اليمين من يوجب عليه البيعة فيها
لنفسه فان فعل قال القاصي ان لا يورد في الروايات اجراءها وجهان
محتملان وان قال المدعى لا يثبت له لم يطلب اليمين فان كان جعل استخفافها
عليه القاصي ان اليمين وجهان وان كان لا يحفي عليه لم يسكن القاصي
بطلب الحلف للحلف ويقول له ما اذا ترددت للايمه وقال الامام
حق على القاصي ان يقول له احلف خصلك ان اردت الا فاطح طاعتك
واترك رفعه الى المجلس ولا سوف الحلف على عدم اليقين فان قال في نفسه
غاييه فله حلفه فطحا وكذا لو كان احاضوا **الثاني** في الاصح
اليمين ان يكون مطاعه للامكان وانما ادعى عليه ان الله ثوابه

عشره

عشره فان اجاب بقوله ما الحلف حلف كذا قلوا ان حلفه لا يستغنى
لم يجب الاصح وان اجاب بقوله لا يلزم من شيء حلف كذا قلنا ان حلفه لم يتلف
ولو ادعى عليه عصبه انه قتال بعصبته وهي له دونه فوجهان احدهما
انه حلف كذا قلنا ثانياً انه حلف به لا حتى له فيها ولا يسيبها الا ان عصب
يوجب الاجرة فهو ادعى عليه عصبها مدعى لها وما جرت الحلف على امر
كجواز والملكه بعد استحقاقه اجرة **النظر الثاني** في المحلوف عليه
وهو مسأله بل الاول الحالف حلف على السليم الا اذا حلف على
فاذا ادعى شرا او بيع او صداق او تلاف او نكاح او استنجاار وجهان
وانكر فحلف ويقول والله لغيرا تشتري هذا بكذا او بعته بكذا او لطف
على كذا واستاجرني منك هذا كذا او اقرضتك كذا ولو ادعى ذلك ونحوه
من الرد وكذا لو كان الحالف على اثبات مدعى له من الخصم والمورث
فيقول والله لقد باع ابني عبدك منك كذا او شري عبدك منك كذا او استاجرته او
لقد اقرضت منه ولو كان على نفسه حلف على نفي العلم فيقول والله ما اعلم الي
كاع هذا العبد منك ولا اعلم انه اجره ولا استاجرته ولا اعتصبه ولا اقرضت منك
ولا الف عليك كذا ولا انك سألني عليه كذا وكذا لك بشرط في الدعوى يد كل المتك
لعلم الوارث به فلو ادعى انسان على وارث ديناً على مورثه فلا بد من ان يقول انه
حصل في يده من المتركة ما سألني به او سعهه وانه يعلم ديني على مورثه قال ابن
الوارث ان حلف على نفي العلم به فان حلف حلفه مدعى على الميت ان يكون
المدعى وارثه او وجه احد من خلف الميت واصحابه حلف على نفي العلم بانها
ان عهد حصونه حلف على الميت وان عهد عبيته حلف على نفي العلم وان كان
حصول المتركة في يده حلف على الميت وان كان الدين والحصون معا واراد
ان يحلف على نفي المتركة وحده واراد المدعى عليه علمه معاً اجبته المدعى
ولو ادعى وارثه على انسان ان يورثه عليك كذا فقال لبيضة او ابرأ منه حلف
المدعى على نفي العلم بذلك ولو ادعى انسان على جيرانه حتى علمه او علموا به
بما يوجب كذا فاكروا الصحيح انه حلف على الميت وفي بعضهم الخلاف على ان
ارث الجنان ينقل برقبته خاصة او بها وبدمته حتى لو فصل بعد ممته
شي طوبى به بعد عنقه فعلى الاول حلف على الميت وعلى الثاني على النفي

ولو ادعى ان يمينه انكفت عليه فلاحت بضمها فانكر حلف على البتة ولو
وكل البايع في قبض القم وتسلم المبيع فقال المشتري للموكل ادركك موكلك
التسليم وانكفت حلف الحبس وانكفت فاعلم فانكر فتقولان اخبرنا اني نكف حلف
ولو طوى له البايع بتسليم المبيع فادعى اخرون عجزه وعلم المشتري به فانكر
حلف على البتة والاصح انه حلف على نفي العلم وقد حلف على البتة بما ليس بحلف
ولان من جعل غيره كالنوفال او كذا الطائر عرابا فان طالق فطار ولم يعرف
فادعت انه عراب وانكر فانه حلف انه ليس بعراب **فصل** في حلف الحائز
على البتة بطن موكله يستفيد من خطا بيه اذا وثق به وكذا من خطه ومنكول
المدعى عليه على الاصح في الثلاثة الثانية البمين التي حلفها الانسان صديقا
او حلفها له من ليس له التحليف يصل النورية والحصص بالبينه بالوان
وبالمكان وغيرها واما النسي التي حلفها له الحاكم فيسقط عليها الفاضي
وعقيدته فلا يقع بها النورية والتاويل على خلاف بينه ولا يرفع بها
اثم التمين الفاجر ولو استثنى او وصل باللفظ شرطاً بيمينه او لفظه
فان لم يسمعه الحاكم اعتدت بيمينه بيمينه الفاضي ولا خلاصه ذلك ان
تو الكفارة وان سمعه عزيره واعاد التمين وان وصله بيمينه لم يرفع بيمينه
واعاد التمين ولو نسيه بذكر الله تعالى قال الفاضي فاد التمسع الفاضي
استثناه لاستغنائه بيمينه وسمعه فيما بينه وبين الله تعالى الكفارة قالوا ان
استثنى الخوم لم يرفع واما العقيدة فاد ادعى حلفي على شامي شفعة الخواد
عند حفي فانكر المدعى فليس له ان يحلف به لا يستحقها عليه على العقيدة
بل عليه اتباع الفاضي في اعتقاده ويلزمه ظاهر انا الزمة الفاضي في
الظاهر اوجه الصحاح بيمينه والمالب ان كان مفكدا لزمه باطنا وان كان
مجتهدا فلا والامام حكى هذه التفريفة في لزوم الحكم ظاهر او صريح
ان حلف على نفيها على مقتضىه وشفعه ذلك وحزم به الماوردي
وقال لا يكون الحلف عند الحاكم على نفي الخالف لانه في هذه الصورة وكيفية
وضبطه مما اذا كان الخالف مظلوما والمستحلف مظلوما هذه وكذا حلف
الحفي ان لا يمس عليه **الثالث** اذا ادعى نفي على غيره وعنا او دسا فانكر
ولم حلفه وطلب منه كفيلا الى ان يقيم بينه لم يلزمه على المذهب ولو اراد

ملا زمته

ملا زمته الى اقامتها فان كانت غاسه لم يكن له ذلك فان كانت حاضرة كان له ذلك
فادام المحلوس اقيما وقال الماوردي ان شهد الخال بوجود البينة كان له
ملا زمته فام استخار وركنه ايام ولوا قام شاهدين وطلب كفيلا الى ان يصدق
لزمته فان امتنع حبس عليه لا على الحق قال الراعي وبالي فيه خلاف من حوله
القول بعدم صحة الكفالة والمالي ان في قباوي القفال لا يلزمه ذلك لكن
الحاكم ذكر ان اذا اخذ منه الهرب وادى اجتهاده اليه والثالث انه تقدم في
اخر ايام الخالي من الشهاد ان حجه انه حبس في الدرس وان العس يسرع منه
وكل منهما مغن عن الكفيل **النظر الثالث** في الحالف وهو كل مكلف
توجهت عليه دعوى صحيحة في حق فانكر بحري التحليف في البيع والشك والملا
والايل والرجعة والظهار والولا والنسب والعتق والاستيلاء ولا يجوز
التحليف في العقوبات الممحصنة حذاته تعالى كشراب الخمر والزنا او لا بد
لكن قد سمع الدعوى بالزنا وحلف به لا يستفيد احد بل لا سقاط حذاته
فان المظنون حذاته الفد فحليفه المقدوف على انه لم يبر في الاطهر
فان بكل حلف القادف في سقط عنه الحد لم يثبت حذاته الزنا على المقدوف في كذا
لو كان مدعى الحد وارثا المقدوف فادعى القادف حلفه بزمانه فان دعواه
تسمع على الاصح وله حليفه وكذا لو ادعى سرقه ماله سمعت دعواه للمالك
وحلف المدعى عليه فان نكل حلف المدعى واستثنى المال ولم يلزم القاطع على
الاصح واذا اقر بوطي بوجب الحد شرادعي شبهه حلف عليها وسقط الحد
وكذا لو وطى جارية امة وقال طنتها فحلف لم وهو من قد حلف عليه ذلك
قال ابن القاضى ولا يحرى التحليف في حد وادعى على هذه الصورة
وحرى التحليف في الفصاص حذاته الفد والضرب والشتم الموحى
للتعزير ولو ادعى على شاهد انه شهد عليه ظلم او بما يصح دسها
او على قاض انه ظلم في حكمه لم يكن له حليفه ولم تسمع دعواه الا ان يكون
بيمينه فسمي حار ولو ادعى على معزول انه حكم ايام قضائه عليه ظلم وانكر
قبل قوله وفي حليفه وحيثان تقدمت واستثنى من هذا الاصل مسائل الى
لو ادعى على انسان فقال انا صبي وهو محتمل لم حلفه لوقوف الخصومة الى
حقن بلوعه ولو ادعى غيره صباه كما لو ادعى له وابنه حذا فقال له المدعى عليه
من يدعى له ما اتع فلا يسمع دعواه وله حليفه لمدعى عليه انه لا يعلم صغره
فان حلف سقطت خصومه الولي فان نكل لم حلف الولي على صغره وفي كل

الصبي وحيث ان يبين ان خلافه في وقت لا يمكن تصدق خبره فان ادعاه بالسب
اذا ادعى المدعي بالاحكام في وقت لا يمكن تصدق خبره فان ادعاه بالسب
لم يقبل الا بيمينه **الثانية** لو ادعى مدعي دينا على مدين وان ادعى له شيئا
وصى في قضا الذبون في تنفيذ الوصايا فانكر لم يكن خلفه على نفي العلم بذلك
بقية الا بيمينه وفيه الحاكم في ذلك لو كان على انسان في طاعة
استبان دعم انه وكيل صاحبه ولم يتم به بينة واراد تخليفه على نفي العلم بكونه
اجنبي على انه يلزمه التسليم اذا اعترف بها وفيه خلاف متران قلنا لا
الاصح لم يحلفه الا ان يقول من ادركا بيمينه وان لم يتم حلفه **سورة**
سئل مدعي لو كاله في الخصومة والمطالبة ان يحضر عليه الحق في المجلس
ويقول ادعي ان قلنا وكلني في خصمتك واستحق له عليك كذا فان صدقه
في دعوى الوكالة ففي سماع دعواه بالحق خلاف متر في الوكالة وحرم بعضهم
بحرارة خصمته وجعل الخلاف في وجوب الخصومة على من عليه الحق وانكر
فان قلنا يجب على من عليه الحق خصمته اذا افتركا له تخليفه وحرم بقاء
وان قلنا لا ولا ولو كان الموكل قد وكله بمجلس الحكم فان كان حاضرا لم
لم يفتقر الى محبة وان كان غائبا وعرفه القاضي بنسبه كان على الخلاف
قضا به بيمينه وان وكلته في عينته او وكله وغايبه فاد اشارة كانه بيمينه
في وجه الخصم فله ذلك كذلك في غيبته في اظهر الوجهين وعلى الثاني لو كان
الخصم غائبا عن البلد فالغيا س ان تسمع الدعوى عليه وقال القاضي
المقاضي من سمع الدعوى وبنام البينة **النظر الرابع** في حكم اليمين
وفان يدتها قطع الخصومة في الحال لا سقوط الحق وراه الزمة والمدغم
اقامة البينة بعدها سواء اكانت اقامة او حاضرة ولو كان له لا اقامتها
واريد بيمينه حلف على المدعى ولو قال لا بيمينه في حاضرة ولا غائبة واخص
على لا بيمينه في اقامتها سمعت في الاظهر وقد مر في كتاب القضاء ولو قال
لا بيمينه حاضرة واقامها سمعت في لواقلم المدعي بشهادة مدعي ادعاه ثم قال كذا
او شهدا مبطلين بطلت شهادتهما قطعا دون دعواه في الاظهر وبطل
فليس له تخليفه ولا اقامه غيرها ونفي علمه اذا ادعى المدعي عليه ان الملك
اقر بكونه شاهدا واقام به شاهدا واراد ان يحلف معه هل يمكن وحكم
بشاهده وبمينه فعلى الاظهر وعلى الثاني نعم والحق حصم بكونه البينة

اذا قال القاضي بعد اقامة البينة لا يحكم بشي حتى احلفه لانه كما اعترف
لعدم جوار الحكم **سورة** لو ادعى دارا او اقام بها شاهدين فاقام
المدعي عليه شاهدين اب الشاهد بن انا عا لها منه اندخت ما ذهبا
ولو اقام المدعي عليه شاهدين على ان الشاهد من قالا لا شهادة لنا في ذلك
شاهدا مني قالا فان قالا قالا حلف فصد لا اقامه الشهادة ان
شهادتهما وان قالا قالا فله لم يند مع ولو قال الشاهدان شاهدا
عندي لئلا في ارض كذا الا باليد ثم شهدا بالملك في الحال قال لو لم
يحفل ان يقال لا بيمين ولا يقال باليد ذاك على المالك في الشاهد ما كالمشهود
لا انه لو صح هذا لما جاز ان يشهدا بالملك دون اليد وعكسه ولو اقام المشهود عليه
شاهدين على اقرار من قام بها سترها اخبرها عن عينا وقتان قالا شهادة
وقت كذا فان طالت المدة منه ومن ادعى الشهادة لم يرد والاردن ان لم
يعينا وقتا سئل المدعي عن وقت حلفه فخصاه ولو اقام شاهدا
بشي ثم قال صرفت شاهدي عن شهادته لا يجوز الحكم بها فان اقام المدعي وادعاهما
صرف في لشاهد نفسه عن شهادته لا يجوز الحكم بها فان اقام المدعي وادعاهما
ثانيا فثبت ولو طلب المدعي من المدعي عليه فامتنع وقال حلفي عليه متره
فليس له تخليفه ثانيا فان نسب الحلف الى هذا الحاكم فان تذكر ذلك الحلف
والا ان يقول المدعي حلفت حبيد لا عسارك وانت لا من موثر فحلف في الاصح
الا ان تكرروا لم يكره حلفه في الاصح ولو اقام بيمينه بذا كالمسبوعها
على المدعي ان اسمه القاضي خرا او اطلق واراد تخليفه انه لم يحلفه **احب**
في اظهر الوجهين ولو قال المدعي حلفني متره الى ما حلفته واراد تخليفه
الى التسلسل بل كان له بيمينه به اقامها وخلص من الخصومة وان
ليقيمها قال القاضي رى انه لا مفضل اكثر من يوم وقال المرافع القيا ان
تلا فله **قلت** وصرح به الروا في ان لم يكن له بيمينه حلف المدعي انه ما حلفه
ثم يطالب بالحق وان نكل حلف المدعي عليه انه حلفه وسقطت الدعوى فان
اراد ان يحلف بمن الاصل لا بمن الحلف المردودة قال الدعوى ليس له ذلك
الا بعد استيفاء الدعوى ولو ادعى عينا او دينا على انسان فانكر وحلفه

تلا نه وقيل ماد ونها قال الروماني ولا يستحسن قصاصة بلادنا انما اذا
انه تمهل لمراجحة الفقهاء ان يحمل يوما وهل يقر لادها المدعي
فيه وحيث ان المخصوص انه تمهل بلاته انام فانضت ولم يحضر وحلف
سقط حقه من المهر والتمالي انه تمهل بلاته وقطع جماعة مني حضر واداد
ان حلف حلفه في كرا القاضى قول خصمه او قامت عنده او عند قاص
احرز بيقينه وكذا لو تكفل المدعي عليه في جواب وكل المدعي تحضر الكول
له ان حلف من غير حاجة الى تحديد دعوى قال القاضى ولو تراحي
بين النكول والحلف بینه لا يسا لمالك لا عقوبت بینه وان لم يسم
المدعي في المهر واقضت في التوقف عنها فوجها وانظرها انه لا يقتضي
بالنكول حلف متى شاء ويسكن ولو اقام المدعي شاهدا عاما ادعاء حلفه
ثم انه لم حلف فهو كما اذا ردت المهر على المدعي فلم حلف فان عطل امتناعه
بعد رقبته الوجهان في انه تمهل مطلقا او بلاه فقط وان لم يعطل شئ
ففيه الاوجه فعلى الاول سقط حقه وليس له الحلف ولا سجدته الا انما كماله
وعلى الثاني وله الحلف متى شاء وعلى الثالث له الحلف في مجلس اخر حيث
مستعاده من الحدود اليه مطلقا وفي ذلك المجلس تعرض المهر على المدعي
فان حلف بقطعة الخصومة مطلقا على الوجه الاول لا راسخا سقط حقه
من المهر في به اجابته بل الصياغ ويختص بقطعة انما يذكر المجلس على الثالث
فله ان يدعي في مجلس اخر ويحكم ذلك لم شاهد وحلف معه وبه اوجب
المحاملي وان كل لم يقض عليه بالنكول وورد المهر على المدعي فولا
احد فيهما الا لا للمهر بطلت حيا بيه وانظرها ثم فان هذه المهر
بحالها تلك فانه يحتاج في هذه الى تعرض لصدق الشاهد بخلاف ذلك
ولا ان ذلك جرى في كل حوزة ولا في هذه ولا على الاول مجلس المنكر الى حلفه
او بغير الحصة طريقا في فصل الخصومة بخلاف ما اذا امسح المدعي
من ميسر لرد وطلب حلف المدعي عليه حتى حلف بانه الحياض في الماداد
وهذا خطأ لان المجلس على الحق في كونه بعد ثبوت استحقاقها ولم يثبت
الحق في الشاهد وان الصياغ ذكره احتمالا وهو كوجه باقي اجزاء
جماعة انه اذا انكل تحت لا يمكن حلفه مجلس حتى حلفه ونشر اخرى

المقولات

المقولات فيما اذا انكل المدعي عن ميسر لرد وقيل ليس له الحدود اليها فاقام شاهدا
واراد ان حلف معه وصح الحرف الى ان له ذلك **واعلم** ان الامام قال النكول في مسئلة
الشاهد الواحد يفتقر بان يقول له ان حلفت مع شاهدك كنت حقا والاصح
عليك بالنكول ومنعك من اعادة الى المجلس اخر الا ان يتم بينه كماله واستكمل
تصويره في المهر المردوده ومنه في بينهما بان المدعي عليه في الاول ان يقول حلفي
او احلف وخلصي وهذا لا يتناقض في الثانية فان المدعي عليه ناكل على المهر
فاذا قال المدعي عليه احلف وانكل فالمدعي يقول احلف انك واقتر فالمدعي
في الثانية منعرض للمهر نحو وفي مسئلة النكول هو ناكل عن ميسر لرد
الاقتوار والمهر ولهذا قال بعض الاصحاب لا يصح المدعي ناكل عن ميسر لرد
اذا لم يصح بالنكول ولا ضبط لانه له مده وسبيله في ميسر لرد كسبيله
في السنة بغيرها متى شاء وهو ظاهر على قولنا انها كالبينة واجبة عسائ
الاصحاب صوروا النكول عن ميسر لرد بالصرح وغيره وقالوا لو لم يعطيه
لدفع خصمه كل يوم وهو ناكل والخصم لا يحلف من المهر ولا يسرع
ولا القاضى منها في دفع الخصومة ولا طريق له الا ذلك **مسألة** لو سرع
المدعي في ميسر لرد فقال الخصم للقاضى لا يحلفه فانا اعطيه ما ادعي له
ان يكل المهر حتى ياحده على وجه الاستحقاق ان الماحرود على هذا الوجه
فرض له ان يدعي من بعد اذ لم يجر اقرار ولا هبة ولا صلح وكذا لو قال
المدعي عليه في الجواب انا ادفع ما ادعي به ولم يقر ولم حلف لا يفتخ منه
بذلك ولا بد ان يقر او كل حلف المدعي والمدعي في طائفة بالمهر
من غير تحديد دعوى الا ان يبريه من المهر يحتاج عند طلب حلفه
الى تحديد دعوى قال القاضى ولو تكفل المدعي عليه من المهر واداد
المدعي ان حلف فقال الخصم لا حلفه فان ييقنه لشهد على اقراره انه
انه ليس له في ميسر لرد وانما ابراه عن هذا لم يلتفت اليه **الحالة**
المقولات ان حلف المدعي فيسجد او ادعاه وهل يثبت الحق حلفه او
توقف على القضاة فيه وجهان بنسب على قولين في ان المهر المردوده
لا اقتوار الخصم او كالبينة واصحهما اولها وعلى الثاني لا تعدى الى نائب
على المذهب وعداها بعضهم في مسابيل وسعدى اليه اذا كان يفتقر

الفاعل في حقه فما اذا اكل ابو بكر عن الخلف انهما زوجا من هذا الخلف
 هو على انه زوجا منه فانما سلم عليه او فيما اذا ادعى عاملا من اهل انكر
 وكل وحلف المدعي فانتهى اكل الخمر ما فولا واحدا ان جعلنا هاهنا
 وان جعلنا هاهنا لا تفرار فقولان وبشيء عليه ما لو قال الخصم اني بعد
 حلف المدعي على اذ اكل الخمر والا يبرأ عنه قبل حلفه فانها سمع على الثاني
 دون الاول وقال الجوى عندي تسمع على الاول ايضا وضعت السادة
 بقرم انه لا يقتضي بالنكول بل حلف المدعي بعد وقد نفى الخلف
 اختلاف الاصحاب في الغضا فيها بالنكول احدها اذا كان الحرف
 عامته والمدعي السلطان وثانيه كما اذا طلب الساعي من المال الزكاة
 فقال بادلته بالنصاب في الحول او دفعتهما الى سماع اخر او غلط الخلف
 في الحرف او اصابا الثمار حيا بجه او لم يحل عليه الحول انهما الساعي
 يخلفه على ما ادعاه على وجه الوجوب او الاستصحاب فله حلف
 فان نكل عن اليمين فان قلنا بالاسمحان لم يطلب شي وان قلنا بالانها
 فان خصر مسجونا الزكاة في البلد وقلنا سمع الزكاة ردنا له
 على الاصح فان حلفوا اخذوا وان لم يحضروا فقد تغدر الرد عليهم
 وعلى الساعي والسلطان فلهما العمل بربعة اوجه احدها بوجده
 الزكاة قال ابن سريج واس القاصر وهو حكم بالنكول الواحد وقال
 الاكثر وكي ومضى ملك النصاب ومضى الحول الوجوب فادام ثبت
 دافعا اخذت والفا في انه يحبس حتى يقرأ ويحلف كذا رواه العراقي
 والرابع في الامام والعراقي في بعض كتبه وفي بعضها انه يحبس حتى يقرأ
 او يودى وكذا قاله القاصي والعراقي وهو يخرج على الخلاف ان
 من نكل عن غير لم يعلق بها حواجه له ان يعود الى الحلف واستبعد
 الامام هذا الوجه والثالث هو اصح ان يرد له مال الزكاة في صورة
 مدع بار في الدين الزكاة سماع اخر او بادلته بالنصاب وعاد الخلف
 اخذت منه الزكاة وان كان في صورة مدعي عليه كما لو قال لم يحسن عليه
 الحول او هو اقلان المحتجب لم يوجده منه والمراجع انه لا يلزمه

شي

شي **الاسم** اذا ادعى ثم عاد سلبا فطالبه العامل بالحرية فقال انك
 قبل تمام الحرية فليس عليك تمامها او ليس عليك شي منها وقال العامل بل بعد
 اني على اصل من تقدم احدهما ان من سلم في اثنا السنة هل يلزمه
 من الحرية بالنسبة او لا يلزمه شي فيه قولان وثانيهما انه اذا ادعى
 انه اسلم في ثلثها وانكر العامل والنكول في ثلث الذي لا يصح فاختار
 الخمس مستحب فان جعلنا الخمس مستحب علمنا بمضي قوله وان جعلنا
 واجبه فنكل فكل بوجده الحرية او بعضها على اختلاف المولدين
 او يحبس حتى يحلف او يقرأ او يتم بيمينه او يترك ولا يطالب سمي وجه
 ثلاثه تقدم بظهور في الاولى والخلاف في حكمه الوجه الثاني كما تقدم وفي
 الاولى في كونه حكما بالنكول الخلاف السابق وهو الاربع هنا المأله
 اذا استرا من الحر سمس من يشك في بلوغه فوجده ان ثبت ما ادعى به استعمل
 الاساتيد بدوا وان قلنا بالانساب بلوغ فلا اثر لقوله وان قلنا انه يدرك عليه
 وهو الاظهر حلف عليه وان حلف حكم برقه ولم يقبل وان نكل فكل النص
 انه يقبل قال ابن القاصر وهو قضا بالنكول وقال الخوازمي ليس قضائه
 وجه انه يحبس حتى يحقق بلوغه وان حلف لم يقبل ورك وان نكل قبل
 ووجه اخر انه يحبس حتى يحلف ويقرأ الرابع لو ادعى واحد
 من ولد المرزوقه انه بلغ بالاحلام وطلب ثبات اسمه في ديوان القابلة
 واحتمل صدقه فوجهان احدهما بيمينه سمع من غيره وانظر من ان
 السلطان ان اتممه حلفه وان نكل ولا تثبت شمه حتى يظهر بلوغه قال
 ابن القاصر وهو قضا بالنكول ورد عليه بانه من ابدع المحم ومغله
 ما لو حضر في الوقعة وادعى بلوغه بالاحتكام في من غفله وطلب من المقاتلة
 فان حلف عليه اعطى وان لم يحلف فوجهان انظر من ان لا يعطى قال ابن القاصر
 وهو قضا بالنكول وخالفه غير وقالوا عدم الاعطى لعدم تمام الحجة لتمام
 لوماني من وارثه فوجه في دفتره الموثوق به ان له على ولد او عبده كذا انكلا
 كخبره وتعرفه ذلك فان قرأ خذ منه وانكر ادعى عليه فان انكر ولا يبينه
 حلفه فان حلف ترك وان نكل يقتضي عليه بالنكول او يحبس حتى يحلف

بقوله

أو ينكر فيه بل أنه أوجه أصحها أو سطرها ويجري الوجه كما إذا أقام المدعي
 بذلك شاهداً واحداً وعري الأول فما إذا ادعى وصي من شأنه أو صي كمال
 كجده عامه كالقتر فانكر الوارف ونكل فظاهر كلام الراعي حرمان الثالث
 أيضاً فاما ان كان له من وصي أو محسن فانه ترد على الموصي له واما إذا ادعى
 ولي الصبي أو المجهول أو وصيها أو محسنها دينا له على انسان فانكر ونكل
 ففي حلف المدعي وجوه تقدمت آخر كتاب اصداف ثالثها ان كان سبب
 ما شره هو حلف الاثلا ويجري بها إذا أقام شاهداً واحداً هل حلف معه
 وقما إذا ادعى عليه دينا في دمه الصبي هل حلف في ذلك أو في المنظر في امر
 المسجد والوقف إذا ادعى شيئاً له وانكر المدعي عليه ونكل قال الراعي
 ومبطل الأصحاب الرجوع المنع ولا بأس بالثالث ونكل بعضهم قل في حلف
 بمنظر البلوع والأفافة ونكل القاضي محضاً بنكول المدعي عليه وابقا في المس
 إلى البلوع أو الأفافة وحديث ان حلف أخذ بنكول المدعي عليه والوقوف في المسجد
 الوجهان في أنه يقتضي عليه بالنكول وكلمة الحلف أو يقر في المدعى
 للصبي والمجهول وجوه غريبة أحدها ان الأمر لا يعرض على المدعي عليه
 وثانيها انه يقتضي عليه بالنكول وثالثها ان المدعي به ان كان معنا التزعم من
 الخصم إلى ان يسلح الصبي يحلف او يكل وان كان معنا التزعم من المدعي
 إذا ادعى له ونكل المدعي عليه حلف المجهول عليه انه يقره تسليمه المال
 لكن لا يقول في قيمته بقوله في الدعوى يقره تسليمه إلى الحق بعضهم
 بالمسائل المتقدمة ما إذا طالب بالمقدوف أقامه المدعي على القادر طلب
 حلفه على ان لم يزل وكل ما لسطف سكو له حوال القدر ولا رد اليه على
 المقدوف لا يقتضيهما اثبات ناه الموجب كونه ولا يثبت الأمر والصحة
 ان الأمر يرد على القادر ويستفيد بها ان حلف سقوط المدعى لا يجب
 المدعي على المقدوف **الركن الخامس** البينة وقد مر الكلام في ما يضر
 فيها ونصاها ومحلها في الشهادتين المقصود الأول الكلام في ما يضر
 البينة فإذا اتخا وضعا فان كان الجمع بينهما جمع كما لو شهد أحدهما
 ان هذا ابن فلان لا وأدله غيره وشهدت الأخرى ان هذا ابنه لا وأدله

غيره فانه يجوز ان يكونا البينة ولم يعلم كل السمن الا من شهد له فثبت بوثقها
 وكحل ميراثه له وكذا لو شهدت أحدهما ان زيدا باع هذه الدار من عمرو عايبه
 والاخرى ان خالدا باعها من عمرو عايبه وأطلقنا فانه يجوز ان يكون أحدهما عايب
 اشتراها من المشتري بعد ان اشتراها من الآخر فيلزم عمر والتمس ان لم يكن
 الجمع بينهما وبما نصا فاما ان لا يكون مع أحدهما مرجح أو يكون معه مرجح
القسم الأول ان لا يكون معه مرجح بان كان المدعي به في ذلك قولان أحدهما
 ونسبه بعضهم إلى الحديب وبعضهم إلى القلم انها يتسا قطار في الثاني
 وفي استعجالها بل انه اقوال أحدهما يقسم بينهما وثانيها وهو ان حلفا انه
 إلى ان يشين الأمر ويصطليح والثالث انه يفرع منهما مرجح حاشي حرج
 له الفرعه وعلى هذا في احصاء من خرجت له الفرعه إلى خمس مولات والحكم
 عند خروج الفرعه بفتح بالبينه أو بالفرعه فيه قولان وقال الماوردي
 ان لا يحلف من استند اليه الحكم وحلفا أحدهما الأمر مع البينة يكون
 عينه بانه تعالى ان ما شهد به بينته حق بصر عليه والثاني ان الحكم يثبت
 بيمينه ترجيحاً ليمينته فيكون عينه بانه انه يستحق عليه كذا وعن الفاك
 إلى حامد ان الاقوال الثلاثة لا تجمع وموضع قول في نفسه إذا امكن الجمع
 وموضع قول الفرعه إذا لم يكن ولا فرق في ذلك كله من ان يدكر أو أحدهما
 انها في بد الثالث بسبب عصبه واجاره أو بداع أو يذكر هذا سبباً ودال
 سبباً فان ذكر أحدهما انتهى به ودجيه والاخرى به أحاره وقلنا لا فرق
 شحرجت لفرعه مدعي لا بداع ان تزعمت من ذي اليد ولا شيء عليه وان حرج
 مدعي لا جاره فان يلى من المدعي شيء اقرب في يده إلى ان يفضاها أحد
 باخرها وان نقصت تزعمت منه واخر باخرها وان قلنا ان نفسه الفرع
 في يده إلى ان يفضا المذمة ان كانت باقية ولو خذ منه نصف الآخر وان قلنا ان
 يوفق الاقوال في كيفية الاستعجال بطريق كل صورة فقد لا ياتي بعضها ولا ياتي
 مدعي لعدم امكانه كما إذا ادعى ان كان كاح امره واقام كل من يبينه مدعي
 ولا يجي قول نفسه قال الخزالي ولا يجي قول الوقف لا المرتب عليه الاصطلاح

على القسمه وليست محكمه وصحة النوى وقال المعوى وغيره بان وجه المرامى
وفى قول الفرعه وجهان الصحيحان انه لا ياتي قال القاضي في الفتاوى وليسا
الملك الوصف يتعارضان كسب الملك واختلاف الاصحاب في قول الاستعمال
والنفسا قط على طرق احدها انهما فيما اذا امكن الجمع بان يكون كل واحد
محققه فيما شهدت به كما اذا شهدت احدها بان الدار له والآخر بان الدار له بشرط
بانها لم تكن عمودا وان كل واحد منهما قد يكون عرفت سبب الملك سبب له بشرط
وجوه ولم يعبر في سببه بشهدت اخرى على السبب القطع بالنفسا قط
اذ لم يمكن الجمع كما لو شهدت احدها ان زيد قتل عمه او يوم كذا بد مشق
وشهدت اخرى انه قتله ذلك اليوم مصر والثاني القطع بالاستعمال
عند الامكان فتاتي الاقوال الثلاثة والثالث القطع بالاستعمال بالفرعه
خاصه اذا امكن الجمع والرابع يربطها على حاله منقطع بالنفسا قط
عند تحقق كذب احدها والاستعمال عند مكان صدقهما كما سياتي
في مسئله الوصيه والخامس وهو المشهور طردها في الاحوال كلها
موضوع الاول ان في زيد وادعي واحد جميعها واقام به بينه وآخر
نصفها واقام به بينه فقد تقا رصدا لبيدنا في النصف في قول
الاربعه فان قلنا بالنفسا قط سقطنا في النصف الذي فيه التعارض
وصار كاللبنه مرجع الى قول ذي اليد وحكم بمقتضى قوله في تصديقهما
وتكذيبهما ونصدق احدهما دون الآخر كما تقدم قال الماوردي وهل يرجع
بيد ذي اليد عن هذا النصف اذا كان يدعيه لنفسه فيه وجهان احدهما لا
لسقوط البيئه بالتعارض وهو فيه حسم قلنا رعي وثانها يرجع لان السبب
على عدم ملكه وتعارضهما في حق المساع لا في حقه وان لم يكن يدعيها
لنفسه رفعت به لما زعمه غيره في ملكه فيمتنع لقائهما في حلهما محل
بينهما وحل لمدي كل ثلاثه ارباعها ولمدي النصف بعها وان كان يدعي
هذا النصف ان حلفه حدها وكل الآخر قضى به لخالف فان كان يدعي
الكل حملت له وان كان الاحكامت بينهما وهذا الذي قاله تاسا الظاهر

انه

انه ترجع على القول المتقدم ان المدعي عليه بالعين او الاقربها لغير المدعي
وكذا سلم العيين المدعي وهو ظاهر كلام الشافعي هنا واما النصف الآخر
فلا تعارض فيه وفيه طريقان احدهما انه على قول بعض الشهاده فان قلنا
لا تنعص بطلب منه ايضا وصار كان لم يثبت وان قلنا بغيره وهو الاصح
سلم المدعي الكل والثاني انه سلم له قولا واحدا ولا يخرج على قول البعض
وان قلنا بالاستعمال سلم النصف لمدي الكل واما النصف الآخر فعلى العيين
نقسم بينهما فيكمل المدعي الكل ثلثه ارباعها وعلى قول الفرعه ان حرج
لمدعي الكل فالدار له والآخر كانت بينهما نصفين ولو كان المدعي الثاني ادعى
واقام كل منهما بينه فعلى قول النفسا قط بنفسا قطان في الملك في بطلان
بينه مدعي الكل في الملك في الملكين الطريقتان على قول الاستعمال ان قلنا بالنفسه
تحصل لمدي الكل خمسة اسداسها والكل الآخر على قول الفرعه والوصف
ظاهرا ولو كانت الدار بينهما قضى ثلثها لمدي الملك وثلثها لمدي
الكل النصف باليد والبيئه والسدس بالنفسه خاصه **الثاني** اذا رقب
ثالث ادعي واحد تصديقا فصدقه واخر تصديقا فكنه ذوا اليد والمدعي الآخر
ولا يربط به لا بنفسهما فالنصف الاول سلم لمصدق واما الثاني فيه وجه
احدها تسلم لمدعيه والثاني انه لم يظهر له ما ذكر قال في البسيط مسرعه الحاكم
من ذي اليد رصده في المصالح وقال الماوردي في بطلان اليد والمالك
انه يبتزع من يده ويحفظ الى ان يبين ما كنه وهو قولي **الثاني** ادعي ارباع الا
في يد ثالث واقام كل منهما بينه ثم اقر الثالث لاحدهما ملكها فعلى قول
النفسا قط سلم الدار الى المقر له وقباس ما تقدم عن الماوردي في الفرعه
انها تشرع من يد المقر واما على قول الاستعمال في مرجع بين المقر له
باقراره وجهان احدهما نعم والاخر حلفه والثاني لا **الثالث** مستحقه
الارائه اما لو كان اقراره قبل اقامه البيئه مرجح بالاحلاف **الرابع**
لو شهدت بينه على يد هذه الدار بوصيه عمره له بها وشهدت اخرى
على خاله لهما بوصيه عمره المذكور له بها قال بعضهم الدار بينهما الامكان
الجمع بان يكون عمر اوصى كل منهما به وقال اخرون ينبغي على ان الوصيه

بالشئ الموصى به هل هو راجع عن الوصية الاولى فيه خلاف فان قلنا لا فالحكم
 كما تقدم وقيل نزل البيهقيان لخطا كل واحد منهما في النصف **القسم الثاني**
 ان يكون مع احدهما مرجح والاسباب التي يطرأ بها المرجح عليه قوة في الشهادة
 او بدتقترن بها او زباده فيها الضرب الاول لقوة في الشهادة وفيه ثلاث صور
 الاولى ان يزيد عدد شهود احدا لبيهقيان على الاخرى كما لو اقام احدهما شاهدا
 والاخر ثلاثة فطريقان يشترها ان منه قول من الغنم انه يترجح به كارجح الرواية
 بزيادة الرواية والحدود الصحيحة انما لا ترجح به والثاني القطع بالاول والآخر بان
 فيما اذا اختلفت احدهما بزيادة وزج او فقه او ظهور عدالة وعلى الغنم لو كان
 احدهما عشرة من لوسط الحد وله الاخرى عدلان على المرتبة العليا في الحد
 والفقه قال الامام ببيان ينظر القاضى بينهما ينظر المجتهد في حرجين وبان
 وقد تقدم في الرواية قول العدل لو اقر الفقه على قول عشرة دونه **الثانية**
 لو كانت احدهما رجلين والاخرى رجلا واحدا فينظر في تقدم الاول في الطريقان
 صحيحهما انما لا يقدم **الحال** لو اقام احدهما شاهدا والاخر شاهدا وحلف
 فقال يتعادلان او يبرح الشاهد فيه فلو كان صحيحهما مرجح الشاهد من حلفهما
 بالترجيح في احدي الصور الثلاث فاقترن بالحائس الاخرى المدعى به فوجوه
 احدهما ترجيح من ترجحت بيته واصحها ترجيح ذي اليد والثالث تعادلهما
 قال البهوي ويمكننا الخلاف على ان ذي اليد هل يحلف مع بيته ومنه خلاف
 سيما في ان قلنا يحلف فبيته كشاهد اخر فترجح جانبه باليد **الضرب الثاني**
 المترجح باليد والعين المدعى بها اذا لم تكن في ثالث اما ان يكون في يد احدهما
 او يدها **الحال** الاولى ان يكون يد احدهما فاذا ادعى زيد على عمر وعيضا
 في يده فانكروا اقام زيد بيته انهما ملكه ثم اقام عمر وايضا بيته انهما ملكه
 فقدمت على بيته زيد الخارج وحكم له سواء اطلقت البيهقيان واحدهما او يسا
 او احدهما بسببه على المذهب وفيه وجه ان بيته الخارج اذا استدل بالملك
 الى سبب واطلقت بيته الداخل ان بيته الخارج او لى وجه اخر ان بيته
 ذي اليد لا يسمع مطلقه وان سمعت بيته الخارج مطلقه وكذا لا فرق
 بين اطلاق السبب على الصحيح ان بيته الداخل يسمع مطلقه بان يقول اسكرها
 او ورثتها وجوه واصنافها بان يقول ملكه بشرا من زيد او ارضه وجوه

واذا وقع التعرض للسبب فلا فرق بين اختلافهما وتفقنا ولا من الى السيد
 السبب الى واحد بان يقول كل منهما اشتراه من زيد او يقول المراءه وبني احد
 اصداقتهما روي يقول خصمهما اشتريتهما من زيد وحده من ان بيته احد
 الى شخص والاخرى الى اخر كما لو كان هذا اسيريه من زيد والاخر اشتريته
 من عمرو وفيه وجه انهما اذا استدلوا الى شخص واحد كما لو شهد كل بيته
 انه اشتراه من كراهما يتساويان في لدى المدعى اقامه بيته له بالملك
 احوال احدها ان يتيمها من غير خصم لتسجل له الحاكم بالملك والمذهب المشهور
 انما لا يسمع وطريقه في ذلك ان يجعل العبد يد شخص ويدعى عليه فاذا
 لم يعترف اقام العبد واسجل له الحاكم فان لم يبرئ نفسه ابقاها في يده
 وادعى على مسطر ترك المزارعة فيها وذكر المراءه وجهها انما يسمع المراءه
 ان يقيمها بعدد روي خصم لا بيته له لرفع اليه عن نفسه وفيه وجهان
 اصحهما انما لا يسمع **الباب** ان يقيمها بعد اقامه خصمه السنة لكن قيل ان بعد
 فوجها ان اصحها انما يسمع الخامسة ان يقيمها بعد اقامه خصمه السنة
 وتعد بطها ومن القضا قيسم قطع به الجمهور وفيه وجه شاذ انما
 لا يسمع الا بعد القضا قيسم قطع به الجمهور وفيه وجه شاذ انما
 سقطان في سبب الملك الداخل بيته سواء الجمهور على ما تقدم وما اذا كان
 العبد في يد ثالث و اقام كل منهما بيته فان قلنا بالساوط هذا فكذلك
 يحلف المدعى عليه وحكم له وقادته بيته ودع بيته الخارج وان قلنا بالاستصحاب
 هناك حكم له بالبيته لترجها باليد والى الاقوال الثلاثة هنا وقال الامام ان قلنا
 بالنساقطت من مساو جهات احدهما يتساويان والثاني لا ويقضي بيته الداخل
 ليرجها باليد وانما النساقطت عددا القضا وي فان قلنا يتساويان والابن من المهر
 على نفي الاستحقاق وكل لو لم تكن بيته وان قلنا لا فطريقان احدهما لا يحلف
 الخارج وهو ما اورد الجمهور والثاني ان بيته وجهه ان بيته الخارج اذا استدل بالملك
 ظاهرا ليد فان قلنا يحلف حلف على ائبان الملك كما يحلف من حرجت له الفرعة
 وي بعضهم انه يحلف في نفسه الى تقدم يكون من المسائل التي يفتي فيها على الله
الحال الخامسة ان يقيمها بعد الحكم بيته الخارج ويسلمها لغيره
 فان ادعى ملكا مطلقا وشهدت به فقد قل لا ما فر والرافعي وغيرهما انه يسمع

خارج يسمع دعواه ويثبت به العمل بها الا ان يحاربه ذلك بيمينه اخرى
فتقدم وقال القاضي انه يحرج على الخلاف الا في ان من ازيلت عنه عمن
بيمينه هل يسمع دعواه ملكها مطلقا ولا يسمع حتى يدعي انتقال الملك من
المحكوم له بها اليه كما لا يسمع دعواه مطلقا اذا استرعت منه باقراره واليمين
فرع الدعوى وان ادعى ملكا استند الى ما قبل ازاله يده واعتل بيمينه
المعينة بحكمه يسمع بيمينه وقربت بالملك المأله بالفصا على الاصح وفضل
القضا الاول ان ادعى ملكا استند الى سبب حادث بعد الحكم بيمينه وطحا
السادس ان يقيمها بعد الحكم للمدعي ومن سلمها اليه فجهان سريان
واولى بان يسمع بيمينه لبقا بيمينه الحسية ووجه القاضي انما لا يسمع فحصل
طريقان والحق الشيخ ابن الصلاح لهذه المسئلة ما اذا التزم الى بيع
دار بيمينه فثبت بيمينه ان قيمتها ما به وحسب فبيعها وحكم الحاكم
بيمينه ثم قامت بيمينه بان قيمتها حينئذ ما يتان هل يقص الحكم بقص
بفساد البيع قال وهو على الخلاف وافق بقصه لا ينعكس على سريان خلافه
سابع لو ادعى الخارج ملكا مطلقا او ملكا مستندا الى ارض واقام به
بيمينه واقام ذواليد بيمينه انه اشتراه من المدعي او من مورثه ومن
بيمينته ولا يترفع الحس من ذى اليد عقيب قيام بيمينه الخارج اذا كان
بيمينه الداخل حاضره وقال القاضي يترفع اذا اقام الداخل ليمينه السود
كما تقدم قوله ان المدعى عليه المدعى اذا ادعى الايضا والا يراى اوله بيمينه
حاضره انه يومس بالا يفا ثم يقيم اليمينه ولست نرد اما لو كانت بيمينه غايه
فببترع اتفاقا كما لو ادعى وكيل الخايب بدين فادعى المدعى عليه بملكه
الا يراى والا يفا وطلب محله فانه يومس بالا يفا في الحال ولو عكسا
فقال الخارج هي ملكي اشتريتها منك واقام بيمينه واقام الداخل بيمينه
مطلقه صدمه الخارج اولى ولو قال كل منهما للاخر اشتريتها منك
واقام عليه بيمينه وحسب الخارج بيمينه ذى اليد اولى ولو ادعى عينا
في يد غيره مطلقا فشهدت له بيمينه بالملك مستندا الى سبب ذكره
سمحت قال الامام وفي ثبوت النسب ولم يعرض للمدعى بغير الاظهر

انه

انه لا يثبت لو ادعى انه اشتراها منه فشهدت له بيمينه بالملك المطلق دون
قال القاضي في الفتاوى بطل قال لو ادعى فقال المدعى عليه كانه لكن
اشتريتها منه قاله واقام بيمينه بالملك المطلق دون اشتريتها قال المجرب
وقال هو لا يقبل حتى يثبت على المشتري منه ولو اقر لغيره ملكه عن ثمن ادعاه
لم يسمع دعواه المطلقه وان لم يدع الزاني منه على الاصح ولو اقام الخارج بيمينه
على ان هذه العين ملكه عصيا منه المدعى عليه او انه اخبرها منه او اودعها
ايها واقام ذواليد بيمينه على انما ملكه فالاصح انه يقضي بما للخارج ولو لم
كن بيمينه وتخل المدعى عليه عن الممس لحلف المدعى وحكم له بها ثم اقام المدعى
بيمينه سمحت على الصحيح ولو لم يكن بيمينه وتخل المدعى عليه عن الممس لحلف المدعى
فحكم له بها ثم اقام المدعى عليه بيمينه سمحت على الاصح ولو تدارعا في ثمنه
بيد احدهما راسها وحدها وسوا قطعا وفي يد الاخر راسها واقام كل منهما
بيمينه بان لشاه له حكم لكل واحد منهما بما في يده ولو كان في يد كل منهما
قادى كان احدا من الشاهين له وان التمس في يد صاحبه نجت من التمس في يده
واقام عليه بيمينه انما متعارضات في الشاه دون الملك يقضي لكل منهما
بالشاه التمس في يد صاحبه ولو تنازع رجلان في ثمنه ثالث فاقام
احدهما بيمينه انما له او دعه ايها والاخر بيمينه انما له اجره ايها
فهما متعارضتان في الملك واليد فان قلنا بالشاه قط رجع الى من اثار
في يده وان قلنا بالاسعجال حان لا فوال **الحال** **الثاني**
ان يكون بيدهما معا ويدعيا كل منهما اما يدعوى النصف الذي في الاخر
او يدعوى الجميع فسطل دعواه في النصف الذي يده ويصح في الاخرى
او يدعوى الجميع بمطالبة صاحبه بتسليم النصف الذي يده ورفع المنا
في النصف الذي بيد المدعى فيقول المسد له هذه الدار جميعها الي وهذا
بينا دعوى فيها بخير حق انا استخو عليه رفع يده بيمينه وترك المنار عن
فيها فاما لا يكون لواحد منهما بيمينه او لا يكون لاحدهما منه النوع الاول
ان لا يكون لواحد منهما بيمينه فكل واحد منهما مدعى في النصف من المدعى عليه
في النصف الاخر فحلف كل منهما على نفي ما يدعه الاخر وسد في الحلف

زعم

من يري القاضى المدايه به او بالفرعه منه الوجهان المتقدمان في الخالف
 على قولنا ينسأ وان قال لرافعي جواز ان يقال من سبق بالدعوى بدلا لخلق
 وهو معتبر لان تصور التزاحم متشكل فان خلقا او كلا ثبت ادا في دار
 كما كانت ثم كيف يحلف بها على ان كل منهما يحلف على نفي ما يدعيه الآخر
 وطاهر لصد في البيع ان كلا منهما كجع في عينه من النفي والاثبات واحكام
 الاحتجاج على طريق تقديم في البيع اصحها تقرير النص في المثالين
 قولان والثالث تقريره ههنا وتخرج قول منه الى الخالف في البيع
 وعدم التخرج من البيع الى هذه وعلى الاول يحلف كل منهما على براس
 النصف الذي في يده وعلى الثالث هل يحلف على النصف والكل في حمان
 وقال القاضى بوالطبيب لا يجوز استخلافه على الكل واخطا من قاله وحمان
 فيما اذا اثنان احدا را منهما او سقنا من سفل وعلو ونسب الماوردى ان
 يحلف على الجمع في مسئلة الجدار الى الجمهور وان حلف احدهما ونكأ الآخر
 قضى بالخالف بالكل ثم ينظر فان كان الخالف الذي يدعى القاضى يحلفه
 فعلى الصحيح ان الخالف يحلف على النفي خاصة بحلف الاول اليهم المردوه
 وعلى المتوكل به كجمع من النفي والاثبات ففي احتياجه الى عمن اخرى للاثبات
 المحض وحمان ما اذا احلوه من الرد فان قام الناحل بعد ذلك في عمن
 والقبض بها وحمان يتبين على من الرد كما لا قرار او كما لنسبه وقد
 وان لكل الاول في رغبه الثاني في العمن فقد اجتمع عليه من النفي والنصف
 الذي يدين وعن الاثبات الذي يدعيه ويكفده عمن واحد على الصحيح
 كجمع منها من النفي والاثبات فحلفه به لاحق بحصمه في النصف الذي يدعيه
 والنصف الآخر له او ان جمع الدار لاحق فيها لصاحبه والنصف الآخر له
 وقيل لا بد من تعيين **السور الثاني** ان يكون لاحدهما يده فاذا اقامها
 فقد شهد له بالنصف الذي في صاحبه وقد شهد له بالكل ولا يصح
 صاحب يد في النصف فان كان الصحيح ان يده الدار احل لا يسمع ابتداء
 الخارج وقباضه ان لا يسمع ههنا في النصف الذي يده لكنها سمعت
 للنصف الآخر فان لم يقع الآخر يده في قضى الذي اليه وان اقام الآخر

على

عنا الحق المقدم سمعت قطعا قال القاضى في مرجع بيده في النصف الذي
 محتاج الاول اعاده اليه في النصف الذي في يده سامد على ان يده الدار
 لا يسمع قبل يده الخارج ولا ضروره ههنا الى الاستنباط وقال القاضى
 لا يسمع الدار هل في اعادته هذه الشهاده واذا اقام الدار اليه بطريق
 احدهما بحري في البيتين فولا النصف قط والاستعمال فان قلنا بالنسبة فثبتت
 الدار في يدها كما كانت وان قلنا لا لا يسمعان فبقا قول القاضى يحلف بينهما
 في حلف كل منهما لصاحبه في النصف الذي يده كما لو كان في يدها وحمان
 ولا على قول لو ثبت اليه في حلف لفرعه وحمان والثاني ان الدار يحلف بينهما
 نصفين بالنسبة ويرجحها باليد ولا على قول لتعارض في وجود العمن في حلف
 والطريقان فيما اذا شهد كل منهما لصاحبه ان الدار له فاما اذا شهدت له
 بالنصف الذي في يده صاحبه خاصة ثلاثا من قطعها ولا بد للمدعي في الشهاده
 لكن حكم القاضى ان يدين عا كان في يدهم ولهم عا كان في يدهم وبصر الدار
 كما كانت لكن لا يحلفه النصف قط ولا يحلفه الشرح بالمدعي **السور** الاول لو ادعى
 ربه جمعها وعمر ونصفها قال قول قول عمر ونصف النصف الذي في يده فان اقام يده
 قضى له بالكل سواء شهد له بالنصف الذي في يده صاحبه او بالجمع
 وان اقام كل منهما بينه على ما يدعيه يثبت الدار في يد عا كما كانت في شتره
 في وانه يدين مدعي النصف يقدم يده مدعي الكل على الصحيح ولو ادعى
 ربه الكل وعمر والنصف اقام كل يده قضى بثلثها مدعي الثلث وثلثها مدعي
 الكل **الثاني** دار في يد يده ادعى احدهم نصفها واخر ثلثها واخر سدسها
 ولا يسمع قال في المختصر يحلف بينهم بالثلاث واعترض عليه بان يدعي السدس
 لا مدعي عمر فكيف حل له الثلث واجيب بان صورته المسئلة ان يدعي كل منهما
 استحقاقا في البيت في حصصها يقول الاول النصف ملكي والنصف الآخر لفلان
 الثاني وهو في يد عا ربه او ودعيه ويقول الاخران يحوز ذلك
 قبل منهما يحلف صاحب يد في الثلث في الدار في يدهم كما كانت يحلف
 نصف الثلث الذي في يده مدعي السدس لثلاث عا فاما اذا ادعى
 اقتصر كل منهم على قوله لي كما فلا يحلف مدعي السدس الا السدس ولا يحلف

وكلام الشافعي يدل عليه ولو اقام كل منهما بينه ما يدعيه لنفسه حكم
 مدعي الثلث مدعي النصف مدعي السدس واما صاحب المصنف فذهب الى ان
 الحكم بحكم ايهما بالنصف الثاني الثلث نصف السدس وبقية يدعي
 السدس سدس ونصف سدس **باب** ارضي داره اربعة ادعاهما الحكم
 واخر ثلثها واخر نصفها والباقي ثلثها فان لم يكن لواحد بينه فالقول
 قوله في اربع الذي يدعي فان جعلوا كاسهم ارباعا وكذلك لو اقام كل
 بينه ولو كانت الارض يدعيها سدس وقدا اقام كل منهم بقية حصة الثلث مدعي
 الكل وتعارضت بقية مدعي الثلثين في السدس الزايد على النصف
 وبينهما وبينه مدعي النصف في السدس الزايد على الثلث والسادس الاربع
 في الثلث فان قلنا بالثبات فقط لسقط البينان في الثلثين والباقي اخرج
 على بعض الشهاده فان خصصناها وهو الاصح حكم به مدعي الكل وان قلنا
 بالا ستعرا بالقسمة فالسدس الزايد على النصف مدعي الكل ومدعي
 الثلثين بالسوية والسدس الزايد على الثلث لهما ومدعي الثلثين بالاربع
 والثلث الباقي للاربعة ارباعا فيجعل الاربعه وثلثين سهمها كاختصاص
 الى عدد سقيم سدسه على اثنين وعلى ثلاثة فنصيب اثنين في ستة
 ثم في ثلاثة مدعي الكل ثلثها اثنا عشر ونصف السدس الزايد على النصف
 ثلثه وثلث السدس الزايد على الثلث اثنا عشر الثلث الباقي ثلاثة
 اجمعه عشرون وهي خمسة اشباع الدار ومدعي الثلثين
 ثلاثة اسهم من الثلث الزايد على النصف سهمان من السدس الزايد
 على الثلث او ثلاثة من الثلث الباقي وذلك ثمانية وهو تسع الدار
 ومدعي النصف سهمان من السدس الزايد على الثلث وثلث من الثلث
 وذلك خمسة وهو تسع وربع اسع ومدعي الثلثين ثلاثة اسهم من الثلث
 وذلك تسعة وربع اسع وعلى القول بالفرع ثلث اسرار مائة
 في السدس الزايد على النصف مدعي الكل ومدعي الثلثين ثمانية
 في السدس الزايد على الثلث سهمان ومدعي النصف وثلث في الثلث
 الاربعه **الرابع** ارضي ثلاثة احبنا اجمع حصتها والباقي نصفها

والثالث

والثالث ثلثها واثام كل من الاولين بينه على ما ادعاه واما الثاني فحكم على الكل الثلث
 وهو السدس بأكمله النصف السدس والاخر بينهما رضيه بينهما افعلى قول الشافعي
 لسقط البينتان فيه وفي بطلانها في غير الخلاف المتقدم في بعض الشهاده وعلى
 قول الاستيعمال في الموقوف والاخراج وكذا القسمة فيقسم بينهما في كل مدعي
 نصف نصف سدس مدعي الثلث ثلث نصف سدس قال الرازي وقد قال مدعي
 النصف مدعي السدس الزايد على ما في يد مدعي الثلث خاصة لكنه يدعيه
 شأنا على الآخر معان نصف السدس الذي يدعيه على مدعي الكل يدعي بقية
 مدعي الكل يدعي والنصف الاخر الذي يدعيه على الثلث هو الذي يقع فيه النصف
 وهو الذي يدعي ان يقسم ان قلنا بالقسمة والما في يد الثلث وهو الربع يسلم
 مدعي الكل وعلى هذا الحاصل مدعي الكل الثلث والربع وربع سدس ومدعي النصف
 الباقي **الخامس** وقع في فناء وبقي الثلث من الاربع وربع سدس ومدعي النصف
 الربع ستة اسهم من اربعة وعشرين واثام بينه بالشر او ما لا يجره طائفة
 واثام اخريتين لشره له بثلثي الارض ستة عشر سهمها واثام بالثبته
 لشره له عدل ثلثها ثلاثة اسهم فزاد في السهام سهمها قبل يدخل النقص
 على الجميع ويقسم من خمسة وعشرين فان دخل عليهم فهل يجر وسرا
 يكون ثبوت ملك المشترك في مجلس واحد او يقال اذا ثبت ملك مدعي الثلث
 في خارج وملك مدعي الثلثين في خارج بعده ثم جاء مدعي الثلث وادعاه
 فقال له قد ثبت لهذا الربع ولهذا الثلثان وذلك ما يدعيهم ولم يبق في الارض
 الا سهم فداد عيت بزيادة سهم محتاج الى بينه ان يدعي الثلث والربع
 عدوان على هذا السهم الزايد واذا دخل النقص على الجميع لم يلزم مدعي الربع
 فسخ البيع **اجاب** ان السهم الزايد وقع فيه النقص ارض فرجع الى الترخ
 فان كان الاولان صاحبي يدعي ما قامت لهما به بينهما مدعي الثلث بعد ذلك
 مدعي القيراط الثالث مما سديهما فان لم يقم بينه بعضهما ذلك منه تحت
 بينهما باليد واقتصر الثالث على القيراطين وان اقام بينه بعضهما منه
 على قدر سهمها فقد صار صاحب يد منه فسخ له منها وان لم يكن حرج

والارض في ايديهم قال قول قول مدع الثالث ومدع السند مع المدعي لان كل
 على الثالث ويشتبه منه اختصاص مدعي الاكثر بالنقص ولا اثر لنقص المدعي
 ونزاعها ومعلوم انه اذا اخرج بعض المسع مخفقا كان للمشتري الفسخ
المرتب الثالث من الترجيح اشتغال احد البسبب على ذكر تاد
 او مقدمه او سبب ملكه في الصلح في يد ثالث والظن في اطراف **الاول**
 فاذا اشتهرت كل احد من البسبب بالملك اسندته الى تاريخ نظر فان
 التا ربحان فلا ترجيح وهما متعارضتان فمهما الاقوال وان اختلفا كما لو
 شهدت احدها بانها ملكه من دونه والاخرى بانها ملكه من دونه
 او شهدت احدها بالملك في الحال والاخرى بانها ملكه من دونه فظن
 اشهرها ان فيه قول من اجمعها انه يرجح اسبقهما تاريخا وليس بعضهم
 الى مقدم فيكون من المسائل المستفاه والثاني القطع بالنقض وعدم
 الترجيح ولو تعرضت احدها لذكر سبب ملكه في الاخرى بان شهدت
الاول ربه هذه الشاه فحجب ملكه وان هذه التزم من شجرة والخطه
 من دونه والثوب من قطنه وهو ملكه وان هذا العبد ملكه ورثه
 او ابتاعه من فلان وخوه قبله بقطع بالتقدم او بالاستواء والتعاضد
 او بحريان القولين فيه فلا يفرق ولا يكفي ان يقول هذا نتاج شتاته
 وثمره شجرته ولو شهد بان هذا الغزل من قطنه او الفرخ من بطنه
 او الدقيق من حنطته او الخمر من دفتقه كفي لا نه عن ملكه بيد نفسه
 بخلاف الجارية وثمره الشجرة وبحري الخلاف في تقديم البينه بتعرضها
 للملك المتقدم مما اذا اسندت كل منهما الى سبب من غير التي اسندت
 الاخرى اليه كما اذا شهدت احدها انه اشتراه من زيد من دونه والاخرى
 انه اشتراه من عمرو من دونه من ابا الواسع تال البسبب في المحض واحد
 بان سبب الثانيه الشرا الى ايد من زيد ايضا فان اساقفه بغيره بالاحكام
 وبحري في بعضا مما اذا اشترى ارضا من زوجه واقام احدها بينه
 على انها رضى زوجه والاخرى بينه على انها ملكه مطلقا قال الرابع
 ما سبق ان سبق تاريخ لا يشترط ان يكون بزمان معلوم حتى لو اقام احد

نفسه

بينه على انها ملكه من دونه والاخرى على انها ملكه اكثر من سنده كان
 الخلاف بحري ايضا فما اذا ادعى اثنان زوجيه امراه فاقام احدها بينه
 انها زوجته من دونه والاخرى بينه انها زوجته من دونه سبب ربحا
 اسبق البسبب تاريخا فصينا بها ولصاحبها الاخرى والزيادة ان الحاديه
 من يومه وان لم ربحها تاريخا فصينا وجان لا قوال فان كانت احد البسبب
 مطلقه والاخرى مورخه ترتب حكم على ما اذا كانتا مورخين تاريخا
 فان قطعنا هناك بالنسبة في هذا اولى بان قلنا بطريقه القولين هناك
 فصينا طريقا نأخذها طردا القولين في الثاني القطع بالنسبة وهو
 المذهب **مسألة** اذا كانت البسبب في يد ثالث كان كانه واحد
 فان كانت بينه دى ليد اسبق تاريخا قدمت قطعها وان كانت بينه تاريخ
 اسبق تاريخا فان لم يجعل سبق التاريخ مرجحا فكل دليل ليد وثالثا
 بيقا وان قطع بعضهم بترجيح اليد ولو كانت يد بها واقام احدها
 بينه ليقا له من دونه والاخرى بينه انها له من دونه سبب فان لم يترجح
 فالحكم كما تقدم في موضعها وان ربحناه حصل من البسبب في حاشيه النصف
 الذي سده للتطاول عليه وفي النصف الاخر لا وجه للثلاثه وعلى الثالث
 اذا قلنا بالنسبة فله في رالي في سقوط البينه في النصف الذي سده لهما
 في بعض الشهاده **مسألة** لو ادعى انسان على آخر ان هذه الدار له واقام
 بينه فحكم الحاكم له ثم ادعى اخر انها له واقام بينه ففي احتياح المحكوم
 الى اعاده بينه الا ولى لم يقع النفا رضى بينهما فولا رضىهما **مصل**
تسبيل على مسائل الاول لو ادعى زيد ان هذه العس التي في يده
 كانت ملكه امس واقام بينه لم تسبب دعواه ولا بينه الا ان يكون ملكه
 ان تركا لو ادعى ان هذا العبد كان له واعتقه وعصه هذا او في الحاق
 الوفاء بالعتق في هذا خلافه وقد قدم في اخر امام الرابع من الشهادات
 وان ادعى ان ملكه الان واقام بينه فشهد بانها كانت ملكه فلا يصح
 لا ثباته ولا بنيه الان ففي سماعها طريقا نأخذها ان في قولين

وهو الحد يدانها لا سمع والمثالي القطع به هذا اذا كان الملك القديم
فان كان ما نعا كما لو شهدنا لبيته ان هذا العبد وصحة امره في ملكه
او ان هذه الثمرة اشترى بها نخلته في ملكه ولم يتعرض لملك الولد والتمه في
الحال فالصحيح انها سمع وقال الامام اذا ادعى ان هذا الولد ولد له
امه في ملكي بقوله في ملكي محتمل فان رادوا الولد في ملكي فقد ادعى ملك
الولد في حال الولاده دون الحال فاذا اقام به بينه ولم يتعرض للحال
كشج على التوليد في الشهادة بالملك القديم والراد ان الجارية مملوكة عند
الولاده فليس دعوى ملك في الولد وانها قد تدرج حرا بشبهه ومملوكا بغير
يوصيته لكنه دعوى يد في رسم سابق فيبالي فيه الخلاف في دعوى اليد
المسما بقده ونما قاله نظرقا في حطرية هذا المقام انه اذا ادعى محرم
الخلاف في الصورة الاولى فما اذا ادعى المدعى عام بينه على انه كان مملوكا
امس **الذاتية** اذا اقام بينه على اقرار المدعى عليه له بالعبودية
والحق به ما اذا اشهدت بذلك ملكه بالامس اشتراه من المدعى عليه
بالامس في الامام ولا سبيل الى ذكر خلافه وان كان مملوكا ولو شهد
له بالانبياع من صاحب اليد ولم يتعرض للملك في الحال ولا في الماضي على ما
في نزع العين منه وشبهها الى المدعى سواء شهدت بالتسليم بعد البيع
ام لا ولا حكم له ملكها وان قضيتها باقتناعها معه لكن يكون له فيها يدان
يودع فيها اما لو شهدت بانها اشترتها من غير صاحب اليد فلا يكون
ذلك حجة عليه اذا لم يتعرض بها ملك البائع حين البيع فليكن كبره
ان يكون الشاهد بالملك بحرف الانبياع حتى يحمله غايه ملكه فتلحق
المراد اذا شهدت الاولى بانها اشترته وقت كرا او الاخرى بان ملكه
في ذلك الوقت وسمعت ملكه في الوقت الذي ذكره باعها فيه وب
فتاوى الفقهاء انما لو شهدت او المدعى اشترتها من يار وهو ملكها
ولم يملكها بقولوا انما الان ملك المدعى في مولاها فولد كالمست
انما ملكه بالامس والمستزهرها بما يقبل وبواقفه قول القاضي فتاوى

لو

لو شهدنا هذه الدار كانت لفلان ومالكها ميراثا لا يبيدها
ولم يبيدها للاس بالملك مولا لو شهدنا بها كانت لفلان اس لا يقبل على
الحد يد ولو شهدنا لبيته بالانبياع والقبض من البائع قال الظاهر
والاستدعي وان انبياع والشيخ ابو اسحق والروائي والراعي يرضى بها
لان الظاهر انما ملك لمن انقبضها بمنزلة الشهادة بالملك وكلام
الماوردي والغزالي في بسبطة يقتضي انه لا يحكم بها واختاره
ابن ابي الدمر ورد الاول ما نقله عن ابي القفال من حكاية ابي اسحق في
اولي نزع على الخلاف ما اذا اقام الخارج بينه ان زيدا اقرا له العبد
التي هي الان يد هذا من سنة مولا وسكنها اليه حاله الاقرار وقولا
في يد وذكروا بينه مشاهد التسليم في بعض من قال بالاولى صله
الشرا هذه مملوكا وسرع العين من يد المدعى عليه واسلم اليه وقال
والذي عندنا انما لا يتزع كما قلناه في مسئلة **الاشتر** لو اقر المدعى عليه
بملك سابق فقال كانت مملوكا اس فطرقنا اسه منه قوله
الظاهر انها اسلم الى المصرا كما لو ثبتت له اقراره بها امس والثاني
القطع بهذا وحل الخلاف مما اذا قال كانت يد امس فليلا لا سمع
الشهادة باليد المتقدمة على ما سبق في وهو الخلاف فيما لو قال كان
عليه كذا قال الراعي ويصوب منه الخلاف مما اذا قال هذه الدار اسكتها
فلا تاتي اخر حقه منها هل يكون اقراره باليد **الراعي** اذا قرعنا
على الحد يدان الشهادة لا سمع بالملك سابقا فليلا لا سمع
ان يقول كانت يده ولم يزل او يقول ولا اعلم له مولا او يقول وهو
الان يملكه ويعمل في ذلك استصحاب الحال استمر طر ان يكون
اهل الخبرة المداينة ولو صرح بان مستندة في ذلك استصحاب الحال
لم يقبل على الصحيح وكذا لو شهدت بالملك وصرح بالتسليم **السوم**
لشهادة من اليد والمنصرفات في حقه لم يقبل على الصحيح وان كان
شعتهما ولو قال لا ادري زاله ملكه ام لا لم يقبل قطعا وكذا لو
باليد والتصرف في الحال جار الحكم ان حكم بها لمن شهدته **الخامس**
لو ادعى على ذي اليد ان هذه العبد كانت في يدي بالامس لم يسمع في محرم

لا لزومه باستحقاق استرجاعها منه بخصه او غيره فاذا سمعت قاضيه
بانها كانت منه امس في قبولها الخلاف المتقدم في قبولها بالملك القديم
فلا يقال على الجديد وغلط الغزالي في حزمه في الوسيط بقبولها
بل لا بد ان يعرض اليه مع ذلك لزيادة بان قبوله كانت في يد المدعي
المدعي امس واحد ها المدعي عليه عصبه او بعض السد عليه في شغل
فابق فاعرضه لغيره فالحق في حكمه باليد المدعي **فصل** في رد رجل ادعاهما
اشان واقام احدهما منه على انها له عصبها منه المدعي عليه واقام
الآخر بينه بالمدعي عليه اقترله بها فلا ياتي في مثل الملاحه الغصبه
الاولى فاذا ثبت كانا قرارا العاصيه لغير المخصوص **فصل** في رد
البينه لا توجب الملك لمن شهد به له ان يظهر فلا بد من تقديم الملك على
الشهادته من من يحتمل جدوى الملك فيه ولو كلفه فتحتاج المراه الحاصل قبل
الاداء المدعي عليه سواء اتجه زمنه او قرب والحاصل بعده وصل بعدلها
للمدعي وان لم يتعرض له المدعي على المذهب وان كان المدعي به شجره مثمره
وان كانت ثمرتها غير موبره فهي المدعي وان كانت موبره فهي المدعي عليه وكذا
الولد المنفصل على المذهب المشهور وكذا لو اقرت في يد الجارية انها للمدعي
ففي الحكم للمدعي بولدها وحجاب والقباس طرده في الثمره المورثه المنفصله
هذا كله في البينه المطلقة اما التي لضيق الملك لا وقت مخصوص ادعاه
المشهور وله فالحصل من القضاء والشرع به قبل اداء الشهاده للمدعي
ومقتضى هذا الاصل ان من اشترى شيئا فادعاه مدعي وادعاه بینه انه ملكه
واخذ منه ان لا يرجع على بائعه بالشرع لحوار انتقال الملك منه الى المدعي
وبينه اما بسبب ملكه في الحال لكن لا صاحب اطلقوا القول بانه يرجع به
لان الاصل عدم الاسقاط والحاجه نفس الله في عهده العهود وكذا
لو كان المشتري قد وهبه او باعه وانزعه من يد المذهب او المشتري
الذي يرجع المشتري بینه وان لم يرجع المذهب سواء رجع عليه المشتري
المتاني بینه ام لا وكذا لو مات اشترى من اقره ولو اراد المشتري بعد
البينه ملك المدعي الرجوع باليمين فقال له البائع انت ازلت ملكك
ولذلك شهدت البينه المدعي بالملك فله ان يرد المدعي البائع بینه بذلك
في الغزالي لا رجوع له وهو ظاهر لكن تقدم في اخر الركن الثاني من كتاب

ان

ان المشتري لو اقره لعين المدعي ثم اراد اقامه البينه على ملك المدعي له الرجوع
باليمين على البائع لم يكن له ذلك لانه ثبت ان الرجوع من غير بائعه ولا ولاء وهو
موجود هنا ويحتمل الخروج من كل من المسلسل الى الاخرى ويحتمل رد
واما يجوز دعوى البائع ذلك فلا يمنع رجوع المشتري باليمين عليه وان
اقر به المشتري لم يرجع قطعا **فصل** في استحقاق البينه
الى يد المشتري من المشتري فانترعت منه ولم يظهر ما يبرهه كالقمار
في العداوى ليس له مطالبه البائع الاول باليمين الا في فلو ظهر حاله في
مال البائع الثاني وكان يحتمل رجوع كل منهما احتجقه بما ظهره من بابه
فله اخذه في الاصح **فصل** لو ادعى ارضا فادعاهها واقام بینه بانه له
وانه زرعيها واقام صاحب الارض بینه فبينه عما جاهد في الاكبر
لاعتصادهما باليد وقوله وزرعها لا يدل على تقديم ملكها بحوارا يكون
لغيره واما الزرع فبينه الحجاج لشهد بملكه وسقدم المذهب وسنده لذلك
تشهد له بملكه ويعصده باليد دعا رضى بقديم الملك له وقد تقدم انها
انها اذا نظرا ضمتا هل يرجع بالسبق او بالاداء ويساويان فباني في احوال
النظار فيه بل انه اوجه **فصل** لو اقام بینه ان هذا الزرع من
لم يكن شهاده بملك الزرع كحوار ان يكون زرع ارضه لغيره وهل يكون
شهادته باليد منه نظر فان لو ازرع فيها وهي ملكه كانت شهادته مد
سابقه في قبولها الخلاق المقدم وان لم يقوله لم يكن شهادته باليد
لحوار زرعه وحصاده قبل ملكها قاله المرواني **فصل** لو ادعى
ملكه مطلقا واقام بینه فشهدت له بالملك وسنده لم يردح في شهادتها
على المذهب لكن لو طلب المدعي بقديم البينه يذكر السبق على القول بان رد
بمسعى المرجع لم يحسب على الاصح بل لا بد من اعادة الدعوى بالملك السابق
واعاده لالشهادته بها لحديث يرجح وهذا الخلاف ما ادعى القاضيه
بالعين فانها ترد في الراي رد في ادعاه في لاف وجهان فان قلنا انه قد رده
الشاهد بحجوجه وجهان وقد مر ذلك في الباب الاول من كتاب الشهادت
ولو املك وسببه فشهدت البينه بالملك ولم يعرض للسبق لثبوت الشهادته
ولو شهدوا بالملك ذكر واسببا اخر لم يقبل على الاصح قال القاضي في العداوى

ولو ادعى ملكا مطلقا فشهد به كمن اسنده احداهما الى ارضه من امة فلا يظهر
انها لا تسمع ويحتمل ان يسمع فلو رجع احداهما الى قول الآخر وشهدا بالملك
المطلق فان رتاب القاصي منهما لم يسلمهما وان لم يرضي فبما ولو ادعى القاصي
مطلقا واقام شاهدين فشهدا احداهما بالف عن فرض والآخر بالف عن مسمع
فقد ستر في الاقرار انه لا يثبت به شاهدان شي وقياس الوجه الثاني على
منه في ثبوت اللفظ قد حكي اوردوا الى الوجهين فيما اذا كانت الشهادة على الاقرار
كذلك وبها على الوجهين فيما اذا كانت عليك مقال بل من مسمع مسمع
هل حل له اخذ **سريع** دار في بيان حكمه حاكم عليها فادعى خارج
استقال الملك منه اليه واقام شاهدين باسقاله اليه تسلمت ولم يثبت
قال المروي انني فقها هذان سماع هذه الدعوى والبيضة وانما
ورائيه كذا في تنقيح الماوردى الى المطبعت خطها وسمى انما لا يسمع
ما لم يبينوا وهي طريقتة الفقال وعمر لا تسلم الاسقال بحلف
فصار كالمشاهدة على ان فلانا وارث ولم يبينوا احده الارث **الطريق**
في التنازع في الحقوق وفيه مسائل الاولى اذا اختلف المالكان
كما لو قال المكري المرفق هذا المثل من هذه الدار سنة بعشرة
وقال المكري اكثر من الدار سنة بعشرة فهذا الخلاف في قول المكري
فان لم يكن لو احدهما بينه خالفان ثم يسمع الحق في الخلفان
ثم هل يسمع ظاهر او باطنا او ظاهرا فقط حتى لو توافقا بعد ذلك
على شئ استقر الحقد فيه الخلاف لطريق في الخلفان في البيع على
المكري اخره مثل ما سكن من الدار والسكن في الماضي واقام احدهما
ببينة عما قاله دور اخر فبني له بها قال الماوردى هذا اذا اقامها
فيل الخلفان كان ربحه فان قلنا انه يسمع باطنام لسمع لان
تصادفهما اقوى من البينة ولو تصادف لم يعمل به على هذا القول
وانما قام كل منهما ببينة فقولنا له حدها ان بيته المكري او في الاسما
على زيادة هي جميع الدار واصحهما انهما متفارضان والمشهور انهما
اذا اكرتا لئسار مطلقين او موصرين سارح واحد او احدهما
مطلقه والاخرى مؤرخه وخصهما الماوردى عما اذا اكرتا مطلقين

وحرم

وحرم بالمتعارضين ما اذا اختلفا سارح واحد فاما اذا اكرتا موصرين
بتاريخين مختلفين كما اذا شهدوا لحداهما بانه احمه كذا سنة من اول المحرم
سنة كذا والاخرى انه احمه ذلك سنة من اول صفر والمشهور ان السابقة
تقدم سواء كانت سنة المكري او المكري وفيه قول اخر ان الاخرى اول
فربما لحلل العقد من اقاله قالوا او موضع القول من اى المسموعا على انه
لم يجر الا عقد واحد فان اتفقا عليه فحارضا قال الراجح والكرار
تقول بحبان يقال موضع التمسك لمطلقين والمطلقة والمؤرخه
ما اذا اتفقا على انه لم يجر الا عقد واحد فان لم يتفقا عليه فادعى
وان لم يكن بناه في الدار الزيادة بالبيته الزائدة وحري الخلاف
لاختلف المتبايعان واقام كل منهما بينته ومع احداهما زيادة ولو
اشتغلت كل من البينتين على زيادة كما لو قال المكري اكرتني هذه البيت
بعشرة وقال المكري اكثر من الدار كلها بعشرة ولا يسمع وجهان
اصحهما انهما متفارضان والثاني انه لو حذر الزيادة من الجاسر فيجعل
جميع الدار مكره بعشرة وهو صحيح في خلاف قول المتقدمين
التفسير ان قلنا بالصحيح انهما متفارضان حيا القولان في التساقط
والاستعمال فان قلنا بالتساقط فخطحنا وان قلنا بالاستعمال لم يخطأ
الوقف في التسليم على المشهور وفي قول القرعة على المشهور وفي خلاف
من خرجت له القرعة الخلاف المتقدم والذين لو انا لوقف في التسليم
عند المتفارضين اختلفوا عند تعدد ما صاروا الله فهم من حج القول
التساقط ومنهم من رجع الى ما يمكن من القولين الاخرين **سريع** لو سارح
المكريان فادعى عمره انه اكرى هذه الدار من بيده من اول مصاب
سنة كذا وادعى بكره انه اكرها سنة سنة من اول شوال منها
واقام كل منهما ببينة فقولان اظهرهما فتقدم بيته رخصان والى
ببينة شوال ولو تعرضت بيته كل واحد لانه كان ملكا لمسعود
حسن الحقد فيسأل **كاسه** دار في بيان حضراته وادعى كل منهما

انه استبراهما منه بكذا واقبضه الثمن وطالبه بتسليمها فلا بد ان يدعى
واحد بعد واحد لا يسمع دعواه معا ولا دعوى الثاني قبل حوال الاول
فللمدعى عليه في حوال الاول اربعة احوال احدها ان يصدقه تسلم
الدار عليه وهل يسمع دعوى الثاني بنظر فان كان له منه ادعى بها
على المقر له فان انكر سمعت منه وعمل بها ان لم يكن الاول منه وان
كانه ايضا منه فسيأتي قوله ان يدعى بعضهم ما دون عسرها على المقر
وان لم يكن الثاني يتيته الذي يسمع دعواه على الباقي لا الاول يسمع
المبيع كافة سماوية او كما يلاف لا حتى يقطع الاول لا يسمع دعواه
بل يدعى المبيع على الثاني ان قلنا ان العقد ينقسم اربعة اقسام واحدا
الفسخ فذلك ان احراز الامضاء فليس له ان يدعى بها عليه وامّا
دعواه عليه بالقيمة فقال بعضهم سبي على ان يحلولة القولية
هل يقضي عرما ان قلنا يقتضيه سمعت الاول فلا بد ان يدعى المبيع
وقال القاضي ان قلنا يحلولة القولية لا يقضي عرما استماع
الدعوى بها عليه على ان يكون رد المبيع كالمسحوق او كالاقرار
ولا يسمع فاذا ادعى عليه ويحل عن المبيع حلف المدعى وقما سمعه
بسمته وحققا احدها من الدار والثاني الدار وسترع من المقر له
ان كانت سلمت له ولو كان كل من المدعى عن كذا دعواه ان تسلم
الدار وان المانع عصمها منه فان الاول سلمت له وهل الثاني
الدعوى عليه بالقيمة سبي على قول الحرم بالحلوله الى القتلولة
فان قلنا بغرم سمعت دعواه للمخلف وان قلنا لا سبي على ان المبيع
المرد وده كالاقرار فلا يسمع او كما سمعته نسمع وحلف فان كل
حلف المدعى وهل له سمته الدار والقيمة فيه او جهات
الحالة السابعة ان سكره وحلف لا يسمه الثاني للدعوى عليه بها
فان انكر او اقر او قام عليه منه فسخي له بها والاول للدعوى عليه بها
ايضا وان كان حسن انكر الاول فكل من يدين عليه فان كان ايضا حلف

المدعى عليه

المدعى عليه وان حلف استحقها والثاني ان يدعى عليه بها فهل له ان يدعى
عليه بالقيمة قال القاضي سبي على ان المبيع مع التناول كالاقرار او كالمسحوق
فعل الاول هو كما لو اقر لاحدها وتقدمت وعلى الثاني هو كما لو اقر له
بقيته وسباني وهو ظاهر اذ كانت الدار لم يقض بالشرع اما اذا
قال المدعى انه تسلمها ثم عادت الى يد البايع فسمعت ان لا يغرم شيئا
الثالث ان سكره وله يتيته فان قامها سلمت الدار له وليس الاخر
ان يدعى عليه بالقيمة لكن له الدعوى بالثمن ان لم يكن تسلم المبيع وسبي
ان يقال ان قلنا ان يلاف البايع المبيع ثمن الخيار واحاز لم يرح به
الرابعة وهي التي تنصون فيها المتعارض ان سكره مذهب
القيمة مدعى الثاني عليه بها ان سكره يقيم لبيته بذلك عكر الاول يتيته
ونفهمها ان ذلك من الحكم الثاني وينظر في البيمين ان كان بايها محققا
كما لو شهدت بتمه احدها انه ابتاعها منه غرم رمضان وبيته الاخر
انه ابتاعها منه غرم شوال فيقتضي باسبقهما نازك على المدعى المشهور
سواءا تعرضت بتمه كل منهما الى ان ياتيه كان بايها المانع ام لا وان كان
بايها واحدا ولم يقترن باحدها مخرج فيأتي به اقوال المتأخرين
وقال العراقيون لا ياتي بها قول الوقف اذ لا يوفى الحقود وفيه قول آخر
ان لسعر باطلان ونظر الدار في يده ولم يرد المبيع وان كان الحساب
مطلوبين فان لم يقترن باحدها مخرج جاز قول المتأخرين وفيه قول آخر
انه لا ياتي قول التمساق ووجه اخر انه لا ياتي قول المقرعه وان اقر باحد
مخرج بان شهدت بان البايع كان بايها حين البيع او بان الدار ملك
المشترى لان قصي بان قال ابو عاصم وكذا اذا شهدت بان في المشتري
قال الهروي لم يرد مجرد البديل اذ البعد والنسوة منه مع عدم المانع
وكذا لو ذكر في احدها اقتباس الثمن دون الاخرى قال ابو عاصم سواء كان
سابقا او مسبوقة قال الهروي وهذا غريب لم يوجد له في كتاب
في تقارض البيمين في البيع والحصر وجهان في مخرج البيمين في البيع

وقال المنصوص بالترجيح وان كان احداهما مطلقا والاخرى مقيدة قال الحكماء
 ها كما لمطلقين وقالوا الفرج انما هو هذا اذا لم يعدم المورخه على المطلقه
 فان قد منها قضيتها لصاحب المورخه ولو صدق صاحب المبدأ على السنين
 من يكون ذلك مرجحا لها منه وجهان قال اكثر وكذا والمسانع من احوال
 وقال ابن سريج نعم تعالى هذا قال البند في الحكم كما لو كان متساوية والعين
 احدها مقتضى ما وهو مقتضى محي خلاف في كل من المقتضى وقال ابن الصانع
 سلم الدار اليه ويرجع الاخر على المقتضى لهذا لا يقتضي خلافه وقال الماوردي
 انما يرجع الى ما يقع في بعض المقدم من المعقد من فاذا سددت اليه
 ولا يمس عليه الاخر فان انكر عليه بذلك كان لكل منهما حليفه عما يحكم ولو
 صدق في واحد المشتركين معا في الماوردي تصديقه احدهما في كل واحد
 اي جامدا منه قال يكون الدار بينهما وحيث قضيتها بالتخارص حلت تصديقه
 فان قلنا بالتساوي فهو كما لو لم يكن له من نفسه الى الدار وكل منهما حليفه
 واما بالنسبة الى بغيره التمس عند سلامتها له فان كانت تغربصت لغيره
 لم يرجع عليه به وان لم يكن تغربصت له رجع به في الاصح وان صدق احدهما
 سلمت الدار له بالتمس وهو الاخر حليفه نظرا ان كانت عواه تضمنت
 قبض الدار فوجهان بناء على انه لو اقر هل يقرم وفيه قولان اكلوا لم
 القولية وان لم يكن تضمنته فان قلنا لا يرجع عليه بالتمس هو كما لو لم يكن بينه
 وقد مر وان قلنا يرجع عليه به فان كان قد رتبته لم يكن له حليفه وان
 كان في وجهه فحق حليفه وجهان بناء على انه لو اقر بالسبع هل يقرم الزايق
 ومنه قولان لعلمهما قولان اكلوا له القولية وان صدقتهما معا حلت
 الدار بينهما وتكون نصفها مبيعا من كل منهما نصف التمس الذي شهد به
 بينته وان انقضا على قدره والاختلاف وان قلنا بالقرعة سلمت الدار
 وفي كل من الخلاف المتقدم ويرد على الاخر التمس الذي شهد به بينته
 ان كان قبض الدار وان قلنا بالوقت حلت الدار والتمس الذي شهد به
 حتى ينفقوا وان قلنا بالنسبة اخذ كل واحد نصف الدار ونصف التمس واسترد
 النصف الاخر ان اختار انصا العقد وله الفسخ واسترد اذ جمع التمس

اذا لم يمس من نفسه لغيره الدار ولا اعترف به فان سجد احدهما بعد احوال
 لم يكن لغيره احد النصف المردود ومصحوما الى الذي جاز فيه وان سجد في
 او لم يكن الدار ان احد جمع الدار على الاصح وسقط خياره وقال الامام الذي
 اراه ان التمس بالتمس فان فسخ من يدانا به سئلنا الدار الى الاخر وجهان
 وان اجاز وصح الثاني ففي رد النصف له وجهان وقال السبط عند
 انه يجب التسليم في الموضع وقال في التور الى لو سجد احدهما فما يخصه فعل
 على المدعى عليه تسليم ذلك الى الاخر منه وجهان ولم يفصل ولو كانت الدار
 في يد احدهما ففي ترجيح بينته بها وجهان بناء على الوجهين المتقدمين
 عن ابن سريج وغيرهما اذا صدق في واحد (احدهما) فعلى قول ابن سريج
 يرجع الاخر التمس الذي شهد به بينته ويحور ان يكون حصا
 لصاحبه ليد في الدار وحليفه اذا انكر فان صدقه سلمت الدار له بالتمس
 الذي شهد به بينته ان كان سجد التمس استماع نصيبه وان كان اقر
 لم يكن له ان يرجع بالمباقي وان كان اكثر لم يكن له ان يخذل الزايد ويكون ذلك
 الباقي على الاول في المراجع ولا يكون على البايع ذلك الاول والباقي على الثاني اثر
 لبيته والتمس ان رضا فان قلنا استقطان سلمت لغيره ولو كانت الدار
 في يد المتنازعين فان قلنا بالتخارص اذا كانت في يد احدهما فكذا هنا وان قلنا يرجع
 صاحب اليد جعلت بينهما نصيب في حلف كل منهما لصاحبه قولان يرجع كل منهما
 على البايع بنصف التمس والخيار على ما تقدم ولو كانت الدار في يد احدهما بنصفه
 فان لم يمس التمس اده على البايع حين السبع فلا يصدق التمس الى صاحب اليد شيئا
 قال الماوردي ويرجع كل من المشتركين على ما شهد به بنصفه من التمس وان كان
 كل شهادة ستمن من البايع حين السبع جاز اقوال المتنازعين وان ضم ذلك بينه
 احدهما دون الاخر عمل بها ويرجع الاخر ثمة **مرجع** دار في يد اتمان دعاهما
 اثنان فقال احدهما اشتريتها من زيد وهو عليها وقال الاخر اشتريتها من
 وهو عليها او قال كل منهما اشتريتها من زيد واقام به بينه فليدبنا
 متعا رضتان فان قلنا بالتساوي حلف كل واحد منهما بمبا وان قلنا بالاستعمال

ففي محي قول الوقف الخلاف السابق وهي قول القسمة والفرع والفرع
تقدم في المسئلة الا ان على قول القسمة اذا اختار احد في البيع والآخر
لم يكن الجبر اخذ النصف الاخر اذا اشيا البيع الى اس سوا تقدم البيع والآخر
ارجوع النصف الا غير من يدعي الجبر الشرا منه وحيث قلنا بالنصف الخيار
على هذا القول فهو اذا لم تعرض المدة لقبض المبيع ولا اعترف به للمدعي
وتستلزم في الدعوى ان يقول وهو ملكها كما تقدم او سلمه الى اذ اقام
المدعي بينه انه اشتراها من زيد والآخر بينه انه اشتراها من مع المبيع
الاولى حكم بينهما الثاني ولا يحتاج ان يقول ان ملكها كالاحتاج ان يقول
على ذي اليد **المسئلة الثانية** عين في يد انسان حضر اثنان ادعى كل منهما
انه باعها منه بالقبض هو ملكه وطالب به بالثمن فان اقر له بطول الثمن
وان اقر لاحدها خاصة طالب به وحلف للآخر وان قرأه ابتاعها منها
لزمه لكل منهما نصف الثمن وحلف على الباقي وان انكره حلف لكل منهما بميتا
وان قام احدها بينه حكم له وحلف للآخر وان اقام كل منهما بينه وان رخصا
البيع بتا رخص محقق لزمه الثمان وان اقر بالتاريخ كاول طلوع الشمس
او زوالها نفا رخصنا فعلى قول انهما اشترى الحكم كما لو لم يكن بينه وعلى قول القسمة
بقرعة فمن خرجت له القرعة قضى له بالثمن وفي بوقفه على المهر الخلاف
السابق والآخر خلفه وعلى قول القسمة لكل منهما نصف المهر والآخر
للمدعي عليه على الصحيح واظهر الوجه من محي قول الوقف ان كانا مطلقين
او احدهما قطريا سهرها اربعة ووجهين اصحهما عند الامام انهما كل واحد
بتا رخص فليزمه الثمان وتا بينهما انهما كالمور رخص متا رخص واحد
اقوال المتعارضين والطريق الثاني انهما ان يهدف بالامراض مع البيع لزمه
الثمان قطعا والا فمتا رخصان والمال ان يقطع بانه يلزمه الثمان ولو
قامت بينتان على اقرار المدعي عليه بما ادعيه فظهر الوجه من الحكم كما لو
قامتا على نفس البيعين فيمنظروا شهيدا بالاقرار مطلقا او على الاقرار بالشرا
من هذا في وقت ومن هذا في اخر او على الاقرار بالشرا من هذا في وقتها
وعلى الشرا من هذا في كل الوقت وبقي ما تقدم والباقي على الثمان

مطلقا

مطلقا **الرابعة** في يد رجل عبد فادعى عليه انه اغتقه وادعى اخر عليه
انه باعه منه بكذا واقتبضه ثمنه او كان موحلا او فريجا على ان يدان
في التسليم بالمشتري وطالب به بالتسليم فانه اقربا لعقودت وهل المشرك
خليفه نظرا ان ادعى تسليم الثمن فله ذلك وان لم يدعه اسي على ان لا
البايع كالا فله الشرا وبه او كان تلافيا لا حصني فعلى الاول ليس له خلفه
وعلى الثاني له ذلك وخرج القاضي خلفه على هذا القول على قول القسمة
بالخيلولة القولية وان اقر بالبيع حكم به ولم يكن للعبد خلفه كالرولى
ولا يعرف موضع بغير احد المدعين ولا خلف للآخر فولا واحدا الا هذا
وان انكره واليدين ادهياه كان لكل منهما خلفه فان اقام احدها بينه
دون الآخر قضى بها وان اقام كل منهما بينه فان رخصا ما رخص محقق
قال الجمهور بقتني باسبقهما تاريخا وقال القروى ان لم يعرض المدة
لكور ذي اليد مالكا للعبد حين بيعه وعقده قضى باسبقهما تاريخا
وان عرضت له فان كان لتاين لعقودت نفا رخصنا لبينتان عن خرج
قولان لتاينه اولى وان كان البيع سابقا فعولا لا حدها انطولى
والثاني ان بينه لعقودت اولى لان في بقدما بصدور البيعة لا احتمال
انه اشتراه بعد ما باعه واعتقه وان رخصا بتاريخ واحدا واطلقنا
او احدها نفا رخصنا وفيهما القولان وفيما اذا اطلقنا او احدها
طريقه قاطعه انه لا ياتي قول اليها سر وعلى هذا بالي قول الاستعمال
وخرج المهرى بولا يقدم بينه العسولانية في بدنية رخصنا بالعيد
لايد له على نفسه بل قال الجمهور ان لا يلد له على نفسه الصاكنة المنصوب
هنا في صورة اطلاقها فان ولما باليهما س فالحكم كما لو لم يكن بينه وان قلنا
بالاستعمال في محي قول الوقف الخلاف المتقدم وهي قول القسمة على اليد
فان قلنا بالقرعة وتواه جماعة هذا قضى لمن خرجت له ولو خلفه
الخلاف السابق وان قلنا بالقسمة عشق بصفه وبقفه الاخر يدعي الشرا
نصف الثمن وله النسخ فان صح فالمشهور انه يحسن النصف الاخر ايضا

وان اجار فان كان المدعى عليه معسرا لم يسر العتق وان كان موسرا فوجبان
رجح كل منهما من حجون قلنا نسري رجح المشتري على البايع بغيره نصفه
ظاهر اننا اعترف بالمشتري بالنقص اما اذا لم يقر به فبظهر ان يقال ان قلنا
ابلافة كاللأنه رجح نصف الثمن وان قلنا كاللأنه لا يحصى فان صح ذلك فان
اجاز رجح بغيره نصفه ولو رجح السيد عن الانكار قيل الحكم وصد واحد
البيعتين والاس سري رجح بتصد بغيره فقلنا ان صدق بغيره المشتري
حكم له به ولا خلاف للعبد وان صدق العبد عن وهل المدعى الشرا بخليفه
الوجهان هما اذا صدق من غير بغيره وبتأها الماوردى على وجهين في البيع
بالمثل اذا اكارا قبضه وها مبيعا على قولين في بعض النسخة وقال الحكم
لا يرجع به ولو كان العبد حسن التارح في بغيره على الشرا رجح بغيره على الصحيح
فروع ادعى انسان انه حر الاصل وادعى اخرا بملكه واقام كل منهما
قال المحر جاني به وجهان احدهما ان بغيره الحر اولى وقال القاضي بغيره الراف
واقفي به البغوي وقال ابو افراس في شرحه بغيره حكم بغيره كان
المشهود يشهدون بحريته من حيث الظاهر وهو اعلم بحاله خلاف ما لو
اقربا لرق يشهد شاهدان بان بغيره اعتقه فالحكم بغيره **الطريق**
المالك في التفارح في الموت والقتل وفيه مسائل الاولى ما قد جل
معروف بالسيرة عن ابن مسعود ونصراني فقال لا اسلم ما من مسلم
ثم اشته الى وقال المتصرا الى ما من نصراني لم يبرأ منه الى قال قول قول السلف
مع بغيره فان اقام كل منهما بينه فان طلقنا قدم بغيره المسلم لا بغيره
فما لو مات رجل عن زوجة ووجه ودار فقال ابنه الدار ميراثا بيننا
وقالت لزوجها اصدقنيها ابوك او باعها مني واقام كل منهما بغيره فان
بينهما تقدم وكما لو ادعى على مجهول انه عبده واقام عليه بغيره واقام
العبد بغيره انه كان ملك فلان واعبده فان بغيره العبد تقدم واما لو
اقام بغيره بالحريه مطلقا قال الهروي قال صحاحا بغيره الحر اولى
وقال ابو حامد بغيره الرق اولى لا بغيره الاصل معهما وولد علم

وحي

وحي الماوردى في مسئلة الاس ان في الاس ان في المتعارض وان قيد بان
شهدت بغيره المتصرا الى انه نطق بكلمة الاسلام وما عتقه والاخرى بغيره
كلمة التنصير وما عتقه فبغيره ان في المتعارض وقيل لا على قول المتصير هنا
فان قلنا بغيره فظان قصي بالميراث الاس المتصرا الى مع بغيره انه لا يعلم ان بغيره
مسلم وان قلنا بالقرعة فتصلي من خرجت له وفي توقفه على بغيره الوجهان
وان قلنا بالسمية قسم ولا خلاف كل منهما للآخر على الصحيح ولو كان بغيره
الاس بغيره من اس الى سلمه انه بغيره بغيره بغيره ان بغيره بغيره
ابلاثا وقال الرازي عا ان حالها كنهان يدعى احد ما جمع الدار
والاخر بغيره واقام اس وفد ستر ان على قول السند الاول بغيره ان بغيره
والثاني بغيره وان كان احدى الاس مطلقا والاخرى بغيره كالمشهد
بغيره المتصرا الى ان احرك كلمة كلمة التنصير وبغيره الاخر انه مات لما او العكس
قال في ذكر جماعة منهم الامام والخرالى في سبطه ان المقيد مقدمه
ومقتضى ما ذكره الخزالي في وسيطه والرافعي انهما متعارضان وهل بشرط
في الشهادة بالاسلام سري كلمة الاسلام منه وجهان في سبط بيان لمحصل بغيره
المتصير قطعا قال الجهادي لو شهدا ان اخر ما بطن به الا الله والاسم
رسول الله فهو ما ان لكلمة اسصر واعترض عليه الهروي بان المسلم سري
نبوه عيسى واثبات نبوته لا سفي اثبات نبوه محمد عليه السلام والصلاة والسجود
سبهما عند مكري المبروم كذا حكاه الرازي عن الموجود في الاسرا وان قال
لحد اثباته نبوه عيسى وان سري من كل من سواه فان صح لم لا اعتراض
فان الاسلام من جملة الادب ان له حله في المراه وهو كغيره اعترض الرازي
في المسئلة فقال الموت على الاسلام بوجوب رث الاس المسلم والموت على التنصير
محذور ولا يوجب رث الاس المتصرا الى لا خيال تنصير بعد اسلامه فلا يوجب
وكان الغرض مما اذا انخرص الشهود لاستمراره على التنصير الى ان احلها
احرك كلامه واكتفوا باستصحاب ما عرف من سيرة مصمها الى الحكم عليه
وان لم يعرضوا له **الراس** اذا كان الميت مجهولا في الكل من المية المسلم

وانصر الى انه لم يزل على دينه الى ايامه فان لم يلق واحدا منهما بقيت نظر فان
 كان المال في يدهما فحلفت كل منهما لصاحبه ويجعل بينهما وجهه ان
 الى ان يسا حدهما انه مات على دينه والاجعل في المال كذا ان كلا عن
 الدين وان كان في يدهما فوجه ان احدهما ان يقول قوله مع نفسه
 واصحهما انه يجعل بينهما وان كان في يدهما فان كان يطرون المباسم
 عن الميت فهو كذا لو كان سدهما وان لم يكن فالقول قوله وان قام كل منهما
 بما دعيه تعا رضنا سواء اكانتا مطلقين او مقيدتين في الاقوال ومنهم
 من لم يذكر قوله لو قف ههنا وصل الى قول النفسه وجهه ان سده الاسلام
 بقدم مطلقا **الفرع** ان قلنا ان الشا قضا ليعا س لا يكون الحكم كالم
 لكن سده لى قال السديحى ان كان الما س يدعيها وهو لا يدعيه لنفسه بغير
 في يد حتى يزول الاشكال وان كان في يدهما فالقول قوله وهو احدى
 اذا لم يكن بينه وقال النوراني اذا كان في يدهما وقسمناه سدهما على هذا القول
 يكون نسبه حكم اليد لو كان مدعى الاسلام اكثر من واحد كان المال بينهما
 بالسوية حكم اليد خلافا اذا اشتهاه على قول الاستيعال فان النصر يكون
 لكلا طرفي النصف ليس قسما او اكثر والا بها نسبه حكم النسبه وقال الماوردي
 اذا كان في يدهما فتلاعه اوجه احدهما وهو قول المزي ان النسبه بينهما ملكا
 بالمخالفة والنسبه والتا في قول من جاز ان النسبه بينهما يدا ويقرهما امام
 منعان من النصر وجه حتى يفسر الحال او بصطحا وثالثها ويشهد ان يكون
 قول الى اسحق المروزي انه يقر ويذكر ان في يد من لا يتارخ او اريد امامه
 سواء كان في يدهما او احدهما قال وهو ابو حامد لا يسفر الى فافهم
 في يد ملكا وهو خطأ وان قلنا بالاستيعال الحكم كما تقدم **فرع** نص السديحى
 على ان هذا الشخص يغسل ويصل عليه اذا اشكل امره سواء المجهول الحال
 والمعروف بالنصر اسه اما اذا لم يشك ان عليه دية فان كانت سده الاسلام
 مطلقه ونسبه النصر الى ماله فلا **آخر** عن الصميري انه يعمل في الشهاده
 بالموت على الاسلام والكفر حال وامر ان شاهد عن كل المتصور المالك
 غريب

غريب **الفرع** ما نصرا في له انسان احدهما مسلم فادعى انه مسلم بعد موته
 فالنوراني بينهما وقال النصراني انه مسلم بعد موته فلا يثبت له بل لا يثبت له
 احدهما ان ينقض على تاريخ اسلام المسلم ويختلفا في وقت الموت فلو اتفقا على
 انه مسلم في رمضان وقال المسلم ان لا يثبت دعواه وقال النصراني ان لا يثبت
 فالمدعي النصراني فان قام كل منهما بدينه قدمت بينه المسلم واعتزل عليه
 الامام بان يدينه النصراني ان صرح بانما دانه حيا في شوال تطاعتا وضمانا
 وان اطلقت انه مات في شوال فالمدعيون منه انه مات غرقا والكفا
 صده ماله لشهد بها فباعتارضا في محل الاقوال قال ادر ابي الوجه
 كفيه الشهاده فان صرح بانما دانه حيا في شوال فتعا رضنا وان اطلقت
 رجحت بينه المسلم **الفرع** ان سقفا على وقت الموت ويختلفا في وقت الاسلام
الفرع ان ينصر على الدعوى ولا سقر صا لنا ربح اسلام ولا موت والحكم
 في الحالين ان القول قول المسلم مع نفسه وان قام احدهما بدينه فمضى له بها
 وان قام احدهما بدينه تصحى له بها وان قام كل منهما بدينه قدمت بينه النصراني
 وكذا الحكم فيما لو مات مسلم عن امر احدهما اسلام قبل موته افاذا ادعى
 الاخر انه مسلم قبله وقال المدعي على اسلامه بل بعده وحكي هنا وجهان
 اذا اقام بين يمين انهما يتعا رضان وهو بان في الصورة الاولى قال النوراني
 ولو اتفقا على ان احدهما لم يزل مسلما وقال الاخر لم يزل مسلما ايضا
 وقال الاخر بل كنت نصرانيا اسلمت بدينه فالقول قوله انه لم يزل مسلما
 ولو قال كل منهما لم يزل مسلما وكان الاخر نصرانيا اسلام بعد موت الاب
 فوجه ان احدهما انه لا يصرف له واحد منهما سى بل ان كان له وارث مسلم
 غيرهما صرفه اليه والاجعل في بيت المال واحكما انه يحلف كل واحد منهما
 ويجعل المال بينهما ويجري هذه الاحكام في بطل المسله كالومارح على امر
 احدهما سقى على حريته قبل موته وادعى الاخر انه عمق قبله وقال
 القديم المحرم بل بعده وبطل المسله الاحكام في الرجحية والنقض
الفرع ما نصرا رجل عن روجه واخ مسلمين او لا كفارا في الشان
 ما مسلمين وقال الكفار ما نصرا فان كانا مسلمين الكفر فالقول قول
 الاول فان قام كل من الظاهرين بدينه فان اطلقتا قدمت بينه المسلمين

وان قصدنا جازا قولنا ان تعارضوا ولم يعرف اصل منه ونهت الى الفهر
او الاصطلاح وعن القاصي انه يكون مشترك بينهما ان كان في ايديهم وان كان
في يد احدهما قالوا لهما قال الامام وهذا غير صحيح مع الاعتراف بان تركه
وما قاله القاصي قياسا ما تقدم وان قامت كل واحدة منهما بيمينها بيمين
في التعارض حيث قلنا بالتعارض في الصور في قول القاصي
الحلاف المتقدم وقطع جماعة بانه لا ياتي هذا الا بالاحكام في شيا
وان قلنا بالقياس فالحكم كالقول بيمينه وان قلنا بالقسمه جعل نصف
للأولاد ونصف للزوج أو الاح وباحد الزوجه مدحه مدحه لانصفه
في الاصح **الخامس** ما في رجل وحلف بيمينه وان قلنا بالقسمه جعل نصف
فقال لا يوان كان كافرا فاطبر ان قلنا فالحكم ان يقول قول لا يوان
وقيل قول الاسلام وقيل موقوف الى البيان والاصطلاح قال الامام وان
اذ لم يسلم الايمان كقول لا يوان كافر اصله فان سلمه فمقطع بان
القول قول لا يوان ولو كان لا يوان مسلم ولا يوان كافر قال
القاصي لا يرجح احدهما على صاحبه فيكون ليمينه حكم اليد
يقسم من الغريبين وكل منهما ان يحلف الاخر قال كذا ان كان له اولاد
كفار وواح مسلم وقال لما وردى بنظر فان لم يعلم للا يوان كافر فالحكم
حكم بالاسلام ولا يعل عليه ما وورثاه وان علم كفرها فالحكم بالاسلام فحور
ان يولد مسلم اسلامها بحري عليه حكم الكفر قبل البلوغ وان يولد لعده
فكون مسلم قبل البلوغ فان كان النزاع في زمن ولادته فادعى
ابواه انه ولد بعد اسلامها فادعى بانه انه ولد قبله فالقول قول
الا يوان مع يمينها وان كان النزاع في زمن الاسلام الا يوان فادعى
ابواه انها مسلم قبل ولادته فادعى بانه انها اسلامها بعد ذلك
قول الاسلام مع يمينها وفيه نظر **السادس** ما في رجل وزوجه
واس وحلف هو واخوه فقال ما تاروا رجلا ولا نورا شيئا ابدا
ثم ماتت الاس فمورثته انا وقال اخوها ما تاروا رجلا ولا نورا شيئا
واخي ثم ماتت فمورثته انا واس فان لم تكن يمينه قال قول الاخ
سواء في اخيه وقول الزوج في مال المدفون خلفا او كلاً في من صور
استقيم ما في الموت ولا يرق احد المس من الاخر بل مال الاس لا يمينه

ومال

ومال الزوجه للزوج والاخ وان قام كل منهما بيمينه تعارضوا جازا قول
التعارض هذا الخالم بغيرها على وقت موت احدهما فان تعارضت واختلفا
في ان لا حرمان قبله او بعده صدق من قال ما في حقه وان قام كل منهما
بيمينه قدمت بيمينه من يقول ما في قبله **السادس** ما في رجل وزوجه
واولاد فقالوا لهما كتمانهم فعتقت بعد موت ابينا او مدحه فاسلمت
فقال ما عتقت واسلمت حله قال قول قولهم وان قالت لم ازل مسلمه
او حره فالقول قولها بيمينه في الام ومعه قول ثانيا بيمينه صدق وهو
الحريه دون الاسلام وقول ثانيا ان يقول قولهم في **الخامس** قال سيد
العبد ان قتل فانت حر ومات فادعى العبد انه قتل وقال الوارثان حلفا
فان لم يكن يمينه فالمدعى قول الوارث بيمينه وان قام كل منهما بيمينه فقول
اشهرهما فيه قولان احدهما انهما متعارضتان والحكم ما تقدم بيمينه
والثاني ان يقطع بالمال وعلى القول الاول ان قلنا باليمين فالحكم
فحلف الوارث في مرق العبد وار قلنا بالقسمه علق نصفه وار قلنا باليمين
فان خرجت له عتق وان خرجت للوارث رقبه في حليفه من حرجه له
القرعة الخلاف المتقدم وان قلنا باليمين وفيه الى الانسان وقال الامام
لا ياتي هذا ولو تعرضت بيمينه العبد لعين اقل لم يحل لقصاص ولو اقام
وارث ميتة لقتل بيمينه وادعى المدعى عليه بيمينه على انه مات حلف بيمينه
بحري الخلاف ويحري ايضا لما لو قال لا احد عبيد ان يملك فاحد وقال الآخر
ان ميت فاحد فادعى الاول قبله والثاني موته وادعى كل منهما بيمينه وفي
هذا نظر لانه سياتي في كتابي العتق والدين بانه اذا علق العتق بالموت
فصل عتق ان العتق بيمين من الموت الا ان يعرض انه قال لهما هذا في وقت
وفيم منه المفاضله من الموت العتق ولو قال ان ميت في رمضان فاحد
فادعى بيمينه انه مات في رمضان الوارث بيمينه انه مات في شوال فقول
احدهما انهما متعارضتان والثاني يهدم بيمينه العبد ولو اقام الوارث بيمينه
انه مات في شعبان قال الرابع في القياس في القول المتعارضين ولو في المعنى

يتبينها لجدد ثم انما الوارث منه انه مات في شوال قبل نصف الحجة ومجمل كماله
 شهيد في البيوتان معا خرج من سرح على قولين في الوان مسوقا لليهود وحكي
 القاضى عنه انه لا يصح له عنه شقوال بعد حكمه بيمينه رمضان لو قال
 المسالم اني مت في رمضان فاشهد ولفظي اني مت في شوال فاشهد فانما كل
 منهما يمينه بعد وفاته على موته في ذلك الشهر فقولان احدهما مت في رمضان
 والآخر في شوال في رمضان وقال المروزي ان سرح يقدم منه شقوال الاحتمال
 ان يحمي عليه في رمضان فيطرمونه الا ان يصرح شقوالا في رمضان
 يدفع هذا الاحتمال فان قضى القاضى بيمينه احدهما ثم اقام الآخر
 والكلام منه كما مر وان قلنا بالتعارض فيقول لها سرح في المصوب
 هذا سرح لصداد وقال الامام والخزالي عتق احدا بعد من اشكل
 كما لو علق عتق احد عبيده على كون هذا الطائر غرابا وعس عليه الاخر
 على كونه ليس بغراب طائر ولم يعرف وسيا في حكمه في كمال الحق وبتدعي
 حمل هذا على ما اذا عرف الوارث بانه مات في احد الشهور من اما اذا لم
 يعرف فاقول بعينه احد منهما ومجمل النص وكلام الاصحاب على هذا الجمل
 وانما يرجع على يقينه الاقوال فظاهر ولو قال اني مت من ربي هذا مسلم
 حروا في ربي منه فغائم حرقا في اقام كل واحد منهما عليه لوجود
 الصيغة المعلقة عليها فلهذا او وجد احدها ان يمينه الموقوفة في الزيادة
 عليها بالموت في الثاني الاخر او في الزيادة عليها بالثبوت واصحابها المتعارف
 للفتا بل في الاقوال فان قلنا بيمينها قطان فان النصان هما برفاق انه قد لا
 يبرأ منه وقد لا يموت به بل يحصل زيادة من ربي اخر وقال الماوردي يحمي
 عتق احدهما لا يمينه يرجع الى الوارث فان عتق احدهما على وجه
 الاخر وله لعاقلة الوارث فان تعدد البيان من جهة اقرع بهما في
 من جرح له الفرعة والآخر في هذه الصورة وجه عن وانه سرح
 انه اذا حصل التعارض في مثل هذا غلبنا الحربة **الناحية** لو اختلف
 رجل وامراه لسكان يتناوذا في متاع البيت جعل بينهما لبيدتهما ولا يخص

الرجل

الرجل باللات للرجل كالسلاح والجمامة والطيلسان ولا المراه باللات
 كثيرا بين الاقوال لغزله والحمل سواء كانا زوجين في حال الزوجية او بعد
 او اخوس او اخن في سواء تنازع فيه البالغان او وليا لطفلين في سواء
 تنازعاها او ورثتها او احدهما ورثته الاخر وسواء كانت المراه لهما
 او لاحدهما او لغيرهما وسواء كانت بيدها حسنة او حكيمة كما لو كان
 احدهما فيها والاخر خارج عنها اذا علم انه كان معها وسواء كان يصالح احدهما
 اولهما او لا يصالح لهما كما لو كان كثيرا وهما لبيدات او باح ملد وهما من
 الاحاد وحلف كل واحد من المتنازعين للحرقا في الماوردي حلف على النصف
 الذي منه لا على الذي في الاخر وقد تقدم في مسئلة الدار ما يقتضي خلافه
خاتمة لهذا القطر هو ان من ادعى وراثته انسان وطلب تركته
 او شيئا منها فليس حجه الولاية من سواه او اخوة او غيرها قال الشافعي
 ولا يكره في تركته على المذهب بل لا بد من الغرض للورثة فيقول انما اخوه
 ووارثه واد استشهد عدلان من اهل الخبرة بما طر حال المنيق بان هذا الله
 لا يعرف له ووارثا سواه دفعتا تركته اليه ولو قال لا يعرف له ووارثا في البلد
 سواه لم يعط شيئا وان شهد لصاحب فرض اعطى فرضه ولا يعطى لغيره
 وقال الموراني لا بد من ثلاثة شهود كما قاله في الاعسار والمذهب خلافه
 واذ لم تكن الشهود من اهل الخبرة او كانوا من اهلها ولم يقولوا لا يعلم ووارثا
 سواه فان لم صاحب فرض لم يعط شيئا في الحال بل يخص القاضى على حال
 المنيق في المداد التي سافر بها مكنت بالكسف او باخر من يتادى بها الى الا
 مات فان كان له وارث فليأت القاضى فاذا المخص منه يغلب على الظن
 في مثلها انه لو كان له وارث لظهر ولم يظهر فحسب مدفع المال اليه
 ويكون المخص قايما مقام حرم اليهود ومنه قولنا لا مدفع المنيق
 حتى يتوزم منه بانها لا يعلم له ووارثا سواه ووجه ان كان يجب
 كالا ح لم يعط شيئا الا بعد ذلك وان كان من لا يحج كالا سمدفع الله
 بعد البحث واد ادفع المال اليه ففي مظا ايمه بعض طرق اشهرها

ان فيه قولين اظهرهما لا يحل لكن يستحب والثاني القطع باستحبابه والثالث
لحب ان كان من محب واستحب ان كان من لا يحب والاربع محبان لم يكن فيه
موسرا واستحب ان كان منه موسرا قال الرواية والناس انما يصح الصواب
حتى يدفع المال اليه وكذا في صفات العهد ثم ان كان المدعي صاحب مذهب
فان كان من لا يحب دفع الله اقل فرضه عما يلا مدد مع الى الزوجه ربع المثل
على قدر ان تترك الزوجين وسين ربع زوجات الى الزوج ربع عالا على قدر
انها تترك الزوجين وسين زوجا والا يوان يعطيان المسدس عالا اما الاب
فعل بقدر ان يورثه ابوان وبنات وروح او زوجة واما الام فبغير ذلك
ان يورثه اثنان من ابهام وروح او زوجة ولو حضر مع الزوجه ان يعطيت
ربع الثمن عرايل لان المسئلة لا تعمل بها ان لم اذ الحضر ولم يظهر غيره
اعطى تمام حقه ومنه وحده لا يعطاه الا ان يقوم بينه خلاف الاج وفي اخذ
الصان من الزيادة على المتيقن الخلاف لان كان من محب لم يدفع الله مثل
الفحص **سنة** ويبلغ اليه بعده وفيه الوجه المذكور من له سهم مقدم
واهو من محبة غيره ولو قطع الشهود بانه لا وارث له سواء فقد اخطا او
بالقطع في غير موضع القطع ولا يتطلى به شهادتهم ولو ائوا هذا انه ولم
يذكروا كونه وارثا قال المعنى لا يحكم بشهادتهم حتى يذكروا انه وارث لان
كونه غير وارث والعراقون والامام جعلوا هذه الصورة كما لو لم يكن
الشهود من اهل الخير الباطنة او كانوا من اهلها ولم يذكروا انه وارث
له غيره وقالوا استرع المال من يد من هو في يده هذه الشهادات يدفع الله
بعد الفحص عن اسر سرح فما اذا شهد فلانه اخوه ولم يعرضوا للوراثه
لا يصرف له اي شيء الا بعد الفحص وحكي الامام في الاح وجها **الطريق**
الاربع في النزاع في الوصيه والعقود وفيه مسائل الاولى ان اصاب
عبدان ادعى على منهما انه اعتقه في مرض موته وهولت ماله واقام
كل منهما بانه هو موته على استحصار اصول لعدم بعضها في الوصيه
وياتي بعضها في الحقيق وهي ان العسر الواقع في مرض الموت منجبه او

صفته

صفته المعلوم عليها فيه والمصالح عليه والموصى به من المثلث فادعى عليه
عبدان في مرض موته تنجيرا ويعتق معا وكل منهما بانه لم ينجز الوتر
افزع بينهما وان اعتقهما من بابا اعتق المسقط فان عرف سوا احداهما ولم يعرف
عنه فاصح القول ان لا يعتق من كل واحد نصفه ولا يفرع بينهما ولو عرف
عينه لم يستحب فطر ثقتان احدهما طردا لغيره في الثاني القطع بالاصح ولو لم
يعرف هل عفا معا او مرتبا فهو كالواعتق معا وان كان احس معلقا بالوصيه
او موصى به فطريقان اصحهما انه يفرع بينهما سول وفيه التعليق او الوصيه
معا او مرتبين وسوا كانا في الصحه او في المرض والثاني فيه قولان الاجماع
والقسمه اذا عرفت ذلك فطريقان للسنن فان رختا بنا رختا مختلفين
عتق الاول وان رختا بنا ربح واحد افزع بينهما وفي خلافه من ربح
لهما الفرعه قولان وان اطلقتا فطريق احدهما فيه قولان احدهما
يفزع بينهما والثاني يحس من كل نصفه ورجح كل منهما جماعة والمالك
بالاول والثالث القطع بالثاني وان اطلقت احدهما وان رختا لا حربي
فطريقان احدهما القطع بالافتراع والثاني فيه الخلاف ولو قامت البينات
سعلن عن احد من الموت وعلى الوصيه بعنفهما فطريق اصحهما انه يفرع
بينهما قطعا سوا رختا او اطلقتا والثاني بينهما قولان النصف والافتراع
والثالث القطع بالنصف ولو كان احدا احد في الصورة سدد
الركبه فعلى قول الفرعه ان جرح المحمد بن عمر وعين معه نصف
وعلى القول انه يحس من كل نصفه فوجهان اصحهما انه يحس من كل واحد
ثلثاه والثاني انه يعتق المتفيس ثلثه اربعة ومن الاخر نصفه **الماسه**
شهد اجنبان انه اوصى بعين عام وهولت ماله ووارثان بانه جرح
عنه ذلك واوصى بعين سالم فان سالم ايضا بانه قد شهد بها
ان كانا عدلين فان لم يكونا عدلين لم ينسب الرجوع وحكم بعين عام
ويعتق من سالم قدر ما احتمله ثلث الثاني من المال وهو الملبان ولو لم
ينعصر الوارثان الى الرجوع عن عتق عام فالحكم كما تقدم فيما اذا كانت
البياتان كلهم اجابا الظاهر انه يفرع بينهما فان خرجت الاول

وان خرجت للماء عتقا معا وان كان سالم سدس التركة فطريقان احدهما
القطع بردها شهادتهما للتميم وعتقا معا غانم بشفاده الاحسن وسالم بالقر
الوارثين فان لم يكونا حاسر من عيونه بقدر نصيبهما وثانيهما ان شهادتهما
لا يصل لسالم في النصف الذي لم ينسأله به ولا في النصف الاخر الخلاق
في بعض الشهاده وان قلنا ترد فالحكم كما تقدم وان قلنا لا ترد للماني
فوجهان صحيحان انه يعتق نصف غانم وجميع سالم وثانيهما ان الشهاده بطل
في الرجوع وسعي بعض سالم مسرع بغيرهما فان خرج لغانم عتق فقط وان
خرجت لسالم عتق وعتق معه نصف غانم وقال الامام اذا خرجت من
لغانم عتقا غانم بالقرعه وسالم بالاقترار وهذا اذا قلنا بالاقترار
في الوصيه بالعتق وهو الظاهر اما اذا قلنا بالقسمة ووصيا الوصيين
من غير رجوع فوجهان في كفة القسمة احدهما القسمة على
حسب الدعوى كما تقدم في اعتناق العبد بين النفيس والخسيس
ثم اذا اخترنا مذهبنا برضيه يقول يعتق من اكثر القيمة ما اقتضاه
الحساب ويعتق القليل القيمة احدا بالاقترار وما تقدم من الخلاف
في رد شهاده الوارثين اذا لم يكن في التركة وصية اخرى فان كانت
باركان او وصية ماله لزيد وانما به بينه فقبل شهادتهما بالرجوع
لاستيفاء القرضه واذا انكث الرجوع بينهما جعل ذلك اطلاقا من المولى
له بالثلاث وسعي عتق سالم فيعطى زيد ثلثاه ويعتق من سالم ثلثاه
وهو ثلث الثلاث قال الرازي كذا ذكره للزبد الرازي على الثلاث
لا موجب حرمان بعض ارباب الوصايا بل يوزع عليهم الثلث ويحول
شهادته الرجوع فوجب ارقاق غانم وحرمانه من التبرع وهو
محل تمهيد لبعض الاعراض باعانة الاموال وان كان الوارثان
قاسقين عتق غانم بشفاده الاحسن وسالم باقرارهما وهو دون
ثلث الباقي من التركة بعد غانم ولو كانت همه غانم سدس المالا وقيمة
سالم ثلثه قبلت شهادتهما بالرجوع لاستيفاء التهمه وسعي غانم
فان كان الوارثان قاسقين عتق الاول ويعتق من الثاني بمقدار
ما يخرج منه من الباقي من المال بعد الاول وهو خمسة اسداس المال

وكان

وكان الاول ثلث وهما تان صور تان من هذا النوع **الاولى** شهادت
انه اعتق غانم في المرض ووارثا له اعتق ساليما فيه وكل منهما ثلث التركة
فان كذب الوارثان الاحسن في عتق غانم عتق العبدان جميعا غانم بالقسمة
وسالم بالاقترار فان لم يكونا حاسر من عيونه حصتهما وقال الرازي ان كان
من سالم ثلثا وان لم يكن باهما وقال لا بد من سعي غانم لان كانا قد
فالحكم كما اذا كان شهودا العبد من اجانب وقد مر وان كانا قاسقين عتق غانم
واما سالم فقال الشيخ ابو حامد وطائفة يعتق منه نصفه او اقلها بعض
من كل واحد نصفه لو كانا عدلين بشفاده الوارثين ضمن اعتبارهما
بعض نصفه فيواحدان به وقال ابن الصباغ هذا سهولان غانم بالحق
يقول الوارثان الاعتق النصف قد حكمنا بعتق جميعه فنصفه كالمالك
في حق الورثة والمقصود نصفه سدس التركة بلساني ان يحو عبد المالك
عبد وقد اعتقنا نصف عبد فيبقى ثلث عبد لكن العبد من سواي اسحقاق
العتق ولا يجوز ان يعتق من احدهما اكثر مما يعتق من الاخر ويلزم من هذا
ان يعتق ما نقص من الاول عن النصف برده من الثاني شيء الماني الورثة
مع الثلث الكامل من التركة فجمع ثلثان سواسي وهو عدل ضعيف ما
عتق وهو اربعة اشكيل فيحبر ويغالب فثلثنا التركة بعد خمسة اشياء
قال الشيخ خمس ثلثي التركة وخمس الثلثين خمس الثلث وكل عبد ثلث
فيعتق من الاول خمسة ايام في معصوم من الماني خمسة وسعي ثلثه
احتماسه للورثة مع الثلث الكامل وهو ثمانية اخماس ضعف ما اعتق
الثانية المسئلة خالها لكن سدس المال فان كذب الوارثان الاحسن
عتق العبدان جميعا وان لم يكن باهما فان كانا عدلين فهو لو كانا شهودا
اجانبه والاول ثلث والثاني سدس وقد مر وان كانا قاسقين فعد حكمي
الدعوى عن الاصحاب انه يفرع بينهما وان خرجت القرعه لغانم اخصر
العتق فيه وان خرجت لسالم عتق غانم ويعتق من سالم قد ثلث ما بقي
من المال بالاقترار قال في قياس هذا ان يفرع ايضا اذا كان كل واحد منهما

ثلاثا وكان لوارثان فاستبين قال الراعي وكأنه جواب على قول المزعج فيها
 اذا كان الشهود كلهم اجاب وما تقدم عن الشيخ ان حامد وعمر على قول النسخة
الاولى شهد بانه اوصى لزيد بالثلث واخرى انا اوصى لعمرو بالثلث
 فلا يخفى ان الثلث لقسم بينهما ولا يفرغ خلافا لعمر فان ذكر احرار ان
 رجوع عن وصية زيد يسلم لعمرو بالثلث سواء كان الشاهدان احسن
 او وارثن ولو شهد احرار ايضا انه رجوع عن وصية عمرو ايضا واوصى لزيد
 بثلث يسلم اليه ولو شهد بانه بالثمة بعد القسم الا ولين بالرجوع عن
 احدي الوصيتين فان عسما المرجوع عنها سلم للثلث الاخر وعسما القطاب
 انه لا يكون الاحرار السدس وان لم يعيناها فالنظر الى الثلث بقسمها
 فقبل الاثر الشهادته بالرجوع لم يفسل وقبل بل ثلث لكونه رد وصية
 كل منهما الى السدس ويظهر فائدة الخلاف فيما اذا كان الموصى به لهما
 سدسا فعلى الاول يعطى كل منهما سدسا وعلى الثاني يعطى كل منهما نصف
 ولو قامت بانه اوصى لزيد ثلث ماله واخرى انه رجوع عنها واوصى
 لعمرو واخرى بانه رجوع عن احدي الوصيتين ولم يعينا قال الروابي
 لا يحكم لهذه الشهادة وهذه **فروع مشهورة بحكمها** الكتاب
منها شهد اثنان ان سرق كذا الوضعية فذره او من هذا الثلث
 وشهد احرار ان عصى او سرقه عصىه او من هذا الثلث الاخر
 تعارضت ولم يحكم بواحد منهما خلافا لما لو شهد بهما شاهداً واحداً
 شاهد قال المدعي ان خلف مع من يعبد صدقة سماه وانه عزالط
 واحداً لعمرو والفرق ان الواحد ليس بحجة حتى ينفق منه نقارص
 وذكر الماوردي وجهاً صححه انه يكون معارضاً ايضا وسقط سهاذا
 ولو شهد واحداً به سرق كيشاً صفتة كذا واخرانه انه سرق كيشاً
 بخير بل الصفة فارادعا كبشيت خلف مع كل منهما واستخفهما وان ادعى
 واحداً خلف مع احدهما **ومنها** لو شهد انه الف ثوبا صفتة كذا
 لكن قال احدهما ثمنه ربع دينار وقال الاخر ثمنه ثمن دينار والاول

وعارضت

وتعارضت البسائر في الزايد بخلاف ما لو شهد شاهدان ان زنه الذهب
 انكوه دينار واخران ان زنه نصف دينار فانه يثبت له دينار مع شاهد
 زيادة علم واما القيمة فمجتهد فيها وقد سئل المصنف عن رجل
 ادعى دساراً على انسان واقام به شاهدين لكن كل واحد منهما موصلاً
 انه قضاه او ان زنه ابراه فشهدا به باطله للتضاد وان ذكره موصلاً
 عن شهادته فان كان بعد الحكم لم يؤثر والمدعي عليه ان يحلف على القضاء
 او الابراء وان كان قبل الحكم سئل مني قضاه فان قال قبل ان تشهدت فكذا
 الجواب عندنا من الغاص وقال فيما اذا شهد على قرائع بالدين شاهداً
 ثم عاد احدهما وشهد بانه قضاه او ان المسحوق ابراه بعد ان شهدت
 ان شهادته لا يبطل بل يوجد منه الالف لان خلف المدعي عليه مع شاهد
 القضاء او الابراء والفرق انه شهد في الاول قسم الحق والقضاء والا
 بينا فيانه فمطلبت شهادته والشهادة في الثانية على الاقرار به وبها
 لا ساقية فانه فلا سطل الشهادة وعن ابي زيد ان شهدته قسم الحق لا سطل
 والقضاء الاول يفرض من هذا الخلاف الخلاف فيما اذا ادعى ان شاهد
 شاهداً ان كل واحد منهما قضى منه خمس مائة فني وجه لا يصح شهادتهما
 على خمس مائة والمدعي ان يحلف على خمس مائة الاخرى مع الاحد
 وفي وجه يصح شهادتهما بالالف المدعي عليه ان يحلف مع شاهد القضاء
 قال الامام وشخراطاه الشهادة بعد دعوى القضاء وبعد من
 اجار الحلف من غير اعادة ثباتا وفيه وجه ثالث انه لا يثبت بينهما لعدم
 صوابهما الدعوى ويفرض به ايضا اذا شهد اثنان ان فلان او كل الا
 ثم عاد احدهما وقال انه عزله بعد ان شهدت فني وجه سطل شهادته
 وفي وجه لا يفيحل بالوكالة والعزل لا يثبت بواحد وبها لا ينسرح
ومنها لو ادعى شريكان فصاعداً حقاً على انسان فابكر لزمه ان يحلف
 لكل منهما مئباً ولا يكفي من واحد بعد رضاهما في صحيح الوجه وقبل
 ان ادعياه من جهة واحدة لعنت والا فلا ولا يجوز ايضا رضاهما في الاصح

ومنها شاهد بانه قال كلنك في كذا واخر بانه حوذه انه او سلفه
عليه فانها تثبت ولو شهد احدهما انه وكله والاخر انه اقربو كانه لم يثبت
وكذا كل شيء شهد فيه احدا شاهد من الاشياء والاخر بالاقرار ولو شهد احدهما
انه وكله في الخصومة عند قاضي الكوفة والاخر انه وكله بها عند قاضي البصرة
لم يثبت **ومنها** ادعى رجل على اخرا انه اشترى منه هذا العبد واقضه الثمن
واقام به بينه تعا رضنا على المذهب **ومنها** نص على ان المساه من مائة
شخص اخر يكون سهمها كالجدار ملكهما فاذا اختلفا فيها حلفا رجل منهما
ولو تنازعا ثوبا في يد احدهما منه دراع وفي يد الاخر دراع او دار احدهما في يدهما
والاخر في محضها او في دهنها او احدى اداخلها والاخر على سطحها سواء كان
محض او غير محض وسواء كان مرقا من سليل ام لا فها في ذلك كله سواء ولو
تنازعا عبدا او يد احدهما عليه ويد الاخر على ثوبه قال اول صاحب يد العبد
والثوب وليس الثاني يد على واحد منهما ولو كان لهما عليه ثياب لم يجعل
صاحب يد عليه ولو تنازعا دابة احدهما مسكها والاخر راكها فاليد للرا
ولو كان احدهما راكها والاخر قادها فاليد للراكب وعمل لهما ولو تنازعا غنمه
احدهما مسك راكها والاخر مسك حشمتها فهي بيد الراكي ولو تنازعا دابة
في اسطبل احدهما وبدها عليها فان كان فيه دوام لغيره ملكه هي يدها
والاخرى لصاحب الاسطبل ولو تنازعا متاعا في طرف يد احدهما على الطرف
ويد الاخر على المتاع فبيد الاول على الطرف خاصة وبدا الثاني على المتاع
خاصه ولو تنازعا ارضا ولا حدهما فيها بنا او ذرع او غراس من ثوب
او جارية او دابة حاملين او حمل لهما انفا فاقضى بدهم او دارا
ولا حدهما فيها متاع فبيد يده فان لم يكن المتاع الا في يدها لم يجعل فيه
الا ذلك البيت ولو تنازعا المالك والسكن اياه في مساع الدار فاليد
للسكن وان تنازعا في رقبتهما فان كان بينهما او مسكهما فالقول قول
المالك وان لم يكن بينهما احد نص على انه جعل بينهما خلافا لما منع
ومنها لو ادعى ما به درهم على زيد فقال قضيت خمسين وقضيت خمسين
لم يكن مفرقا بالمائة وهو مفرق بالخمسين مدع لتصابها **ومنها** عن العمال ان

الصبيغة

الصبيغة اذا صار من حلومه مثلا في جرد وحار الاقتصار عليه وقد تقدم
في باب القضا على الغايب ان من القاص بحالده فيه قال النقال ولو ذكر السهو
الحمد والاربعه واخطاوا في واحد لا تصح شهادتهم وركب الذكر حشر
لاهم اذ اخطاوا ولم يكن المحدث في يد المدعى عليه واذا غلط المدعى فقال
المدعى عليه واذا غلط المدعى فقال المدعى عليه لا يلزمه اسلام دان بده
كأن صادقا واذا اختلف كان بارا وان لم يكره وقال لا سمعه الدار التي
ويقول ليست التي ادعيتها ولو قال ذلك عند الاصابه في الحد ولم يكره منه
فان ادعى انه كان غلط في الحد ولم يسله ولو قال انما قلت ذلك لاراد
لم يكن في يدي يومئذ صارت في يدي ومالك في يده وكان له الملع اذ حلف
ومنها عنه ان ادعى العبد على سيده انه ادرك له في التجارة لاسمع ان لم يكن
بصرف فان اشترى ثوبا تجا الباع بطلب الثمن من كسبه فانكر السيد الاذن
فليبايع بخليفه انه لم ياذن له فان حلف فللعبد ان خلفه ثانيا بسقط الثمن
عن دمه ولو باع عبدا او قبض الثمن في يده فطالبه المشتري بالعيب
فقال السيد لم اذن له في العبد خلف حكم بطلان البيع والعبد ان خلفه
ايضا بسقط الثمن عن دمه **ومنها** لو ادعى النقال واقام به شاهدا واراد
ان يحلف معه فاقام المدعى عليه شاهدا ثانيا لمدعى انه لا حق له عليه ان يحلف
مع شاهده وسقط دعوى المدعى **ومنها** ان كان يدعى على الغاصب
وعلى الغاصب من الغاصب فان ادعى على الاول انه لم يره رد ثوب صفته
كذا او قيمته كذا فليس للغاصب ان يحلف على انه لا يلزمه ذلك **ومنها**
اذا غصب لمرهون من المرتهن كل من كل من الراهن والمن من الدعوى
على الغاصب ويقول الراهن في دعواه في ثوب كنت رهنته من فلان
وعصبة هذا منه ويلزمه الرد الى لواء اقتصر على قوله في ثوب عنه
كذا ويلزمه التسليم الى جاره ولا بعد في قوله ويلزمه التسليم الى كل يد
المرتهن يد الراهن **ومنها** لو ادعى دارا في يد رجل واقام به شاهدا
واقام ذواليد بينه انه وهبها منه ولم يورج البينتان فتعاضتا
ويظهر ان هذا الاختلاف فيما اذا اظهر استحقاق الدار او ظهر ما عيب

واراد مدعي الشراء الرد **ومنها** ادعي دار واقام بينه على انه اشتراها من
اولا وكان ملكها يومئذ بقضي له بها كما لو اقام ذوا اليد منه قبل
الانزعاق منه **ومنها** ادعي ان كان اراحيه ثالث واقام احدها بينه
على انها ملكه والاخصر بينه على انه اشتراها من المدعي الاول فان
بينه الثاني بعد الفضا المدعي الاول يفسد قضى الثاني على الاول واشترط
ان يقول شهوده اشتراها منه وهي ملكه وان كانت قبل الفضا له فان قالوا
اشترائها منه وهو ملكها انزعقت لادع من ذي اليد وقضى بها الثاني
وان لم ينعرضوا لذلك فلا يقضى بها الثاني ما لم يقض الاول بالملك
ولكن سمع منه الثاني على الاول وان لم يقض له بعد وقد تقدم **ومنها**
دار في يد انسان ادعي اخر انه اشتراها الثالث من صاحب اليد
وانكر صاحب اليد فله ان يعم بينه على السبعين وله ان يعم بينه
وسداسه ولا باس بالتقدم على الاخر **ومنها** لو اراد الشهود اقامه
الشهادة على شراء دار تبذل حدودها الموجودة حين الشراء
اشترى ارامنه كذا من فلان وهو ملكها وكان يومئذ مستحقا لحد الفل
على كذا والبحري الى كذا الى اخرها ثم يقوم المدعي عليه على كيفية تبذل
تلك الحدود فيسجد ان لدا الى كذا لفلان اسفلت الى فلان كذا
باقيها ونقض له **ومنها** قال الفقهاء ادعي دارا في يد غيره واقام بينه
ملكه فقال القاضى عرفت هذه الدار لفلان وقد مات واسفلت وارثه
فاقم بينه على فملكه منه فله ذلك وسد مع بينته قال الراعي ولكن هذا
متفرعا على انه يقضى بملكه **ومنها** عنه لو ادعي دارا على انسان حال
المدعي عليه ليست له لادع من ذي لا احوال تبذل ونها ففدا سقط
الادعوى عن نفسه فيذهب المدعي الى الدار فان دفعه عنها احد ادعي
فان قال انه نكذبت قوله ليست له لادع من ذي لا احوال لم يسمع اليه
ومنها لو باع دارا فقامت بينه الحسبه ان اياه كان فيها وهو ملكها
على انه النافع وبعده على اولاده ثم على الساكنين انزعقت من الشراء

و يرجع

و يرجع بالتمس على المبيع والغلط الحاصلة في جهه المبيع بصرف اليه
ان كذب بفسده وصدق الشهود وان اصر على انكار الوصف لم يصر اليه
بل يوقف فاذا مات صرف الى اقرب الناس الى الواقف ولو ادعي النافع
انه وقف لم يسمع بينته قال الراعي والتقييد بالبينه لينظر بسماع
دعواه وانه خلف الخصم وذكر العواقبون ان بينته سمع ايضا اذا لم
يصرح بانه ملكه بل اقتصر على البيع وفي المحر في كتاب الخصم انه لو
باع شيئا وقال بعته وان لا املكه فان قال حين باع انه ملكه لم يسمع
دعواه ولا بينته وان لم يملكه واصغر على قوله بغير سمع دعواه
وبينته وله حكم المشتري على انه لما باعه كان ملكه بغير عليه في
الام قال ورائيه مستباح لا يسهون هذه البينه وهو عظيم
لنصف الثاني قال وكذا اذا ادعي ان المبيع وقف عليه **ومنها** قال الراعي
بين الفتاوى ما تيسر اسره وحلفت زوجا واخا ولغيره ادعي المروج ان التركة
كلها له محفل المال يصدر احدها للمزوج حكم اليد بفسده والثاني قيمته
فان كان الاح عاجلا خلفت في حق الحب فاذا رجع الاح حله ايضا فان
اقامت الاخت لبينه على ان الكل لها ولحقها سمعت بينتها ونكحت الاح
وكذا الوتران مع الزوجان في مناع البينه ولا يملكه لو احدى من الجانب
كل واحد منها على نصفه ويترك بينه ولم يذكر واهما الوجه المذكور
في الدار والحداد انه خلف على الكل والنفاس حجة **ومنها** قال ابو حنيفة
القاضي لم يحضر اطلاقه الا بقية من عدائه او رضي خصمه فان اطلقه
فاراد اقامه البينه على اعساره لم يسمع خلاصها اذا كان الجبس مستحقا
وقال ايضا حق اجر المال في ارض المدعي على سطحه او طرحه في ملكه
بحوز المسبادة به اذا اراد مدعيه من غير مبيع ولا يملك ان يقولوا
راينا ذلك سمس وان كان مستقده شيئا دتم **ومنها** سئل الشيخ ابو الحسن
السيراري رحمه الله عن رجلين تنازعا في حصه ادعي احدهما انها ملكه
واقام عليه بينه والاخرى انها وقف ولم يقر عليه بينه بحكم الحاكم
لمدعي الملك ثم تنازع فيما مدعي الملك واخر مدعي وقفها واقام الاول بينته

على حكم الحاكم له ما واثق مدعي الوقف بغيره بوقفها فخرج الحاكم بين الملك ما
ان الملك الذي حكم به متقدم على الوقف الذي لم يحكم به ثم تنازع فيها مدعي الملك
مع اخر يدعي وقفها واقام مدعي الملك بغيره على حكم الحاكم بغيره
واقام الاخر بغيره على ان الوقف الذي مدعيه قد قضى بغيره قبل الحكم
معه على الوقف هل يرد حكم الحاكم بذلك فقال نعم بتقديم الحكم بالوقت
على الحكم بالوقف **ومنها** سئل ايضا عن رجل وقف ملكا واخر
ان حاكم حكم بغيره ولم يسمه ثم رجع عنه ورجع الامر الى حاكم يرى
جواز الرجوع هل له الحكم سقوط الرجوع فقال **ومنها** في ما
الغزالي انه اذا ادعى ارا في يد غيره فقال المدعي عليه اشتريتها
من زيد فاقام المدعي بغيره على اقرار زيد له ما قبل البيع ولم يعر والمارع
بقدر الدار في يد المدعي عليه **ومنها** ايضا ان المشتري لو ادعى ان
المشتري في مجلس البيع فاقام البائع بغيره انه لم يقبضه في ذلك المجلس السمع
قال النووي الصحيح انها تسمع وقد تقدم بغيره لا مكان ضبطه
ومنها في فتاوى البغوي انه لو ادعى بكاح امرأة فاقترن بها
منه سنة فاقام اخر بغيره انه تزوجها منذ شهر حكم المقر له انه قد
باقرارها الاول فقام بسبب الطلاق لا حكم لنكاح **ومنها** في
قال ابن القاص من اشكر الحنف بالطلاق والطلاق لحلف انه ما قال ان
فانت طالق ثلاثا ولا وهي باين منه ثلاث وقال ابو زيد كقوله الافتصار
على انها لم يبين منه ثلاث قال الرازي وجه الاول انه قد حلف مناولا
على قول الكاح من ارطاه ومن تابعه ان الطلاق ثلاث لا يقع بمجموعه
او على قول من يصح المهر الدائم والحوزان يقال ينظر الى جوابه
وان قال لم يبين منى كفاه البين عليه وان قال لم احلف بطلاقها حلف
عليه وصح النووي قول ابن القاص **ومنها** قال العبادي من ادعى
وديعه فقال لا يدر منى مع شيء اليه لم يكن جوابا لان المودع له المهر
التخليه والحواب الصحيح ان ينكر اصل الادعاء او ينكر ملكية يدي
او رددها قال الرازي وهو خلاف كلام الامة فانهم قالوا من رد المودعة

فوقه

فقامت بغيره لا بداع فادعى نالفا ورذا قبل الحود ان كان صعد حوده ال
فاحكم كذا وان كانت صبيغته انه لا يدر منى تسليم شيء اليك فاحكم كذا فانما ان
خلاف او او ايضا اطلقوه قال النووي ناوله منعين وفرادهم انه ان جرى
هذا للفظ فحكم كذا لان القاضي يمنع منه هذا الجواب مع طلب الخصم
الجواب عنه ايضا انه لو شهد شاهدان على رجل بالقتل وقت معين
واجران بانه لم يقتل في ذلك الوقت لا يمكن معناه ولم يعر تغايرت
البينتان واشتار الرازي في خلاف وهو ان الشهادة على النفي غير مسموعة
وصح النووي سمعها **ومنها** قال الروالي اذا ادعت المرأة لغيره المهر
عن مهر ما صفيه وادعى الزوج انه كان محسرا فيها فان كان محسرا
في الحال فالقول بولده وان كان موسرا احتفل وجه من احداهما ان القول
قولها لان لظاهر النسيان كما لو نادى ورثته حياته وادعى
هو موته فالقول قوام والثاني القول قول الزوج ويحفل القطع به لان ال
الاعسار والقني طار **ومنها** في فتاوى القاضي انه لو وهب من ولد
شخصا مشاعا فباعه الابن فبعض منه فادعى الاب عند قاص حنفي
بالشقص على المشتري حكم ان الهبة باطله حكم لبطاها ورد الشقص
ثم ادعى المشتري على البايع عند شافعي برد الثمن حكم خروج شافعي
وادعى البايع صحة البيع حكم له الشافعي به وصحة الهبة لم يكن له مطالبه
البايع بالثمن حتى لو رجع من حده الى حنفي لم يكن له بفض حكم الشافعي
ومنها في فتاوى ابن الصلاح عن رجل ترك اولاد او عقالا فباع احدهم
نصيبه منه وعقاب فثبتت احد اخوته ان يراه كل يومه جميع العقب
واقبضه فادعى المشتري ان والده رجع في الهبة واقام به شاهد او اراد
ان يحلف حده والبايع غايب في مسافة القصر لم يخرج على الخلاف حلف
عنهما المفلس ام يجوز قطعا فاجاب بالظاهر الاقوى ان له ذلك الحاقاله
بالولد لا بالغير لم يثبت باثبات الرجوع حقا لغيره وهو يتقدم برثوته
مستقل منه اليه كما ان لو ارث كذا خلاف الغرم **ومنها** قال القاضي

ابو اسحق بن ابي ادم وقع في الوقائع الحكيمة انه شهد شاهد على رجل
 انه قال كل ملوك الجحرا واعتقت محجزا كل ملوك الجحرا انك
 ملوكي سلام جحرا واعتقت ملوكي سلاما وعلم ان سالما ملوك له مثل
 القولين **قلت** سلفق السهاد بان ماما السهاد على بحيرة في الطوس
 او على الاقرا في الطرفين ولا يصغر حجم احد وكحصص الاخر
 اسلم ماما ان سالما كان ملوكا قبل بعممه عتيق كل ماله وواختلفا
 في الاقرا والاشمال بلفق **باب دعوى النسب**
والخلاف في القاب واركان الخاق بلانه المستلحق والمحقق
 كسر الحاء والمحقق بفتحها الاول المستلحق وهو كل محلف في كونه
 وطى لم المحقق بنكاح او شبهه فلا يصح استلحاق الصبي والمحسوب
 وان بحق الصبي الولد في من مكانه ولا يحكم ببلوغه والدفن
 استلحاقه من حق بلوغه وصح استلحاق السفينة في الاصل
 الوجوه صحة استلحاق الرقيق من عليه ولا يثابها استلحاق
 الرقيق من الولد وواجبها عكسه ويجري هذا الخلق فيما اذا
 استلحق الحر عبد او من عليه ولا يجرم ولو اقرا عبدا والعبيق
 باخ ويحرم لم يصح في الاصح قال الماوردي والخلاف اذا لم يصدق السيد
 والمولى الاعلا العبد والعتيق على الاستلحاق فاصدقته عليه
 بالخلاف وفي صحة استلحاق المراه بلانه اوجه نقضه الاصح
 انه لا يصح وثانها يصح من الحلية دون الزوجه وعلق امكان وطى
 ام المحقق بنكاح او شبهه واما نفس الوطى في شبهه وعقد النكاح
 مع امكان الاجتماع فكل منهما يقتضي الحق بالوطى في الزوج
 وان لم يستلحقا ولا اشترطا امكان الوطى في النكاح فان لم يحسب
 المذكور والاشبهين بحقه الولد على المذهب عند ما كان الاجتماع
 ولا يفتي عنه الا بالخلاف مع استحالة الوطى وهو موافق للمذهب
 في ان سند حال المراه ما زوجها بوجها احد وحق النفس والمسحوق

الذكر

الذكر والاشبهين بحقه الولد عند طايفه بل في المفاضلة المذهب وقيل ان
 المسلول لا ينفذه المحقق بقا لا يحقه النسب وقد تقدم ان الشهادة في الوطى ثلاث
 شبهه في النظر كوطى الحاربه المشركه وجاربه الابن على المذهب والحاربه
 اليه وطىها المباح والمشتري من غيرها استبرأ وشبهه في الحبل كوطى من وطىها
 زوجته او امته اما باستبرأ او باعفا فصح النكاح والبيع وشبهه
 في الطر في الوطى في النكاح المختلف فيه واما سببه حال المولود في انه
 من هذا او من هذا اذا اجتمعا على وطىها في طهر واحد شبهه منها اولى
 احدها كما اذا وطىها زوجها وطلقها فوطىها آخر في العدة شبهه اما اذا
 وطىها الثاني في زوجته الاول شبهه فوجها واحد كما ان الولد للزوج
 واطرها انه يمكن ان يكون لكل منهما فيعرض على القافة قال الامام لا يشترط
 اجتماعها على وطىها في طهر واحد ولو حاضت بعد وطى الزوج ثم وطى
 عرض على القافة قال ولا يشترط ايضا وطى الزوج فلولم يطاهها ووطىها
 غير شبهه وانت بولد عرض على القافة قال اما لو وطى اثنان امراه
 بشبهه او مائة عيين وخالل بين وطىها حصه قال لولد الثاني والوطى
 في النكاح اذا سدهل بلحق به في الصحيح حتى يقطع المحصر بعد الخاق
 بالوطى قبله اذا وطىها اخر بعد بشبهه فباني فيه الخلاق والوطى بالوطى
 في ملك المراه وجهان صحيحا انه بلحق بالنكاح الصحيح ويقطع قرآن
 النكاح الصحيح بقرآن اخر فاصح له بلحق الولد الثاني وان لم يكن ان
 تكون من الاول كما اطلقه المراه ووجه جماعه من العرف
 كما ان الم يذهب الثاني الى الاول ان يسه اليه عرض معهما على القافة
 وهذا سبب طرده فما اذا وطى المراه وجهه سببه وقال اما بلحق
 الزوج اذا لم يسه الى الوطى فان شبهه اليه عرض معهما عليها ولا فرق
 في ذلك كله نعم ان يكون الوطيان مسلمين او كافرين او حرس او عديت
 او مختلفي الخلف في ذلك في ذلك في المتد اعيان **الركن الثاني**
 المحقق وهو القابف ولا يشترط كونه مدخا في الاصح ولا يشترط ان يكون مدخا

بان تعرض عليه صبي معروفاً مع امه فالحقه بها وبكى تعرض مع امه
 في الاظهر وان كان مع امه اولى ولم تعرض فيه اوجه احدها بكونه
 واحده بان تعرض عليه مولود مع امه في نسوم او مع ابيه في حال علي
 الاظهر او تعرض عليه اولاد نسوم مع امه صبي وقال الحق في هذه
 والثاني انه تعرض لانا والثالث انه تعرض مع امه او مع ابيه
 فان لم تلحقه عرض مع امه او ابيه فان الحقه اعتمدت قوله والترافع ان
 الاولاد تعرضون مع غير ابائهم وامهائهم فان لم يلحق عرضوا مع امهاتهم
 او ابائهم بل انما كان الحق لكل واحد او واحد ما اعتمدت فاذا حصلت
 الخبر به اعتمدت قوله ولا يحد لكل الحاق وينتقط فيه المبدأ له
 وقبول الشهاده في الاصح وخرج عليه عدم قبول قول المراه والحد
 والاضم والاشقي والاحرس ولو كان القابف اصل احد المتداعين او
 او عدوه فان الحقه به لم يسل وان الحقه به صل وفي اشهر لظهور
 اوجه احدها انه لا يشترط وثالثها ان القابف ان كان حقه في الحاق
 كفي واحد وان امه ان يراه ليجز محكم هو ولا بد من عدده فان شرط
 العدد في اشتراط لفظ الشهاده وجهان فان بعضا على احصاء
 شهاد باحدها اقتصر على انه ان شهد اذ ورد ان كان الشبه
 مستعركا واحتاجا الى اجتهاد وخرج بهل يقتصر عليها وعليها
 ان يبين الشبه الموجب للحقيه بهذا الجهد الحاكم به وهو
 مه وجهان ثم في كنهها تعرض وجهان احدها انه تعرض مع امه
 فان نقاه عنه ثبت نسبه من الاخر وان الحقه به تعرض مع الاخر
 فان الحقه به الطبا علم خطاه وعرض على عمر والداني به تعرض
 وقال الماوردي ان نقاه عن احدها ولم تلحقه بالآخر انتهى من نقاه
 عنه وصار الآخر متقدرا بالدعوى فالحقه بذلك لان القابف في طهر
 اثر هذا اذا ادعاه بل انه ولو كان القابف يعرض القبا فخطه قطع
 بالاكتماء معرفته وخرجه اخرين على قصايه بعلمهم **الرجي**
الاول الحق المعروض على القابف هو المشكوك في نسبه المهرود

نسبه

نسبه بين اشخاص او اكثر كل منها لو اتفرد باستحقاقه كحسب سوانه اعياه
 او نقياه عن انفسهما كما اذا اوطى اثنان امراه في طهر نسبه وانت بولد ونقاه
 كل منها عن نفسه فانه تعرض على القابف كذا لو ادعاه احدها ونقاه الآخر
 كما اذا اتت زوجته بولد فقال هذا من فلان وطباك نسبه وصدرته فلان
 على ذلك فانه تعرض على القابف عند الاكثر من تقدم وفي ذلك مسائل
الاول المشكوك في نسبه اما ان يكون صغيرا او كبيرا فان سكت ولم ينسب
 الى احد وتصور بان نقاه اعياه اثنان واكثر في صغره ولم يحد قايها فبلغ
 وسكت فالصحيح انه تعرض على القابف فالحق في الحقه به وقبل لا تعرض
 البالغ ولو اختار احدها فالحقه القابف بالآخر فان كان اختياره قبل
 القابف فلما حضر القابف استشهد به الاخر في العمل باختياره او بول القابف
 وجهان مع كل منهما وان كان بعد حضوره وقبل لا تعرض عليه رجوع الى قول القابف
 على المذهب والحال راجع الى خلافه ان قوله القابف اصل والا حيان
 بدل عليه او بالعكس والاول اصح وان نسبنا له الى واحد فصدقه
 اخرو الحقه القابف في الرجوع الى قول القابف وجهان ولو ادعاه اثنان
 معا فالحقه القابف باحدهما فان هو الآخر عمل بقول القابف في الوقت
 (احدهما) وان اقام الاخر بينه انه ولده فان نسبه تقدم ولو ادعى واحد فقط نسبه
 فانكرنا استشهد المدعي بالقابف قال امام لا يلحق بقتضي قول القابف
الثاني اذا ادعى اثنان صبي محمولا في يد احدهما فقد اطلق بعضهم انه
 يلحق بصاحبه له ولا يتعرض على القابف ولا ينفذ الا باللسه والاصح
 والاصح فصل تقدم في القبط ان اليدان كاست على التقاط فلا اثر لها
 وللمنكر عنه فان تقدم استلحاق دي اليد قدم والافوجهان ولو ادعى
 مولودا على راسه بوطي شبيهه فان قلنا وطى الشبهه في الفراش لا اثر له
 والولد يلحق بالزوج فلا اثر لدعواه وان قلنا انه يقتضي عرض الولد
 على القابف وهو الاصح فقد اطلق جماعة منهم الراعي انه لا تعرض

الا ان يقوم منه على الوطى ولا يكتفى بتصدى الزوجين له فيه قال الرازي يادك
 الموعى شبيهة بالغاي واعتز فان وقع الوطى وجب ان يكتفى وقال القائل
 الحسين والماء ردي قصد في الزوج كاف في العرص على القاييف
 ولا يحتاج الى قصد في الوطى فان كان مدعى الوطى اكثر من واحد
 اشترط تصديق الواطى الآخر ولو انكر الزوج كان عليه اليقين ولو
 كانت الزوجية عليه اغتفر في دعوى وطيرها بالشبهة تصدق بها
 لم رده وانه خلسها اذا انكرت قال الماوردي وليس للثاني
 عرض الكسر على القاييف عند سكرتهم وله ذلك في حق الصغر بانه
التأني تقدم ذكر حالاته في استلحاق المراه وفي انه اذا استلحق
 صبيا وقال انه من زوجته هذه فانكرته هل يلحقها ولو استلحق صبيا
 وانكرته امراته واستلحقته امره اخرى لهما زوج فلكم زوجها
 حتى الولد المستلحق وطعا وفي المراه بل انه اوجه احداهما بلحق
 روحه المستلحق والثاني بلحق المستلحقه والثالث انه يعرض معهما
 على القاييف تقدم ايضا ذكر وجهين في ان القاييف اذا الحق صبا احد
 امراس هل يلحق زوجها ولو اقام كل واحد من الرجل والمرأة معه بل
 ادعاه فوجه احدها ان ينفذ الرجل اولى والثاني ينفذ المرأة
 والثالث تغايرهما في لا ياتي هذا الا قول المتألف وليس له مسئلة
 يسقط فيها قول لا يستعمل الا هذه وقيل بآتي قول الفرع ايضا في
 من خرجت له الوجهان والرابع انه يعرض على القاييف فان انكرته
 بالرجل كفته ويكن زوجته وان انكرته بالمراه لحقها دون رجوعها
 وهو تفريع على الصحيح في دخول القاييف في الاخاق بالمتألف
 اذ المنجد قاييفا وفقد الامر الى ان تلحق الولد يعني عدم وجدانه
 ان لا يوجد في البلد ولا في مسافه يوم وليلة وقصر الفور الى
 بان لا يوجد في الاماكن البعيدة امره الحاكم بالانساب الى وجهه اليه
 منهما وليس له الانساب الاخر قال الماوردي هذا اذا كانا باقيا في

كان

كان الصبي قد شاهد بها وعرف حالها وهو مرضى الفطنة صحيح الدكا
 فان لم يكن كذلك فلا يورث بالانساب فان لم ينتسب حينئذ ينسب
 فيه الامام فان قال لا احد مبالا نزل وبقي الامر موقوف فاولو كل المدعى
 نفسه بوامان فانسب كل منهما الى واحد لم يقبل فان رجح احدهما بالنسب
 الى الآخر كقائه ثم اذا انتسب الى احدهما ثبت نسبه منه ولم يقبل رجوعه
 كما لو الحقه القاييف لا يقبل رجوعه قال اسحق لكن لا يقبل قوله في جرح
 لسقوط البينة بقوله ومعرفة في مجلس الصبي بهما في الخصامة لا يثبت
 وجهان تقدم احدهما لا فان قلنا بتخير واختار ثم رجح لم يقبل رجوعه
 بخلافه من الايور في هذه الاحكام كلها جارية به اذا جرح القاييف لم يلحقه
 بل واحد منهما او تغايرهما او الحقه بهما قال في القائل يستدل بذلك
 على انه لا يعرف الصلحة فلا يعتمد قوله من بعد حتى يمضي عليه زمن
 ان يعلم فيه ويختار في معناه ما اذا كانا في امر في جرح احدهما بهذا
 يدان وقيل ان بعض اصحابنا قال في الحق بهما ثبت نسبه منهما ولو غلط
 وقيل ذلك مذهبنا في الحق ولو الحقه قاييف بهما وقاييف يدان بالشبهة
 انه يعتمد الحاق الاول وقيل يتعارضان ويستفطان فيمكن من ريل
 الاول على هذا الحكم القاييف والحاكم بذلك في الثاني على ما اذا لم يحكم به
 وهذا عند الاخاق يشبه واحد فان الحقه احدهما بالشبهة الطاهر
 والثاني بالشبهة الحق كالاخلاق والمايل وساكل الاعضا فلا تعارض قطعا
 اصحهما اعتماد قول من الحق بالشبهة الحق وخرج عليه ما اذا ادعى اسود
 واسفن اسود فان الحقه القاييف بالاسود كفته وان كفته بالاسفن
 معه الوجهان والوجهان يقرعان على القول بانه يكتفى باحد واحد
 فلم يكن الحاكم قد نصبت اثنين اما اذا اكد لا يكتفى باحد او كفى بصاحب الحاكم
 فلا يلحق بواحد منهما ويجريان فيما لو قال القاييف لواحد معي نسبه جلي وشبه
 فبايها اقتضى والطريق الثاني في الماوردي اذا كان به نسبه من كل وجه

فهو خمسة اضرب احدها ان يقابل الشبهان في العدد كما لو اشبه
 كلامهما من وجهين لكنه في احدهما ظاهر وفي الاخر خفي فلو بالاول
 الثاني ان يقابل في الظهور والخفا ويختلفا في العدد كما لو اشبه احدهما
 من وجهين والاخر من ثلاثة فليحقق من شبهه به اكثر عددا **الرابع**
 ان يكون شبهه باحدهما اكثر عددا واظهر والاخر اقل واخفى فلو بالاول
الخامس ان يرجع شبهه باحدهما بالظهور والاخر بزيادة العدد
 كما اذا كان شبهه باحدهما بوجهين ظاهرين والاخر بزيادة واحدة
 خفيه فوجهان احدهما يرجع بكثر العدد والثاني بالظهور الشبه وقد
 يختلف فكل القاص منهن من يكون قسطه في اعداد التشابه اقوى
 ومنهن من يكون في قوه التشابه اقوى فيعتمد كل واحد منهما قوه قسطه
قوله قال القاصي قول القاصي لولد فلان فقال يقول له الحاكم الحق
 باحدهما لا يكون شيئا ولا يدس بتفيد القاصي قوله الا ان يكون القاصي
 حكم له بانه قاصي للاختصاص الى ان يقول بغير قوله وقال الماوردي ان
 كان العرص عند ثبوت فراش المقتد اعين فلا بد من الحاق الحاكم
 وان كان العرص حبه لم يثبت فراش كما في القسط فان تراصيا بقايف
 محرها بالشبه من غير حكم له في الحاق حازم ان اتفاقا عدليا قائم
 وقضي الحكم به والام يعمل به وتوافقا الى الحاكم وان حكمه فيه والحقه
 باحدهما فان رضيا به حسمه حار والاحرج على الخلاف في ارجح
 حكم المحكم بنفس الحكم وان تنازعاه من ترجعا اليه من القاصي
 لعين الوقع الى الحاكم فان اذاه اجتهاده الى استخلاص القاصي
 منها وكان اهلا لذلك علم من افقه ما يخص المحر والاسان حازم
 ولزم العمل بحجده قوله والاداه الى استخاره دون حكمه بكون قوله
 ملزما بانثبات النسب ولا نفيه بل لا بد من حكم الحاكم ولو وجع القاص
 عن الحاقه من الحق به والحقه من نقاه عنه وان كان الحاكم سقط

قوله

قوله فلم يرجع الى الاول ولا الى الثاني وان كان هذا لم يثبت **الخامسة**
 وطى اثنان امراه في طرقات وتولد لهما من كل منهما فادعاه احدهما
 وسكن الاخر او انكره فلو ان اظهرهما انه بعرض على القاص والثاني
 انه حمص بالمديني ولو ادعى نسب طفل من غير ثبوت فراش لوجهين
 احدهما وسلكه الاخر فتولد ان اظهرهما انه بعرض عنه والحق بالآخر ولا يصح
 كونه الى حكم الحاكم وثانيهما انه لا يلحق بالآخر بعرض على القاص ولو
 الولد قبل العرض فان جبر فقد تعدر العرض وان لم يعرف ان كان من
 لم يفس وان كان لم يدين عرض في الاظهر ويحري لوجهين فاما اذا
 كان لم يثبت احدا المتداعيين في الطفل حري وقال المرواني ان كان القاص
 بعرضه في حياته بكلامه والحاطه وشا يله واسا رانه جار الحاقه به
 فان قلنا لا تعرض الولد او تعرض فعدد تعرضه بالعرض او بالدين فان كان
 بالغاً فترك ولدا او ولدوا لعرض الولد او ولدوا لعرض القاص فان لم
 يوجد قاص امرا لولد او ولد له بالانتساب قال ابن المنذر وكذا لو كان
 الولد موجودا والذي وقع التداعي في نسبته ابوه وهو محتور قال
 القاصي لا يقوم فرع مقامه في الانتساب لو كان المديني سقطا ظمرا
 الخطيب تعرض في القاص يلحق من الحق به ويظهر قابله الاحاق
 في ان العزة سقطت به عن من الحق به وفي الرجوع سبعة امه اذا اوجها
 عليها على ما سياتي وفيما اذا كانتا لموطوء امه مشتركة بين الواطئين
 او ملك احدهما فباعتها من الاخر بعد ان وطئها ولو مان احد عن
 النسب او هما فوجهان شهرهما ان الولد تعرض على القاص مع عضه
 من ابنة واسه واخوته وعيانه وثانيهما انه تعرض مع الابنة خاضه
 دون غيره وعلى الاول يلحق من حدسبه في قرايه فربما يعرفوا
 وحدسبه فبها لكن شبهه باحدهما في الاقرين وبالاخرى في الاعداد
 الحق من كان شبهه في قرابته الاقرين **السادس** سبعة الولد
 قبل الاحاق وقيل الانتساب عند تعدر الحاق القاص عليه فاذا الحق
 باحدهما بالقاص او بالانتساب رجع الاخر عما انصفه عليه ان كان

انفق باذن الحاكم على المشهور ولو كان المتعارف فيه حنبلياً فان قلنا الحمل
لا يعلم لم يطالب واحد منهما بشفقة وان قلنا يعلم فان لم يكن امه زوج
احدهما فان جعلنا النفقة للحامل فلا نفقة لها وان قلنا الحمل على
وان كانت زوجته احدهما فقد تقدم حكمه في النفقات وان كان الوطى
في شهره بعد طلاق الزوج فان قلنا النفقة للحامل حتى على المطلق وان قلنا
الحمل احدهما الى ان يظهر الامر وهذا يلبي على اوطى الشهيرة
هل يكون زورا وقد مر في السعدان ولو اوصى للطفل في ماله التوفيق
فليقبل الوصية له جميعا **الكتاب** لو استطلق رجل حبيبا محبوا
فما بلغ ان يكون له ابنة حتى يقوله قولان كالقولين من حكم اسلامه
تبعا لاصله ثم بلغ وكفر هل يقر والا صح انه لا يقر وانه لا يقطع الحرف
هنا وقد مر **سورة** الاول لا فرق في استداعي الطفل بين ان يكون
مسلم او كافرا او احدهما مسلما والاخر كافرا ولا يسن ان يكون احدهما
او رقيقين او احدهما حرا والاخر رقيا فان اقام الذي بينه سعة فسا
ودينا وان لحقه الفاقة سعة سببا لادنا فلا يكون حصانته له
لجوار كونه من مسلمة وظاهر الدار الاسلام فان بلغ وكفر افرق في الاصل
ان يحضنه وان لحقه بالعبد ثبوت نسبه وكان حرا وكذا الحمل لو كان
المتعارف بين امرائين وصحنا دعواهما فكانت احدهما مسلمة واخرى
كافرة او رقيقة فلو اقامت الرقيقة بينه ولادته ففي ثبوت ملك سدها
وحقها ولادته الا انفراد الدعوى دون سببها **المسألة** من الرعايا من ينفق
السجناء في العظام ويحملها معه فاذا اصبح الفتي كل واحد من ثديي امها
والخطي المعرف بها بها فانما لا يصطري جعل بقوله عند المتعارف في سعة
وسعة الحكم هو **الكتاب** بعدم ان الفاقة برز من بين المال اذ لم
يخطوع فان نفقت فاجرتة على المتعارف فان لحقه باحدهما لم يخص
او بلن مهابية وحقان ولو لم يلحقه واحد منهما فان كان لا شك له
فلا اخوه له فان كان لهما الا شتبا فوجها **الكتاب** لو تشارع الطفل
رجلان فادعى كل منهما انه اخوه من امه وقد مات ابواهما وكل جاز

لميراثه

لميراثه سمعت دعواهما وعرض معهما على افاقه **الخامس** قال الماوردي
الانساب ثلاثة اقسام قسم يجب حفظه وبعضه وهو النسب الذي
الارث والاولا ومسمى يجب حفظه دون بعضه وهو النسب لبعض
عن الموارث المحصر بالحكام لغيره رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصر
ببني هاشم وبني المطلب لتعظيم الصدقة المفسر وصحة علمهم وقسم لا يحفظ
ولا بعضه كما هو الانساب المتساعه عن الموارث التي لا يحصر حكمها
عن غيرها **الكتاب** **العنف** العنف المجرى والمند
قربه وعنف العبد الصالح والمقرب والمكروء والدكر افضل والنظر
في اركانه وخواصه التي يفرد بها عن المطلق النظر الاول اركانه
وهي ثلاثة الاول المعتق وهو كل مكلف لا يحجر عليه ولا يصح اعان
الصبي والمجنون وقنه وجه انه يصح اعان في الصبي المجنون في ماله
على قول صحه وصيته والمجنون عليه سفيه وليس يصح اعاناه على
المذهب وباني في السفية الوحدة المتقدمة في الصبي في المكلف في
انه موقوف فان فصل المعتق بعد وفاة المولى صح والا فلا ولو علق المطلق
التصرف لعن على صفه فوجدت بعد الحرق فيه تفصيل واحلاف
يا في ثمانية لغيره ان شاء الله تعالى ولا يورث المعن من ان يكون مسلما
او كافرا او ذميا او حربيا انما لا يورثه عتقه قربه وماله ان سلم
بان وفوقه قربه وصحة النوى **الكتاب** **العنف** وهو كل انسان
مملوك للمعن لم يعلن بعبده وسه ولا حولا لم مسلما كان او ذميا او حربيا
ولا يصح عمن له منه على اصح الوجوه المتقدمة في كتاب الصدقات لعن
الجنين قبل تنج الروح منه ولو قال اعن بصفه هذه الحاربه لم يصح
ولو قال مضرت بها حرم قال القاضي هو اقرار بالعقار والولد حرا وتصير
الامه به ام ولد قال النووي يبيح ان لا يصرح بشرطها ولو اعن عبده
عن نفسه لم يصح او عن سببه لم يصح الا بملكه او ولايه امتضى ذلك
او على القدم في تصرف الفصول اذ اجازته المالك ولو علق عتقه عليه
او بصفه توجب له ملكه لم يصح وفي عتق الموهوب والجلالي خلافتهم
ولا يصح عتق العبد العبد الذي ملكه سده له فان ملكه ولا عتق عبده

الذي في هذا المادون الذي احاطت به الذنوب وان اذن العمد
 في الاصح ولا عتق الموقوف على الذهب **الركن الثالث** الصبغة وهي
 تنقسم الى صريح وكاتبه فلفظنا الاتفاق والحرر صريحان فيه فاذا قال
 لرفيقه انت حر او محرو او حررتك وانت عتق او عتقتك
 وان لم يصر ولا اثر للخطا في التذكير والتأنيث بان يقول احده انت حره وكاتبته
 انت حره والاصح ان لفظ الفك صريح والكاتبه كل لفظ يحمل العتق وغيره
 فاذا نواه به عتق وان لم ينو لم ينعكس قوله اس فلا تق ولا سبيل الى عتقك ولا
 رز او احكم او امكك عليك ولا سلطان ولا يد ولا امر ولا احد
 لي عليك وارلت ملكي عنك وحرمت واس ساسه واخرى بهلك
 على غار بك قال الراعي وصراح الطلاق كلها وكاتبته كانه في العتق
 وقال الغزالي كاتبه الطلاق والعتق متداخله الاموال لعبد اعنتك
 ولستبر رحمتك فانه لا ينعق به وان نواه ولو قال له لامة فوجها من شعري
 اختصا صها بما اذا لم يكن موطوع قايما الموطوع محب القطع بكونه كاتبه
 فيها لا يعتقها لوجه الاستبراء ومن لفظ به في الطلاق ولا ينعق
 منها ايضا قوله لامة منك حر فان كان كونه كاتبه في العتق فجهل
 ورجح كونه كاتبه ونسبه لرواى خلافه الى الاكثر من كبريات قوله
 لامة انت على كظهر ابي ومن الكتابات قوله ملكك رقتك وبيت
 نفسك ملكا اذا نوى العتق وان لم يملك قال الرواى ويحتاج
 الى القبول والحق به قوله ملكك على نفسك **منها** قوله انت لامة
 ولو قال له السيد اعنتك نفسك فقال السيد اعنتك ليعمل العبد
 في الاصح وكذا لو قال لزوج لها طلق نفسك فقال له اعنتك واستبر
 رحمتك ونون الطلاق **ومنها** قوله لعبد يا مولاي لا قوله له يا
 سيد ي لامة ما درنا تو ومعهام سيد لي **ومنها** قوله يا حر
 ويا حره ويا عتق فان كان ذلك اسماله فان قصد العتق عتق
 وان قصد لامة لم ينعق واذا انطلق في الاصح ولو كان اسمها قبل
 حر بابا لرق عليها حره فلما رقت سميت بعمر فقال يا حره فان قصد
 العتق عتقت قطعا وان قصد لامة لم ينعق وان لم يقصد واحدا
 منها فعنه وجهان اظهرهما لا ينعق وكذا لو كان اسم العبد قبل استرقاقه

حر

حر ولو لم يكن اسمها حره لكن قال انا اسمها حره ثم قال احره وقصد لامة
 قال الغزالي الظاهر انها لا ينعق وقال الواحار صاحب الصبغة فطالبه
 عنه فقال هو حر وليس بعد وقصد الاحار ولم ينعق باطنا وهو كاذب
 في جبهه ولو قال لعبد افرع هذا قيل العتق واسم حره قال اردنا
 من العمل لا من الرق يد بين لا يقبل ظاهرا قال ولو وجدنا سواه في الطريق
 فقال نجي يا حره فبانت امته لم ينعق قال القاضي ولو قال لعبد افرع
 احذك متغلب فقل ان احرا لا ينعق وهو كاذب قال لو ادعى على سيدة
 العتق عند الحالم وحلفه فقال على وجه السجدة ثم يا حر حكم بحكم
 لكن روى عنه انه لو قال لامة يا حره على وجه التوقيع لم ينعق بحكم
 التوقيع وحمل العتق من السجدة والتوقيع ولو قال لعبد يا احر
 ومعهام يا رجل حر ثم قال اودت وصفه بالحر ولم يقبل ونعق ظاهرا
 الا ان يكون اسمه وقصد لامة به والا ان يكون هناك تنويه لشعره بانه
 قصد خلافه بان صورته فعل حمل شعر مدحه او فعل فتح شعر التوقيع
 فان في عتقه خلافا بين القائلين والقاضي ولو قال لعبد احر
 قال الامام قال القاضي هو اقرار خلافا لما لو قال له لعبد فانه انشأ له
 ملكه لوما حكم عليه بعتقه مواجده له قال ومجوى كلامهم دال على انه
 لو قال اعنتك لم تكن اقرارا وان كان وصعه للاخبار ولا في عتق
 بين قوله اعنتك وقد اعنتك والوجه ان يرجع الى مقتضى
 ارادته من الاشياء على سبيل الجزاء والاخبار وان لم يفسر تركا
 ولا كذلك قوله احر فانه صبغة خير ولو لا الفرس حيث يحس
 الانشاء لما حصل انشاء **اسي** والوحد في احر كما لا يتدبر من عتق
 القاضي لانه لو قال لعبد احر لا ينعق وان ملكه يوما لانه انشاء
 وهو لا يملكه ولو قال له يا احر اقرارا بالحرية فاذ ملكه يوما
 عليه وهو مخالف لما نقله عنه الامام في احر وقال الغزالي لو قال لعبد
 اعنتك فان ذكره في معرض الانشاء لفا والافراد احد ما دام
 فاعتبر القرينة وقال الراعي ينبغي ان لا يفرق بين قوله انت حر وقوله
 اعنتك واعلم ان الطلاق والاتفاق سقاربان وقد تقدم حكم الاتفاق

والنعلينات في الطلاق وهو جارها فيصير تطبيق الحق بالصفات
وابقاءه على عوض ويقو بفضه الى العبد كذا الطلاق فلو قال احببتك الله
ونوى بقوله ان يعتق الله واعني نفسه عمن ولولا ان لا يعتقك الله
على كذا او كذا او ان صحت كذا فقبل عتق ولزمه ما التزمه وكذا
لو قال العبد اعتقني على كذا فاجابه ولو قال اعتقك على كذا الى شهر
فقبل عتق في الحال والملازم موحد ولو اعنته على غير متوهم فاعتق
ولزمه قيمته وكذا لو قال على ان تخدمني ولم يبين له او قال ابدا ولو قال
على ان تخدمني شهرا او يعمل كذا ومصلحة فقبل عتق ولزمه ما التزمه ولو
خدمه نصف سنة او ما من السيد نصفه منه في تركه وقال الرباني في المحرر
ولو قال اسحر وعليك ما به دينار او عليك خدمه سنة عتق لم يترك
ولو علق عتق عتق بصفه لم يكن له الرجوع بالقول سطل الحر وجره بلكه
ويبيع وعنه بلوعاد اليه فني عتقه الخلاق المتقدم في عود الختف
ومهم من قطعها لعدم العتق وسطل ايضا يجوز العتق من وجوب
الصفه الا ان يتبدلها بما بعده ولو قال لعبد اذ جاء الخدم كذا
حر عتق اذ جاءها بخير الخدم وعليه العتق ولو باع احدها او اعطاه
او مات قبل ان ياتي الخدم ثم جاء الخدم والاخرى بملكه فدخل الراعي
عن بعضهم انه لا يقع العتق اذ لم يملكه هو كذا لو قال لعبد وعتقه
احد كما حر لا يكون له حكم قال وهذا غير مسلم لانه بعدم ذكر جهات
نما اذا قال لزوجتي واخوتي احدا كذا قال فقبل قوله في ارادته
الا حقيقه فقد يقع الوجهان على ان له حكما ولو باعها او احدها
ثم اشترى ما باعه فهو على قوله عود الختف ولو باع نصف احدها
او جاء الخدم فعليه العتق فان عين من بصفه له وقع النظر في السرايه
ولو قال اذ جاء الخدم احدا كذا في ملكي فهو حر فباع احدها ثم جاء الخدم
والاخرى بملكه عتق وان باع احدها وبعده لاخر ثم جاء الخدم لم يعتق
فروع الاول لو قال احببتك الله او الله اعنتك قال الهادي
عتق فها وطرده بما لو قال لامرأه طلقك الله وهو يقص ان ذلك صريح

في العتق وقال القاضي عتق في الثانيه واوله لا ينادع او قال المصنف
لا يعتق فيها ومقتضى ما قاله الخوازمي في فتاويه ان قوله باعك الله او قالك
كنايه ان يكون كذا هنا وهو موافق لما قاله القاضي في اعتق الله **الحاشي**
لو قال اول من يدخل الارض عتدي او اول عتدي عتدي في رجل اذ لم يجر
في رجل اثنان معان ثم اثنان لم يعتق واحدهم ولو كان له طه اول من دخلها
وحده عتق المالك وكذا لو قال لو عتد اثنان منه فهو حر ولو دخل احد
لاخر عتق في الاصح ولو قال احرم من يدخل الارض عتدي في رجل بعصم
بعض لم يحكم بعتق واحد منهم الى ان يكون السيد من الاخر **المالك**
لو كان له بلاءه عتد فقال احرم عتدي في رجل اذ لم يجر في رجل واحد
بعتق قال ولو قال احدها ولا حر وكذا في ثلثه لم يعتق الا واحد
قال المصنف في الفتاوى الا ان يرد عتق حده وقال القاضي لا يعتق الا
واحد قال لو قال عتدي حرار وليس له الا واحد لم يعتق **الراجح**
لو قال لعبد اقم الخ الخام فاحر واحدا في حقه وامام السيد له امه
كان يوم الحر بالكونه عتق **الحاشي** لو قال اي عتدي حر في رجل
فقبل بصر في الجمع حتى لو جوا كاه عتقوا قال الخوازمي في فتاويه
لهذا اللفظ في غاية الاحمال وبقره المحاراه بظهر النعم ولا ينفك
عن سده النعم عند قصد المحاراه فان خلا عن النبي فالسرايه على المسكين
وهو ترك النعم وقال لو كمله اي رجل دخل المسجد واعطه درهم
فجوز الواحد مستيقن والباقي مشكوك فيه فيعفى الاقتصار على الواحد
السادس قال لعبد ان يعتقك فاحر فباعه ببيع فاسد لم يعتق
خلافا للمزني **النظر الثاني** في خواصه التي يختار باع الطلاق
وهي خمسة **الاول** المستراية الى نصيب الشريك فاذا اعتق انسان بعض
ملوك فاما ان يكون باقيه له او لغيره **الحاله الاولى** ان يكون له عتق
خصه سواء كان هو سراً او معسراً سواء كان عليه دين يستغفر منه
ام لا سواء **الحاله الثانية** العتق الى الحر ساج لصفه وثلثه او الى الحر معين
كده ورحله كقوله اعتقت بك او جعلك في كفيه التخييل في اضافته

الى الجرح السابع وجهان احدهما ان يعتق كصل والجرح المسمى في سرى
 الثاني وهو اظهر عند الخراج الثاني انه حصل في اكله بعد واحد ولو لم
 من باب التعصير بالمعص من اكله وكذا نقول في اعتقته في حقيقته اذا اضاف الى
 الجرح المسمى طرفان احدهما طرفا الوجهين وتاثيرهما القطع بالوجه الثاني يظهر
 فانه الخلاف بما اذا اضافه الى جرح معين مقطوع فان قلنا انه بطريق السرايه
 لم يعتق وان قلنا انه بطريق التعصير بالمعص من اكله يعتق على المشهور
 وقال القاضي لا يعتق ايضا وفيما اذا اقال ان دخل المداير فبذلك جرحه
 فقطعت ثم دخل لم يعتق على الاول في بعض على الثاني وقال القاضي على الثاني
 ان قلنا الاعتبار بحاله وجود الصفة في عتقه وجهان وتظهر فابداه
 فيما اذا اضاف الى الجرح السابع فما اذا اوصى بعض بعضه على الاول
 ما وصى به فقط وعلى الثاني بعض جميعه كذا احتمله الثالث قاله الماوردي
 والرواية فيما اذا اقال لو كلفه اعتق هذا الحد واعتق نصفه قال المصنف
 على الاول لا يعتق وعلى الثاني يعتق قال الرواية فان قلنا يعتق في المصنف الثاني
 وجهان اصعبهما انه لا يعتق قال لا يعرف مسألة لا سرى العصى
 الثاني حصته اذا كان قابلا للمعص الا هذه هذه الوجه ولو قال انك
 جرح وجهان احدهما وهو قول الصمري يعتق وثاها لا كذا يطابق
 المراه به على المذهب وصححه الرواية لا ثبت السرايه من شخص
 الى شخص فلو اعتق منه الحامل واحمل ملكه عتق احمل بطريق التعصير
 كما في البيع لا السرايه ولو اعتق احمل عتق ان يفرق قد الروح ولم يعتق
 وقال ابو اسحق يعتق الام بطريق السرايه واحمل انما يعتق في الاول
 بالسرايه ايضا ولو استثنى الجرح من عتق الام ففي صححه استثنائه
 وجهان ولو كان الحمل لو احد عتق الام لاخر لم يعتق احدها فاعتق الآخر
 بلا خلاف لو قال لا منه اذا ولدت فولد جرحا وكل ولد يلد منه جرحا
 وهي حامل عتق اولادها ولدته وان كانت حايلا فلا شبهة ان يعتق
 وحمل ابنته بغير المذهب خلافه ولو قال لا منه الحامل ان كان اولادها

علا ما

علامه هو حر وان كان النسي فاستجره فولدت كرا وانثى فان ولدت الذكر او
 ونفقت الام والبيت على الرق وان ولدت الانثى او لا اعتقت الام والاس وقت
 البنت وان ولدتهما معا لم يعتق واحد منهما وكذا لو ولدت ذكرين معا الواس
 ولو استتبه الحال فلم يدا ولدتها معا او متفاما من لم يعتق واحد منهما احدا
 وان علم ان احدها ولد اولاد واشكل فالاس حر بكل حال وان لم يلقه
 بكل حال واما الام محتمل ان يكون جرحه لسبق ولادة الجارية وان يكون
 سبق ولادة العلام وكور ان يفرع من اثم من جعل الفرعة في احدها فيؤسر
 السيد بالسب وان ما من صله قال من الجداد يفرع عليها اسمهم عيسى
 وسهم رقي فان خرجت مسلم يعتق عمره وان خرجت عليها عتق ولم يرق
 وكور ان يفرع من اس من جعل الفرعة على احدها دون الاخر قال في هذا
 الطائر غرابا فامراني طالق وان لم يكن غرابا يغدي جرحا وشكل الحال قال في هذا
 الام رقيقه عملا بالاصل وعلطوا بان الجداد وهذا كله اذا ولدت صحه
 السيد فان ولدت في مرض موته فان في الثلث بالجميع والحكم كذلك وان لم
 كما لو لم تكن له الا هذه الجارية فمفرع من العلام والام فان خرجت للعلام عتق
 وحده ان خرج من الثلث وان خرجت للام تومت حاملا بالعلام يوم ولدت
 الجارية ان ولدتها اولاد يعتق منها ومن العلام قبل الثلث فان كانت قبل الجارية
 ما به وفيه الام حاملا بالعلام ما من عتق نصفها ونصف العلام ونصفها
 ما به وسبق المورثه النصفان ما به والجارية وهي ما به ايضا **الحالة الثانية**
 ان يكون في الرقيق الذي اعتق بعضه لغوه بغيري يعتق الى نصفه بغيره
 سوا كان يعتق مسل او كافرا او سوا كان يافيه مسلم او كافرا وسوا احبار
 العبد ذلك لم لا تكن شروط الاول ان يكون المعتق موسرا فان كان معسرا
 فلا سرايه ويكون بعضه حرا وبعضه رقيا واكسبا به مشتركة بينه
 وبين سيده فان جرت بينهما مراه كان ما يكتسبه في زمن الحرية لسيده
 وفي زمن الرق لسيده والا اسجد به سيده في زمن الرق وتركه في زمن الحرية
 وقد ستر ان المراه لا اجبا رعليها في الاصح وفي الشروط مساييل الاول

المراد بالمراساة يكون له من المال ما بقي بقية نصيب شريكه فاضاها في
وقوت من الزمة نفقته في يومه وليلته ودست ثوبه طيبه في كل يوم
ونصف في ذلك كما ساع ونصف في الذبون فلا سأل له داره وعنده
الذي يحتاج الى خدمته ثم الا اعتبار في اليسار والاعسار بحاله الاعاق
دون ما نعله **الباب** المربص ليس موسرا الا انك ما له فاد العتق
نصيبه من المشترك في مرض موته فان خرج جميع العبد من ماله فموت
نصيبه شريكه وعتق جميعه وان لم يخرج منه الا نصيبه عتق ولا سأل له
وان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه عتق نصيبه وفي ذلك البعض
الخلاف لا في فيما اذا ايسر العبد بعهده بعض نصيبه لشريكه لم يقوم
ولو ملك نصيبه عتق من ماله في كنفه فاعتقها في مرض موته فان خرج
معها من المالك عتقا سوا اعينها معا عتقا ولا سأل له وان اعينها
مرتبا عتق الاول جميعه ولم يعتق من الثاني الا نصيبه وان اعينها
معا فوحيان لا ليس الحقد بعين من كل ماله بل لانه اربعة نصيبا
المعص ونصيب نصيب الشريك في كل عزم يفرع منها مخرج القدر
عتق كله ولم يعتق من الاخر الا نصيبه وان لم يخرج منه الا احد
نصيبه وان لم يخرج منه فان اعتقها معا فوحيان احدها بعين
من كل واحد نصف نصيبه وهو ربع كل عزم واصحها انه يفرع منها من
خرجت له القدره عتق منه جميع نصيبه ولا بعين من الاخر شي
قال المراجع وظاهر النقط في هذه الاحكام سطون على السراية بعين
ولو اعين النصيب ولا مال له غيرها قال الشيخ ابو علي ان اعتقها
مرتبا عتق ثلثا نصيبه من الاول وهو ثلث جميع ماله وثلث
العبد لث نصيبه منه وهو سدس العبد سوا الورثة مع نصف الحلال
وان اعينها معا وما في قرض منها من خرجت بعهده عتق ثلثا نصيبه
وهو ثلثه وثلث ماله **الفصل** لو اوصى بعين بعينه او بعين
من عتق مشترك بعد موته بوقف بعين على انشاء العبد بعد موته

كامر

كامر فاد العتق ولا سأل له في ملكه في الاول الى ملكه في الثاني
وان خرج جميعه من المالك فلو كان قال عتقوا نصيبه وكلوا العبد كل خرج
من الثالث فان لم يخرج جميعه وخرج منه شي بعد النصيب لثنا نصيبه
في ذلك القدر قال الامام فلو كان نصيبه الموصيه اعتقوا عتقا سوا فلا
سراية بعد الموت ولو ملك نصيبه عتق في اعيان نصيبه منها بعينه
فعتقا لم يسر الى ماله فلو كان وكلوا العبد فان خرجا من المالك
فيها وان خرج مع نصيبه الباقي من احداهما دون الاخر فظهر ان احدهما
انه على الوجهين المذكورين فيما اذا اعين النصيب في مرضه ولم يخرج من
الا نصيبه وبما في احد العبد من كل ماله بل لانه اربعة نصيبا
نخرجت له القدره عتق جميعه واعين من الاخر نصيبه خاصة والمباقي
القطع بالقرعة **فصل** لو دبر احد الشريكين نصيبه لم يسر الا
سراية لا حرة على المذهب فاد اما نصيب نصيبه ولم يسر وانه قول
انه يقوم عليه نصيب شريكه وعلى هذا وجهان احدهما انه يكون قبيحا
مدر فاد اما ان السد عتق نصيبه الذي دبره وفي سراية العتق الى اعيان
والثاني انه نصيب مدبر سراية المدين **الفصل** لو كان بعين الحصة
فكل من حصصه مع اخرها فان حصل له ثمة جميع نصيبه فلا الا الا حصص
في حصصه وبعين جميع العبد فان لم يحصل السراية بعين الاعيان وان
وقفناها على الادا قال المراجع صار نصيبه الباقي منه الى بعين الجميع
وقال غيره لا بعين الا قدر حصصه من المال في مخرج طبع بالقول الاول
ولو كان في الدبر موحدا لم يجمع النجوم بالاختلاف ولو كان بعين المدبر محجورا
عليه بان يكون حصصه نصيبه ثم حجر عليه ووجدت الصفة قال المراجع
ان كان حجر وليس بقضي على ان الاعتبار في نود العتق كماله بعين
وجود الصفة وهو الاصح فعلى هذا لا يصور السراية الا بعتق العبد
المعص عليه وعلى الاول يسد وبي السراية على الخلاف او الدبر
وان كان حجر سفيه عتق فولا واحدا **فصل** لا من الحقد الاول

عند قيمته عشرة ونفاد الى اخرها انما العتق نصيبك من هذا العبد عن
 عاقله العشرة وهو لا يملك غيرها فاجابه عن نصيبه عن المستدعي
 ولا سرايه وان قال على عشرة ودمتي فان قلنا الذي يبيع العتق لم يبيع
 وان قلنا لا يبيعه فان قلنا يحصل السوايه بنفسه لا يفتق عن جميع العبد
 وينقسم العشرة بين الشريكين بالسوية وبقي اكل منها خمسة في ذمتهم وان
 لا يحصل العتق من نصيب الشريك بالسرايه حصه الخمسه وهو العبد
 بغيره على الصحيح ان السرايه بعض القمه بوجه السرايه بغيره او سمي
 اليان على المرفق والشريك الذي اعتق خمسة في ذمه المستدعي المسئلة
 عاقلها لكن قيمه العبد عشرة وقلنا الذي يبيع العتق فان قلنا السرايه
 يحصل بنفس الاعتراف عتق العبد ومضاهي الشريكين في العشرة
 العتق بثلثها والذي سري عليه ثلثها وان قلنا لا يحصل عتق منه
 بالسرايه بقدر حصته من العشرة وهو ثلثه وثلث وذلك بثلث العبد
 فيكون المعنى منه خمسة اسداسه **المسئلة** عاقلها لكن قيمه العبد
 ثلثين فان قلنا الذي يبيع العتق فان قلنا يحصل السرايه بثلث الاعتراف
 عتق من العبد خمسة اسداسه نصفه بالاستدعاء وثلثه بالسرايه
 وينصنا ريان في العشرة بالسوية وان قلنا لا يحصل الاعتراف عتق السرايه
 بقدر حصته من العشرة وهو خمسة وذلك بثلث المال مضاهي العتق
 بالاستدعاء وهو النصف فيكون مجموع المعنى بثلث العبد وثلثه وجهه
 سرايه **الناسي** لو ملك يصف من عتق مائتي او القمه فاعتق نصف
 منها وهو موسر بنصف قيمه احدها فان اعتقها معا عتق نصفهما
 وبسري الى نصف نصيب الشريك فيهما فبعض من كل منهما بالبيان شرة
 والسرايه بثلثة اربعة على الصحيح في ان السرايه بثلثه بعض نصيب
 الشريك يقتضي السرايه بقدره وان اعطى ما سري الى الجمع
 الاول واما الثاني فان قلنا الذي يبيع السرايه لم يسره وان قلنا
 لا يبيعه صرف ما ياتي به الى الشريك والباقي في ذمته وان الشفيعان
 لشخصين

74
 لشخصين صرف الى كل منها نصفه المسئلة لكن المعنى لا يملك غيرها فان اعتقها
 معا فلا سرايه وان اعتقها موسرا عتق جميع الاول ولا يفتق من الثاني الا نصيبه
 قال الشيخ ابو علي هذا كله على القول بان عتق الموسر نصيبه بضم السرايه
 في الحال اما لو قلنا يفتق على الادا فاذ اعتق نصيبه من الثاني يفتق ولا يقوم
 في الرابع وهذا غير واضح وبقي ان يكون في ذمته الى ان يجد فان لم يجد
 شيئا في ذمته **الخامسه** لو كان المعتق موسرا يبيع قيمه
 نصيب شريكه دون باقيه فالأصح المنصوص انه يسري الى العتق والذكر
 هو موسر بنصف نصيبه **المشرط الثاني** ان يوجه العتق الى نصيبه او الى نصيب
 ولو وجهه الى نصيب شريكه بان قال عتقت نصيب شريكه وفي احصائه
 وقال عتقت نصفه هذا العبد لم يصر في نصيب شريكه وفي احصائه
 نصيبه وجهان ولا يظن بغيرهما فانه اذا كان موسرا فانه يصر في احصائه
 الا ان يكون عتق طلاقا او عتقا قاكما لو قال ان عتقت نصيبه منه فامري
 طلاق او جاري حتى حوته فان الطلاق والعنق يقعان على القول بالخصا
 بنصيبه دون الوجه الاخر ولو وكل احد الشريكين الاخر في عتق نصيبه
 فقال لو وكل عتقت نصيبك ولم يسره ولا موكله بقي وقوعه عنه او في الكل
 وجهان ولو باع نصف العبد المشترك بثلثه وبيع غيره مائة واطلق
 ثلثه بثلثه نصفه او سبع منه وجهان على الثاني لا يصح البيع في
 نصيب شريكه وفي محتمه في نصيب نصيبه قول المفسرين والحال في جاز
 في الاقوال وقد تقدم **فرعان** الاول قال احد الشريكين في العبد
 اذا دخلت دار كذا فانت حر ومنصبي منك حر وقال الاخر مثله
 فاذ ادخلها عتق على كل منهما نصيبه خاصة سواء كانا موسرين او موسرا
 او احدهما موسرا والاخر محسرا وكذا لو قال احدهما ان كنت
 فنصبي منك حر وقال الاخر ان شئت فانت حر ومنصبي منك حر مثله
 وكذا لو وكل احد بالاعتناق فاعتقه كله دفعه واحدا
 ولا اثر لقدم احدا للعتاقين في التوكيل على الاخر ولو قال لو وكل
 اعتقت من الموسر وكذا به الموسر وصدقه المحسرة في العتق
 في القفاي لا يعمل قول التوكيل والموسر خليفة التوكيل **الثاني**
 قال احد الشريكين في العبد انت حر قبل موتي بشرط وقال الاخر اوده

اعتنقك فله اربعة احوال احدها ان يكون المعلق له دون شهر
من وقت التخليق فيحصل الحذر على المخبر ان كان موصيا خاصة
ان كان معسرا وكذا الوفاة بعد شهر من اول شرعه في لفظ
التخليق من غير زيادة **الثانية** ان يموت لاكثر من شهر من وقت
التخليق فيعقب جميعه عليه ايضا باحد ورثة المعلق منهم نصيبهم
من المخبر على قولنا حصول السراية بالاعتناق وعلى القول بانها
بالاداء وان قلنا لا يحصل الا بعد الاداء فيستوفى العوض عن المعلق
وجماعات ياتيان في تفرع اقوال السراية **الثالثة** ان يموت
على راس شهر من عام كالم المخبر فيعقب على كل من ماله نصيبه ولا يقوم
لوقوع الحقيقين معا **الشرط الثاني** ان يحصل العوض في
نصيب المعلن اختاره فاذا ملك بعض قريبه الذي يعوض عنه فله
ما ملكه ثم ينظر فان ملكه لا يختاره فان رثه لم يقوم عليه وان ملكه
باختاره فان كان بطريق يقصد به اخلافا للمالك كما لو اشتراه او ائتمه
او قبل الوصيه به سرى عليه وان كان بطريق لا يقصد به التملك
عنا لبا كما لو عجز مكانه الذي ملك بعض من يعوض عنه فصار
الشخص له وعقب عليه لم يقوم عليه في شبه الوحيين ولو كان
المكانب هو الذي عجز نفسه لم يقوم عليه قطعا ولو باع شقصا
من يعقب على وارثه كما لو باع شقصا من اخيه بنود و مات
وورثه اخوه فوجد بالتوب عيبا فرده واسترد المشتق من عيبه
فلاصح انه يقوم عليه لو كان المسترد وحده بالحد عيبا فردد الشقص
فلا سراية قطعا كما رثه والخلاف كالحلاف فما اذا باع الكافر
مسلما بتوب ثم وجد بالتوب عيبا هل له استرد اذا العبد ولو
اوصى بعض عبيد لزيد وهو يعقب على وارثه كما لو اوصى بجارية
له منها ولدا وصفا من اخيه ومات زيد قبل القول فيصلا منه
في الاولى واخره في الثانية وعقب البعض من جهات اقربا منه لا
سري عليه ولو انعكس الحال فاوصى كل شخص من يعقب عليه
دون وارثه كما اوصى له بعض بنه او امه وورثه اخوه من امه

ف

فمات ومن الوصيه اخوه عود ذلك لبعض سرى ان كانت له تركه لغيره
بقية الباقي او بعضها على الاصح ولو باع عبدا من ابد لغيره فمات
صفته واحدة عقب نصيب الابن وقوم عليه نصيبه **الشرط الرابع**
ان لا يعلم محل السراية حق لازم فان علق به حق لازم فان كان متاكدا
لا يقبل النقل بان كان موقوفا فلا سراية وان كان مديرا فموات
اقوالها انه يسري وان كان مكانا بان كان شاه فاعقب احد من نصيبه
قوم موهوبا فحقان اصحها انه يسري وخبرنا بان اذا كان لنصيب
المريض ملك المعلن واعقب المطلق ولو كان من له حكم الاستيلاء
بان كان قد استوفى ردها وهو معسرا فالاصح انه لا يسري اذا اجمعت
هذه الشروط ففي وقت السراية بلاته فان قال اصحها انه يسري
في الحال والبقاء عند اداء القيمة والمات في انه موقوف فان ادب
سري ان السراية من وقت العقب وان تغدرت استمر الحق وقال
ابو اسحق يحصل انتقال الملك مع العوض وان بعض حصل العقب
وهما صعبان جدا وتفسر على الاقوال مسائل الاول ان السراية
انه يسري في الحال فلا فرق بين ان يكون المعلن كافرا او مسلما
اولا وان قلنا عند اداء القيمة فهل يجري اذا اها مجرا الشري
ام يجري قيمة مثل منه وجهان على الاول يكون يقوم عليه على الاول
في صحة بيع المسلم من الكافر على القول بعدم صحة السراية
وان قلنا بالقول الثالث في يقوم عليه طرعا فان احدثها الفطخ
نظرنا الى انه الاصل الثاني كرجحه على القول ليس وكلام السدي
والامام يقتضي خبر بان الطريق على الاقوال الملاية ووضحه
القاضي باجرا الوحيين على القول الاول وعلى القول الثاني
لا يحصل العقب الا بالافاض على الصحيح ويحل حصوله بكل الشر
من القيمة وان لم يقبضها ولو تلفت بملك ومن الفصل بلم
المفتق بدها وعلى كل حال ابواب الشريك المعسوم منها لم يسر
لنوردها لعقب عليها واذا قلنا بحصول السراية بنفس الحقيق

الوقوف

فله حكم الاحرار في الشهادة والولاية والحدود والمخانات فان لم يرد
 الغنيمه وان وقفناها على ادا الغنيمه فله حكم الارزاق حتى يودي وان
 لو وقفنا نوقفنا في هذه الاحكام **الاربعه** اذا استولد الشريك
 الحاربه المستتره فان كان موسرا سرى الاستيلاء ان نصيب شريكه
 وهل يسري بنفسه لعلوقه وان ادا الغنيمه او سبيها اداها حصوب
 السرايه عندا لعلوقه فيه الاقوال التي في العنق وهل يسري بها
 في الاستيلاء والعنق ام يسري بالاستيلاء على العنق واولى بالعنق
 فيه ثلاث طرق في حكمه في عتق المرفوضه واستيلائها وعلى الاول
 كلها يلزمه نصف ماله الحاربه ونصف ماله العنق في قول الثاني
 عند ادا الغنيمه واما نصف ماله العنق في قول الثالث فله
 وهل يقول لعنق جميع الولد حرا او نصفه ثم عتق نصفه الاخر عند
 ادا الغنيمه فيه قولان واما على القول الاول والثالث فيسري على
 ان الملك يحصل قبل العنق او بعده او معه ان قلنا بعده او معه
 وجب نصفه ثمنه ايضا وان قلنا قبله لم يجب وهو الذي اجاب عنه
 وعنه وان كان عتق باقي نصف شريكه على الرق وهل يكون
 الولد حرا كله او نصفه حر ونصفه رقيق فيه قولان فله
 فلو استولدها الثاني ايضا وهو حر ثلث الاستيلاء في نفسه
 وكانت ميسرة لثمنها وحب على كل ماله نصف ماله الاخر وعلى
 فيه اقوال ايضا فان لم يسر احدها وحجز عتق نصيبه في الميراث
 الى نصيب شريكه الوجهان المذكوران اول الشرط فان لم يسر
 فعلى القول الصحيح في جوارحه ام الولد الولد للعنق في الصحيح
 انه لا يجوز هل يكون ذلك في الاستيلاء فيه وجهان كالوجهين
 هما ادا سرى العنق الى النصيب الثاني هل يكون ميسرا لثمنه
 فان جعلنا فيهما والاولا كله للمعتق وان لم يجعله ميسرا كان
 للمعتق ولا الحصه التي سرى بها العنق انهما المستولد وسه الغنم
 الخلاف بالخلاف فيما اذا كان للمعتق ميسرا والمعتق كما في **الاربعه**
 عند من لا يلا احد من ثلثه ولا خرسدسه ولا خرباقيه فاعنوا حكم

نصيبه

نصيبه وهو موسر سرى العتق الى نصيب الشريكين فان لم يوسر البعض
 فله الباقي وقلنا انما يصح قوم عليه نصيبه القدر وعليه من نصيبه
 وان اعسوا انهم نصيبها معا بان لفظها وفرعنا من هذا او كان احدا
 باعناق نصيبها فاعنقها لفظ واحد فان كان احدهما موسرا ووالاخر
 قوم عليه نصيبا لثالث وان كانا موسرين قوم نصيب الثالث عليهما وفي
 كينته طريقا واحدا فيه قولان احدهما انه يقوم عليه بالسوية والثاني
 على قدر ملكهما فاذا اعتق صاحب المالك والسدس عتق صاحب السدس
 ثمنه ثلث ثمنه النصيب وصاحب المالك ثلثه وان اعنق صاحب النصيب
 والسدس عتق صاحب النصيب ثلثه اربعة ثمنه المالك وصاحب السدس
 ربحه واصحهما القطع بانه يقوم عليه بالسوية وعلى هذا لو كان صاحب
 السدس موسرا اربع ثمنه نصيب الشريك وهو من الميراث قوم على الشريك
 الحر الرابع والثلث اذا كان موسرا **الاربعه** اذا قلنا يحصل السرقة
 بنفس العنق او قلنا بالسرقة بعين فله حصه السرايه وما لا يعتاق
 وان قلنا يحصل عند ادا الغنيمه فباي وجه يرد اوجه اصحها ثلث
 الاعتاق ايضا والمالك يولد لاداء والثالث باقضي الغنم من الاعتاق
 سلبا وملادا وصححه الامام والغزالي والمراد ثمنه الحصة لا حصصها
 من ثمنه جميع العبد باعتبار التوزيع وبغير القصد لاعتاق الشريك
 حصته فلو كانت ثمنه نصفه لعلوق ماله وتسعين سبعا على الحصه
 لثمنه ماله **الخامسة** لو اختلفنا في قدر قيمه الحصه التي سرى بها
 كما لو كان المعنق ثمنها خمسون والمالك ثلثا ثوب وان كان العبد حرا
 والعهد مرس عرض على المفومين وعلى بعضي بقومها وكذا ان كان احد
 عتق العنق والاصح انه لا يجوز اعتقادها في الغنيمه على ذكر الصفا
 وقد مر في الغنيمه ان مال العبد او غنم او ماله يرد له ماله واما ان كان
 احدا فيهما مطلقا او مع التخصيص لوصف نصيب رباذه او بنقصانا
القسم الاول ان يكون مطلقا فيقولان اصحهما ان المصدق المعنق
 وفي محلهما طرق احدهما انهما مطلقان عتق من على سبي والثاني

بغله

فانه

انها مبنيان على ان السراية يحصل بالحق والاداء على الاول
المصدق المعتق وعلى الثاني لما ذكره كذا على قول الوقتي والثاني
انها مبنيان على بوبه السراية على الاداء واما على القول بكونها
بالاعيان فالمصدق والمعتق قطعاً وفيه قول بالبرهان بخلافه
القسم الثاني ان يكون الاختلاف بسبب تعرض احداهما لغيره
بغضه زياده فيها او نقصاً منها **الفرع الاول** ان يدعى المعتق صفه
توجب نقصاً فاما ان يكون خلقه او عارضاً ان ادعى له خلقه كالقول
لان آله او احرار وقال الشريك كان نصيراً بالحقانظر واحد
ان المصدق المعتق والثاني انه على القول في احكامه في وجه القصة
مختلفاً وهل ينشئ على القول في مقابل الاصل والظاهر ان السراية صحيحة
والدفع الى المصدق والشريك في المالك ان قلنا يحصل السراية صدق
المعتق وان قلنا يتوقفها على الاداء فالمصدق والشريك **الفرع الثاني**
ان القول في المالك اذ اكل الاختلاف في عتقها ما اذا كان في
باطن المصدق والشريك قطعاً وان ادعى له كان عتقاً حادياً كالزنا
والسرقة والافاق وقطع بعض الاطراف بمولان صح الدعوى والرواية
منها تصدق على الشريك وهما مفرعان على القول في المعتق في حاله
الاختلاف المطلق فاما ان صدق الشريك فيها وفي اخصها
السراية في القول بالاعتق وحرم صدق الشريك على قولنا سوية
على الاداء وباني الطريق المالك والفرع الثاني **الفرع الثاني**
ان يختلف في وجود صفه بعضه زياده وهما مفرعان على فتمنه بدول
تلك الصفه كما لو ادعى لشريكه ان كان كائناً والكره المعتق وان
كان المصدق حاضراً وهو بحسن الصفة ولم يعرض من بعد الاتفاق
ممكن علمها في صدق الشريك ان يرضى من يمكن علمها فيها وكان المصدق
ما في او عاباً فيني على الخلاف فيما اذا اختلفا في القيمة فظلمها فان
صدقنا المعتق هناك فيها ادعى ان صدقنا الشريك فيها وحيات

الحكما

اصحها ان المصدق المعتق ولا يفسد قول المصدق على الشريك ان لا يفسد
ولا على المعتق ان يفسد بل يحرم **السادس** في الطوارق على المعتق
او المصدق والشريك في الاداء القيمة على قولنا سوية لسراية عليه
وهي ستة احدها موزن المعتق فادامات قبل ادائها اخذت من ركة
كما فوجد منها على القول في الاخرى المان موزن المصدق فادامات قبل ادائها
سقطت في اظهر الوجهين وعلى القول في الاخرى هل من ادائها موزن المصدق حراً
او نصفه نصفاً وجهان فاما على القول في الاخرى فلا يفسد القيمة قطعاً
الثالث اتفاق الشريك نصيبه قبله فاذا افسده لا يفسد على الاخر الرابع
بعد فاذا ابيع الشريك نصيبه لم يصح على الاظهر ووطع بعضهم به وكذا القصة
فان قلنا يصح فله المعتق نصيبه وبذلك القيمة وابد الامام فيه تردداً ولا يفسد
ولا يفسد على القول في الاخرى الخامس الوطى فاذا اوطى الشريك الخارية قبل اذنه
فمنه نصيبه لزمه نصف المهر ولا يلزمه النصف لآخر النصف الاخير
على اظهر الوجهين وعلى الاخرى يكون المعتق وقال الامام بحسن المهر
الخارية واما على القول في الاخرى فجميع المهر لها والاكساف والمخالصة من
والاداء على هذا القول للشريك وفي كسبه احد الموصي بغيره من المهر
والاعيان في المالك كان يخرج من المالك طرقات احدها انه للمصدق لان الخوارج
استغفرت له وان كان يحكم بغيره عليه الاعيان في المالك فيه مولان احدها
هذا والثاني انه للمورثه قال الماوردي ولو كانت الخارية حاملة نصيباً
صانعة من المهر والاداء فاجتهدت وحيث خير حسروا نصف المهر
ملوك ولا يفسد المعتق حصه الشريك من الحسن مولا واحداً **السادس**
ان يفسد را خفا القيمة بطرقات فلا من المعتق او هربه فاذا انقضى
سريع المهر الشريك في نصروا نصفها ولا يؤثر روال من بعد خلافه
على القول في الاخرى وقال الماوردي على القول في المالك موضع اداء
بعد سائر ما ليس موقوف قال السير وادي تبيننا نفود الصواب
مفسراً تبيننا نقاه على الفرق وقال في اخر اذا اعسر بعد عتقه الشريك
ربعه الى الفاضي فطلبه القيمة او صح الوقت لخصه وكشفه الى

الوجه

فان ظهر حاله اعساره حكم بفسخ الوصف كما علم بفسخ الكراج عند
 وتصرف الشريك بالبيع وغيره ولو كان المعنى معسرا عند الاعسار
 لم يوثق طريقا الياسار في السرايه على الاقوال كلها قطعا وعلى
 الاقوال كلها الشريك مطالبة المعتق بفسخ نصيبه في الامام ويلزم
 على قولنا لا نفوذ البيع وخبره على قول بوثوق المعنى على الاداء ان لم يملك
 مطالبة بفسخه وان يكون المعتق مختارا في بدل القيمة كالسبع وادفع
 المعتق القيمة اجبر المشتري على قبولها ان وفقتا المعنى على ادائها
 وان لم يدرجها ولا طالب الشريك للمعسر طلبت دفع من هذا النص
 من هذا فان لم يملكها لم مطالبتها بحق الله تعالى فان كان الشريك غائبا
 دفعت القيمة الى وكيله فان لم يكن له وكيل فبعضها الحاكم بحسب ما يرى
 ان يقرها في بدل المعنى واداء امينا **السابعة** وان كان الشريك
 للاخر اذ اوهمها اعسفت فان كان موسرا قال المانع من الله
 معصية الله عليه والاصح ان هذا يعبر على قول بحال السرايه
 نصيبه بالما يشتره وصفه بالسرايه ويلزمه فمعه نصيبه المعاني
 وان قلنا بغير السرايه وكذا الحكم اذ ادب القيمة وان قلنا بغير السرايه
 على الاداء نصيب المعنى على لوجود الصفه ونصيبه في ماله
 كما لو اشترى المعنى بفسخه او يعنى عن المعنى بالسرايه منه وجهان
 يثبتان على الخلاف المتقدم في نفوذ عتق الشريك من اداء الدية ولو كان
 المقول له معسرا اعتق على المقول له نصيبه بالخير وعلى المعنى المقول له
 بوجود الصفه **الما** لو قال اذ اعسفت نصيبك فنصبي حر قبله
 فاعتق المقول له نصيبه فان كان معسرا او كان المعنى معسرا اعس
 على كل منهما نصيبه نصيب المقول له بالخير ونصيب المعنى بفسخه بالاعسار
 وان كان المعنى موسرا وقلنا سعلق السرايه دارق المسئلة فمات
 الوجهان في الدور واللفظي من صح الدور وهو قول الجدلاد
 وجهان بغير لا سندا هنا في المقول له في نصيبه لانه يلزم من بفسخه

علم

عدم سنده وعلى هذا ملو قال السيد احمد مهابا اعتقدت فاحسرت قبله لم يكن
 مراعاة كسره في الطلاق ولو صدر هذا التعليق من الجاسر اذ منع الاعسار
 وذكر ان قال احدهما للاخرهما بعت نصيبك فنصبي حر قبله لم يفسد البيع الثاني
 قول من لا يصح الدور وهو المظهر عند الامام والرافعي به نصيبك نصيبك
 عليه ولا سرايه وان قلنا بفسخ السرايه على الاداء فان بقى المعنى الشريك قبل اداء
 القيمة عتق نصيب المعسر عليه ونصيب المعنى بفسخه على المعنى وان قلنا لا سنده
 دارق المسئلة ايضا صح الوجهان ولو قال اذ اعسفت نصيبك فنصبي
 مع عمن نصيبك او في حال عتق نفسك فاعتق المقول له نصيبه وهو موسر
 فان قلنا سعلق السرايه فقل يعنى نصيب المعنى عليه بالاعسار المعنى
 على المقول له بالسرايه منه وجهان صح كل منهما طائفة وهما كالمعنى فان ادا
 قال السلام انت حر في حال عتق غانم او مع عتقه ثم اعس غانم في الموضع والى
 لا يفي الا لاحدهما هل يختص غانم بالعتق او يفرع سهما واما بعضهم
 على ان المعتق المعنى هل يقع مع الصفه او بغيرها وان قلنا بوجوبه
 اذ اكر القيمة فوجهان ايضا احدهما ان الملك ينقل الى المعنى او الى غيره
 مع آخر اللفظ او بغيره **الما** قال احدهما لغيره في الدور وهو
 اعسفت نصيبك فعليك فمعه نصيب فانك عتق نصيب المعنى بفسخه
 باقرا وعلى الصحيح في بحال السرايه ولا يعنى على القولين الاخرين بالاعسار
 وفي تصرف المالك في حصته بالبيع والعتق وجهان ولو اقام الغايل ذلك
 عمل بفسخها وفي وقت عتق نصيبه الاقوال وان لم يكن منه قال قول
 قوله المنكر مع بفسخه فان حلف ونصيبه وان كان المدعى ان كان
 بفسخ القيمة ولا حكم بعتق نصيب المنكر الا لا صح لکن سمع شهادة هذا
 المدعى اذ اكر عتق مع عدل الحري المعتق واذا عتق نصيب المدعى لم
 يسر الى نصيب المنكر وان كان المدعى موسرا والوكلاء في نصيبه موسر
 او لا يدعيه واحدهما ولو كان المدعى عليه معسرا وحلف لم يعنى
 في العبد شي فان اشتري المدعى نصيبه بفسخه بعد ذلك عتق ما اشتراه

ولا يشرى اليه ولو ادعى كل من الشريكين على صاحبه ان يعتق نصيبه
فانكر فان كانا معشورين بقي العبد رقيقا وان كانا موسرين فكل منهما نصيب
بعمده فادخلنا لم يطالب واحد منهما بشي وحكم بحسب جميع العبد
على قول بحمل الشراية والولا موقوف بينهما وعلى القولين لا يخرج العبد
منه شي وحيث كانا معشورين لو اشترى نصيبه لا يخرج حكمه عن الشراية
فقط وقال المغوي ولو باع احدهما من قبله والاخر من غيره صح
ولا يحس ولو باعاه من حل واحد حكم بحسب نصيبه قال الرابع وهو ان
لا يس له وجه لحوار كدهما ولا ادري اوقع خلال في نسخة ام كمال
ولو كان احدهما موسرا والاخر معشورا على قول بحمل الشراية
يعتق نصيب المعسور ولاءه موقوف ولا يحس نصيب الموسر وان
اشتراه المعسر عن جميعه **سورة** الاول في العبد الشري
اعتقنا العبد بها وانكر لاخر فان كانا موسرين وكان المقر موسرا
قال ابن الخداد وسعة جماعة محلها المنكر وقال الشيخ ابو علي
انما محله اذا قال المقر انت اعتقت نصيبك وانما لم اعني بطلب القيمة
محلها به لم يحس معه لما اخذ القيمة فاما اذا قال لم يحس انت
ولا انا فلا مطلقا بالقيمة فلا يحتاج عن حكم بحسب جميع العبد
باعتناق المقر ان قلنا بتجديد الشراية وان فيها على ادا القيمة
ولا يحس نصيب المنكر وهو لا يدعي فيه باحدها وادخل المنكر
في الصورة التي ذكرها الشيخ اخذ القيمة من المقر وحكم بحسب
جميع العبد ولا نصيب الحالف موقوف ولو مات العبد لا وارث
سوا السيد المقر اخذ نصف ماله بالولا على نصفه في واحد من النصف
الاخر قدر القيمة التي عزمها المنكر وجهان نعم وان جاز المنكر
عن انكاره وصديق المقر قدما اخذ من القيمة وان رجع المقر
واعترف بانه اعتقه قبل كان جميع الولا له **الثاني** عشر لاه عنده اثان
ان الثالث اعتق نصيبه قالنا لانه كان معشورا قبلت شيئا حكم

نفس

يعتق نصيب المشهور عليه ورق الباقي وان كان موسرا فوجهان اظهرهما
قولا من الخداد ان شهادتهما ماطلة والثاني انها تقبل في عني نصيبهما دون
النظام القيمة والاوان مخرج على تجديل السراية اما على قول التوقف
على ادا القيمة ولا يعتق منه لكان مفقود نصيبه **الثالث**
عن الام ان العبد المشترك اذا اعطى احد مال كره خمسة دينار المعسور
نصيبه منه فاعطيه يرجع الشريك عليه بنصف الخمسة بنصف العبد
و يرجع المعسور على العبد خمسة وعشرون قال ابن الصباغ وشيخ ابن بكون
هذا اذا لم يقع العتق على الخمسة وانما سمي خمسة دفعها الله والوا اذا
وقع العتق على العتق سمي ان يكون الرجوع بقيمة ما اعتق من العتق
قال ويجعل ان يريد ما اذا كانت قيمة العبد خمسة فمستوى العتق والقيمة
ولو كان المعسور قد قال ان سلمت هذه الخمسة فاحرم العتق لانها
لم تسلم له **الرابع** لو اعتق شركا له في حاربه حطلا وهو موسر ولم يقوم
حي وارث يعتق معها ولدها ان عجلنا الشراية وان اخرناها الى الاداء
ففي النص ان لا يسعي ربح العتق الولد معها قال القاضي ابو حامد معتناه
ان نصيب الذي لم يحس من الولد مملوك فاما نصيب المعسور فمحم
ان يحس وقال ابن الصباغ عندي انه اراد ان نصيب الذي لم يحس
من الولد يحس بدفع قيمة نصيبه من الحاربه وعتقها لانه لا معها
بعد الوضع والام قد يعتق من الولد نصيب المعسور وهو موسر محم
ان يسري قال النووي وهذا مع **الخامس** وكل احد الشريكين
الاخر عن نصيبه فقال الوكيل للعبد اعتقت نصيبك فان قال
نصيبى قوم عليه شريكه وان قال ردت نصيب شريكى قوم على
الشريكين نصيبه وان طلق في وقوعه عن الموكل او الوكيل وجهان
ولهما التفات على ان النصف المطلق يحمل على ملكه او سعة قال النووي
ولعل الاصح محله على نصيب الموكل **سادس** وحرم به العتق في الكلع
السادس لو كان المريض نصف اعمى من مساوي القيمة اما العتق
فقال اعف نفسي من سلام ومن عاتم وقلنا بتجديد الشراية قال القسطلاني

يعتق ثلثا نصيبه من سالم وهو تلك ماله ولا يعتق من عام سي ولو قال
 من هذين حصة عيني ثلثا نصيبه من احدهما فصرح بينهما من حيث
 اعتق ثلثا نصيبه منه وان كان نصفا العبد من ثلث ماله فما لا يعتق
 من سالم وعام عيني سالم بالمباشرة والسوايه ولم يعتق من الآخر شي
 ولو قال يصني منها حصة عيني النصاف ولا سرايه **السابع** ان يشرى امرأته
 من زوج زوجها وابنها معا وهما بوسرا واحكم كما تقدم فيما او اوصى
 بها لهما وقبلا وقد مر في الوصية وحاصله ان الامه تعتق على الاس
 واحكم يعتق علمها ولا تقوم **الراس** من المولات شهد شاهدان
 على زبده انه اعتق نصيبه من العبد المشترك وهو وسرا وحكم الفاسق
 يشهدا بينهما ثم رجعا فيعربان فتمه نصيبه قطعا وفي غيره لم يعمد
 الى عربها لشرطه القولان وحصول الغرم على شهود المالك ان رجعا
 واستشكله ابن الصباغ هذا اذا صدر في الشريك واخذ الفقه
 وعقب جميع العبد ما بنفس الاعتاق والاداء على الاحد في ما اذا
 كد بها وقال لم يعتق زيد نصيبه فان قلنا تنجيز السرايه عن جميعه
 ولا يلزمه للشرط شي وان قلنا بنا خبرها الى الاداء قال الشيخ ابو علي
 كبر على اخذ القيمة لشكك العتق ثم على ردها ان كان مصرا على التكرار
 ولو شهدا على احد الشريكين بانه اعقب نصيبه واخران على الشريك
 الثاني انه اعقب نصيبه وهما بوسرا فان رختا لبينتا فهو كالم
 على الاول ان قلنا سيجل السرايه وعليه فتمه نصيبه الاخر وان رختا
 على اداء القيمة خرج على الخلاف في اعتاق الماني قبل اخذ القيمة على ان
 انه لا شغل وتوحد فتمه نصيبه من الاول لمعتقا وان لم يورثا عتق
 جميع العبد لا يقوم لعدم العلم بالسبق ولا السابق ولو رجع الشاهدان
 على احدهما عن ثبوتها دهما لم يخر كما شيئا وان رجعت لبينتا فوجهان
 احدهما ان الحكم كذاك واظهرها انهم يفرمون فتمه العبد **الحاشية**
 العتق بالقرابة فكل من حل في ملكه احدا مولا وفروعه وهو من اهل
 النضر عتق عليه خلافا لما ورد في فانه وقفه على اثبات العتق بعد

فوق

نقول ان دخل في ملكه شغل الدخول الفري بالارث في الاعتاق او اما العتق
 او بغير عوض كالانتماء وقول الوصية وقوعه في سهمه نصيبه العتق
 والمشتهور المنصوص ان عتقه بالظرف المملك وبغير عتق العتق وانك
 ابو اسحق المروزي من اشترى قريبه ان يبيع ملكه بالعتق ولا يملك حصل
 ثم انقطع لمصادقته له واختاره الغزالي وعلى الاول اذا ملكه بالشرع
 وجمان احدهما بالشرع واختاروا احوقها وثانيهما باستقرا العتق لكون
 بالعتق ما لكا وبالمملك معتقا فثبت الخيار للمالك وفي شوته للمشتري وجمان
 بنا على انه يملك بالعتق او بالقتل الحار وعلى الاول ان اختار البائع العتق
 وان اختار المالك سقط خيار المشتري وكان الامضا قاطعاه ولا فرق
 بين ان يكون الاصل والفرع مسلما ولا فرا ولا يعتق الاصل والفرع من الربا
 ولا المتغني العان على المذهب يخرج بعد اهلته الذرع الصبي والمحبوب
 والسفينة والمجلس والمرص وليس لولي الصبي والمحجور واليه ان
 من يعتق عليه ولو وهبه له قريبه او وصي له به فان كان تحت يده
 على قريبه ان كان مينا او محبونا او غير ذكوب فاحدا القولين والمحبور
 موسر لم يخر له قبوله على الصحيح وصح وان كان تحت لحي يفتد الخ
 لكونه كسوبا او لكونه محجورا عليه معسرا جاز قبوله سواء كان الولي ابا
 او جذا او وصيا او قما فاداميل عتق وتزداد الامام في جوده وتاخر
 وجوده وبه ايجاب لعرايين وهو الاصح وفي جوده قبوله من الغير
 والوصية به على البايع الرشيد وجمان اذا لم يعل الولي قبله الحاكم
 فان لم يفعل قال الرواية للصبي بعد بلوغه ان يقبل قال الرازي وليكن
 هذا في الوصية اي لا المولى يراحي بها الا الهبة ولو كان الموصي
 او الموصى به بعض العرب فان كان المحجور عليه معسرا قبل الولي
 كما في جميعه وان كان موسرا فان جنت البهه لم يخر القول فان لم
 يعل يعل ان اظهرها انه لا يعل لانه من السرايه والثاني بطله
 ولا يسري وقطع بعضهم بانه ليس لها القول وجعل القول في صحة
 اد قبل ومنهم من قطع بانه يقطع وجعل الخلاف في السرايه والمحجور

ثلاثة اقوال في حدها قبل والمالي قبل ولا يقوم والذات قبل وهو
 واما الميراث فاما اذا اشترى من مرضه من بعض عليه نقد مسمى الوصية
 ان صحه سرايه ثلاثة اوجه ثانيا ان لم يكن عليه من مستغرق في الاطلاق
 والا صحه مطلقا لكن اذا كان عليه من لا يحسب كالحريم وان لم يكن من
 من ثلثه فان لم يخرج منه في صحه الفرض في الزايد على الثلث الخلاف اذا
 كان عليه من فان لم يصح في صحته في قدر الثلث فلا بد من ان
 صحته وامضاء البايع عن ما يخرج من الثلث وقالوا لا ان يحجزه الورثة
 قال الماوردي قوله من البايع بالمعروف فهل له بيع ما احتمله الثلث
 فيه وجهان ينبغي ان على اعتقده حصل بالعقد او باستفراجه فعلى
 الاول ليس له ذلك على الثاني نعم فاذا اشترى عاذا الى البايع والتمس الورثة
 وان قلنا لا يبيع البعدي الثلثه وعين وبيع السبع في ثلثه ورد على
 بايعه واستخرج الورثة ثلثا الثلث ويقدم انه اذا اشترى جميعه من الثلث
 لا يبرئ على المذهب وان ملكه ما رقت فهل يعين من الثلث او من المال
 فيه وجهان في الثاني اشبه عند الراعي ولو انتهى او قبل الوصيه به
 ترتب على رثه فان قلنا فيه بحسب من الثلث فهنا اولي الا فوجهان حسب
 قلنا بحسب من الثلث لا يبرئ وحيث قلنا من راس المال اعني كل حال
 ولو اشتراه بالثمن وهو يساوي لغيره فقد راجحناه وهو قيمه نصفه
 يخرج على الوجه من فان قلنا الموهوب بحسب من راس المال اعم من خروج
 فيه نصفه من الثلث فان خرج كله منه عمن الاعين يصفه ومن النصف
 ما احتمله الثلث وان قلنا بحسب من الثلث حسب قيمه الثلث كله منه
 كما لو اشتراه بنقد وقيمه ولو اشتراه بالعين وهو يساوي لغيره فكل الفا
 اخر فقد روي الا انه روي ثلاثة اوجه احدها انه لا يحل الا لغيره يملك
 ماله فمستويا من العين والمجاناة لان العين في المجاناة الف والتركه
 ثلاثة اقسام فبعض من الميراث نصفه بالقرينة عمن ونصفه بمجاناة في
 البيع والنصف الاخر بالف يدع الى الورثه مع الالف المبرور فيصيرهم
 القان والثاني يقدم المجاناة في الثلث على العين وهي مستوعده الثلث

وغيره

وبقية الميراث ملكا للمورث ان لم يكن يعنى عليه والثالث يفسخ البيع ويعاد الى
 حقه لا يورث عن غيره مالك واستخرج الورثة جميع ثمنه وسطل العن والمجاناة
 ولو ورث لم يرث له من مستغرق في الميراث ولو اشترى عليه من
 او انتهيه هل يصح قبوله ويبيع في الدار ولا يصح كقولنا ان يبيع ما سياتي
 في سرايه ولو اشتراه في صحه سرايه وجهان ساها الفاضل على الخلاف اذا
 ورثه او انتهيه بعين من راس المال او من الثلث وقيل ان من خرج حرمها
 على القولين فيما اذا قبل العهد المصه على بعض من بعض عليه على سبيله
 لغرضه انه يبرأ على صحه قبوله بعينه انه هل يصح ولا يسرى ولا يصح
 وسئل عن هذه الحاصه ثلاث مسائل **الاولى** اذا اشترى حرمها ملكه
 بخلاف ما اذا اشترى المسلم رجلا حرميا واستوفاه فانه لا يبرئ حتى يوافق الامام
 او تاسيه ولو كان الماسورا امراه او صبيا او محتونا رقيق يفسد الاسر
 ولا يحبس في القاهرة ان يصح بالخاف خيل وركاب بل خمس وان كان
 لسوقه او اختلاس يمين على ان المال الماحود على هذا الوجه هل خمس
 والمشهور انه لا يحبس على هذا المحصر في القاهرة واما الذي يملك الحر
 الذي يصره ولا يشترط في الملك بالقهر تصد الملك وقال الامام عدي
 لشرط ولو قهر العبد سيده الحر عمن العبد وملكه سيده وجازله
 يبيعه من الحر في الذي المسلم ولو قهر الزوج زوجته واسترقها ملكها
 وجازله سعيها وكذا لو قهر المروجه زوجها ولو قهر الحر اباه او امه
 فوجهان احدهما يملكه ويحور سعيه ولا يعنى لا يبرئ القهر الموقف
 الملك وهو جواب الى روي المروري والباقي وهو جواب الى الجداد
 لا يملكه كذا ذكرنا في الخلاف وحمله الامام في دوام الملك وانما انهما
 متفقان على ان يملك كذا الامام لراعي بهمه فانه حمله فحجوا البيع
الثانية وهي مرده من احكام العن بالفرايد والسرايه فاذا اشترى
 المورث بعض فرسه عمن عليه ما اشتراه وسرى الى الباقي وكذا
 لو انتهت بعضه او قبل الوصيه له به سواء علم ان الذي ملكه فريسه

الدائع

الذي يعص عليه أملا والاستيلاء على القرب الذي يترك الاستيلاء وهو
الضيق المحزون والمراد فان كان منفردا به وكان ذلك جهاد فذلك
الرجح احسانه يعص عليه اذ اختار الملك في سرى الى الحسن الثاني
ان كان موسرا وان كان المستولى عليه عزم فان لم يكن غنيمه سواء عصب
حصنه عليه ولم يسر لعدم اختياره وان كان غنيمه اخرى فانها
الغنيمه بملكه لا غنيمه فهو لو لم يلق عزم معتق سهمه عنه ولا يملك
وان قلنا لا يملك الا بالقبضه فان وقع في سهم عزم لم يقوم عليه وان وقع
بعضه في حصنه عصب عليه ما وقع له وسرى لو وركت بعضه
عقب ولم يسر لعدم اختياره واختياره وكله لا اختياره فاذا وكله
في شرا عبد صفته كذا فاسرى له اسبه بالصفه المذكوره عصب وسرى
على الصحيح في انه اذا اسرى لوكله من يعص عليه ونفع له اما لو وكله
في شرا عبد صفته فهو اختيار من الموكل وكله لو وكله في قبول
فما به ووصاياه قبل له وصيه او هبته بعض فريسه سرى ايضا
وكذا فنول باسمه سرعا حتى لو ادعى له بعض اسبه فاما قبل القول في
اخره عصب الشفص على الميت وسرى الى نفيه ان في يده والقاضي
لم ينفذ ذلك على القول والقبضه فاما اذا علم انه اوصى له بفرسه
ولم يرد الوصيه عصب وان لم يفعل وعلى المذهب في نفعه على القول
بدمي ان يخرج على الخلاف في ان الملك هل يستقبل الوارث او لا
يم فعل الله او يستقبل الوارث اسدا ومنه وجهان فعلى الثاني يبيع الوارث
ولا يسرى في مرقى الوصيه وجه انه لا يجوز الوارث قبول الوصيه
من يعص على مورثه **السادس** لو اوصى له بعض من يعص عليه ارشده
فما قبل القول فعليه الوارث بعهده عصب ذلك لبعض من سراسه
الى نفيه ان كان موسرا وجهان اشبههما بغير وسعي في سبي المسله
على ان الملك في الوصيه يتم بحصل فان قلنا بالقول في ان الملك يحصل الوارث
اسدا سرى قطعا وان قلنا بعبر ذلك فهو محل الوجهين في حرمان كل صوره
حصول الملك فيها بطريق اختياره من الملك ولا يصدره التقليد

حا

كما لو باع بعض من يعص عليه على وارثه كان اخيه يتوب وما في ذمته حرم
فرد التوب بحيب واسترد العصب وعصب عليه لعل لسرى وكما لو اشترى
المكاتب بعض من يعص على سبيله ثم ضاع السيد لكان له تجزؤه وول يهدم
والوجهان كما لو حصن فيما اذا باع الكفار عصبه المسلم يتوب ويهدم
عبيدا وقلنا لا يبيع بيع المسلم من الكافر فله ردده **فصل في**
الاول جرح اس ومساياه فاشترى اسه اسد ثم مات من الجراحه فان
صحنا الوصيه للقاتل عصب من ثلثه والا فلا قال المعوى وعليه الجرح
ان يكون في صحة الشرا وجهان وقد تقدم في الوصايا **السادس** قال القائل
في الغناوى اذا اشترى المكاتب بعضه يعص بعضه وكما عصبه
ما دام مكاتبه فاذا عصب لم يقوم عليه الباقي لانه لم يقصد الا اذا اسر
نفسه وعصبه الا بحصله معا لغير اختياره **الخاصه الثانيه**
امتناع العصب بالمرض يقدّم ان العصب في مرض الموت وصيه وان كان
على الميت دس مستغرق في باطله وان لم يكن في صحته محضه الميت
فان جرح العصب منه فذاك والا صح ما جرح من الميت قال سراج الوارث
او احسنه يوقا الدس فهل يصح كما لو لم يكن دس فيه وجهان جرح القاصي بالصحة
واسعدوه الصحيح ابو حامد وفي الخاصه مسئلتان **الاول** اذا اشتق
المرض عنك مال له عزم فانه كان عليه دس مستغرق لم يعص به سرى
وان لم يكن لم يعص الا بثلثه وسقى بثلثه للورثه ولو مات قبل موت
ميت لموت حرا كله او بثلثه حرو بثلثه رسوا او بثلثه كله منه او جبه
صح كل منهما ايمه نوبى حصنهم الوجهين الاولين على ان ما جرح الوارث من مال
على الثلث سقدا وانما عظمه فعلى الاول عود حرا وعلى الثاني موت حرا
ويظهر فادى فيها في امور الاول في موهبه حصن فعلى الاول هي في مال
ان لم يخلع شيئا وعلى الثاني بثلثها في مال بثلثها على الورثه وعلى الثالث
هي على الورثه **الثاني** لو كان في ذمته واهبه وافضه ومات الجرح ثم مات السيد
فان قلنا في العصب موت بعضها كانت موهبه عصبه على الموهوب له ثلثها وعلى

قد رثه السببه بلكاها وان قلنا موت حركات على الموهوب منه هنا وان قلنا
 بموت ثلثا فعلى ورثه سببه ولو قبل المنيب لعد الموهوب فهو لو كان
 باقيا فمخرج قيمه الزايد على الثلث للورثه حتى لو كان الموهوب مال احسن
 بحسن الموهوب من الثلث فان لم يخرج منه عزم المنيب لهم ما رثوا الثلث
وهذا كله يقترب على المتقهور ان المتقصور له هذه الفاسده عن مضمون
 فان جعلناه مضمونا قال الاستاذ ابو منصور يصح ان يعمد للورثه
 وهذا قياس الوجه الاول ما سألنا ان يصح جمع العيمه وناس
 الثاني ان لا يصح شيئا **الثالث** لو اكسب العبد مالا بعد عقه فعلى الورثه
 الثاني والثالث هو ان لو لم يكتسبه وعلى الاول قال المتأورد في ان لم يكن له
 وارث غير سببه فان كان كسبه مثلي قيمته كما لو كان مائتي درهم فقيمته
 مائه ورثها السببه وعن جمعه وان كان اقل من مائه درهم
 ما يصفه حرا ويصفه رققا وكانت الماله للسببه تصفها بحكم الملك
 ويصفها بحكم الوكا وان له وارث غيره فان لم يبق الموصي يورث
 وماله لسببه فلو ان قلنا بالحدود انه يورث دخل الورثه
 بقدر كسبه فان كان كسبه مائتي درهم عيمه يصفه وروصفه وان كان ماله
 عمق ثلثه ورق ثلثاه **الرابع** لو كان له هذا العبد ولا يرثه كان
 ولا يورثه ماله وان قلنا ان يراه بموت وثلثه حرا بخر ولا يورثه
الخامس لو اعس من مريض موته عبدا وله مال سواء مات قبل موت
 الموصي او وصي بوصا قال القاضي فعلى القول انه يورث حرا او عبدا
 تضم قيمه العبد الى الوصايا وسقط من الوصيه بقدر ما يقع في ثلثه
 وعلى القول انه يورث رققا يحل كالمعذور ويستوفى في جميع الملب
 من ماله حتى عن المص ان يورثه بموت كله حرا ولا يدخل في الوصيه ولا يرثه
 الوصايا كما انه اعتقه في الصحة والامام روى هذا عن الجمهور وقال هو
 قول من يقول في الاول ان العبد حر كله او موكله وعلى القول
 انه يورث مبعضا حكمه بعد موته حكمه لو بقي حرا فعلى هذا يخرج الملب

وتمام

وتمام الوصايا وهو مخالف قول القاضي في احسانه من الملب
 على القول انه يورث خيرا كله فحصل على هذا القول في احسانه من الملب
 وحيث ان ولو وصي عبدا واعتقه وله مال اخر فثلثه في يد المنيب قبل
 موت الواصي يورث لو اعتقه ومات قبل موته في احسانه من الملب وحيث ان
 ولو انقلبه المنيب يورث لو كان باقيا حتى لو كان له مال اخر حسم الموهوب
 من الثلث فان لم يخرج منه عزم المنيب للورثه ما يورث على الملب
 وهي من الحاصه الرابعه ان لها على المسله الاولى فذكرت معها
 اعني بلاثه اعبد قيمتهم ميسا وبه لا مال له عيمه وماذا احد من الورث
 السببه قاله الشافعي والاصحاب يدخل المنيب الفرعه وان حرم
 روق الاحزان وان خرج لاحدا من الورثه فقط واستشكل الامام
 وقال فاس من حل المنيب كالمعذور في الاولى ان لا يدخل المنيب في الورث
 وان ادخلناه في الفرعه فان خرج له الحريم فان له ما في حرك
 موروثا ورق الاحزان وان خرج له الورث لم يحسم على الورثه
 ونفاد الفرعه من العبد كما لو لم يكن عيمه فخرج له سهم العيم
 عيم ثلثاه ورق ثلثه والعبد الاحر وان خرج سهم العيم استند
 على احد الحسن وكذا يعين ثلثاه والملي ماله رثها ولو كان الملب
 اسير قال ابن مبرر يفرق وان خرج سهم الحريم على العبد المنيب عيم
 نصفه ورق الحري وان خرج عليه سهم الورث افرعها من الاحر
 فان خرج سهم الحريم على المنيب اعتقنا بصفه ورق الاحر وهو مثلا
 ما عمن من الملب وان كان موقدا لحد الملائه بعد موت السببه
 وقبل وضع الوارث يده على النكاح والحكم كما لو مات قبل موت السببه
 يفرق فان خرج له ورق الاحر وان خرج لاحد المنيب عيم
 ثلثاه ولم يحسم ماله بدخل في يد الوارث عليه قال الرابع في لفظ المنيب
 نصفي الاكفا بان لا يكون المنيب له لسبون الحكم المذكور ولو اختلف
 العيم من المنيب في شوقه لحد والمحبوب على الوارث اطل المنيب في الراجح
 وان كان موته بعد وضع يده على النكاح وقبل المنيب في المنيب

انه يجب الملبس على الورثة حتى لو خرجت الفرعة لاحد الخبيثين
قوله الثاني ان الحكم كما لو مات من سواهم والفرع الى حكمها في الوحد
فما اذا مات قبل وضع ايديهم على التركة وعطفت فيه **فخرج**
لو قتل احدا بعد اكمالته من موت السدا وبعد ادخل في التركة
فان خرج سهم الحي لا احد الخبيثين على جميعه والورثة الاخر
ومعه القليل وان خرج للمقبول بانه من حصة او على باسلة
دنته لو رثته ولا محل للمصاص على المذهب **الحاصلة الرابعة**
الفرعة والسطر في محلهما وكيفية **النظر الاول** في محلهما
وهو ان يكون الميراث من مرض الموت او قاذفة واحدة وبصرفه عنهم
وكلمة الوارثة الزائدة عليه فتخرج عنهم لجميع الحرية في بعضهم
بعضو بحكماله او بغير منه بعض بعضه وفي الصاغة بنود **الاول**
ان يعتقهم في مرض الموت ولو اعسهم في عرس عتقوا كلهم ولا ريب
الباقي رخصهم دفعه واحدة فان يقول اسم احرا او اعسهم او
وها ولا احرا او يوكل باعناهم وكلما يعتقوا دفعه واحدة او اعسهم
اسم وكلمة يعتق هو وهما دفعه واحدة ويوكل وكلما يعتقهم بلفظ
واحد او يعلق عنهم على رجل واحد او على موجد بمجمعة
سواء كانت لبعاليهم او مرسه وسعهم بلفظ واحد يقول
سالم وغام وغام وغام فان قال احرق في الواصي هو كما لو قال احرق
فتخرج عبد السراحم وقال المصاحي او حامد سراحم فان قال احرق
حر به الاحر قبل وان قال اريدت حر به عن لم يسل وان قال اريدت
حر به الجميع فهو كقولنا حرا او لو اعسهم مرسا ودم الاول والاول
الان بقا الملبس كما لو قال سالم حر ثم غام ثم واصل وسالم حر وغام
حر وواصل حر واستسكن كل الواصي هذا الاحر بانه لو عتق بالاعتقاد
مستشه الله رجح الى الحل **المالك** ان يعتق بلفظ واحد منهم ولم يحل الوارثه
فان رثته او اجاز واعسوا كلهم ولا فرعه وحري الفرعة من الواصي
يعتق جماعة بضو بلفظهم ومما لو قال الملبس حر كل واحد منكم على

المهر

المذهب ولو قال اعسنا نكحتم او نكحتم حر قبل موتكم لا يعتقكم فيقطع بالافترع
او كقولنا الثالث من كل منكم حر حتى ياتي منه الوجهان فيه طريقان ولواضاف الى
الموت يقال تلك قال واحد منكم حر بعد موتي او اثلثها او احرار بعد موتي
عنتق من كل واحد فله ولا فرعه على الصحيح ولا فرق في الافترع في صورة الوارثه
بين ان يوصي بعضهم دفعه واحدة او يوزع الوصيه بعن بعضهم على الوصيه
يعتق بعض بان يقول اعسوا عا عا اعسوا سالا لان وقت الاستعانة والموت
مختلفا لترتيب في الاعتناق المجزأ فان عتق الاول مقدم قطعا الا ان يثبت
الاعتناق بان يقول اعسوا انا لانام فلا يابا ولو علق العتق بالموت يقال اذا مات
فانتم احرا او اعسنا نكحتم بعد موتي ورتب فقال اذا مات فلان حر وفلان حر
افترع ايضا وفيه الوجه المتقدم في الوصيه انه لا يفرع ويعتق من كل سهم
ثلاثة ولو قال سالم حر بعد موتي وغام حر بعد موتي وواصل حر بعد موتي فماتهم
الاول فالاول كما لو وقع في المرض او يفرع كما في الوصيه فيه وجهان احدهما
الثاني لو قال اذا مات فسالم حر ثم بعد غام ثم بعد واصل فالاول فالاول قطعا
وحيثا فرعنا في صورة الوصيه فمات يعن من خرجت له الفرعة له حر وحرما
ام يتوقف على انشا عتق فيه وجهان احدهما الثاني لو دبر عتقا ووصي
بعن اخر فالمدبر يعتق بالموت والوصي يعتق بتوقف على انشا عتق وجهان
احدهما تقدم المدبر والمخصوص انه يفرع منهما وفي كيفية الافترع اذا كانوا
جماعة وحيث ان احدهما يفرع كل فرد ويفرع من عتق المدبر وعن الوارثه
فان اخرجت لاحدهما عتق والثاني يخرج في الفرعة من الفرع من الوارثه
بالمثل من خرجت له الفرعة منهما **فخرج** الاول في الافترع الجمع بين
المنشأ وبين ولا يجوز التفترقه من الام واولها الصغر ومعه نظر لجواز
التفترقه بينهما بالعتق قطعا قال في جواز رثته من الزوجين وحرمان رثته
الممنوع انه قد ينقض في جميع النكاح وهذا كله عند ما كان الجميع
فصل في مسائل من الدور وكيفية الاخراج من الملبس والحاح
في معرفتها الى تقدم قاعدتين احدهما ان المهر لم يعرفه الثالث

فيمثل بمنزلة غنقه في مرض الموت فمعه يوم الاعتناق لا الاقراة فيمن اوصى بعتقه
فمعه يوم الموت كذا من غلق غنقه بالموت وعرفه ما سقى الموتى اهل بيته من
يوم الموت الى ان يغيبوا التركة على المذنب قال هـ قال في يوم الموت
على المذنب اذا اجر عتق عبيد في مرضه وصي بعض اخر فمما الاول يوم غنقه
والاخر يوم الموت وفيه التركة باقل الغنمين من وقت الموت الى وقت غنقهم
ايها فان خرجا من المذنب غنقا وان خرج احدهما اعتقنا المذنب اياه
فان راد المذنب على احدهما اعتقنا بقدر الزيادة من الموصي بعتقه وان
ارقنا بقدره من المذنب اعتنا فيه ولو اعتق في مرضه عبيدا ما راد قال
احدهما والاخر وصي يعتق احدهما قال اعتقوا احدهما ولا قال الزاوي
كتب وقعه للموصي واخرى للموصيه ورقعتان للتركة من خرج له سهم
فكانه اعتقه بعينه ومن خرج له سهم لوصيه فكانه اوصى باعتقائه بعينه
ويكون الحكم كما تقدم وقال من الصباغ ميرا الثلث بالفرعة او لا ثم يميز
من المذنب اعتنا فيه ومن الاخر وقد مر نظيره عن الماردي **السادس**
كل عبيد من العبيد المذنب عتقهم اذا اعتق بالفرعة حكم بعتقه من يوم الاعتناق
لا من يوم الفرعة وله ما اكتسبه من يوم الاعتناق ولا يحسب من المذنب
سوا ما اكتسبه في حياته بعتقه وبعد موته وكل من يفتي منهم رقعا فاكما
قبل موت سنده بحسب على الوارث في الدين واكسائه بعد موت سيده
وقبل الفرعة لم يحسب عليه خصوصها على ملكه واما العبد الموصي بعينه
فلم يكن يكون اكسائه بعد موت سيده وقبل اعتنا فيه منه ثلاث طرق صحتها
القطع باثبات العبد لا استحقاقه الاعتناق بالموت استحقاقا مستقبرا
والثاني انما للمورث وهو مقتضى قول المتولي والرافعي في موضع اهل الورثة
قطعا ولا يتقدمها وصايا الميت ولا يقضي دينه خلافا للاصحاب
ذكر الماردي في ائناسان مما قولس وذكره الرافعي في موضع وجع
الى المسائل الاولى اعتق في مرض موته ثلاثة عبيد لا يملك عنهم قيمه
كل منهم ما به واكتسب احدهم قبل موت المذنب ما لا فاما ان يكون قد راد
قيمه او اقل او اكثر **الحال الاول** ان يكون قد رادها فاذا افرعنا

فان

فان خرجت الفرعة المكتسب عتق وفاز كسبه ورق الاخران وان خرجت الفرعة
عسول لم يفرع به بل تجاد الفرعة من المكتسب والباقي فان خرجت لغير المكتسب
ثلاثة وله سهم ثلثه ربع ما به وبقي ثلثاه والمكتسب كسبه للمورث وان خرجت المكتسب
وقوع الدور لانه يعتق بعينه ويتوزع المكتسب على ما اعتق وعلى ما راد المكتسب
حصه ما اعتق ويرد التركة حصه ما راد وان راد ما اعتق ويرد
رسمه الاخر والمباذله وملك حصه انه يعتق من العبد المكتسب بعينه ويخمد
ربع كسبه يبقى للمورث ثلاثة ارباعه وثلثه ارباع كسبه فحمله الموصي
ما به وخمسه وعشرين وحمله ما بقي في المورثه عدها ونصف ورثه
ثمانه وخمسه وسبعين وخمسه وسبعون من المكتسب وذلك ضعف ما اعتق
الثاني ان يكون مثل قيمته بان اكتسب ما س فان خرجت الفرعة الثمانية
لغير المكتسب عتق ثلثاه وبقي المكتسب وكسبه للمورث وان خرجت
فقد عتق منه شيء وتبعه من كسبه شيان بقي للمورثه اربعة ارباعه
اشيا وان شئت ربع ما به الا ثلاثة اشيا بعد ضعف ما اعتق وهو
وسمان فخرج الاربع ما به حصه اربعة ارباعه بعد ان يرد من خمسة اشيا
بسيطة عبيد من بعد من بقي عدان في بقا بله خمسة اشيا فالشي خمسة ارباع
وهو اربعون بعد عسول ما به واربعون وبقي للمورثه اربعة ارباعه سدس
وثلاثة ارباع من كسبه ما به وعشرون والعبد الاخر وحمله ما سان وثمانون
الثالث ان يكون نصف قيمته بان اكتسب خمسين فان خرجت الفرعة لغير المكتسب
عتق سدسه وهو ستة عشر وثلثان وبقي حصه اسداسه والمكتسب كسبه
للمورث وحمله ذلك ما سان وثلاثة وثلثون ضعف ما اعتق وان خرجت المكتسب
عتق منه شيء وتبعه من المكتسب نصف شيء بقي للمورثه عدها ونصف شيء
وحاصله انه يعتق سبعة وبقي للمورثه ستة اسباع وهي خمسة وثمانون
وحصه اسباع ومن المكتسب ستة اسباع وهي اثنان واربعون وستة اسباع
والعبد الاخر وهو ما به وحمله ذلك ما سان وثمانه وعشرون واربعه
ضعف ما اعتق **المسألة الثانية** اذا ارادت فمعه من خزانة اقد كانت
الزيادة على كسبه فان خرجت له فرعة الموصي معته الزيادة غير محسوبة عليه

وان خرجت لغيره خمسة مائة قيمته على الورثة في المثال المتقدم في الاول
اذا زاد في قيمته احد الم بعد العنق وقبل موت السيد فان خرجت الفرعة له
عنق وبقول الاخران وان خرجت لغيره عنق ثم يفرع من الاخرين فان خرج
لغيره من اذنت قيمته عنق ثلثه ان كانت الزيادة مائة وثلثا ان كانت
وسدسه ان كانت خمسة وان خرجت الفرعة الماسة لمن راد في قيمته عنق
منه شي وسبعة من زيادة قيمته ان كانت الزيادة مائة شي وسبعة في الورثة
ثلثا مائة الا سبعة تعدل مثلي ما عنق وما عسى مائة وشي فثلثا ما بينات
وشيان فبحر المليمات الا سبعة سبعة ويريد على ما عا دلهما **مسألة**
واربعة اشياء فاسقط ما عسى مائة من الملام مائة فصا صا سعي
مائة في مقابل اربعة اشياء تكون كل شي خمسة وعشرون فيكون العبد
الزائد القيمة ربعة وسبعين في الورثة نصفه وربعة وممها مائة خمس
والعبد الاخر قيمته مائة والمجموع مائة وخمسون وهو مثلا فاعتق
اولا واخرى وعلى هذا القياس اذا كانت الزيادة مائة واكثر فقص
احدهم فحادث الى خمسة فان خرجت الفرعة له عنق خمسة ولم يعس
من الاخرين شي لان المحسوب من المثلث يخرج من قيمته يوم الاعاق
كما تقدم وقد كانت يومئذ مائة وان خرجت لغيره عنق خمسة سبعة
لانه ما خرج روح الفرعة لمن لم يقص قيمته ان الفرعة مائة وخمسون
بشرها بلائها وثمانون في ثلث وذلك قيمة خمسة سبعة من لم يقص
ولو كان المحسوب عدان بالصفة المذكورة فحادث قيمته احد الى خمسة
فان خرجت الفرعة للذي لم يقص قيمته عنق بصفة وفي الورثة نصف
والعبد الاخر وهو نصف ما عنق وان خرجت للذي اسقط من الملام
لانا يحتاج الى عنق شي بحصة معبر يوم الاعاق والى بقا صفة الورثة
فيخرج من يوم الموت وطريقه ان يقال عنق مائة شي وعاد الى نصفه
فيبقى للورثة مائة وخمسون فيكون نصف شي وذلك بعد ضحك ما اعتقاه
فبعد اخر احد مائة وخمسة سبعة ونصف شي والسبعة من سبعة اصب
خمسة وخمسة مائة وخمسة سبعة فيكون ثلثا العنق من العبد يوم الاعاق

سبون

سبون فعملنا انه عنق من العبد يوم الاعاق وسبون وعاد ذلك في المثالين
على الورثة خمسة مائة هذا العبد وهو عشرين في العبد الاخر وهو مائة والمائة
والعشرون صعد السبعة والواحد في التقاض احد سبون المحسوب في الاول
فيقال بحسب التقاض على الواو في اليعزى ان كان الواو في مقصورا من
الفرعة لم يحسب عليه كما في حال الجباة والا فاصح انها تحسب عليه ويرطع
ولو كان المحسوب عبدا واحدا فقيمته عنق العنق مائة وعند موت السيد
خمسون فقد عنق منه شي وراجع ذلك العنق الى نصفه فيقول فحادث
ناقصه نصف شي بعدل مثلي ما عنق والذي عسى شي فكون ثلثا مائة
ثم بحر المحسوب نصف شي وزيد مثله على ما عا دله ذلك وهو شيان مائة
سبعة في مقابل اربعة خمسة فالثاني من ذلك خمسة وعشرون في
عاد الى عشرة فيعقب منه قدر عشرة وهو خمسة مائة في مقابل
عشرين عاد الى عشرة وعلى الماوردى وجهها انه لا يحسب عليه **مسألة**
لو كان في خمس عشر عتقهم جارية فحلفت بعد العتق وولدت قبل موت
فالولد كالسب فاذا خرجت الفرعة لهما تنعما الولد في محسوب في ثلث
وان خرجت لغيرها جارية في المثال المتقدم في المسألة الاولى في
الفرعة لهما عتق في ثلثها وادعها ولا يحسب من ثلث وهو حر ولا عليه
وان خرجت لغيرها عتق ثم يفرع من الباقيين فان خرجت لغيرها كامل
عنق ثلثه وان كانت قيمة الولد مائة وثلثا ان كانت قيمته مائة وسبعة
ان كانت قيمته مائة وخمسة وان خرجت للوالد وجميع حملها مائة ففقد
شي وتنعما من حملها مثله وفي يد الورثة ما قيمته مائة مائة الاسر وثلث
تعدل مثلي ما عنق والذي عسى قيمته مائة وشي فثلثا مائة مائة في
الثلثا مائة سبعة وزيد مثله على ما عا دلهما مائة مائة وربعة اشياء الما مال
بالناس مائة من اربعة اشياء في مقابل مائة يكون كل شي خمسة وعشرون
فيكون ثلثا مائة وربعة حملها ويرى باقيها والعبد الاخر وذلك مائة مائة
وهو مثلا ما عسى مائة مائة اذ اوارت قبل موت السيد فان كان
بعده فان خرجت الفرعة لهما فالحكم كما تقدم وان خرجت لغيرها فان
لاكثر من ستة اشهر من الموت عسى من خرجت لهما الفرعة فقط ولا عاد

لحدوثه على ملك الورثة وان له لاقل من ستة اشهر قبل موته ^{صعته}
 قبل موته حتى يكسب على الورثة من التلخيص وينزع بين الورثة والآخرى ولا
 يكون حكمه كالوصية اكثر من ستة اشهر من موت الموصي ولا تعد الفرقة
 قال طاوردي والبعوي ينبغي على ان يجعل تركته كما ان قلنا في كل حال
 بعد الموت فلا تعد الفرقة وان قلنا نعم فهو كالحادث بعده فيعاد قال الشيخ
 واطلق الصبيداني حكمه من خمس انه اذا ولد بعد الموت ^{على الورثة}
 في التلخيص ام لا ولو اعتقها وهي حامل فولدت قبل موت المستد كان ^{المأثور}
 ان قلنا الحمل لا يعال له قسط من التركة والحكم كما لو حملت بعد الموت
قلت وهذا اختار الفقهاء وان قلنا انه يعال له وقد فرضنا
 قيمته بعد وضعه بما به فهو ما سيرا لعنق ممل ومواريها ولو لم
 المستغنى عنه ومواريها ما به وقد اعتقها وهي حامل وقلنا يعال له قسط
 قبل بعث من كل منهما ثلثه او يفرغ منها حتى يعثر من احد في التلخيص
 اذا اخرجت الفرقة له ويرق باصه مع الاخرية وجهان محتملان
 احدهما يعنق كل لوا عتق في مرض موته عتق من قبله كل منهما ما به
 لا شيء له غيره والثاني لا لان الحمل كالتابع لها ولو كان الحمل في هذه
 موجودا حين العتق محتسبا عند الموت فيقولان احدهما انه يضاف
 الى التركة على قولنا يعال له قسط من التركة والثاني لا ويكون من التركة
 والورثة ميعن ثلثها ويصعبها ثلثه في اخره ويرق باقية ما
الرابعة اعنق عبدا في مرض موته لا مال له غيره فتمت ما به
 في اكتسبه بعد موته وقبل موته استبد ما به فهو زرع اكتسبه قبل موته
 وما بقي ثلثا وحصة ما عتق لا يحسب عليه وحصة ما رقيق يزيد في
 التركة فتزيد بزيادة التركة المقدار المعتق وتبعض حصته من التركة
 واذا زاد ما عتق بقصه التركة تسقط ما عتق وتزيد لما لا يزيد
 ما عتق وهكذا يدور بزيادة على بقصائه وبقصائه على زيادته تقطع
 الدور بالظرف الحساسة وهي ثلاثة الاولي طريق الجبر والمقابلة

فصل

فنقول عتق من احد شي ومعه من اكتسب شي غير محسوب عليه بقا للورثة
 ما يتان الا شئ من ذلك بعد ما عتق وهو شئان بحرهما من
 بكل ما يدور نصف الى ما قابلهما متساويا ليصير المقابلة مبلغ اربعة اشياء
 تكون لما يتان بعد ان اربعة اشياء تكون الشئ في مقابلته خمسة
 فعلى التمس في العتق اربعة اشياء انسان وهو نصف الاربعة فعلى انه
 لعنق من العتق نصفه وبنصفه نصف كسبه غير محسوب عليه وسبق للورثة
 نصفه ونصف كسبه وهو ضعف ما عتق **الباب** طريق التمس باحد
 العتق سهرما ولما يتبعه من التمس سهرما وباخذ للورثة ضعف ما اخذ
 للعنق وهو سهرما فيجمع اربعة اشياء ثم ياخذ التركة والكسب وهما ثلثان
 فيقسمها على الاربعة خرج من التركة نصف فقلنا ان الذي عتق
 التركة **الباب** طريق الخطا من جعل العتق ثلاثة اشياء وكذا العتق
 في سهم بقا للورثة سهرما ولهم من التمس سهرما فاجعله اربعة وكان في
 ان يكون انسان فقد زاد انسان وهو الخطا الاول ثم يجعل خمسة
 وكذا العتق في سهم وسبق للورثة اربعة ولهم من التمس اربعة فالمبلغ عا
 وكان يبيع ان يكون اشئ فقد زاد سبعة وهو الخطا الثاني يسقط في
 من الاكثر يعني ثمانية بقسمها على الاربعة المحفوظ يخرج من التمس
 انسان فقلنا ان العتق يحسب بقسمه على سهم من ثم يضرب ما اخذ العتق
 او لا في الخطا الثاني يكون سبعة وما اخذ العتق ثمانية في الخطا الاول
 يكون النقص يسقط الاقل من الاكثر يعني اربعة بقسمها على الاربعة
 المحفوظ يخرج من التمس واحد وهو الذي يعنق والواحد من التمس
 نصف ولو كان كسبه مثلي قيمته او نصفها فالطريق في معرفة ما عتق
 لو خذ ما بقدم **المستد** **الحكام** اعنق ثلاثة في مرض موته
 قيمته كل منهم ما به ولا مال لغيرهم واكتسب كل منهم ما به في حياته المعتق
 ثم خرج له الفرقة او لا عتق وقار كسبه ثم يفرغ ثانيا من حصة
 الفرقة عتق منه شي وتبعه من التمس مثله مثله بقا مع الورثة اربعة ما به

سوا شمس يعني مثل ما اعتقنا وهو عبدان وشيآن فبحر الاربعاء شمس
دعبل في نوبه مثلها على العبد من شمس نصرا ربه اعبد واربعه اشيا سقط
عبد من عبد من شمس في عبدان في مقابله اربعة اشيا فالشيء يصعد دعبلنا
انه عتق من هذا العبد نصفه ويتبعه نصف كسبه غير محسوب في الورثه
النصف الاخر ونصف كسبه والعبد الاخر وكسبه وحملتها ثلثا ما
ما اعتقاه **السادس** لو اكتسب واحد في المثل المذكور ما به بعد موت
المعسر فان خرجت القرعة له عس ويتبعه كسبه غير محسوب عليه كالاكتسبه
في حياته وان خرجت لغيره عس ورق الاخران ولا تغاد القرعة المكتسب
بل يقر به الورثه كحصوله في ملكهم وكسبه من اوصى باعتاقه في حياته الورثه
للموصى بل يزيد به التركة والملك وكسبه بعد موته لا يزيد به التركة
ولا الثلث بالاحلاق هل هو للعبد والورثه منه طرق تقدمت **السابع**
لو اعتق حارس بعد كل واحد ما به في المرض فولدت احدها ولدتا
منه ما به فقد تقدم انه كما لو اكتسب ما به فان خرجت القرعة للتي
لم تدر عتقت وقت الوالده فولدتا وان خرجت للوالده عس مهاباكي
وسعها من الولد مثله سفي مع الورثه ثلثا سوا شمس بعدل ضعف
ما اعتقنا وهو شيآن بعد الحرح بعدل بلما به واربعه اشيا
فالشيء ربع الثلثا به وربعها ربع بلانه اربع المائه تعرف ما اعتق
بلانه اربعها وكذا من ولدها سقام مع الورثه ربعها وربع الوالده جازيه
الاخرى وحملته ذلك ما به وخمسون ضعف ما عس **الثامن**
لو قال بجارية له حامل في مرض موته انت حره وما في بطنك فولدت
لده من سنة شهر من يوم الاعتاق ولم يعلق بعض اقرب سها فان
خرجته القرعة للولد عتق وسها ان وفي الملك به والاعتق بغيره
وان خرجته لها عتقت وتبعها الولدان في ما الثلث الا تصحسها
وسعها من الولد شي وطريق استخراج ما تقدم ما اذا العس عبدا
واحدا واكتسب ونقوم الولد يكون ثم الولاده ويزيد ذكره في كتاب

الوصية

الوصية **النظر الثاني** في كيفية القرعة وكيفية الحره التي عليها
القرعة اما كيفية القرعة فقد مر في كتاب القسمه ان للقرعة طريقين احدهما
ان يكتب اسم الجريد في رقاع ثم يخرجها على الرق والحره ثم يخرج
اسمه للعتق عتق ورق الباقيات وان خرج اسم احدكم على الرق لقت
ثم يخرج اخرى على الرق والحره ويجعل ما فيها ويتبعين للماني للورث
او الحره **الثاني** ان كسب الرق والحره ويخرج على اسم العبد
والمفرغ بخير بينهما ومنهم من ثبت فيه قول من اختلفوا في ايهما في الحره
او في الا ولوية والاكثر على انه يتخير بينهما في لعتق والطريق الاول
اسهل واصوب عند القاضي والامام لان الطريق الثاني قد خرج الى
اعاده القرعة مرة اخرى على راي فان بعضهم قال كسب الرق في رقه
والحره في اخرى فان خرج ورقه الرق لو احدا عدا الادراج والشر
من الماني وسها ولا استغوا من كتابه ورشس للرق وقال الخزان
الطريق الثاني سهل لان فيه قطع النزاع في المبدل فمن خرج عليه وسح
ان يكون الرقاع صفرا او مائتا ربه مد رجه في بناء في سطين
او سبع وكحه وحمل في محو من لم يحضر وعطى ثوب وبلغه يخرجها
اليه تحت ولا يجوز الاغراض عن القرعة والهمر بطريق اخر لظان غلب
ووضع طفل به على احدكم او سراجا من عرض له في الجريد وكسب
الرقاع في القرعة بل يجوز الاقتراع باسمها مائتا ربه كالاولم والوك
ولا يجوز باسمها مختلفه كقلم ودواه وحصاه ونواه قال الامام واذا
اسمنا الرق والحره فقال المحرح اخرج على اسم هذا وقال
الاخرى اخرج على اسمانا او اثنتا الاسماء وقال المحرح اخرج
على الجريد وقالوا اخرج على الرق او سراج الورثه والعبد
فقال الورثه اخرج على الرق وقال العبد اخرج على الحره
فهذا الم سعرض له الاحكام وفيه احتمالات راسدا لورث والحره
احدهما انه يقرع من العبد او لا حتى يخلص من حرص على الرق
والحره فاذا اخرج واحد اخرجت قرعة على اسمه والماني ان

على دفعه والرق على رفقس ويعلى المخرج كل عدد فحقه قال الرابع
وقد سبق في القسمة ان يعين من يداه من لشركا والجزء موقوف
برأي القسام فمحقن ان يتا هذا ايضا ينظر من سوي الاقراع فليس
او وصي حي يدعى مرقا وقد ينزل منه الامره فان الامر في ايل
الى الحرمان الكلي واما كيفية الحربة فهي بحسب الحلحة فاذا اعقب
عبد من مال له غيرها او لا يعني ثلثه بها ولم يجز لورثه جعلها
جزا من واقرعنا سبهما اما يا ثبات سبهما كما سرت خرج له سهم
الحربة عتق ان احتمله الثلث وان نقص عنه فمقداره وان زاد سمر
من لمان وان كانوا ثلاثة جزا ولا فقه اجزاء ان القسمة فممن
عتق من خرجت له الفرعة ورق الاخران وان تفاوتت قيمتهن كما به
وما سمر وثلثاه فان كانت اسام في الرقاع فان خرج اسم الاول
واخرجت دفعه اخرى فان خرج اسم الثاني عتق نصفه وان خرج الثالث
عتق ثلثه وان خرج الا اسم الثاني عتق ورق الاخران وان خرج الثالث
عتق ثلثاه ورق باقية والاخران وان كتب الحربة في دفعه والرق
في رفقس واخرج على اسامهم وان كانوا اكثر من ثلاثة فان امكن تسوية
اجزائهم عدد او قيمة كسنته وتسعة واثنى عشر فممنهم متساوية
جزوا ثلاثة اجزا وفعل بهم كما تقدم في الثلاثة المتساوية وكذا لو بينت
الحربة بالقيمة دون العدد كما لو كانوا اربعة اسام فممنهم
ما به وانما ان قيمة كل منهما خمسون فمحل الاخر جزا واحدا وكل واحد
من الاولين جزا فان خرجت الاخر عتقا ورق الاولان اخرجت
احدا لا وليس عتق ورق من عداه وكذا لو كانوا خمسة فممنهم احد
وقيمة كل واحد منهم من لمان فبين خمسون فمحل الاول جزا وكل واحد
من لمان جزا وكذا لو كانت ثلاثة مائة سهم فممنهم كل واحد مائة
وبلانة فممنهم كل منهم خمسون فممنهم الى كل اسر حبيسا وحصلهم
ثلاثة اجزا وان امكنت التسوية بالعدد دون القيمة كسنته فممنهم احد

ما به

ما به وقيمة اثنين ما به وقيمة ثلاثة كالأصح المنصوص انهم يحرون واحدا
واثنين وبلانة ويقرع منهم وقبل يحرون بالعدد فمحل اللذان فممنهما مائة
جزا والذى قيمته ما به مع واحد من الثلاثة المائة جزا والباقيان
من الثلاثة جزوا ويقرع فان خرجت الفرعة للذين فممنهما ما به عتقا
ورق لمان قون وان خرجت للذين فممنهما ما به اعدت سبهما وان خرج
للذي قيمته ما به عتق ورق الاخران اخرجت للاخر عتق وعس من الاول
ثلثاه وان خرجت للذي قيمته ما به لمان المائة عتقا واعتق الفرعة
من الجزا من الاخران فان خرجت على الذين فممنهما ما به اعدت الفرعة سبهما
من خرجت له عتق ثلثاه وان خرجت للذين فممنهما ما به ولان اعدت سبهما
فان خرجت على الذي قيمته ما به لمان المائة عتق جميعه وعس من الاخر ثلثاه
وان خرجت على الاخر عتق جميعه وهذا تطو بل لا فائدة وان كان للعدد
ثلث صحيح وليس للقيمة ثلث صحيح كما لو كانوا ستة فممنهم احد مائة
وقيمة اسر خمسون وقيمة ثلاثة خمسون فممنهم جزا واحد فان خرجت
الفرعة للواحد عتق ثلثاه ورق باقية والاخران فممنهم احد جزا واحد
واحد عتق منه سدسه ورق باقية مع الجزا الاخران اخرجت
للجزا الاخران فان كان جزا الاسر اخرج سبهما فمن خرجت له الفرعة عتق
ورق صاحبه مع احد الاخر وان لم يكن للعدد ثلث صحيح ولا للقيمة
ثلث صحيح كقائمة اعدت قيمتهن متساوية فقولان الحكم انهم يحرون
ثلاثة اجزا بحيث يقرب من التثنية فممنهم ثلاثة وبلانة واثبات
ويقرع سهم فان خرجت فرعة الحربة على ثلاثة ورق عتق واحد
العتق فممنهم ثم يقرع بينهم سهم ورق سهم عتق فخرج سهم ورق
رق ثلثه وعتق ثلثاه مع الاخرين وذلك تمام الثلث اخرج سهم
الحربة على الاثنين عتقا ثم تغاد الفرعة من الستة فمحل الاثنين
فاذا اخرج سهم الحربة لاسر سهم اعدت الفرعة سبهما فخرج سهم الحربة

ما به

ثلاثة هذا اذا اتي في الرقاع الحربة والرق فان كسا الاساق اذا
خرج سهم اثنين لم تعد الفرعة بين السنتين بل خرج فرعة اخرى ثم فرغ
من الثلاثة المسمين فيها ثم خرج له سهم العتق عتق ثلثه ولا يجوز
على هذا ان يحزيم اربعة واشين واثنين والقول الثاني ان الرقاع على السنتين
بل برأى ما هو اقرب الى فصل الاخر فهو يحزيم اربعة اجزاء ثم ان
اثنين الرق والحربة تسكن الرق في ثلاث والعنق في واحدة
فان خرجت فرعة الحربة لاشين عتقا ونقاد الفرعة من السنتين
فاد اخرجت الفرعة لاسين اخرين فرعنا بينهما كما سبق قال الراعي
ولا يبعد على هذا ان يجوز اسات العتق في رقتين والرق في رقتين
واعتق الاثنان اللذان خرجت لهما رقتا الرق ولا يخرج من ذلك
خرجت لهما رقتا الرق **الاسم** وان شينا اثنتا اسم كالاس في رقتين
فاد اخرجت رقتا اسم الحربة عتقا ثم خرج رقتا اخرى عليها فرغ
من الاسين اللذين اسمهما فيها ثم خرج له الفرعة عتقا ثم خور
ان يكس اسمهما في ثمان رقاع وخرج واحد بعد واحد الى ان لم يبق
فان كان الحبيد سبعة فعلى القول الاول يحزيم ثلاثة واشين واثنين
وعلى الثاني يحزيم كسفتا الى ان يسوي في الثلاثة ان كانوا اربعة
فعلى الاول يحزيم اثنين وواحد وواحد فان خرج سهم الحربة واحد
الواحد من عتق الفرعة من الثلاثة ثم خرج له سهم الحربة عتقا
ثلاثة وان خرج للاثنين فرعنا بينهما ثم خرج له سهم الحربة عتقا
ومن الاخر ثلثه هذا اسم الرق في الحربة في الرقاع وعلى الثاني اثنتا
اثنتا اسم كل واحد في فرعة وخرج باسم الحربة ثم خرج اسمه اولا
عتق ومن خرج اسمه ثانيا عتق ثلثه وان كانوا خمسة فعلى الاول
يحزيم اثنين واثنين وواحد وعلى الثاني لهما اثنتا اسمهما في رقتين
قال القاضي اظري ومحمض هذا كله انا جعل الاسين حري في الثلاثة
ثلاثة اجزاء والاربعه فصاعدا ان لم يكن بعد بل الاجزاء العدة حتى يكون

هل

كل جزءا ثلثا لثلاث اجزاء ثلاثه وان لم يكن ذلك لانه لا يملك جمع اعدادهم ولا تقسمهم
فالصحيح انهم يحزون ثلاثة ويخرج سهم حتى يسوي في الثلاثة والماورد
لهذا كله اذا كان المقصود عتق الثلاثة فان كان المقصود عتق اربع
جزوا اربعة اجزاء لان يخرج من اربعة وان كان المقصود عتق اربعة
جزوا حري ثم على هذا ثم القولان في الاستحقاق لم في الاستحقاق
قال القاضي هما في الاستحقاق كل من اظهر من جاز واختاره الامام
والاخر في وقال لصيد لاني هما في الاستحقاق وهو في الاستحقاق
فصل يستعمل على مسائل **الاولى** اعتق في مرض مائة عبد او عيدا
وما كان عليه دين فان كان مستغرقا لهم فالتدبير مقدم على العتق ليعلموا
وتصرفه بما هم في الدينون فلو تبرع الوارث او احبني بقضا الدين
من ماله قال القاضي نفقدها بحمله الثلث وحكي الراعي خمس
في نفوده فيما اذا قال الوارث ان افضيه وانما العتق في الجمع لهما
نفقدها الثاني وبناهما بعضهم على الوجهين في نفود تصرف الوارث
في التركة قبل الدين واستبعده الشيخ ابو حامد وبناهما على الخلاف
في اختيار الوارث نفقدها قبل الحق او اجاره فلا قال المودى
وسمي ان يكون الاصح نفوده وان لم يكن ارب مستغرقا فاليان بعد
وقال الدين كانه جمع التركة فينفق الحق نفقدها كله
انما الفصل ظهور الدين بالموت فان لم يظهر الا بعد الحكم بالحق اما
بالفرعة او غيرها فان كان الدين مستغرقا فنقد مرقى الخاضع
الثلاثة ان العتق يبطل فان قضا الوارث الدين من ماله
في نفوده الوجهان وان لم يكن مستغرقا فان كان العتق عبدا
بوسر الاستحقاق فنقد مرقى حكمه ثم وان كان اكثر ففي بطلان الحكم
من صلها خلاف احدها يبطل فيكون الحكم كما لو كان الدين
عند الموت مفزع ولا يبالي بوقوع سهم الدين على من خرجت له

فرعه العتق أولا واظهرها لا يطل اليه بر من اعتق فقد الله
 فان كان قد رصف التركة رددناه في نصف من اعتقنا وان كان
 رددناه في قدر ثلثهم وهكذا فلو كان اجد ستة فليس في القيمة
 واعتقنا اثنين منهم ثم ظهر دين بقدر فيه عيدين فصاعدا
 الاربعه عيدين من الدين فبها كانا لانه لاحق لهم في الحق سواء اجد
 وثلثهم عيدين وثلث فيقتصر على الدين خرج لهما سهم الحربه ليعين
 وسهم رقب من خرج له سهم الرقب ثلثاه وعتق ثلثه مع الآخر
 وان ظهر من الدين بقدر قيمه بلانهم اخرج من الدين خرج
 لهما سهم الحربه من خرج له سهم الحربه عتق ورق الآخر وان كان
 العبيد اربعة وكما قد اعتقنا بالفرعه عيدين وثلثنا ثم ظهر دين
 بقدر قيمه عيدين فعلى هذا القول ساع في الدين واحد من المدينين
 على الرقب فيقتصر على الدين خرج لهما سهم الحربه فان خرج الحربه
 للدين كما اعتقناه كانه استقرت الحربه له وعاد الثلث من الذي
 اعتقناه من الآخر الى الرقب وان خرج للدين عيدين ثلثه استقرت الحربه
 وعاد ثلث صاحبها الى الرقب في اصيل الى الخلاف على ان الورثة اذا
 اقتسموا ثم ظهر دين هل ينقص القسمة واذا اقتسموا على ما بالدين
 فالقسمة باطله او موقوفه والخلاف في اصيل القسمة مخرج
 على انها ساع اما على القول بانها اقرا فلا ينقص الاداء لم يوفوا ذلك
 والراجح في ذلك ما ذكرناه على القول الثاني عما اذا لم يتبرع الوارث
 بوفاء الدين والظاهر انه يتبرع منه على احد الوجهين المبيد
 لا الا لظاهر يحيى الوجهين هما الصا اما اذا اعتق من مرضيه
 عبيدا لا يملك غيرهم وعليه دين لا يستقر قيمه فيقتصر عليهم للدين
 والتركة لسقوط العتق عما سحر للدين ويكون الحربه لقسمة

الدين

بالدين من التركة على ما باتى في حكم الجزاء الذي خرج للتركة للورثة العتق
 ويقتصر بينهما بثلاث سهام سهم للعتق وسهم للورثة وهل يجوز ان يفتقر
 أولا من العتق والتركة والدين من نفعه واحد كما اذا كان للدين مباح
 قيمتهم فجزاها اخرج سهمها للدين وسهم العتق وسهم التركة
 وكما اذا كان بقدر رصف قيمتهم وهم ستة فجزاها لانه للدين جزاها
 للعتق وجزاها للورثة فيه وجهان احدهما وهو نفعه في المختصر والآخر
 وعلى هذا قال القاضي والبعثي يعنى من خرجت له فرعه العتق وقال القاضي
 يتوقف على ان يقتضي الدين وهل الوجهان مبدئيا نفع الوجهين المقتصر
 فيما اذا اخرجنا حصة الدين ثم ظهر دين غير مستغرق هل ينقص الفرعه
 وهل هما مساويان في الخلاف في ان الدين هل يبيع الارث ويصحب
 الناس يرجع الوجه الثاني لان الاصح ان يظهر ولا ينقص القسمة
 فان الدين يبيع الارث وعلى الصحيح يكون الخبز به كسب الدين فان كان
 قد رصف قيمتهم جعلناهم جزاين واخرجنا سهمهم من سهم تركة وان
 كتبنا الدين في رقبه والتركة في اخرى واخرجنا احدهما على الآخر
 وان شينا كتبنا اسما كل جزى في رقبه واخرجنا رقبه للدين والتركة
 وان كان بقدر قيمه ثلثهم جزاينهم بلانهم اوفد وقيمهم جزاينهم
 اربعة واخرجنا يسهم دين وثلثه اسهم تركة ولا يجوز ان يفتقر على العتق
 والورثة قبل افا الدين لاحتمال التلطف **مخرج** لو ظهر للدين مال من
 او غيره بعد ما اعتقنا بعض العبيد بالفرعه وارفقنا بعضا فان كان
 قيمتهم او اكثر حكم بعتقهم جميعا من حسن العتق فيدين مع السهم كما
 من حسن ولا يرجع الوارث عما انفق عليهم كسهم بل كما كان نظره محتملا
 فصار فاسدا ثم فرق بينهما لانه انفق على كل كرجع قال القاضي في
 ان يقال يرجع وكذا هنا خلاف الوارث على المبتغى انه الحامل لصول الفوا
 ثم ما زال يحمل فانه يرجع وان كان دون ذلك خرج من المالك بعض

من ارتقناهم اعتقنا بالقرعة كما اذا اكدنا اعتقنا واحدا من ثلثه ثم ظهر
 ما يخرج به عبد اخر من اكدنا بقرع من اللدس ارتقناهم ثم خرج له من الحرم
 عتق ولو كان قد قع عسو بعضهم من اصل الدس مثل ان كانوا اربعة قومه
 كل ما به وعليه ما به واقرعنا الدس والتركه ونعا عبد الدس ما به واقرعنا
 من الباقيين لعتق واحد وقرعنا ان تظهر له ما به تسعس بظهره
 البيع في اجد ونصر بظهره اكل الدس عليه ولا تسعس القرعة
 انقانا مفرع من العبد الذي بطلنا بيعه والباقيان للورثة ثم خرج
 له القرعة عتق ثلثه وحري الحكم في المسئلة فيما اذا اوصى بعتقه وليس
 عتقهم فاعتقنا بثلثهم بالقرعة فاذا اظهر مال مثلي فعتقهم بثلثنا استحقاق
 الجميع للعتق وفي كسبهم من حسن الموت بالخلاف المقدم في كسب الموصي
 بعتقه من الموت والعتق **المسئلة الثانية** اذا اهدم العصور على
 او اثنين فاكثر او قال في احدها واحداكم او احداكم او احداكم دار لم يرد
 معينا اهدموا لتعين ووقف عنهم الى ان يتبين بثلثه الا ان اهدموا
 فاذا اهدموا واحدا او واحد من العصور فلو قال عتق هذا العبد او هذا العبد
 دون الباقي وهل العتق وقع من حسن الطلاق والعصر فيه وجهان في
 القفال علمهما ان لو طي هل يكون تعيينا في الامه والاصح انه تعيين في الباقي
 ليس بتعيين فعين العتق في الموطوء فلا جد وحكي النعوى عن القاصي
 ان وجوب المهر يثنى ايضا على هذا فان قلنا بحصول اللفظ الاول وجب
 وان قلنا بالتعيين فلا وهو مستكمل والموجود في تعليق القاصي الحزم
 بعدم وجوبه ولو كان الايهام في ما به وطى احدها قلنا الوطى تعيين
 الحصر العتق في غيرها فهو مترابا لتعين فمن روى على الوجهين ان العتق
 بمحصل ما لو ماتت حدى لاثنين قبل العتق او ملة فان قلنا بحصول
 باللفظ الاول فعين العتق في المبتد رقت لثانيه وكانت حده المقتولة
 لو رثتها وان عينه في الثانيه كانت على القاتل بينهما آله وعتقت لثانيه وان

كانت

كانت اقل ثلثه وان قلنا بحصول التعيين قال الامام والرافعي بعضهما فيه
 العتق لان المبتد لا يفضل الاعتناق وقال القاصي سطل الامام ولا يورث
 ان من اياه لغيره كذا لو قال له على ان اعتق احد هذين ما احدهما
 بطل الاثر ام **ام** وقد قدم عن ابن سريج انه لو قال اذا جاء الغد فاحد
 جوف فاع احدهما او اعتقه او مات قبل حي الغد وجا الغد والاخر في ملكه
 لم يعتق لانه لا ملة لعتقهما حينئذ فلا يملك ابقاؤه في احدهما كما قال
 لغيره وعبد غيره احد كما جرد لا يكون له حكم وقد حكي الغزالي في نظره
 اذا قلنا انه يقع عند التعيين في ثلث احدهما قبله خلافا في ان الطلاق
 هذا يقع من حين اللفظ للمصنوعة او يتبين وقوعه على المعينه قبل موته
 كما يقول في البيع اذا ائتلف قبل القبض انا سن الانفساح ملة للظن
 ويظهر من هذا الخلاص وهذا وعلى حال لا قصاص على القاتل اذا كان حرا
 ولو نذر اعتناق عمده معين فقتل فان قلنا بحصول العتق ما عتق اللفظ
 المثلث فعليه الدية لو نذر المفتول في حصول التعيين بالمباشرة
 فيما دون الفرج والقبله والمسل شهوه وجهان من بيان على حصوله
 بالوطى واولى بان لا يحصل في حصوله بالاستخدام وجهان من بيان على
 واولى بالبيع وفي حصوله بالبيع والاحاد واليه مع الاصاص الوجهان
 اللذان في الوطى فان قلنا بالحصول ما صحت والاعتناق ليس به من ثبات
 عتق من عتقه قبل وان عتق في غيره عتقا وقتل احدهم ليس به
 فان عتق العتق في غير المفتول لم يدره الا الكفار وان عتق منه لم يدره
 القصاص واما المال فان كان بحصول العتق من الامام فعليه الدية لانه
 المثلث وان قلنا بحصوله بالتعيين فلا ومقتضى ما تقدم ان عتق
 العتق في الاحرار اقل وفي وجه خروج العتق عن هلمه العتق
 ولو مات في المثلث قبل العتق قام وارثه مقامه على الاصح المنصوص
 وبناه القاصي على الخلاف ان العتق يقع عند التلظاظ وعند العتق
 مع الاول لا يقوم مقامه وعلى الثاني يقوم قال الامام وهذا عند العتق
 اولى ولا حاجة عند هذا اليقنا ولا بعد جريان القولين على المتكلمين

وهو استقلال بالوجه فان قلنا لا يقوم مقامه بغيره فشر
خرجت له عتق هذا كله اذ لم يرد معناه فان اراد معناه ومع العتق
من جنس الملقط قطعا ويومر بالبيان وحسن عليه ويلزمه العتق
الى البيان قال اردت هذا عتق وغيره ان يدعى عليه ان لا يردني عليه
فان نكل السيد للمعتق خلفه ويحتمل هو ايضا ان يمس المردوده
ولو غير واحد وقال اردت هذا بل هذا عتقا معا ولو لم واحد منهم
لم يكن ذلك سائلا بل بقي الامر بالان فان قال اردت المفسول لزمه
القصاص ولو كان ما او كان في المقتول اثم موطئ لم يكن لو طعن
للعقوبه غيرها ولو عتقها بعد ذلك لزمه الحد والمهر ولو قال السيد
من عتقه ابراهيم فقلت له امام وفي حيدته احتال والذي اطلقه احم
ان يحبس ولو مات قبل البيان بقي امام وارثه مقام طرف طهرها
والناسه لا والسائيه هذه القولان المتقدمان فان لم يرد مقامه
احد من غير حليفه علم في العلم فان قال لا اعلم ولم يكن وارثا
انه يفرج بينهم وهو ليس الى هرره كما لم يفرج بحري هذه الاحكام
فيما اذا سمي من عتقه ثم قال ليسيت من سميت **الاول** اذا اطلقه
اول ولد له حره حر فان كانت حاملا صح العتق وان كانت حاملا
تفديا في الطلاق حيث صح تولدت ميتا ثم حيا لم يعنى الحي وان لم
ياله لعن وهو مذهب حيد **الرايه** قال رحمه الله في ان جعل
ان يكون ابنا ساعيا ان كان محمدا المصنف وكتبه سنة ان كان صغيرا
او بالغاً وصدقه فان كذبه لم يثبت له سهم وان لم يولد ان يكون ابنا له بارك
لا كرمه او مثله او اصغر معتق لا يتصور فيه ان يكون ابنا له لغا
فلا عس ولا سس كما لو قال اعتقتك من المقتنيه ولو كان محررا
من عتق لم يثقه ويحتمل في اظهر الوجهين سواء كان المحدثا او
مصدقا للسيد او مكذبا ولو قال لزوجته انك امتي قال الامام المحم
في حصول الترافق وثبوت النسب كما في العتق **الخامس** على من عتق
فاعتقه وارثه او باعه او تصرف في التركة مطلقا نصحه بشي من الدين

سبع

سبع اشكال للتركه الى الوارث والا صح ان لا يسع فان قلنا يسع وابتدأ
من الدين او قضى من غير التركة قبل ان يقول اسفل المالك حيد او سبي اساله
المرفع حكم الامام فيه ترددا واستبعد الاول في ان لا يصح المصنف
الى الثاني ولو كان في الدين غير مسعوف قبل بيع اسفل المالكها او ولد له
خاصه فيه وجهان وان قلنا لا يسع فله بحلول تركه قطعا وهو
كتعلق الرهن والحياته فيه خلاف مروا اذا كان الدين غير مسعوف
فهل يخص بعلقه بقدره منها او بعمامة وجهان صحيحا الثاني ان
ذلك فان قلنا الدين مع الاسفل لم يفرغ تصرفه باعوان ولا عتق
ان احس الى بيع التركة في الدين وان حصلت لبراه بدو زوال قلنا
بالاسفل حيد وكذلك ان قلنا بالدين بمظهر ان في حيدته الخلاف
الذي في تصوف المفسر اذا فصل ما تصرف فيه بعد البراه ويكون العتق
في التسع وان لم يتقودا والخلاف فيما اذا تصرف في مال اسه ظان لحياته
فان موته والا صح في هذه الصفة وان قلنا الدين لا يسع المبراه فان قلنا
بعلقه لتعلق الرهن لم يسع التسع وفي الحق الاقوال الثلاثة التي هي
عتق الموقوف ثلثها تفوده من الموقوف والمعتق وان لم يعلق
الا رتب هذه الطرق المتقدمة في بيع الحيا في احدها فيه قولان الثاني
القطع بالبيع والثالث انه موقوف فان رتب بعد الاول والسر اع
تقدم من الموقوف والمعتق وعن الشيخ الى علي ان عتق الوارث
المعتق وسعه لا يفرط قطعا وفي يهود عتق الموقوف ولا راجح
شده ويلزم وسفل الدين له دمه الوارث والباقي انه موقوف
فان حصلت البراه من الدين بعد الاول وفي يهود سعه او حيد
انه باطل الا ان ياد في حيد ومثل ذلك في غيرها صحيح ويلزم وبالكه
ولم يرد موقوف على الادا فان يفرطه لا وما صرف الميراث الى الحر
فقط كما مضى الى الوارث فعلقه عليه فله حر ما يطالب المشتري به
ومطالبة الوارث قال الامام وفيما قاله نظير من روجه احدها
في خول الدين له الوارث والذي اراه انه لا يخول اليها بل هو

متعلق بالحد من نفسه الاقل من قيمته والذين وثابها انحرافا ^{المعبر}
 وهو يحسن على بيع مال المجلس وكذا لثباتها في كماله وبذلك لا يسري اليه
 اذا صحح البيع والوجه القطع بان لا يطالبه وفيه نظر والاصح صحة
 العقب من الوارث الموصر ومنع البيع **السادس** لو كان له ^{عقب}
 عا بما قسمه حرم اعتق عا بما في مرض موته وكل منهما ثلث ما له في حياته
 احررها يعتق عا بما دون سالم وثانيها يفرع بينهما وهما كالوجهين معا اذا قال
 ان طلق طلقة معها طلقة بيع واحده او انسان ما على ايها وتعلق بها
 قبل الاخر ولو لم يفرع معته وامر على قوله تسالم حراسي على ان الشروط
 يقع بعد الشرط او معه فان قلنا بعده وهو اختيار الجمهور عن علي
 وان قلنا معته وهو اختيار الامام والغازي فالحكم كالقوله معته ولو
 بين ان يكون التحليق وجه في نفسه لو في المرس **السابع** قال احمد
 ان شر يكتسب الحدان كان هذا الظاهر غير ان نصيب حرمته وقال احمد
 ان لم يكن غير ان نصيب حرمته وطار ولم يعرف فاما ان يكونا موصري
 معسر او احدهما موصرا والاخر معسرا **الحالة الاولى** ان يكونا موصري
 فان قلنا انجيل السرايه عتق والولا موقوف ولكل منهما ان يدعي بيمينه
 على الآخر وحلفه ان ادعى انها الصفة التي علق عليها صاحبه لا اثر
 بالاشكال وان وقفناه على الادا لم يحكم بعتق شيء منه على واحد منهما والحكم
 ما سياتي اذا كانا معسرين ولا يقدح بيع احدهما حصته وفيه عتقهما
 وجهان كذا قاله ابن الصباغ ويظهر ما تقدم في السرايه بخلاف
 في صحة بيع **الحالة الثانية** ان يكونا معسرين فلا يحكم بعتق نصيب احدهما
 ولو اشترى احدهما نصيب الاخر حكم بعتق نصيبه ان ساءوا وبعتق اقل
 السمس من ينفقا وبما وهذا ظاهر اذا كانا معسرين بالاشكال اما لو ادعى
 كل منهما ان نصيب صاحبه عتق بوجود الصفة ويظهر ان ينعى العتق
 في المشتري الوجهان المتقدمان كما لا يخلو مما اذا كان المجلس
 من اثنين في عدد في اشترى احدهما الحد الاخر ولو باعنا نصيبهما من اقل
 عتق احدهما نصيب ولا رد له علمهما ولا على واحد منهما على الاصح وهو قوله
 ارجل الحال ولو باع كل منهما من واحد فهو كما لو يفتيا في ملكيهما ولو نبادلا

النصير

النصيبين فان كانا معسرين بالاشكال لم يحكم على واحد منهما بعتق شيء كقول المبادلة
 وان زعم كل منهما ان الاخر حلف حكم بعتق لكل ولاة موقوف ان احدهما
 صاحبه ولم يحسم الاخر حكم بعتق ما صار للحبس ولاة موقوف ولا حكم بعتق
 نصيب من لم يحبس وقد تقدم للحلا في ان مثل هذا الشرا فدا او بيع او فدا
 من المشتري مع من البايع **الحالة الثالثة** ان يكون احدهما موصرا والاخر معسرا
 فان قلنا بتعجيل السرايه عتق نصيب المعسر بحال حال دون نصيب الموصر
 وان وقفناه على الادا لم يحكم بعتق واحد من النصيبين والمعسر ان يدعي
 القصد على الموصر وحلفه **الحالة الرابعة** قال احمد بد سالم وعام احدهما حر
 ثم غاب سالم ووقف ما سوا الى جانب عام فقال لهما احدهما حر وما قبل
 الثاني فرع بيمين عام وسالم فان خرجت اسالم عتق ثم نقاد الفرع عام
 ومفسر من خرجت له الفرعة منها عتق وان خرجت لغام اول قال
 اما سر حسي نقاد الفرعة منه ومن مسرا ايضا فان خرجت لغام ايضا
 لم يعتق غيره وان خرجت لسالم عتق ايضا واستحسنه الامام وكاتب
 الاستاذ ابو اسحق الاسفراي نقاد بيمينه ومن مفسر بل يوصي عام فقط
 ولفظ الغزالي مشعر بتعصير المسئلة فاما اذا لم يره معينا ولفظ
 الرافعي الامام مشعر بانها نقاد اذا اراد معينا **الحالة السابعة** قال احمد
 اعتق احدك على الف واحدا حر على الف فقبلا جميعا عتق احدهما
 ويومر بهما به فان مات قبله ولم يبق وارثه مقامه فيه وان مات
 فلم يبق وارث لم يكن ارف افرع بينهما ثم خرجت او فرعة الحرية عتق
 ويلزم فتمتد لا الف على الصحيح ولو قبلا واحدا يابى ولا الف
 لم يعتق واحد منهما ولو كان الامام من الاس فقل يكون في احدهما
 تعينا فيها والعتق في الاخرى فيه الوجهان المتقدمان **الحالة الثامنة**
 روح الشريكان كما ربه المشرك من اس حدهما فاسد ولو لم ينعى عتق
 نصيب على حده ولا يسري وهل المانع من السرايه ان يصدع بعتق
 او انه انعقد رفقاً وعن فاما نفع حصول الملك بغير اختيار فيه وجهان
الحالة التاسعة في المكاح ان مرع حر به امه ونكحها فاسد منه بولد
 ينفق حرا ويلزمه قيمته لسددها ولو انفق في كسبها ربه اسد لربه

انما على الصحيح وهو قول الجهاد وقبل الا انه ان بعد جرح الاسرية
وان بعد رقيقا عتق على وجه **الثانية عشرة** ما من رجل من
والنزك بلامه اعند جميعهم متساوية فقال الاس عتق الى هذا ثم قال
مستعرا له والى اخر عتق الى هذا وهذا ثم قال بل اعين الملاية قال
الاول جرح كل حال ويقنع به من المال لا قرارا للمالي وهو جرح
الفرقة له ويقنع من الملاية مرة ثانية لا قرارا انذاك ويعتق جرح
الفرقة له فان جرحه الفرقة في الميراث الاول لم يعصم وان جرح
المالي في الملاية والاول في الاول والثاني في الثانية او بالعكس عتقا دون
الثالث وان جرحه الاول في الاول والثاني في الثانية في الميراث عتقا دون
الثاني وان جرحه الثاني في الاول والثاني في الثانية عتقا جميعا
الاول لا قراره الاول والثاني جرح الفرقة مقتضى الاقرار الثاني
والثالث جرح الفرقة له مقتضى الاقرار الثالث قال الشيخ ان على
فان كانت جميعهم مختلفة كما اذا كانت فيهم الاول مائة والثاني مائة
والثالث ثلثمائة فالاول جرح كل حال وهو دون الثلث فادرا
اقرعنا بينه ومن المال فان جرحه الفرقة له عتق عتق من المال
وان جرحه الثاني عتقا مع الاقرار جرحه الثاني عتق الثاني عتق
او نصفه والاول اذا اقرعنا من الملاية فان جرح سهم العتق الثالث
عتق بتمامه وان جرحه الثاني عتق الثاني عتق الثالث عتق
الفرقة الاولى في الاول والثاني ولا لانه ثلث ماله وان جرحه الاول
فهو سدس النزك منه اذ الفرقة لا كمال الثلث من المال في الثالث
فان جرحه الثاني رقل لثالث ولا يعتق من الثاني الا ما عتق بالفرقة
الاولى وهو جميعه او نصفه وان جرحه الثالث عتق بتمامه لان جرح
الاول ثلث الفرقة قال في الميراث مفهوم كلامه انه اذا جرح سهم العتق
في الفرقة الميراثية من الملاية للمالي لم يعصم منه الا ما عتق وكذا
حكاه عنه الامام واعتبر عليه بان الثاني اسحق الاقرار الثاني في جرح
بنيته ومن الاول والاقرار الثالث عتق بتمامه ومن الاول لم قال
مكمل له الخريد في الفرقة الاولى بخروج السهم الاول جرح كل الملاية

٢٥
اذا جرح له سهم العتق لانه قضيه الاقرارا لثالثه كذلك عند استقوا العتق
اذا لم يعتق بالفرقة الاولى يعصم بالثانية اذا جرح السهم له المستقلة بحالها
لكن القيم على العكس فقيمة الاول ثلث مائة يعتق من الاول ثلثه بكل حال
بسته ومن الثاني فان جرح سهم العتق له لم يعصم منه شي اخر ولا من عتق
وان جرح الثاني عتق بتمامه لانه ثلثه بفرقة من الملاية فان جرح السهم
للاول لم يرد شيئا على ما عتق في الفرقة الاولى فان لم يكن جرحه بتمامه
وقد زاد العتق على الثلث **الثالثة** ما من رجل من الجهاد ايضا ما وثرك
لثالث من ولاته عبيد لاعمال غيرهم قتال الجهاد لثالثه اياه اعنت في مرضه
فهذا الجهاد والاخر انه اعنته وهذا الاخر معا والمالك اياه اعنت الثلاثة
جميعا فان كانت جميعهم متساوية عتق ثلث الاول بكل حال ثم يفرع
ومن الجهاد المصوم اليه باقرارا الثاني فان جرحه الفرقة الاولى عتق
ثلث اخر وهو حصه المقر الثاني لان معصية اقراره عتقه كله اذا جرح
الفرقة له وان جرحه الثاني عتق بتمامه لذلك ثم يفرع ثانيا من الملاية
فان جرح له سهم العتق الاول عتق جميعه وان جرح للمالي عتق منه
وان جرحه الثالث عتق من كل عبيد ثلثه وحيث حكمنا بعتق بعض الجهاد
فلا سرية ولو صار بعض من عتقنا بعضه باقرارا لثالثه لثالثه
بالقسمة او بغيرها حكمنا عليه بعتق باقية الاقرارا بحرينه كله وان
جميعهم مختلفة كما اذا كانت فيهم الاول مائة وفيه الثاني مائة
وفيهم الثالث ثلثمائة يعتق من الاول بتمامه باقرارا لثالثه بتمامه
ومن الثاني لا قرارا الثاني فان جرح السهم للمالي عتق بتمامه لا بتمامه
اذا جرح له سهم العتق مقتضى اقرارا لثالثه اذ هو ثلث المال فمكمل
اقراره في حصته وان جرح الاول عتق منه ثلثه اخر ومن الثاني عتق
لان قضيه اقراره ان يعصم الاول اذا جرحه الفرقة له ونصوا للمالي
بحكمه الثلث مواعدا باقراره في حصته من عتق نصف الثاني في حصته
ثم يفرع من الثالث لا قرارا للمالك فان جرح السهم للمالك عتق منه
لجميعه لان قضيه اقراره ان يعصم منه ثلثه عند خروج الفرقة له

لا تأكل من تركه فهو أخذ باقراره في حصته وهي ثلث الثلثين وثلث ثلثيها
 الجمله وان خرجت لثاني عتق منه ثلثه المخرج بالحق لثالث ثلثه اقراره
 عتق جميعه عند خروج الفرعه له فانه ثلث تركه فهو اخره في حصته
 وان خرج الاول عتق منه ثلثه لثاني لثالث لا بد من اكمال الثلث بعد
 الفرعه من ثلثه ليعتق حصته من تمام الثلث فان خرج سهم العتق لثاني
 عتق منه سهمه لا ينصفه مع الاول تمام الثلث حصته من الثلث
 السدس وان خرج لثالث عتق منه سهمه لا ينصفه مع الاول لثاني تركه
 وحصته من الثلث سبع **الرابعة عشر** له ايضا شهد شاهدان
 على ميتة او وصي يعصو سالم وقال الوارث اوصي بصوم غام وكل ما يملكه
 فان لم يكف الوارث الشاهدان عتق سالم باليمين واقرع بينه وبين
 بالاقراء فان خرجت الفرعه الاول لم يعصو الثاني وان خرج الثاني
 عتقا معا وان كذا ما عتقا ولو شهد اثنان انه اوصي بصوم سالم وهو
 ووارثان به اوصي بصوم غام وهو باق فان كذا الاخير عتقا جميعا
 وان لم يكتفياها اقرع بينهما **الخامسة عشر** لاس الجدة ايضا
 ثلاثة اخوة في بطن امه وولدها وهو محمول اليك قال احدكم هذه
 مسئولي في هذا والذي منها وقال الاخر هي ام ولد ابينا والولد احب بنا
 وقال الثالث هي امي والولد عدي قالوا له في احكام ابيها في نسبه
 ولا نسب من ابيهم قطعا واما بنوته من المسكين فتسعى على ان اسلموا
 عبد المحمولا هل يلقه او يملك نعم بثلث نسبه منه وان يملك الا في جهات
 اظهرها انه لا يلقه ايضا الثاني في المالك قال له ام ولد امه
 لا يدعي نسبه شيئا فلا يلقها ولو ادعت الحاربه دلت وامه عتق
 بموتهم ولها خلفه الاخر من ابيها لا يلقها واما الاخران فكل منهما
 يدعي ما في بطن صاحبه فكل منهما خلف الاخر على بطن امه في الثلث
 الذي يده **السادس** في الحرم قال له امي مسؤولة امنا لا نعلمه ولا علمه
 ومدعي الاستيلاء بلمزته الحرم لمدعي المالك لا اعتراضه فانه يصبه

علمه

من الامه وولدها بالابلاذ وهو يصبه فيصوب بالمسألة فما اذا اوصي
 شيئا انه كان لمدعي الورق فاما نصيب الارث او غيره وما الذي يلمه من جهات
 يصبها على ان الحاربه سد من وجهها احدتها ايتها في يد مدعي
 المالك والاستيلاء دون مدعي الاستيلاء اسه واطهرها ايتها في يد
 الملاك فعلى الاول عليه مدعي المالك الاستيلاء رها نصيبها من
 قيمته ولدها وعلى الثاني عليه بثلث قيمتها وهو حواء من الجداد الرابع
 حريم الولد حريم الوارثين بالاستيلاء قال الشيخ ابو علي ويعتق
 على من يدعي انه اسه نصيب مدعي الورق نصيبه من الحاربه يدعي
 ان يكون هذا **السادس عشر** له ايضا قال الامام في الاربع
 كذا وطبقت في عدة متكررة واحدة متكررة ثم وطى واحدة منهن عتق واحدة
 ودخول الموطوع في هذا الحق الممهم ينبغي على الخلا والمقدم في ان
 الوطى هل يكون تعبيبا للملك الموطوع والعتق في غيرها ان لم يات
 وعلمه فسرع اس الجدة فان خرج عتق بغير المستفد دخل الموطوع
 وان استندام فوجهان احدهما نعم فمفرغ من الثلاث البواقي هو
 اي زيد واطهرها وهو حواء من الجداد لا يفرغ من الاربع
 كما لو قال لامنه ان وطيتك فاستجبه فوطى او قال لزوجته ان وطيتك
 فان طوى بلاثا فان وطى ونزع في الحال فلا مهر وان استندام في المهر
 ولو وطى بلا ما منه من الاستندام الوطى يقتضيه كل وطى عوامه فان نكح
 الوطى بغير الاستندام تنضم المهر من عتق الاولى والثانية والرجع
 ودفعت الثالثة وارثا الوطى بغير الاستندام بثلث سهمها فترعا
 من الاولى والثانية لانه استندام الثانية والثالثة بالوطى وان خرجت
 للراية عتق ووطى الماسة بسحق عتق آخر لكن لا حظ له لغيره
 للثالثة فردد من الاولى والثالثة فمفرغ منهما ويعصو من خرجت لغيره
 ووطى المالكه اسحق عتق آخر ولا حظ له للراية ولا من خرجت لغيره

من الاولى والثانية فان كانت الاولى اقربنا من الثانية والثالثة والرابعة
 والثامنة اقربنا من الاولى والثانية وان خرجت الاولى والثانية من الرابعة
 عتقت وبوطي الناس اسمي عشق احو وتزداد بعينها ومن الرابعة
 صفرع سريها من خرجت لها الفرعة عتقت وبوطي الناس اسمي احو
 ولا حظ فيه للاولى ولا لم يعب من الناس او الرابعة فان كانت
 التي عتقت الناس اقربنا من الثانية والرابعة وان كانت الرابعة اقربنا
 من الثانية والثالثة وان قلنا الوطي ليس تعيينا اصلا اقربنا
 ثلاث مرات لا سمحا وان اعين للاث تفرع لوطي الاولى من الاربع سهم
 عشق في ثلثه روي ان خرجت للرابعة عتقت لاسر لها الم يطاها
 وان خرجت الاولى عتقت واستحقا قها المهر سمي على الخلا والمقدم
 في ان استدامه الوطي هل يوحه وان خرجت للناسه او الثالثة عتقت
 ولها المهر لانه من ان يتلا وطها بعد عتقتها ثم تفرع لوطي الناسه
 من للاث في الميراثي سهم عشق سهمي روي وان خرج للرابعة فلا يسمي لها
 وان خرج للثانية عتقت وفي سمحا قها المهر الوحيها وان خرج
 للثالثة عتقت واستحقته وان خرجت فرعة الحرة في الميراثي
 الثانية اقربنا لوطي الناسه من الاولى والثانية والرابعة وان
 الفرعة الاولى فلا يسمي لها لان عتقت لوطي الناسه وان خرجت للرابعة
 فكله لاسر يطاها وان خرجت للثالثة فلها المهر تفرع لوطي
 الثالثة من الناسه فان كانت ثلثا لثا والرابعة وخرجت
 الفرعة للرابعة فلا يسمي لها وان خرجت للناسه في اسمها وفي المهر
 الوحيها ان كانت ثلثا لثا الاولى والثانية فلا يسمي لها الفرعة
 لمقدم وطها على عتقتها ومنه وجه انه يفرع من الاربع دفعه واحده
 سلاسه اسهم عشق وسهم روي بعين سلاسه روي واحده قال الرابعي
 وهو صحيح لغيره حكم العتق من الرق لغيره حكم المهر ثم

ان

ان قلنا الاستدلاله لوجها لغيره على هذا الوجه ومن عتقت
 استحققت المهر ولو وطى الاربع عتقت كلهم ويجاح المهر الى الاربع بلاد
 بفرع من الاربع موه يسهم عشق وثلاثة روي وباسه من ثلاث سهم
 يسهم عشق وسهم روي من الاسر لثا من سهم عشق وسهم روي والحياط
 ان ينظر في كل فرعة من الناس ما عتقت من وطها فلها المهر ومن انما
 عتقت بوطها في موهها وحيها انما لو قال ان وطى واحده ممكن
 هو احده من صواحيبها حرة ووطها من سمحا فان قلنا الوطي بعين المهر
 في الموطوه عتقت للرابعة لوطي الاولى والاولى لوطي الناسه والناسه
 لوطي الثالثة ورقتا لثا وان قلنا لاسر بعين عشق للاث روي واحده
 صفرع من للاث للاث الاخره بوطي الاولى فان خرجت للثالثة عتقت
 ثم يفرع لوطي الناسه من الاولى والثانية والرابعة فان خرجت الاولى
 او الرابعة عتقت واذا وطى الناسه عتقت لثا من للاث روي واحده
 والرابعة من غير فرعة وان خرجت الفرعة الناسه لثا لثا عتقت
 فاذا وطى الثالثة افرع من الاولى والرابعة بعين من خرجت لها الفرعة
 واسا المهر ولا مهر للثا عتقت بعد الوطي وحك الذي يتبع عتقتها قبله وفي
 هذه الصورة لا بعين الموطوه لوطاها فطحا والافراع منها فاما اذا
 قيل لاسا فان كان حيا امرا لثا **السادس عشر** قال من له اربع
 واربعه اعيد كلها وطيت للاثا فلاثه احرار وكلها وطيت للاثا
 احرار فوطي الاربع فهو للاثا للاثا فلاثه احرار وكلها وطيت للاثا
 وقد تقدم في الطلاق والطلاق للاثا بعين خمسة عشر **السادس عشر**
 جازي من شرك حامل من روح او زنا اعيوا احدها بعيه من الحمل وهو
 ثم وصفت له دون ستة اشهر من لا عتاق فهو حر بالمشقة والسلبه
 وعلى عتقه قيمه نصف شركه يوم ولادته فان لقتة ميتا لا يحاسبه
 ولا سمي على المعسر وان كان حيا به فعلى عاقله الجاني غره بصرف الي
 ورثة المحسن لانه محكوم بعتقه وعلى المعسر نصف خمسة ايام شركه

فان المقتضى ان يكون نصيبها قال ان الجداد وقال ليقال انما يلزم نصفه
فيتم الام اذا كان لا يريد على نصفه من الخمر فان زاده لم يلزم الا نصفه من الخمر
لان سبب وجوب الضمان على المعنوي اخره وكما بعد وجوب اصل الغنم
باعتبار مقداره واختار الشيخ ابو علي الطلاق ان الجداد وقال لا ينبغي
ان ينظر الى قدر الخمر ويلزم نصفها من الخمر بالتمام بل يلزم ان يفصله بمصوبها
كالقضاء حيا وانما يحسب من الماشية من الجراد وان كان الواحد
بالحياته للمعنوي وقد رثته بسببه وهذا كله جواب على حصول الشراء
بالاعتناق فان رثتها على الاداء اوضح وموم وصل نصيب
في الشريك عن ابائهم وان لقته مستحبا له فنصفه حله وفي بعض النسخ
على المعنوي خلاف المقدم بما اذا اعتنق احد الشريكين نصيبه وما
العيد قبل الاداء فان قلنا لا يقوم على الشريك فنصفه حله ونصفه
معا عاقله كالحالي نصفه والى من يترقب فيه الخلاف في ان المعنوي هو الشريك
ويجب له نصف نصيبه من الماشية والى من يترقب فيه الخلاف في ان المعنوي هو الشريك
ان يدل ان المعنوي هو الشريك في الاداء وهو على ما قلناه من الخلاف
في كل من يترقب فيه والى من يترقب فيه خلاف في ان المعنوي هو الشريك
وعا بما نصدهما الوارث في حق سائرهم وكذا في حق من لم يعمل قوله في حق
ويخرج منهما فان خرج لسائرهم في حق الاخر وان خرج لغام عاقل
فمقتضى لشهادته وعام بمقتضى الاقرار وان لم يكن في حق عام فخرج
فمن خرج له الفرعة دون الاخر ولو شهدا لساهدان انه الملائمة بعد
وقال الوارث اعني مخرج دون هذا قال ان الجداد يفرع من الملائمة
وان خرج له الفرعة الذي بكر الوارث اعتناقه عتق وانما الفرعة الاخرى
في خرج له الفرعة عتق بالافراد وان خرج له الفرعة اول احوالها
اقرعنا قهما عن ورق الاخران وقال بعضهم اذا اخرج احد
تعاذ منه ومن الاخر لا بمقتضى الاقرار ان يفرع منهما من الماشية
الهما وخرج الفرعة على احداهما فلهما يكون مريضة اذا اطم

المال

الثالث ففرع من الملائمة بمقتضى المدة ومن الماشية بمقتضى الاقرار
في الفرعة فترد اذا اعدوا الفرعة بينهما بعد ما عتقوا احداهما الفرعة
من الملائمة فان خرجت للذي عتق ولا اقتصر عليه وان خرجت للاخر
العشرون شهد شاهدان انهما عتقا مريضة سالما او اوصى
وحكم القاضي بشهادتهما وسهدا اخرانه اعني عاقلان وكل من له تم ذبح
الاولان لم يفرع منهما فان خرجت الفرعة للاول عتق وعلى الشاهد
الفرع ويرق للمالي يحصل لفرعه كمالها للورثة وان خرج للثاني عتق ويرق
على الاول ولا شيء على الاخرين في الفرعة لم يفرع من مريضة احداهما
وقال ابن الصاع بك عن بعض المالكي كل حال يفرع منها لمعرفة حال الاول
وان خرج له عن اوصى او عزم الراجح ان **الحادية والعشرون**
قال ابن الجداد لو شهد شاهدان على مريضة انه عتق فقتلها من عتق
سرى الى باقيه ان كان موسرا ولم يرد منه ثمنه لشريكه فلو رجعا فماتت
نصيبه دون نصيب شريكه قال القاضي الطبري لا يهاشمتا بعنق
وعزماء فماتت نصيب شريكه والشهادة بالعنق بوجوب الصار والمال
لا بوجبه في قوله ارجعا فاما على القول الاخر فيضاه **الحادية والعشرون**
شهد شاهدان انه قال احد هذين لعبد من حريقه وحكم بقتله
وكذا لو شهدا انه قال احدى امرائه طالق **الثانية والعشرون**
قال الجدي ان حركته ثبت قال ابو حنيفة نعم ولا تنوق في مشيئة
وقال صاحبها لا يصح حيا قال ابن الصاع وهو المشيئة وقال الروي
لنبيه ان يكون من ههنا **الرابعة والعشرون** لو عتق مريضة
فقال لا اسماء قال لا شالم نعم **الخامسة والعشرون** اذا ولد لمرثية
ولها ملكة التزاني لم يفرع عليه خلا فالأب حقه جميعه وكرهه وكرهه
او فرعه من الرضا **السادس والعشرون** اوصى بعنق حرة
من لذه لزم وارثه اعتناقه فان اباها راعه الحاكم **السابعة والعشرون**
عتق مريضة من لذه لزم وارثه عتق اوطال وحلف بعنق مريضة من لذه
فشهد شاهدان ان مريضة خمسة اطفال محكم القاضي بعنه ثم فرج العبد فماتت

قال ابو يوسف ومحمد لا شيء على الشاهد من قال ابن ابي عمير والرواية هي الصحيحة
لان العتق حصل بالجلد ونال الشهادة ليس كغيرها **الثامن عشر**
قال الرواية لو قال استجرتك فقلت ان لم يقران لم يعتق الا بقراءة خمسة وثلاثين
قراة اعتق بقراءة بعضه **الحاشية الخامسة** الولاء بالنظر في سببه
وحكمه النظر الاول في سببه وهو زوال المالك عن ارضه بالحرية سواء
وقع ذلك بحرا او بطن بطنه او بغيره او كان معه ادا او ابراء او استبراء
مع موت او اعتاق بعوض كالموت او الاعتق بكذا في ذمتك فانه صحيح
على الصحيح ويكون عليه الولاء لسببه وسواء وقع اختياره او قصرا
كما لو ملك قترية يشرها او ارقه بغيره او سرقا اعتقه الى الصديق
شريكه وبتدريج فيه ما لو قال اعترفت بك على فحل
سواء ذكر عوضا ام لا فانه يحل في ملكه ويعتق عليه والولاء فاما
ان يعتقه عنه بغير سوال قال العتق يقع عن الماسر والولاء وانما
اذا باع الجند من نفسه فمن ذمته حال او موحل فانه صحيح على الصحيح
والولاء للسيد على الصحيح وقيل لا ولا عليه وسواء اقره من المومن
والعتيق او اختلفا فاعتق المسلم على الكافر والكاfer على المسلم وقد
انه لو شهد او اقر بحرية عبده ثم اشتراه صحيح وحكم بعتقه باقتداره
ولا ولا له عليه ولو اعتقه على ارق ولا عليه او على ان يكون وكاه لزيد
او للمسلمين لغير الشرط وثبت لولا له واذا ثبت الولاء على انسان استمر
على اولاده واولاده او لاداه وان سفلوا وعلى معصيه ومعصيه معتقه
وان سفل وسفلي من الاول مسلما واحداها ان يكون اولاد
من ميسه ارقه عن مولاة لمعتقه دون مولاة امه وان ولد
رقيقه رقيقا من حرا او مولاة اعس الولد واعس ابوه او امه مولاة
لمعتقه فان لم يكن فلعصا به من ليست ثم من الولاء قال لم يكن
فانرا انه لبيت المال من مولاة اصلية **الحاشية** من ابوه حرا صلي
وامه معتقه فثبوت الولاء عليه لمواالي امه لانه اوجه اصحها
ولا ولا عليه وثالثها انه ان كان ابوه حرا يعلم سببه ولا ولا عليه

وانما

وان حكم بحريته بظاهر الحال كما انزكى والسبب ثبوت الولاء عليه وهذا القول
يعتبر على ان العرب لا يرقون بحال اما لو انعكس الحال فكان ابوه معتقا
وامه حرة اصلية فاما لمعتقه ثبوت الولاء عليه لمواالي امه وقيل لا ولا عليه
ولو كان الام لا يرقيا فالا ولا عليه في حال رق ابيه فان عتق فثبوت الولاء
ابيه جوا بان المقال ثم الشخص الذي خلق حرا وثبت لولا على اصلية
او احدهما بان يولد من معتق او معصوم حرة اصلية او من فتيقن
كما لو وطى امرسا امه نظرها زوجته الحرة فان الولد كون حرا او لولا
لمواالي امه ان كان عتق تقدم على مولى الام في صورة ثبوت الولاء عليها
فان كان الاب بعد رققا وقد عتق لأم فالولاء عليه لمعتق الام
فيوته فان عتق لأم بعد اسفل الولاء من مولى الام الى مولى الام لان
لشترى هذا الولد بانه ثبوت له الولاء عليه وعلى اولاده وفي حرة
الولد واخوانه ولا حرة ولا نفسه من مولاة على المذهب وقال ابن سريج
حرة الى نفسه ثم سقط وبصر حرة ولا عليه وهو كوجه تقدم مما اذا
قتل ولده او زوج عبده امته انه يجب القصاص من المهر والسقطان على
هذا لو كان الولد اسف فاشترته احدهما وماتت الاب كان المهر الله من
نفسه بصقن بالسبب والثالث الهامى للمعتقه ولو كان الاب رقيا او اس
ابوه اشترى من مولى الام الى مولى الحد على الصحيح فلو عتق الاب بعد ذلك
اشترى من مولى الحد الى مولى الاب فلو اقرض مولا الى الاب اسفل الولاء
الى المولى الى مولى الحد ولا الى مولى الام وقيل لا ينفصل وعلى هذا
لو ماتت الاب رقيقا فثبوت لولا الى مولى الحد وحيث ان صح ان ينفصل
ولو ماتت الاب رقيقا وعس ابوه بطل اسفل ايضا الى مولى الحد في الصحيح
وبحرر في الصور من لانه اوجه ثالثا ان كان الاب حرا لم ينفصل
الى مولى الحد وان كان ميتا اسفل ولو ان مولودا ماسيه رق
له ابوان ماسيهما رقيقا لصل واحد من ابويه ابوان ومعتق حرة
حرة والديهما بوطى سهمه او نكاح عتق او كانت ام امه معتقه
او عتقت فالولاء فيه تبع لولا امه ولا امه تبع لولا اسما فان عتق
فان عتق اب امه الحرة لولا الى مولى الام بغير حاجة على الصحيح

والجبرار المولا من موالى الاب فان عتق ام اييه واستقر فيه فربها على الصحيح
فان فرضنا الاب رقيقا فهو الجبر المولا من يعتق الحد الى معتق الاب
وحاصله ان المولى اولى بالاستماع من ام الام وام الاب اولى من المولى
وام الاب اولى من ام الاب وام الاب اولى من المولى من سماع الاخبار
بحسب الحال الى ان يستقر في جهة ليس فيها اولوه عليه
فروع اعتق امته التي في عصمه معتق فانت بولد فان كان ذلك
من سنة اشهر من يوم الاعتاق فولا له لمعتق امه بالماشقة لا لمعتق
وان كان اكثر من ربع سنين فولا له لمولى امه وان كان لما من المولى
فان كان الزوج يفتقر منها فولا له لمولى امه وفتره في اليسير بالوطى
وفتره القاصي بالمبا في عصمه وان كان لا يستقر فيها فقولان
ورجح بعضهم انه لمولى الام وان كانت في نكاح رقيق واسر به
لدون سنة اشهر فولا له لمولى امه ولا يحجر المولى امه الى مولى امه
او اعتق وان انت به لما فوقها قال لا يعوى ان لم يبقا فيها الزوج
فولا له لمولى امه فاذا اعتق الاب الجبر المولا الى مولا وان كان قد فارقتا
فانت به لا اكثر من ربع سنين من حين الفراق فهو مولى عن الزوج
وولا له طعن ام وان انت به لا قبل منها فولا له لمعتق الام فان عتق الاب
ففي الجبر المولا الى مولا قولان ولو تقي الزوج المعتق والمعتق
المعتقة باللعان فولا الولد في الظاهر لمولى الام فان كنت الملاءمة
نفسه لحقه وحكمنا بالمولا لمولا فان كان لولد مات ودفعنا ميراثه
الى مولى امه استرعدناه لمولى امه **فروع** بان عن مولا مولا امه
فتكبرها او اودها ظنا جريتها ثم علم انها امه فاولدها ولدا اخر
فالولدا اول جحر والثاني رقيق فلو اعتق السيد الامه والولد
للنكاحي ثم عتق الاب جحر ولا الولد الاول الى مولى امه ولم يحجر اليه
ولا الثاني ولو تكبرها علما انها امه واولدها ثم عتقت واولدها
ولدا اخر فالثاني جحر وولا لمعتق الامه والاول مولا مولا ولا له لمعتقه
انظر الثاني في احكامها وهي اربعة
وهي اربعة ولا يه القن وحج وعمل لعائلته والوراثه ولا يقتلهم

في غسله والصلوة عليه ودفعه عند موته وخامس يختلف فيه وهو
الخصانه على العتق وقد سرت الاحكام في ابوابها فاذا مات العتق
وليس له وارث فسيب ولا زوجة ورثته معتقه وان كان له وارث
دو فرض ورث ما بقي بعد الفرض فان لم يكن المعتق حيا ورثته بالولا
ان فرض عصبته باسهم دون احواله الفروض في الدس بعضهم
فان لم يكن للمعتق عصبه من النسب ورثته معه معتقه ثم عصبته بالنسب
فان لم يكن فعصبته معتق معتقه من النسب والولا وهكذا املوا العتق
ولم يخلط الا بالاعتق وامه او ابية وبنيه او اباه وبنيه او اخاه وبنيه
ورثته ايوه دون امه وابية دون بنيه واباه دونها واخاه دون اخته
فالولا يورث به ولا يورث ولا ميراث لمعتق عصبته المعقول الا
لمعتق اميه او جده فلو اعتق زيد سالما فلو كان له امه عمره
فاعتق عمر وعنده اومات عمر وواليه سالم وبني زيد فمعتق امه
ثم مات عتق عمر ورثته زيد وصا بط من يورث بولا المعقول اومات
المعتق كل ذكر يكون عصبه للمعتق لومات المعتق يوم موت العتق
لعصبه العتق لورثته ثم الذين يرتون من عصبته المعتق يرتون
تربيع عصبته بالنسب الا في مسائل تقدمت في الفرائض وهي ان اخا
المعتق مقدم على جده في الاصح وقبل استوار على هذا لا يصاد الا
من الابوين الا من الاب على الحد في الاصح ويقاسمهم على السوا
على المشهور وميل له جحر الامور كما في النسب ولو كان للمعتق
اخوان احدهم اخ لام قدم في الاصح ولا ترتب المراه بالولا الا اذا
باشرقت العتق فترث عتقها واولاده واجفاده وعصبه
واجفاده وهكذا ولو اعصى انسان عبدا واما وحلف اسير
فولا العتق لهما فان مات احدهما وحلف ابنا انفرد الاب الثاني
بولا العتق وميراثه له لانه لو فرض موت العتق يوم موت العتق
ورثه ابنه دون ابن امه ولومات المعتق عن لائه سري وان جحر
عن ابن واخر عن سري اخر عن لائه فلو لا نسبهم بالسوية فادان
العتق ورثوه بالسوية لان لمعتق لومات يوم موته ورثوه كذلك

خلاف ما لو ظهر المعتق مال فانه يكون ثلثه للابن وثلثه لغيره والآخر
 للابن لانه اسفل الى اباهم ومن اباهم والواحد عبد وما
 عن اخ شقيق واحد لانه لا يورث الا الاخ الشقيق كذا في عتيقه والاصح
 ولو مات الاخ الشقيق وحلفا شاكرا فولا العتيق لحيه وان كان
 ميراثه لابييه كذا لك ولو اشترك اب وابنه في عتيقهم لم ير
 وحلفا لبا اخر ومات العتيق كان للاس المعص ثلثه اربع والاشبه
 بالميراثه وربعه بالاشبه والاس اخر ربع بالميراث ولو مات
 المعص وترك ابنا واخاه ثم مات المعص كان لاخته نصف ولا لغيره
 نصف ولا لغيره ولو اعتقت امراه عبدا وماتت وحلفت ابنا واخا
 ثم مات العتيق فولا مكاله دون عتيقه لان الحال اخر المصقه والجمع
 احسن منها ولو اعتق مسلم عبد كافر او مات عن ميراث مسلم وكافر
 ثم مات المعص لم ير لانه كافر لانه الذي يورث المعص ولو مات
 كافر ولو اسلم المعص ثم مات ورثه الاس لم ير ولو اسلم الاس الكافر
 ثم مات لم ير لم ير ورثاه ولو اعتق كافر عبد اسلم وله ميراث مسلم
 وكافر ومات المعتيق فولا العتيق فولا لغيره لانه لم ير لم ير
 الاخر قد اسلم فالولا سهمها ولو مات المعص في حياه معتقه فالولا لغيره
 فيرثه خلاف النسب فان من لا يرث لا يحجب عنه ولو تملك المعص المعص
 وله ان يرث ميراثه المعص لانه قال ولا لغيره كذا في الميراث لانه ولو ترك
 اخرا لانه ميراثه قال كذا لو اعصى كافر عبد ثم استقر الكافر المعص
 ولدا من حر فمات المعص لم ير لانه اسلم المعص وكذا لو اعصى كافر مسلم
 وله ان يرث ميراثه لانه اسلم المعص وكذا لو اعصى كافر مسلم
 وورثها ابوها وان كانت لغيره منع الولايه والفرق بين الاخوة
 في النسب بانه من الاخ والمعتق في ميراثه وانما المولا لا يرث الا من
 لا بعد موته بيه قال المعص في ميراثه وهو مشكل بل سعي في الحجب
 كالنسب والرافعي ذكر خلاف ذلك في كتاب الوصايه في مسئلة المولا
 وقال ميراثه اقرب عصبائه لسببه وهو موافق لما قال المعص في الولايه
 المتكلم **مسئله** قد يترك النسب من النسب في المعص فيبطل نسبه

والله

والناظر فقد ثبتت لولا لرب معتق الاب والمعتق اب معتق المعص
 معتق الميت ثم عصبائه ثم معتق معتقه فلو تملك معصا اب معتق
 اولي هذه اعطوا فان العتيق له معص فولا لمعتقه وعصبائه معص
 فلا ولا لمعتق ابيه ولا معصا له عليه ولا معصا له ولا اولويه وكذا لو طهر
 ان معتق اب معتق اولي من معص المعتق لا يورثه ولا لولده وهو عطل
 لان الميت معتق بالميراثه فلا ولا لمعتق اصله عليه **فروع**
 الاول اشترت امراه ابها تعتق كلها واعتق الامير عبد ومات ثم مات
 العتيق فان لم يكن الاب عصبه من النسب لم ير لانه عتيقه للميت لانها اب
 معصه بل لانها معتقه المعتقه وان كان له عصبه من النسب كان
 او عم ورثه ولا شيء للميت لآخر المولا عن النسب ولو اشترى اخ واختا
 فعتق عليهما ثم اعتق عبدا ثم مات العتيق ولم يخلف ارثا لغيره او لغيره
 الاخ دون الاخت لان اخاها عصبه المعص وهو مقدم على معص المعص
 بل لو حلف لابي من عم بعد ذلك بالميراث له دونها وقد قيل انه عطل
 في هذه المسئله اربع ما به فاض فلو الميراث لغيرها لانها معتقة
 المعص ولو كان الاخ مات بعد موته لانه لم يخلف الا لحيه ولا نصف
 ميراثه بالاخته ونصف الثاني بالولا لان لها نصف الميراث على اخيه
 باسفر من له من ابيه وقد كان لاختها ايضا نصف الميراث لانه عصبه
 لها لانه اربع ما له ولو مات الابن ثم الابه ثم العتيق ولم يخلف الا لغيره
 فلهما لانه اربع ميراثه ايضا النصف لهما معصه نصف المعتق والربع
 لغيره لولا ما لغيره على نصف الاخ باعتبار نصفه من ميراثه فمعتقه
 نصف في معص معتقه والربع الباقي في الصور ميراثه لغيره لولا
 الاب ولم يخلف الا للميت قال لغيره في الوحي لهما النصف بالسوء
 والربع لولاها على نصف الاب قال الرابع والمفهوم منه الخصا حقا
 في ذلك لكن كلام الامام فيهم الشيخ اربع على الوطاف السلي في فرع آخر
 يراى مع قاضهم قالوا لو اشترى اختان اباهما بالسوء فعتق عليهما
 ثم ماتت لهما الثلثان والباقي بالولا ولو ماتت حدها لم ير ميراثه

وخلقت الاخرى فلما انصف بالاحوه والربع لهما على نصف اجراما باعتبار قسا
نصف لهما واما الربع الباقي فقد اطلق النعوى انه لست الحال في ذلك
علما اذا كان امها اخره اصلية تاما اذا كانت معتقة فلولي الام والاحسن
باعتبار قسا لام فاذا اعتق الاب خرب كل واحد منهما نصف ولا اختار الى نفسها
وسقطت ام سعي لولي الام منه خلاص تقدم قسا وانما لم وهو الظاهر فالربع
الباقي لولي الام وان قلنا بحج وسقطت فهو ليس له مال ولولا ما احدى الخس
ثم ما قلنا الاب وخلق الاخرى فلما سبعة اثمان ماله انصف بالنعوى والربع
لانها معتقة نصفه والثلث لابي لها نصف ولا بها باعتبار نصفها
واما الباقي اذا كانت لها معتقة فهو لولي الام في الاظهر لا نصف ولا الثلث
سقى لهم وان قلنا لا سقى فهو لبيت المال والصورة التي في الوجيز هي
في صاحب التيجيز محصور الوحي ان الخزانة على في المسئلة المذكورة
في الوجيز ولو اشترى الاخوان الاب وعسى عليها ثم اعس عبد او مات
الغنيق بعد موته وخلق ليس بولا خمسة لهما لا بما معتقة معتقة
الا انهما انما معتقة **المال** حان خلقا اخرين اما من رقيقين باب
عشر سوها وهو عبد خريه امها فليكن او اولها السبع على طر الخريه
واما من حرين ان كانوا جميعا كفا را خرج السا الولدان ملين اسير
الا بوس واشترى جداه اياها فعلى عليها بولا لها واشترى الاخرى
فعتق عليها بولا لها واشترى بولها الام لولا على مشترية الام
نحو الكولا على الام كذا ثبت لمشتريه الام لولا على مشترية الام
الصحيح المنصوص ان من علمه لولا لعنوا امه اذا اسرى له وعقوله
سعي لولا عليه لعنوا امه وقد تقدم فاذا ما قلنا الاب فلها ثلثا ميراثه
بالنعوى والباقي لميراثه بولا واذا ما قلنا لام ثلثا ميراثها لهما
بالنعوى والباقي لميراثها بولا ولومات مشترية الام بعد موته
ولا وارث لها سوى اخنها وزنت جميع ماله نصف بالاحوه وباقه بالولا
ولومات مشترية الام لا وارث لها غير اخنها فعلى الصحيح الحكم بذلك
وعلى قول من سريخ انه يحز وسقطت بولا نصفه الباقي لبيت المال لا
ولا عليها ولو اشترى مشترية الام بولا ايضا وعقوله لهما

الام

الاب فثلث من الميراث بالنعوى والثلث لبيت المال بالنعوى والباقي
الثلث فان مات له بعد موت الاب فليس له الثلثان بالنعوى والثلث
والثلث الباقي نصفه للثاني مشترية مع الاب بالولا واعتقها نصفه
ونصف الباقي بينهما اعتقها لهما مع نصف نصفه ولو مات احداهما بعد ذلك
وخلق الاخرى فعلى من سبق ولو اشترى الاختان لهما ثم اشترى الام
اياها واعتقته فللاخرى لولا على الام بالما شره وللام لولا على ابيها
بالمبا شره وعليها لالاختان معتقة ابيها فان مات الام فلها الثلثان
فان ماتت بعد ذلك فلها الثلثان بالنعوى والباقي بالولا ولا يتما معتقة
وارثا لحداتها بعد ذلك وخلق الاخرى فلها نصف بالاحوه ونصف الثلث
بالوكة والباقي لبيت المال **المال** لو اشترى الاختان باها ثم اسرى احداهما
والاب اخا لهما من الاب بعن نصف على الاب وهو عبد واعس المشتري بولها
فان مات الاب فما له لايته ونصيبه للذكر مثل حظ الانثيين وان ماتت
بعد ذلك ولاختها الثلثان والثلث الباقي نصفه للاخت المشتريه بولها
نصفه ونصفه للاختين بالنعوى من رقيقين مشترية الاح منها سبعة
والاخرى خمسة ولومات التي لم تشتري الاح او لا ثم ماتت الاب ثم ماتت الاح
فما للثاني باس او لا منها وما الى الامه لاسه ونسبه اولا ثم مال الاح
لاحيه بالاحوه ولها نصف الباقي واعتقها نصفه والربع الباقي حصه
لوكا رجيا تكون بثلثه معتقة والباقي حصتها منه وحصه الميته
لولاها ومولاها الاخت الباقية ومولى الام راك معتقة فمحل سها
بالنعوى فان لم يكن الام معتقة فهو لها وثلثا مال **المال** اختان
حران لا ولا عليها اشترى امها معتقة عليها ثم اشترى لهما واحدا
انا الاخرى واعتقها فللاخرى لولا على امها وللام والاحسن لولا على امها
وعلى الاخرى لهما معتقتا لهما ولكل واحد منهما نصف ولا كل واحد منهما
وقد ادركوا الام من مولى الام والاختان مولا لهما وفي موت
وايتمها وبنوا رثهم صور الاول ان يموت الام ثم الام ثم احدى الاخرى
فاذا ماتت الام او لا ثلثا لهما للاخرى بالنعوى والثلث الباقي لولا

وادامان لآب فتكشا ما له لهما بالسنون والذات الباقي من الاحصى والاحصى
 لآب احصى نصفه لآب اعنى نصفه ولا احصى النصف الباقي لهما معهما
 ثم اذ امانت احدي الاختين والاخت الاخرى النصف من مالها والاخر النصف
 الباقي من الاحصى والامر لو كانت حصة لهما معهما الامم فمصرهما وهو المصح
 يسفل الى محققها وهما الاختان الحية والميتة فيصير نصفه وهو المصح
 الى الحية وسفل المصح الاخر للميتة مخرج الى ميراثه ولاها وهو المصح والام
 وما الى الام مخرج الى الحية والميتة وحصة المصح مخرج الى الاحصى والام
 وهكذا يدور ولا يقطع وتسمى سهم وما الذي جعل قال ابن الجديان
 ونتجه الاكثر من يصرف الى مال لزوج ومصرفة بالنسب والوكلاء
 وقال بعضهم مقطع السهم الدار وهو المصح وحصل كانه لم يكن ويضم المال
 على باقي السهام وهي سبعة حصة للاحقة الماتة وسهام الاحصى واستشكل
 الامام الوجهين وقال الوجه ان يفرق النصف ولا يدخل في حصة الوكلاء
 ويظهر في المستحق بالوكلاء فيحد نصفه مصر وفا الى الاحصى ونصفه للام
 ثم سهم واحد وهو مبدل الدور ويرجع نصفه الى الاحصى ونصفه للام
 فتش من ذلك ان المال من الاحصى والاحصى لان نصفه للاحصى
 الى عدد له نصف ونصفه ثلث وسدس في اقله ستة نصيب من الاحصى
 بالاحصى وسهامها ما بقي وسهام الاحصى يحصل للاخت ربع من ستة
 سهامان وعلى الوجه الثاني يحصل لهما اكثر من السهام **الثانية**
 ما سجدى الاحصى او لا ثم ماتت الام قال ابن الجديان لا يورث بالام والام
 والباقي للاب واما الام فنصف ميراثها للاب والسنون ولها نصف النصف
 الباقي بالوكلاء لاعتاقها نصف الام ونصف الباقي للاحصى نصفه
 النصف الاخر من السهام قال الشيخ ابو علي وفي مثل هذه المسائل لا
 يورث بالزوجية الا ان يقول السائل الروح **الثالثة**
 ما في لآب ولا ثم احدي الاختين ثم الام واما الام فتكشا ميراث السهام
 بالسنون وما فيه للام والاحصى لهما معهما السهام فلها عليها الوكلاء
 واما الام فنصف ميراثها للميتة الباقي بالسنون ولها نصف النصف الباقي
 بالوكلاء لاعتاقها نصفها ونصف الباقي حصة السهام الاخرى لو كانت

حسم

حية فهو ميراثه الوكلاء عليها الام والاحصى لكل الام مسه ما حد الاحصى نصفه
 وهو الثلث وسفل ثلث مخرج الى الاحصى لاعتاقها الام وهو سهم دور
 فيما في هذه الخلافة المتقدمة وقال ابن الجديان اذا احدثت لساكن النصف
 والربع واحد الاحصى الثلث باحد نصفه الباقي وما فيه لساكن النصف
 وقال ابن الجديان هو السهم الدار ولو جاز ان يعطى منه شي لجاز ان يعطى الاحصى
 منه اخرى ليست له اولى من ميراثه وهو خلاف جوابه في الصورة الاولى
 فانه طرح فيها سهم الدور وجعله لميتة المال **الرابعة** ان يورث السهام
 قال لهما لا يورثها فان ماتت لآب بعدهما فالام والاحصى بالوكلاء اذا لم يكن دور
 فان كانت لهما الربع والباقي بينهما فان ماتت الام بعد ذلك فنصف الباقي
 لا يخصص نصفه الى محققها والباقي لساكن طالع **الخامسة**
 بينتان من محققين اشترتا اياها فمعتق عليهما فان قلنا بالظاهر ان محقق
 ابو بكر ولا نفسه من محقق الام فنصف كل واحد منهما لموا الى امها
 ونصف كل واحد منهما نصف ولا الام ونصفه للاحصى فمعتقته
 ايتها فاذا امانت لآب فلها ثلثا ميراثها بالسنون والباقي بالوكلاء فان
 ماتت المحكيير بعلة فنصف مالها لاختها بالاخر وردها بالوكلاء لانها
 معية ابيها والباقي لموا الى ام الكبر فان ماتت الصغرى بعد ذلك فنصف مالها
 لموا الى امها والنصف الاخر حصة الكبر وهو ميتة فكون لموا اليها وهم موا الى امها
 والصغرى اذ احدثوا الى امها نصفه والربع الباقي وهو سهم الدور وميراثها
 المتقدمة فان ماتت البنتان او اثم ماتت لآب قسم ما له ثلثا سهمهم وكل سهم
 فنصف ميراث الكبر لموا الى امها ونصفها للصغرى وهو ميتة فكون نصفه لموا الى
 امها ونصفه مخرج الى الكبر وهو سهم الدور ونصف الصغرى يسفل هكذا
 ايضا فان جعل سهم الدور لساكن طالع حصل لكل واحد منهما ثلثه اثنان مال
 الامم ولبيت المال ثمانية وضبط موضع حصول دور الوكلاء والمسألة
 شروط ان يكون المحقق ابن تصاعدا وان يكون قريبا منه منهم اشرف فصاعدا
 وان لا يكون الباقي منهم جازيلا تركه الميت فان فقد واحد منهما فلا دور
الفصل السادس اشترت اختان لآب عليهما اشترتا اياها
 فمعتق عليهما ثم اشترت لآب اياها فمعتق عليهما فكل واحد نصف

وتنصف ولا اخرى معا لولا ان لمعتقه الام التولا على الام وعلى نصف الاب
 بتبعه وكذا الام على المذهب وعلى قول من سرح لا ولا لمعتقه الام على من سرح
 ولا لمعتقه الام ولا على النصف الاخر فلو مات الاب ثم ماتت ابنته لم ينصف الام
 فتلك ما لا الاب للنسب بالنسب والابا في التولا والابا في النصف الام تلت لها الام
 وتنصف للاخت بالاحوة وتنصف لغيرها بالابا في التولا على نصفها لا اعتنا فيها
 الاب ولها النصف الاخر على المذهب بولاها على النصف الاخر باعتنا فيها
 الام وعلى قول من سرح هو لبيت المال فان ماتت الام بعد ذلك تلت لها الام
 النصف بالنسب والابا في التولا فانها اعتنتها ولو ماتت ابنته لم ينصف الام بعد
 الاب فلام الثلث والآخر النصف بالنسب وتنصف لغيرها بالابا في اعتنا فيها
 نصفها بها وباقية ثلث المال فان ماتت الام بعد ذلك تلت لها الام النصف
 بالنسب وتنصف لها في التولا لانها لمعتقه نصف ابنته الام والرابع المال
 لغيرها والقد تقدم **السابع** اختان شقيقتان اعتنتهما انسانا فاشترا
 اباهما فعتق علمهما لكل واحد منهما نصف اباهما ولا لواحد منهما
 عيا الاخرى لان علي كل واحد ولا ماسر فاما ما استحدثها الاخرى
 نصفها لها بالاحوة والابا في لمعتقها بالولا **الثامن** اعوان ولسه
 عبد ومات المعص من اسير احداهما المشركي ثم مات المعص نصف مال الاس
 المسير في النصف الاخر من الاسير كما عاشرها معص النصف ولو مات الاس
 ثم مات الاس المشركي عن اس ثم مات المعص نصف المال لولا الاس المشركي
 بولا ابية ونصفه لغيره بولا اسه ولا شي لغيره بولا **التاسع**
 تزوج عبد حرة اصلية واخرى محقة فانت المعقة بولد ثلث ميراثه
 لامه والابا في لولاها بالولا عليه فان تلت لاصلته بعد ما بان فان كان
 لاقل من ميراثه اشهر من الموت استرد ما اخذه مولى الام وان كان ثلثه
 فاكثر لم يسترد قال الراعي ولحقه التمسك بالسابق في اقتراض الزوج وعقده
الحاشي تصور شوق الكولا من اسير لكل منهما على الاخر وذكر ان اس
 وبعدها تمسرى المعص بالام المعص وعقده وان يعص كما مر احاسرا
 ثم يوسر المعص ويسلم المعص ويملكه ويعقده **الحادي عشر**
 عن فتاوى الفقهاء انه اذا قال انسان لملكه لعبدا عتقك عني عتقا

وهو

وهو مستاجر او معصوب وغاب علم حيا يمكروا قولوا واحدا خلاف البيع
الحادي عشر عن ابي ابي عاصم العبادي انه اذا قال من يشركني عتقك
 بغدوم فلان وتزوجت عبدا من عبده عبدا اخر ليس له بذلك فحاشا
 وقال عبدك فلان ويشرك بكذا وارسلني لا خيرك فالمشرك المرسل
 دون الرسول **الثاني عشر** عنها انه لو قال ان يشركني عتقك نصف
 واحد فله على ان اعتنقها فان شترى لانه لزمه اعتنا في اثنين
 لوجود النصف **الرابع عشر** عن ابي رويان عن ابي له وعنه اهل
 لعبد انت حرم مثل هذا العبد واسأرا الى عبدا اخر كمثل ان لا يحصل الحر
 لان حربه عراسته في المسد به فحتمل على حربه لظلم وهو كما لو قال لفلان
 انما من قال لم يكن قادرا فانه لو قال لفلان حرم مثل هذا العبد ولم يعمل
 العبد فحتمل ان يعتق والا صحح انه لا يعتق كالنودي في سعي ان يعتق
 في الاول والصواب اعتقها في الثانية وانه لو قال لغيره اسلم الى العبد
 الذي في يدى حرمك بعينه ولو قال لفلان ان لا يحرمك بعينه لان الطر
 قد لا يكون مطابقا لخلاف العلم ولو قال لفلان ان لا يحرمك بعينه
 وان لا يعتق قال النودي والصواب الذي **الخامس عشر** عن ابي ابي له
 انه لو كان عبدا من اثنين ففدا احدهما اعتق نصيبك عني بكذا
 فاعتقه عنه بولا للاثنتين يقوم نصيبا لشريك على المعتق دون الاخر
 لانه اعتقه لغرض نفسه وهو الغرض انه لو قال لفلان ان لا يحرمك بعينه
 اعتق نصيبك عني بكذا فاعتقه عنه بولا للاثنتين يقوم نصيبا لشريك
 الاخر على المعتق وقال القاضي في الغناوي في الاولى يقوم نصيبا لشريك
 على الاخر دون المحقق في النودي والصواب في الصورين ان لا يقوم عليه
 لانه لم يعتق عليه **السادس عشر** لا يجوز بيع الكولا ولا هبته **السابع عشر**
 قال الراعي قال والذي لا يحكم بحرينه بذلك **كتاب التبرع**
 وهو تعليق السيد الغني بموته او بمن حله او قبله اذا وقع من
 الذي قبله في مرض الموت كقولها اذ مات فانت حرة قبله بشرط ان كان
 قبل موته مشركا مريضا لموتدبره معسر من الملب وان كان صحيحا
 فليس تبرعا بل من راس المال وهو مبرر وهل كان مملوكا في الحال عليه

او هو انشا في الاسلام فيه وحكام النظر في احكامه واركانه **القول الاول**
في اركانها وهي ثلاثة الصيغة والمدرس والكبير المدرس بالفتح اما المدرس فانه
واحد وهو على كل من يصح عنده في ركنها احدها الصيغة وهو ما
الاول انها تنقسم الى صريح وكناية والصريح كقوله اذا او مني مت
فان حرا او عسرا او احرا بعد موتي واعتقتك او حرا بعد موتي
واما قوله دبرتك او انت مدبر فنص المشاعى الى صريح ونص على انه
لوقال كائنتك على كذا لم يكف حتى يقول فان ادبت فان حرا ولا يحاق
طريق اظهارها بغير النص في الثاني ان في كونها صريحا او كناية
فوليت في الثالث بغيرها على حال فان لا لفظ فيقربها فيما صريحا
والا فيما كناية والسابع يقتصر بصره في ان يدبر او اثبات قوله في
الكناية والكناية كقوله حليت سبيك بعد موتي فاذ انوي به المذكر
صار مدبرا وكذا سائر ما يات لعنق ولوقال في وقت لصقك او حرا
ولم يسو المدبر على المشهور وحكي الروايات فولا انه لسرى في ذلك
اذا ما انت عنق في ذلك الجزاء الروايات وفي سرائه العنق وحيات
يتمسك على ان السراية هل يقع بلفظ السراية في المعصية او بعد
فان قلنا مع سرائه او بعده فلا قال في الفرق بين ان يجعل المدبر سارا
في الحياة وبين ان يجعل العنق بالموت سارا يظهر اذا رجع في تدبير
فان سري المدبر كان بصره ايا في مدبر الا ان الرجوع لا يسرى
وان لم يجعل المدبر سارا صار الرجوع في تدبير بصره في العنق
ولوقال في وقت يدرك او حركك قال في ما صرح به وحيات صبر على قوله
ان قوله زنا يدرك هل هو قد ف فان صحناه كان كله مدبرا قال
في الامم ولوقال في المعصية انت حرة بعد موتي او لست بحرة لكن شيئا
وكر الوقال في زوجته انت طالق او لست طالق كذا الوقال في
فان حرا او عسرا **الثاني** ان تدبر بصره الى مطلق ومقتيد
فالمطلق ان يكون لعنق بموته من غير شرط وله علقه بموته غير
فهو لعنق محض لا تدبر في المقيد ان علقه على موت مخصوص

كقوله

كقوله ان من من سري هذا او صلبا ومستحق ان في سري هذا
الوقت او الشهرة فانت حرة قال على تلك الصيغة عسرا او كناية
في الاعتناء من الثالث وصحة الرجوع بالقول وعن النص انه اذا قال
من سري هذا او في سري هذا فان صدق عنق وهو وصيه لا تدبر وان
ويعنى ان يكون هذا مبرا الى ان تدبر بعد موت العنق مطلق الموت
وانه لا ينقسم الى مطلق ومقتيد والظاهر الاول وظهر في ذلك
في الرجوع على ما سبالي ويحوي لعنق المدبر بركا يجوز لعنق مثل
ان يقول ان او اذا او متى دخلت امدرك فانت حرة بعد موتي او فانت حرة
بعد موتي على الصحيح في صراحته او نوافذ او حلا صار مدبرا ولا يشترط
وجود الدخول في الحال لكن شرط وقوعه في حياة السراية ان يصح
بالمشترط وجود الصفة بعد الموت بان يقول اذا دخلت امدرك فانت حرة
او اذا مت فدخلت امدرك فانت حرة بانما لعنق بالدخول بعد الموت لا بشرط
وقوعه عنقه بل متى دخل بعد عنق ولوقال اذا مت فدخلت فانت حرة
فانما لعنق بالدخول بعد الموت لا بشرط وقوعه عنقه بل متى دخل لعنق
عنق ولوقال اذا مت فدخلت فانت حرة قال في العنق بشرط الدخول بعد الموت
وهو يطابق عنق بصره لا تدبر فلا يصح الرجوع عنه بالقول ان تدبر
الدخول قبله ولوقال اذا مت فدخلت امدرك او اذا مت فانت حرة قال
المدبر بصره في العنق بالمشية ولوقال اذا مت فانت حرة
يوم او اذا مت ومضى يوم فانت حرة عن بعد يوم من موته ولا يشترط
على الشاعنق وهل هذا تدبر مقتيد او مطلق او محض لعنق لا رجوع
ما يقول له بل لا وجه والماثل الذي ورد في الاكثرون وقالوا انما على
العنق على صفة بعد الموت كقوله اذا مت فانت حرة وسعت الحرمة او شافلان
او لم دخلت امدرك او احرا بعد موتي فانت حرة من سري **الثالث**
قال في مكان بعد المشترك اذا متنا فانت حرة بعنق عسرا وصيه في المدبر
الوجه ان تدبر محلا ما اذا ما اتحد بها وفي الاخر في صحيح الوجهين

فان شاء في مجلس كبير عتيق والارق وهذا يقتضي تخصيص محرم بوقت
والذي اوردته المراجع عن القاضي ابي حامد انه يحرم المشبه عليه فان امتنع
بطلت بوجوه ولم يقيد بوقت القسم ولا غيره قال وكذا لو علق بالرجوع
بعد الموقف يحرم عليه كما يقال الموصى اما ان يقبل او يرد في حوائج المشبه
وعرضه خلافه تقدم ولو اكتسب الا من الموقف والمشبه فاصلا عن نفسه
طريقان احدهما انه على القولين في كسب العبد الموصى به من الموت والقبول
هل هو له او لورثته الموصى به لاننا في القسطع باننا لو رثته **الحاشية**
لو قال اذ امنت فانت حرام شئت او اذ استيت او قال استيت او استيت
او اذ استيت فمقتضى ان يريد المشبه في الحال لا بعد الموت وعمل بعض
ارادته فان قال لم اورد واحدة بعينها فمقتضى حمل على المشبه في الحال لا بعد
الموت او على مجموعها فانه بلاه اوجه احدها اوسطها ودرعوا عليه في
على الفور بحدود والقياس في الخلاف المتقدم فيها وعلى الاول في اعتبار
فيها الخلاف المتقدم قال المراجع في الخبر الاوجه فيهما بر التعليل في قوله
اذا دخلت لدار فانظر الى ان كل من يد اعتبار الكلام في الدخول في هذه
قلت وهذا الخلاف المتقدم في الطلاق في ان ادخل الشوط على الشر
هل يقتضي تقدم المناحره بها على المتقدم او وجوده كما لفظه لا يظهر
في توسط الحراس في شرطه او هو هو في الكلام ولشأن هذا اشكال
في شيء وهو ان الرجل لو قال لعبد ان يبيع عينا فاستجر والعين لفظ
مشتركة بين المناحره وبين الماء والربا في نفس الركبة واحدا لا حواه
من اياه ولو لم يتوشح في عتقه بواحد منها يزداد الوجه الحكم
بانه يعمون في المراجع في كتاب ولا يها في الوجه ان يحرم بالمسبه
في الحياه او بعد الموقف وهو غير الوجه الثلاثة **قلت** وكلام
الماوردي والرويان في شئير اليه فانيها فالاد اقال في حوا دامت
ان شئت فشا قبل موت مبيده فوجها من لوجه من معنى قول
الشافعي سواء تقدم المشبه او اخرها فقال البيضاوي ان المراد سواء
تقدم المشبه قبل الموت او اخرها فكذلك هذا نعم اذا شئت من سببه
ويكون قد يرا وان لم يثبت الا بعد موته ويكون عتقا بصفه بعد الموت

فلو

قلت وهذا هو الوجه المنشأ والله قال وقال في البصير ان اراد سواء تقدم
في لفظها او اخرها ومشيئته مخبره بعد الموقف ولا اثر لما قبله وانما
مسئله العبد فقد حكي الماورد في حمل اللفظ المشترك على جميع معانيه
ثلاثة اوجه احدها وهو قول الاكثر ان يخرجه حمله عليها كلها
كما يخرجه على عموم الاحساس لما يملكه في قوله الزانية والزاني والبارك
والسارق والثاني لا يخرجه حمله على عموم الاعيان وان جاز حمله على عموم
الاحساس لاعتبار الاعيان وما على الاحساس في الثالث يخرجه حمله عليها
كلها اذا دخلتها الا في الاول والثاني ولا يخرجه اذا جرد عنها فاما قول القاطع
سا رقا واحده زانية وهو في هذا الكلام قد خلط المشترك وهو الموصوع
لحقيقين مختلفين بالمعنوي وهو الموصوع لغد ومشترا في وجه
متعدد وسمي مطلقا ايضا وسمي القسم من مشترك والاول في المتن
عن نصل لشافعي رحمه الله في الاصول وعن القاضي في بكره ووافقه ان تقدم
انه اذا اوصى لمو اليه او وقف عليهم وله موال من اعدا موال من اسفل
انه يصرف الى الجميع على الصحيح **فروع** لو قال ان شاء فلان فلا يمسك
بعد موته فشا فهو مدبر وان شأ احد فهادون لا خرا وغان وما تشكك
مدبرا ولو قال ان دخلت لدار فاستجر بعد موته في حجر السيد من حال العبد
حكا ومدبرا ولو قال له متى مت فاحدي حرو له عبد لا يملك ايهما وما كان
ولم يسن افرع ويعتق من خرجت له القردة ولو قال استر ان شاء فلان
فاما او حرس وليست له اشاره معهم لم يحقق **الركن الثاني**
المدر وهو كل مكلف ما ذكر غير محجور عليه **القياس الاول** المكلف لا يصح
المحتون والمعنونه والصبي الذي لا يميز فان كان المحجور مسقطا عن التمسك
في زمن الافاقه ولا يصح من الصبي المميز في اظهر القواسم وهاك التمسك
في وصيته وهاجا ريان سواء قلنا انه وصيه او تعليق فان قلنا لا يصح
رجوعه بالقول قلنا يصح في رجوعه على الصحيح ومن لا يصح فان ارجح
اليه تولى لولي بعده وان لم لا يصح الرجوع بالقول لم يصح منه ان يرضى
الذي يحصل به الرجوع لكن يقوم الولي به مقامه فان اراد المصلحة في رجوعه

و بطل التدرج وليس له الرجوع بالقول ولا بالبيع وزعم اذا انصرف محمد
الرجوع من غير ملاحظ مصلحه في معده قال الماوردي ان ادخل النسي
في البيع ادخل محجور وهو غريب **العبد الثاني** المالك وكخرج به غيره
وله در فضيله من متبرك لم يسر على نصيب شريكه على المذهب وقيل
انه يسري وقيل انه يسري عليه وعليه ان تلفظ بغيرها فان لم يفعل
ومات في سرايه العتق اليها وجهان وعلى المذهب لو مات لمدر عتق
نصيبه لم يسر العتق الي نصيب شريكه ايضا خلاف ما اذا عتق عتق
نصيبه ووجدت الصفه وهو موسر فانه يعم ويسري ولو در بعض
لم يسر التدرج الى المرافقه الاصح فان فات عتق ما دره وفي سرايه العتق
الى راقبه وجهان يسار على الوجهين فيما لا يخرج عن عتق ان عتق راقبه
بالسرايه او بطريق التغير عن الكل بالعصه على هذا يصح جميع
وعلى الاول لا والفرق بين سرايه التدرج وسرايه العتق بعد الموت
بظهر في الرجوع فاذا رجع فان جعلناه سرايه لم يصح فما سرايه الله وان
العتق سرايه دون التدرج لم يعمق منه شي وقد تقدم وتحرر في السر
اوجه احدها لا يسري التدرج ولا العتق الحاصل به والثاني يسري
التدرج والثالث لا يسري ويسري العتق الواقع به ويخرج بهذا التدرج
تدرج الوكيل وقد حرم القاصي حسين بن التوكيل منه لا يصح في كل اذا
في حصوله ما يوكيل منه لكن المتولى في التوكيل منه على انه وصيه
او عتق من لا يصح وفي هذا نظر والقاصي قال لا يصح التوكيل
في الوصيه وفي حصولها ما يوكيل وجهان كما فعل في التدرج
وقد حكى المتولى في كتابه لو كاله التوكيل معلوم بالطلاق لانه اوجه
ثالثها ان كان المشرط متحقق الوقوع صح والا فلا والظاهر محله
في تعليق العتق وان كان حرم هناك معده وقد علم في الوكالة
الفصل الثالث في المحجور عليه والمحجور عليه امره اصره اصره
السفيه في تدبيره لا بطريق اصحاب القطع بالسفيه والثاني
القطع بالمدح والثالث انه على القول في النسي وتسميههم
السفيه

السفيه بالمحجور عليه فيم القطع بالسفيه وصيه السفيه المهمل وصرح
صاحب البخاري فان قلنا يصح عتق رجوعه كما تقدم في رجوع النسي الثاني
المحجور عليه بالفلس في صحه تدبيره اذا اتصل المدر غير المدر بغير
احدها انه على القولين في عتقه في اصحابها الصفه والثاني القطع بالسفيه
المادة المرتد وتدبيره يسري على الاقوال في ملكه فان قلنا بقا به النبي
على انه هل يصير محجورا عليه بالرده او ساقط على ضرب من الحجر وفيه خلاف
وعلى الاول هل حجر الحجر السفيه او المفلس في هذه الخلاف المقدم او حجر
المريض يصح وجهان واحدا في الاقوال في الماد الثاني الذي اورد الماوردي
وعلى الثاني ان در اصل الحجر نفد وهو قول الميرزا وان در حله النبي
على الخلاف في ان حجر الحجر السفيه او المفلس فان قلنا حجر السفيه جازمه
الظرف فان قلنا يزوال ملكه لم ينفذ وان قلنا ساقطه فان قلنا يسري
موقوف ان رجوع الى الاسلام بان صحته وان كل كافر بان فساده وقال
القاضي هذا منسحق قوله القديم ومقتضى الجديان الصعود لا يوجب
للبطالان وقد حكاه بعضهم بغيره على هذا وقد خص الرابع بالخلاف
فقال قال بسلمه الساعلي في الاقوال في حجر القاصي فاما قبله يصح بلا
وقال بواسحق هي فيما حجر القاصي فان قلنا بطلان ولا يصح لا خلاف من غيرها
طرد الاقوال في الخاتين لو در عتقه ثم ارتد في بطلان تدبيره بالمدح
احدها انه يسري على اقوال الملك كما في الثاني القطع بالبطالان والثاني
القطع بعدمه فان قلنا سطل ولو عاد السيد الى الاسلام عاد ملكه
وفي عود المدر طرق اشهرها انه يعود والثاني انه على مول عود
والثالث القطع بان لا يعود الخلاف يسري على ان لاند برب وصيه او جلس
عتق بصفه وان قلنا لا يبطل فاق السيد من تدبيره او هل فان حجر
من الثالث عمن على المذهب وان لم يخرج منه فوجهان اظهرهما انه يسري
ما يخرج منه ويرق ببقه المفلس في الثاني انه يعود جميعه قال الماوردي
وهو الاظهر عندي **سورة** لو ارتد المدر لم سطل التدرج ولو مات

قبل عتقه عتق ولو التحق بدار الحرب مسمى على يد غيره ولا يجوز استبر
فان عرف الحال بعد اقسامه لم يضر وعرض من دفع وجبت من المال
فان لم يكن فيه شيء يهتف المصروفة ولو كان سببه ذميا ففي جوار است
معتقه وجهان ولو استولى الكفار على مدنه مسلمة عاد الى يد المسلمين
فهو مدين كما كان **نوع ثان** الكافر الاصل يصح يديه وحليفه
العتق بالصفه كما يصح عتقه واستيلاده وسائر تصرفاته سواء كان
كاتبيا او محوسبا او وثيقا او جريا او ذميا او مستأثرا او مباحا
ولا ينعى الكافر جوبيا كان له ذميا ناقضا للعتق من استصحاب مدينه
الكافر في دار الحرب سواء احرأه من رواد الاستيلاد في دار الاسلام او في
الحرب ثم دخل اليها فان لم يكن من استصحاب مكانه الكافر بغير رضاه
و انه ان يعم لقبض المحكوم فان اقام دون سنة فلا حزمه عليه وان كانت
لا تحل الا في السنة منع الا بيد الجزية وان خرج الى دار الحرب فصل ما به
في نفسه وما له خلا المكاتب وما يوجب منه فان ادى المال الى وكيله
لزمه ان يسأله الله وان عجز نفسه عاد الى ملكه ورد الى سببه وقال
الماوردي ان جرت الكتابة في دار الحرب لا يمنع سببه من رده اليها
بخلاف ما اذا جرت في دار الاسلام ولودر الكافر عتقه الكافر ثم اسلم
العبد فان رجع السيد عن التدين به يقول وجوز ان يباع عليه في دار
والا فلا يصح القول بان لا يباع عليه وينبغي ان يرد بغير توقع الحركة لكن
يترفع من سببه ويجعل في يده عدل وهو عليه من سببه وسلم الى سببه
الذي اصله لو اسلمت مسنونا لله فان لم يفسد سببه بغيره لم يفسد
الماضي وان لم يكن له كسبه بغيره على سببه فادامه من سببه
فان بيع شيء منه للمورثه مع علمه واجرى الماوردي القولين على
اذا عتق الكافر عتق عتقه بصفته فاسلم العبد وقطع ان يصح
بانه ساع عليه ولو اوصى بغيره فاسلم العبد من ازاله ملكه
قولا واحدا ولو اوصى بغيره فاسلم قطعا ان احدثها القنطع

بانه

بانه ساع والثاني انه على القولين في المدين ولو اسلم مكانه الكافر قطعا
احدها القطع بانه لا ساع كما يستولده والثاني انه على القولين
قال بعضهم في يد سائر الكفار لقولان في طلاقه وقيل ان لم يكن
عاصيا سببه لم يصح وان كان عاصيا به فان قلنا لا يصح طلاقه ولا يصح
تدينه وان قلنا انه تصاحي صح الكل **النظر الثاني** في احكامه
بانه **الاول** عتقه بعد الموت ان رضى المالك به بعد قضا الدين اليه
او نزع الدين من ولا يرفع يده العبد سواء رده في حاله سببه او بعد
ويرفع باحد خمسة اشياء احدها ان ازاله المالك عن المدين وهو السيد ازاله
ملكه عنه بالبيع والهبة مع القبض والوصد والوفد والصدق والصدقة
وجعله عوطا في الخلع او في الصلح عن المدين او اسلم او اجره
وبخوها سواء كان له مدين مطلقا او مقيدا وسواء قلنا ان يدينه وصيه
او تخليق عتق بصفه ولا فرق في الوصيه من رضى عنها الموصي له او لا واذا
زال الملك بيع او غيره ثم عاد اليه انفق على انه وصيه او تخليق عتق وفيه
قولان القدم واحد قولي الجديده انه وصيه وانه وصيه واحتاج بعضهم
والصحيح انه تخليق عتق بصفه فان قلنا انه وصيه لم يحد التدين
وان قلنا انه تخليق خرج على قول عود الخلف والافوى انه لا يعود
فخرج منه ان الاظهر ان التدين لا يعود الثالث صريح الرجوع منه
مسائل **الاولى** لو قال حررتك او انت حررتك او قال حررتك او قال حررتك
او مسخته او بفضته او بطلته او رفته او ازالته فان قلنا انه عتق
صح الرجوع وان قلنا انه تخليق عتق لم يصح وفي محله ما ظهر من احدث
انها في المطلق فاما المقيد فيمتنع الرجوع منه قطعا واظهرها
انها فيها فان قلنا يصح الرجوع حصل بكل ما حصل به الرجوع
عن الوصيه حتى ان العرض على البيع وفيه وجه انه لا حصل
بالعرض ولا مستثنى منه الا الوطى فانه لا يكون رجوعا عن
التدين سواء عزل ام لا **الثانية** في طلاقه لا يستلاد بانه
احدها لا سطل ويكون عتقها بعد الموت سببان وقال الامام لا اثر

لبقاء التدبر خلاف قولنا الاستيلاء لا ينافي الكاينة لان الكاينة اذا اعتقت
 بالاستيلاء سعي الكسب والولد وهذا من آثار الكاينة وهذا لا ينافي الحق
 حاصه مع الاستيلاء واظهرها انه سطل لغوه الاستيلاء وثالثها
 انه لا سطل لكن طرا عليه ما هو اعظم منه فيدخل فيه كما لو طرأت الحاصه
 على الحدث يدخل فيها ولا يرفع واشار القاضى الى ان ثابته التدبر
 يظهر بما اذا قال مدبرى احوار قاسما بعنق الحال الثانية لو علق
 عتق المدبر على صفة اخرى فهل يكون رجوعا اطلاق الامام القول بان رجوع
 سطله واطلق البغوى المقول انه ليس رجوع وقال من حديثه لصفه
 قبل الموت عتق وان مات قبل وجودها عتق عن التدبر وقال القولى
 والخزالي ان كان التدبر تدبرا مطلقا او يعلمون الثاني تدبرا مقيدا
 بان علقه على صفة بعد الموت بان قال اذا مت فدخلت الدار بعد موتى
 فانت حر كان رجوعا وان لم يكن تدبرا مقيدا كقوله ان دخلت الدار
 فانت حر لم يكن رجوعا فان دخل قبل الموت عتق والاعتق عند الموت
 ووافق هذا قول القاضى المطبرى اذا قال ان دخلت الدار بعد موتى
 ارفع التدبر على القولين معناه ونفى المزنى عن المشافعي انه لو قال اذا
 مت فاديت الى ورثتي كما كان رجوعا واستدل به على القول بان صفة
 فاجابه بعضهم بان مدعيه على هذا القول مدعيه من احوال عتق
 القولين معا لان ذلك معا وصفه مع الحد مجرى البيع وهل كانه
 المدبر رجوع فيه خلاف بناء جماعه على انه وصيه او عتق عن
 معى الاول هو رجوع وعلى الثاني لا يكون مدبرا مكانا كما لو كانت مدبره
 فان ادى النجوه عتق بالكتابة وان مات السيد قبل الاداء عتق بالتدبر
 ان خرج نالوك لا عتق بقدره ونفس الكاينة في اتمه فادى النجوه
 عتق وقال القاضى ابو حامد بن السبكي قال اردت بها الرجوع
 ففى ارتفاعه المتولات وان قال للمارة فهو مدبر مكانا على القولين
 وقطع اسره رجوعا بقاء رجوع وفي كون الرهن رجوعا طرقت اظهر بانها
 على القولين في انه وصيه فكون رجوعا او عتق فلا يكون رجوعا

والثاني

والثاني لقطع بان رجوع على القولين والثالث لقطع بان رجوع الرجوع والرابع
 ان يكون رجوعا على القول بان التدبر وصيه او عتق وقال الماوردي
 في صحة الرهن ثلاث طرق احدها يصح مطلقا والثاني لا يصح مطلقا والثالث
 ان قلنا انه وصيه صحيح وان قلنا انه عتق فلا فان قلنا لا يصح لم يصح التدبر
 ان جعلناه تغليقا وان جعلناه وصيه فوجها وحكي في الوصيه وجها
 فان قلنا ان سطل بها القبط فيسطل او لا فلا ولا يظهر محجة هنا وان قلنا
 يصح فان جعلنا التدبر وصيه بطل وان جعلناه تغليقا فوجها هذا كله
 اذا اتصل به القبط فان لم يتصل به فان جعلنا التدبر عتقا او اثره
 وان جعلناه وصيه فحقه الخلاف المتقدم في الوصايا في انه رجوع ام لا
 المحبة من غير اقتباس طرق احدها ثابته انها على قولين مسرعا ان
 التدبر وصيه فكون رجوعا او تغليقا فلا يكون رجوعا فان رجوعا
 فلم يوجد لا الاحكام وحده ففي كونه رجوعا وجهان فان اتصل به القبط
 قال الامام فان قلنا بحصول الملك عنده انقطع التدبر حسدا وان قلنا
 استنادا للملك الى وقت العقد فهل يسقط قطع التدبر مدبره مدبره
 الماوردي الوجهين في الهبة فما اذا جعل المدبر رجوعا في جعل الهبة
 والبيع بشرط الخيار قال البغوى يقطع التدبر على القولين وقال الامام
 ان قلنا انه يرد للملك ففي بطلان التدبر قبل لزوم البيع نرد **السابع**
 لو رجع عن التدبر في بعض مدبره لصحة وثلاثة فان قلنا التدبر عتق
 لا يصح الرجوع منه بالقول فان التدبر باق فيه وان قلنا انه وصيه رجوع
 فالقول لا يصح صحة الرجوع فيما رجع منه ولو قال رجعت في تدبر
 راسك فوجها احدها انه لا رجوع عن تدبر جمعه لان الراس
 قد يعبر بها عن الجملة وثانيها لا يكون رجوعا في شيء منه **الثاني**
 التدبر في حاربه وحملها فرجع السيد منه ونها او بانعكس وفرعها
 على جوار الرجوع بالقول فان كان بعد انفصاله لم يكن الرجوع عن احد
 رجوعا عن الآخر وان كان قبله فان رجع عن تدبر الحمل ارجع التدبر
 دون الام وفيه وجه انه لا يصح الرجوع منه مادام حملها مع بقاءه في الامر

وإذ عوار جوع مودتهم حلقه الجدة على نبي العلم فلو أن ما وبه منه كقام هذا
وامراتان وشاهد من الأصح **الرابع** محاوره الطل والمدرستين
من تلك سوا وقع في المرض أو في الصحة فلو ما في السند وعلمه دس
مستغرق لم يحسن ولو سقطا لذي ما برا أو انما من غير الحركة عوار ما خرج
سته لرب منه كالكلام وهذا استند العوار إلى الموت أو سخر
سقوطه فيه احتمالا لا يظهرها الثاني لو كان السند قد أسوع اليك
بتبرعات جزها في مرضه قبل الموت أو بعده لم يحسن منه شيء ولو لم يكن
الأسعص المدر اما بان كان عليه دس مستغرق بعضه تساع ذلك بعض
في الدس بعثت لث الباني أو لا يكون عليه دس ليس له عمر بعضه
في كالفاضي فاحببه في عمق جمع العبد بعد الموت إذا لم يكن للسند عوار
سوا كان عليه دس أم لا أن يقول في محتوان سكر مرضي هذا حرم
مرض من لي يوم مثلا وان مت فجاءه وهو حرم في يوم فادام بعد اليك
بأكثر من يوم عتق من اس المال في موافقه فلو ما ورد في الروايات
أجر في آخر اجزا حتى المنفصلة بأول اسباب يولي ثم مات عن راس
المال وورثه قال كالفاضي في قنا وبه ولو قال قبل مرضه في يوم
فان فجاءه بعد يوم عتق من تلك لا به علق بالموت وكذا قوله النعمان
في ما وى له ايضا وتا بعد عليه وجهه ان مرض الموت غير حله
فصيرت به ثمان من الملب وقصد به في اللفظ الوار بان حشره في الملب
فصره كمرض موته وبه نظروا لعلو عوار عتق بصفه لا توجد الا في
الموت فوجدت فهو من ذلك لقوله ان حله كذا في مرضه في اوا
مرض من الموت كان كانت قد توجد منه وفي غيره فوجدت في ما الموت
انه من اس المال اعتبارا بحاله التعليق في كالفاضي والخلاف في ان
الشروط هل تجدي به حله والعلم وبه قولان فان قيل حتى يهاجروا
حسب من تلك والامن اس المال وهو كالفلاف كما اذا اعلل الخلاف
عاضفه فوجدت في المرض هل جعل فارا او الخلاف فيما اذا وجد في
لا باختيار المعلق بان وجدت باختياره كما لو قال ان حله كذا او كملت
فلا فان حله في كل في المرض عشر من الملب يطعها ولو باع المرض

نحوه

نحوه بشروط الخيار ومرض في مدة الخيار ولم ينسخ حتى باق عوار المحامه
من تلك قال النووي رحمه الله انما يطهر هذا إذا أكلنا الملب في راس المال
ونزل السهم عابدا لا ناسيا ولو قال ان مرض من مرضا نحو فاق حرم من
مرض ما نحو فاق حرم من مرضا ما في عوار من الملب في الأصح فان مرض
مرض ما نحو فاق حرم من مرضا ما في راس المال وقيل لا يحسن وخرج على الموت
المتقدم ما اذا اعلق عوار عتق بصفه وهو مطلق فوجدت في مرضه عليه
ما ليس قال كالفافي الاعتبار بحاله العلق عوار وان قلنا بحاله وحده العتق
هو كالفافي الملبس ولو وجد في حله حراما وحرم عليه بالسند في الملب
والعتق يحسن وكذا السند في الحيوان وخرج عليها ايضا ما قال
ان حرم ان كانت حرم من هل عتق قال كالفافي في حرم عوار
ما اذا كانت لصفه عن الحيوان فوجدت فيه **ف** عوار بصفه ما اذا
دبر عتق ليس له عمر عتق ثلثه ورق ثلثه لكن ان اجاز الورثه العتق
عتق جميعه وفي ولا الملبس قولان سائر على ان جازهم سفيد فيكون
لو رثهم او ابتداء عطية فيكون لهم وباني منه وجهه انه المورث في انما
انه ابتداء عطية في لا كلفا لفظ الاجاره وجهان مقدما ومهل
بالسند ولو كان له مال يخرج به العتق من الملب كنه عتق او دس
معتق لم يحسن جميعه وفي عتق ثلثه قولان رجع جماعة انه لا يحسن
ومحلها ما اذا كان المال لغاب العتق الوارث عن المصروف فيه فان ورد
عليه عتق المدر كنه قبل ودومه لكن بعد مصروف من المقدرة على التقرب
الا ان يحدث عوار مع من المصروف فهو عتق على وانه لحسن وخرج
قال كالفافي فان ورد بعضهم على المصروف وور بعض عوار حصة
القادر واوقف حصة العاخر فان قلنا بغير ثلث كسائه بعد الموت
ولو عتق بصفه الى ان يتبين الحال فان حضر الغائب سلم للعقد وان كان
سلم للورثه قال كالفافي القفال والصيدلاني والورثه المصروف في الملب
العقد فان حضر الغائب بان يطلبا المصروف والا فهو عتق على الصحيح
المرض ما زاد على الملب فانه باق في الحال والمثل المصروف في الملب
الماوردي ليس لهم ذكر وهو كالفافي المتقدم فما اذا عتق امه لا عتق

فهل لغريمها ان تزوجها فان ظهر ان لعنوا في جميعها بان يطلق النكاح
ان لم يحز الورثة اذ احواروا وقتنا هي ابتداء عطية وفي جواز استخداها
والنصف في متاعها ايضا وجهان على القول ان ليس لهم معها والخص
بعض الغائب عن من كان العبد بقدره فلو كان الغائب مائتين والعبد
ما به محض ما به عتق ثلث وسلم اليه نصفه كسب الموقوف وان حضر
خمسون عتق منه سدس اخر كمل به عتق نصفه وسلم اليه ربع الكسب
الموقوف مصداقا الى الثلث الاول وهكذا وانما ثلثا الكسب تسبق منه
على ثلثيه وفي باقيه وجهان احدهما انه موقوف معه والثاني ان لا يورث
فحلي هذا ان عتق باقيه ففي رده عليه وجهان وان قلنا لا يورث فهو كسبه
فان حضر المال الغائب بان له عتق باقيه وان الاكساب له وان حضر بعض
منه بقدره وتبعه من كسبه مثله ولا يجوز نصرفه في شيء من العبد والورث
الوارث الثلثين ولم يحضر المال الغائب ولم يملكه فلو كان الثلثين له فان حضر
فغن من سرج ان الجواب كذا كذا خرج المصيد الى وجهان ان لا الجميع الميث
واستشكاه الامام وقال الوجه الموقوف فان حضر المال بان يورث العتق
في الجميع لكن يستند الى وقت الموت وعند حصول الفدية فيه احتمالات
او وجهها الاول ان تلف تبين بقوده في الثلث عن الميث فباقيته عن
الوارث كذا فرغ الامام في هذه المسئلة على هذا القول وكلام الامام في هذه
بفتني بغيرها على الاول وقد تقدم عن الماوردي فيما اذا اجر الميراث
عبد يخرج من ثلثه وباقى ماله غائب انه يتجر عتق ثلثه ويوقف ثلثه
فان عتقها الوارث لم يحتفظ وان ملكوها ولو دبرها فوجهان في ردها
نظير المسئلة في الوصية وحري القول فيما اذا مات عن ليس ولم يترك
الا دينا على احد من اهل بيته من ثلثه من نصيبه هل اذا نصبت
لكن حكي القاضي الاتفاق على ان احد الورثة لو ابر من نصيبه من الثلث
صح ابراه **الامر الخامس** جناة المذنب وجنايته لجنايته الفسق فان
اقتضت قصاصا في النفس فاقص بطل المذنب وان اقتصصاصا
في الطرف او في النفس وعادة في العفو الى المال واوجبت المال ابتداء

فالمسبد

فالمسبد ان يؤديه وان سلمه لبيع في الجناية فان قراه بقول المذنب
وقل بقدره بالارشاد والاقل منه او من قيمته فيه القولان في الفسق
كان يسلمه للبيع فان بيع جميعه ارفع المذنب فان عتاد الى ملكه
فليعود المذنب الى الخلاف المتقدم بنا على انه وصيه او تعلق عتق نصفه
وان حصل العرض ببيع حصته بقول المذنب يوجب باقيه فلو مات السيد قبل البيع
والاحسان فظهر بان اظهرها انما على القولين في بقود عتق الجاني فان قلنا
بقدره وهو كرجح من المالك اخذ القدر من تركته وهو هنا اقل الارشاد قطعاً
وان قلنا لا ينفذ لم يعتق بل يحز الوارث من ان يقد به فيعتق من الثلث
او يسلمه للبيع وان كان في الثلث ببيعته فان سلمه ببيع بطل المذنب
ولا يعود بقوده الى ملك الوارث قطعاً وان مداه بعض قوله في بيعه
هل هو ينفذ او ابتداء عطية فعلى الاول الوارث يبيع وعلى الثاني الوارث
كالباقى وقد مر في البيع ان لا صح في اعتاق الجاني بقوده من المورث
دون المعتبر ونسبه ان يقال ان يبيع معتق لا يرث لعمول يسرى عليه
اي فيكون الاصح انه لا يعتق في الطريق الثاني في الثلث ان في قيمته وبالفق
وجب على الوارث قراه ليعتق ولا يخرج على ذلك الخلاف فلو استغرق في
ثلث التركة فقراه الوارث من ماله فهل ولا الميث او للوارث منه وجهان
فلو جنت مدبره ولها ولد صغير وقتنا يسرى عليه المذنب على ما سألنا
فهل يباع دونه ويحل تدبيره سرخصا للمفرقة او لا ويباع معها ويحل
التدبير فيه وجهان في الوجهين فيما اذا رهن الجارية دون ولدها الصغير
واجتنب الى معها في البيع ببيعها قال الماوردي والرواية في الوارث
حاملها حسن الجناة يبيع جميع ثمنها مستحق في الارشاد قلنا الحمل تابع
وان قلنا بغيره فسط من الثمن فالأظهر ان الحكم كذلك قبل ابراه
في الارشاد ما قالها فقط واما الجناة على المذنب في الجناية على النفس
فان قيل فليس السيد القصاص او القيمة ولا يلزمه ان يسرى بها عتق مدبره
خلاف بيمه الموقوف على الاصح فيه **سراج** تقدم ذكر قولنا في ان احد الورث
اذ اعقب نصيبه من المذنب هل يسرى فان قلنا لا يسرى فرجع المذنب
عن التدبير ففي سراج ان العتق الان على الميث وجهان اصحهما لا وذكر الوارث

انه يسوي قطعاً فعلى هذا يسري الان وبتبين السراية من جنس الاعتناق فيه
وجهاً وان قد مر نظيرها فيما اذا كان لمدبر مدبر **الحكم** في الولد
بحور السيد المدبر والمعلق عتقها بصفه وطهرها وتزوجها فان احل السيد
صار في مستولده وقد مر ان المدبر سطر في الاصح ولو لم يولد من كاح او شبهه
او زنا ففي سراية المدبر اليه قولان اظهرهما عند شيخنا الطوسي في الحامد
والفقال وعندها يسري وجعل في الووي الاظهر عند اكثر من اهل العلم
متا صلا في منهن من زنا على انه وصيه ولا يسري او يحل من يسري
وصيه بانه نفس علم ما في ذلك المعلق عتقها بصفه ومنهم من قال ان ولد المدبر
وصيه لم سراية قطعاً وان قلنا بعلى في السراية القولان في ولد المعلق
عتقها بصفه طريقتان احدهما طرد القولان الثاني القطع بمنع السراية
وعلى الاول ختلفوا في حملها فقليلها في المعلق بصفه بوجد قطعاً فاما
الصفه التي يحتمل ان لا يوجد فلا يسري اليه قطعاً وميلها فيما قلنا
يتبع امه فالصحيح المشهور انه يتبعها في العتق لا في العلق واد اوجب
الصفه في حق الام وعتقت عمق معها ولو حذفت صفه دونها لم يعتق
ولو قال انت حرة بعد موتي بعشر سنين مثلاً عتقت بعد مضيها من مضيها
فان انت بولد قبل موتك في تبعيتها لها في اصفه القولان وان انت بعد
وقبل مضي المدة فالنصر انه يتبعها قال الراعي يكون من اس المار وقال
الماوردي ان الرواي يكون من الثلث كامه ولا يفرع سهما بل يعص منها
بقدر ما يحتمله الثلث وان لم يعتق الولد معها فوجهان احدهما يكون
من تركه السيد والثاني يكون مطلق المورثه وان قلنا اسراية المدبر
الى الولد كان لمدبرها حتى لو رجع عن تدبيرها وحوزها او باعه في
التدبير والاحر خلاف ولذا كاتبه فانه يعتق باذنها الخوم في قول
ولو اصبحت البس في الولد ايضا فان لم يولد لمدبرها فالاظهر وهو قول
ابن الجراد انه يفرع سهما والثاني يوزع ولو ماتت الام في حياة السيد
بقي لمدبر فيه ولا يفرع ولذا المدبر انه في التدبير اتفاقاً والولد يفرع
في لرق والحريه وسهما الا اذا ملكه سيده امه فاولدها وقلنا يلزمها
ففي تبعية الولد وجهان لا يفرع احداهما يتبعه ويكون مدبراً له

اذا

اذا كانت ملك لواط كان الولد تبعه وزامه كالحرا الاستولاد منه قال الولد
في الحريه وزامه وقال الماوردي يمنع اياه على هذا القول قول واحد وان قلنا
لا يملك فالولد للسيد وثبت نسبته من المدبر ولا حرج عليه للتشبهه بنسبته هذا
كله في الاولاد الخاضعين بعد التدبير المنفصلين قبل الموت فاما الولد المحبس عند
موت المدبر فمعتق مع امه على المدبر فان لم يحتملها الملك عن سها ببقدره
وكذا المعلق عتقها بصفه ولو كانت حاملاً عند المدبر وطهرها واحدها
في سراية اليه وجهان وميل انهما يبنان على ان الحمل يعرف امه لا فان ولد بالام
انه يعرف كان تدبيراً ايضا وان قلنا لا ففيه القولان المتقدمان الثاني القطع
بانه مدبر سواء ولد بعرف امه لا فان قلنا يكون مدبراً فاستثناءه في صحة المدبر
وجهان فان قلنا يصح ويحرم بعضهم فان انت بعد موته بعد استثناءه كان
لانك الاحوا وان وصفت قبله فان كان لمدبر في ستة اشهر فهو مدبر ولا يفرع
من اربع سنين فهو حادف او لا من المدبر فان كان لمدبر في اربعة اشهر
وان كان لا يطاها اولم يكن لمدبر في المدة فيكون حادفاً قولان صحهما لا
وقد مر حكم الرجوع في تدبير الامم ورا حمل وعكسه قال الماوردي ولا يجوز
الرجوع في التدبير يعني على القول بخوار الرجوع عنه بالقول كما لو قال اذ ولدته
فقد رجعت في تدبيره وولد بر الحمل دون الامر حار كما لو اعتقه لاسدي في
الام فان باع الامر فطريقتان احدهما انه ان قصد به الرجوع في الحمل حصل
البيع سهما وان لم يقصده لم يصح البيع منه وسقى المدبر ويخرج مع الامر
على الخلاف مما اذا باع حاربه واستثنى حملها والاصح المطلاق وهذا الطريق
يعربح على القولان مع الامر لا سطر التدبير في الحمل والاصح انه يفرع سهما
ويحصل الرجوع سواء قصد ام لا وهو بناء على ان الرجوع عن تدبير الحمل
فروع اذا قلنا ان المدبر لا يسري لاجلها فعلى ما اردته بعد التدبير
في تبعيته وقال السيد بل قبله فهو في القول قوله ويسمع دعواها اليه حسبه
وكذا دعوى الاحس وكذا لو كان نزاعها مع الوارث فقالت ولدت بعد التدبير
فهو حر وقال بل قبله فهو في القول قوله مع عيبه فان كان تدبيرها

فان كانت فوجها من احد الحكم بركة والثاني يورث بعد بلوغه وان قلنا
 لا يورث فوجها عن حق الوارث فقلت ولدته بعد موت السيد فتخرج قول
 الوارث بل قبله فهو رقيق فالقول قوله على الصحيح فان اقام كل منهما دليلا
 بينه الوارث لان اليد في الولد له وقيل يصدق بميمها وان خلف حكم غيره
 وان كلف قبل يرد على الوارث او يورث الصبي لخلفه انما يورثه وكان
 وقال الماوردي ان اعترفت انه جرى عليه الرق لانها وضعت لدون
 سنة اشهر من الموت صدق الوارث وان اكرهه وقال علقم في الحاشية
 ووضعت بعد الموت لسنة اشهر صدقت بميمها فان كلف في الرق الوارث
 الوحيات فان قفناه مبلغ ونحو ردق على الوارث وكذا الحكم لو سارع
 السيد في المستولد في ولدها هل ولدته قبل الاستيلاء او بعده
 او هي الوارث هل ولدته قبل موت السيد او بعده ولو ادعت المكاتبها
 ولدت الولد بعد الكا به وقلنا يسريانها فوجها ان المصدق السيد
 ولو كان في يد المديرمال فقال اكتسبته بعد موت سيدي وقال الوارث
 بل قبله صدق المديرميمه فلو اقام كل منه رجة المديرمال ولو اقام
 الوارث بدنه ان هذا المال كان في يد المديرمال فوجها سله قال الماوردي
 في قولها والحكم بها قولان من القول في الشهادة باليد المفقودة
 وقال غيره لو قال المديرمال لفلان ملكه بعد موت سيدي صدق
 المديرمال بغير عليه والحاصل السيد والمكاتب في المال المصدق
نسخ فان دبر شر كان جاريه وان ولد فادعاه احداهما هو
 وضم من نصف ميمها ونصف ميمته ونصف ميمها لشريكه ويكون
 ام ولد بصر عليه وقال القاضي ابو الطيب عدي لا يقوم عليه حسب
 شريكه الا برضى المشرك لانه ثبت له حق الوارثه وانما الرق والى
 في خروجه على الخلاف مما اذا اذ يراه ثم اعترف احداهما بصحة وهو
 هل يقوم عليه نصيب شريكه وفي قيمة الوارث قول انها لا تلزم
كتاب الكا بة

وهي

وهي تعليق عتق بصدقة تضمنت بها وصدقة مخيرة قال المرواني وهي اسلامية
 لا تعرف في الجاهلية وقيل اول من كتب عبد الله بن الخطاب رضي الله عنه
 بكى ابا امته وهي تشمل على امور غريبة لا توجد في غيرها **منها** مقابلته
 ملكه ملكه فان العبد والكاتب المودي للسيد واسار مال في دمه عبده
 واشتات ملك العبد وهو لا يملك وفيه نظر فان صاحب لسان حكى لانه
 في ان العبد ملك سيده او نفسه او ماله لا مال كسره العبد وسي عليه القول
 مما يلى اجترار هل يعقن وقال بعض اصحاب لا يملك كساره بل تسلط بالمال
 على ادائها بما عليه وهذا كله ضعيف **منها** انه يشترط في الرق
 والحرية ان ليس له احكام الارقا من كل وجه ولا الاجرار من كل وجه
 ولا يجب على المشهور وهي مستحبة اذا طلبها الرقيق وكان كسوا امينا
 فان فقد الامرا لم يسحب ولا يكره على المذمة فيل يكره وقيل هي
 خلاف الاولى وان فقدت الامانة وقد رعى الكسب لم يسحب ايضا ولم يكره
 وقيل يسحب دون الاستحباب الاول وان وجدت الامانة دون المذمة
 على الكسب في الاستحباب وجهان اظهرهما المنع والنظر في اركانها
 واحكامها النظر الاول في اركانها وهي اربعة الصيغة والعاقل
 كالمال الاول صيغة العقد ولها الاحكام من السيد والقول
 من المكاتب بان يقول كاتبتك على العتق ثوبا الى عند انقضاء كل سنة كذا
 مثلا فاذا اديت فانت حر يقول احد قبلت ولولم يقل فاذا اديت
 فانت حر فان بواضح وان لم يوجه فوجه اصحها انه لا يصح والثاني يصح
 والثالث يصح من المصنف ولغيره والرابع انه ان كرم ما تميم به
 الكا بة عن الخا بة صح كما لو قال بعاملتي واخمن ربح الخا بة وقال
 الامام قوله فانت حر لا يقصد به العتق حقيقة وانما هو عتق
 العقد المرادوا لغيره اذ اراه المتروك في لفظ الكا بة ولذا لم يحسم
 العتق بالابرا والاعتياص ويكتفى عنه بالنية **اس** كره في العتق بالنية
نسخ ولا يصح حتى يقول لدا اديت فانت حر او يقول لدا اديت فانت حر

كان يعتقد على انك لا ادب فاستحروا فاقصر على قوله انت حرم على الف
 العبد عتق في الحال ولزمه الالف في ذمته ولو قال استحروا عليك الف
 او على ان لا عليك الف والحكم كما امر بها لوقال مثله لزوجه لوقال بعتك
 منك فقال اشترى بك وقلت او قال العبد يعني نفسي بكذا فقال بعتك
 وبتت المال في ذمته وعتق في الحال سواء كان الثمن حالا او مؤجلا والاول
 المستند ولا يملك العبد نفسه وهذا المخصوص **وعن** السبع رحمه الله
 انه لا يصح ولا يترتب عليه شيء منهم من قال حذاه قولا ومهم من قال خذ
 قولا في المذهب وقيل هو مذهب وليس من المذهب عن ابن ابي هريرة
 انه يصح بيع نفسه منه بالمال الموحل دون الحال فيه وجهان الاول
 لا يثبت السيد ل لا يثبت اصلا او بعت العبد وتسقط ولو اقر السيد
 انه باعه نفسه منه وانكر العبد عتق وخلف عنه لم يثبتها ولا على
 ولو قال خذ نفسك منه الدراهم او غيرها او خذها وخرج على الخلاف
 المتقدم فعلى المذهب السبع يصح والاول السيد عتق ولزمه فيه
 وان قلنا لا يصح او يصح ولا ولا للسيد لم يصح ولم يعتق ولو قال وبتك
 نفسك او بعتك نفسك فقبل عتق قال القاضي والعبد هنا على نفسه
 ولو باعه بعض نفسه قال الجوزي فينا وبه سري على المابح على الصحيح
 ان لو قال له ولو قال ان اعطيتني او ادبت في فانت حرم فلو قال لزوجته
 ان اعطيتني الف فانت طالق فانت بالالف محصنة فيه وجهان اظهرهما
 اتقيا لا تطلق ويدل عليه نصه في الام انه لو قال العبد ان ادبت لحسن
 ديني او عيدا صنفه كذا او هذا العبد والتوب فاستحروا في ذلك
 بيان مستحفا ردونا العتق لان معنى قوله ان اعطيتني هذا ان يصح له
 فاذ لم يصح لم يعتق لكن حرم جماعه هذا لوقوع العتق وقال القاضي
 لوقال ان ادبت في الف فاستحروا فاداه احتمال وجهين احدهما ان لا يصح
 لانه لم يزل ملكا من اكسابه حتى يودي المالك ويعتق ولا يتصور ان
 العبد الفاحتي يودها فاصحها انه يصح ويكون اذا ما ان يكسبه

تعتق

فيعتق كما لو اذن له في النكاح فانه يكون اذنا في اكسابه بالمال والتفقه قال
 من كسبه بعد ذلك عتق وان اذني ما لا معصوم لم يعتق ونحوه بالانتهاد
 لا يكون اذنا في الاكساب ولا يعصيه الا في مسئلة واحدة وهي ما اذا اذن
 مال او وصي له به وقتنا لا يحتاج الى اذن سيده في قوله فانه يعتق ويحرر
 خمسة اوجه احدها لا يعصه مطلقا والثاني يعصى باعطاء الف معصوم والثالث
 يعتق ان كسبه واداه من كسبه خاصة **والرابع** يعتق ان اداه مما وهب منه
 او اوصى له به دون غيره **والخامس** ذكره القاضي في كتاب الاسرار انه يعتق
 اذا اداه من كسبه قبل التخليق فان قلنا يعتق قبل هو مخلص محصن وهو كذا
 الفاسد فيه وجهان ثامن بدرهما وفي وقت الاعطاء في الطلاق والاداء
 احدهما انه على الفور والثاني انه محصن بالمجلس والمال سانه لا محصن بزمان
 اعطاه وقع ويظهر ان هذا المراد هنا ستماعلي قولنا اختصاص الاعطاء
 بما كسبه لكن صرح الماوردي بخلافه فقال ان تراحم عن المجلس لم يحسن
الذكر الثاني العوض بشرط فيه ان يكون دينيا مؤجلا لا مباحيا معلوما
 القدر والاجل والنجم الشرط الاول له منه فلا يصح الكفاية على غير
 على غير الاحتمال في الفور الى الصداق الى ادائها السيد باذن مالكها يعتق
 او غير اذنيها لم يعتق وبحد ردها الى مالكها او ان خرج الى يمينه خلاصا اذا
 قال لادبت الى هذا فانت رفاه يعتق باذنه وان لم ياذن السيد
 لا به تعليق محض ومقتضى ما تقدم في التعليق بالاعطاء ان يقال ان كان
 قال فاذ ادبت فانت حرم فاني فيه ما تقدم فيها وان لم يكن قاله لم يعتق
 بشرط ان يكون معلوم القدر والصفة كما في السلم فيذكر صفاته الا ان يكون
 احدا لتقدمه وليس في المبدع او فيها نفود احدها غائب فانه يكفي
 الاطلاق وينزل عليه وفي اشتراط ذكر موضع السلم الخلاف المذكور
 في السلم فلو حرر الموضع المعين قبل سلمه فيه او في اقرب موضع اليه
 فيه وجهان الثاني للتأجيل فلا يصح الكفاية على حال المجلس احدهما
 اتباع السلف الثاني انه عاجز في كفاية هو كذا سلم في شيء بوجهه
 المحل وخرج عليها مسكنا بل احدها لو ملكه تنقضا من عند باقية حر كانه
 على ما ملكه منه يعرض له على الاولى هي باطله وهو الاظهر وعلى الثانية يصح

لا نه قد ملك بحضنه الحرم ما يود به الثانيه لو كانت على مال كثير في المحرم
تصاير كبا عس على الاول صبح وهو الاصح وعلى الثانيه صبح على ان المراد
بالبحر علسه او حقيقه على الاول هي باطله وعلى الثاني صبح لا خصال
الحصول فانه يمكن ان يوحى نفسه في تلك الساعه مدة طويله باخره محمله
ويخرج منه طريقه فاطعه بالصحة ويحرم الخلاف فيما اذا كانت الخصال
قصر وطويل وجعل اذا الاكثر في القصر كما لو كانت على خمس دنانير
على ان يودي اخر اليوم اربع وعشرون بعد سنة **شرط**
لو اسلم الى المكاتب في بيع عقد الكا به في صحنه وحيث **الشرط**
الثاني ان يكون مخرجا بمحض قصاصه لانه المانور عن السلف في المكاتب
على جميعه وانما البعض ففقد من الخلاف في اشتراط التاجيل في حقيقه
والنتيجه يخرج عليه ويحذر ان يكون لغرض منفعة كخدمه شهر وبنادار
ثم المنفعة المبحوله عوضا اما ان يحل بيع المكاتب لو كانت
فان تعلقت بغيره اشتراط انصافها بالعقد ولو كانت في مصاب
على خدمه شوال لم يحز وكذا لو كانت على دينار يود به بعد شهر
ذلك الشهر قال السيد محيى راس ان اصباغ واشترط ان يخرج بان
ابتداء المدة من حين العقد لكي يقدم على الفل الى وجه اختياره بعضهم
انه لو قال اجرتك شهر اصبح وتزل على ما يلي العقد والقياس عليه
وهل بشرط في جعل الخدمه عوضا عنها او يكفي الاطلاق وتزل على العر
فيه وحيث ان نفديا في الاجاره ولو قال على منفعة شهر لم يصح خلاف **الثاني**
وان تعلقت بغيره كخاطمه هذا التوبه حاز التاجيل ولو جعله بنادار
وجعل لكل منهما وقتا معلوما صح وفي الشرط مسائل الاولى لو قال كابتك
على خدمه شهر من الان ودار بعد انقضاء به بشهر او سوم او معه يصح
بعض الام على انه يصح واختلفوا فيه تغل اس سرخ ان منه قولين اظهر
انه يصح والثاني لا يصح وغلطوا الربيع في قوله او معه وقيل لا يصح
على منفعة سعل عن المكاتب مطلقا فانما ان وصلت يد بها بالعقد كالت

حاله

حاله والتجمل لا بد فيه من التاجيل وان تراخت عنه كان كاجال الشهر الاول ولو
كانت على خدمه شهر ودينار في انشا الشهر كالجعل بعد العقد يوم فطرقان
اظهرها انه على الوحيين وثانيهما القطع بالمنع الثانيه لو كانت على خدمه
شهر من او سنة لم يصح او قال على خدمه شهر ثم شهر يليه فوجها ان يصح بالمنع
ايضا وكما يخرج ان على الوحيين في حوار اجاره المسافر من مستاجر
مدى نلى مداه اجاره ولو انقطع اول المدة الثانية عن اخر الاول كالمكاتب
على خدمه شهر من الان وخدمه شهر اخر بعد يوم لم يجر فطحا واذا وقعت
الكاتبه على الخدمه والدار مثلا فتعذر ذلك لمرض وعجز السيد الكا به
في قدرها وفي الباقي طرفان احدهما انه على الخلاف فيما اذا تلف بعض المبيع
قبل القبض وفي الثانيه في انصافه في الباقي طرفان احدهما القطع بغيره والثاني
فيه توان والطريق وهو الذي اورد القاضيان الحسن والطبري القطع
بالانصاف وروى عن النضر **الثالث** لو قال العبد اعطيتك على ان تخرجه
فقبل عسى ورجع السيد عليه بغيره ولو قال على ان تخرجه من ان تخرجه
عقود ولزمه الوفاق وتعذر ذلك لمرض وعجز فتل وجع عليه باخره
او بغيره المرقبه فيه موافق ولو قال كابتك على ان تخدمني اربعا فاعق
ولو قال على ان تخدمني شهر فقبل وخدمه شهر اعسى ورجع السيد عليه
بغيره والاعيد عليه باخره مقل تلك الخدمه لانها كالبه فاسد
وان خدمه دون الشهر لم يصح **الشرط الرابع** العلم بعقد العوض
والاجل والجم فالعوض لا بد ان يكون معلوم القدر والصدق كما مر في كتاب
السع والسلم واما الاجل فقد تقدم بيانه في السلم ولو كانت على عس
علا ان يودي نصفها بعد انقضاء سنة والنصف الاخر بقضاء سنيين لم يصح
لانها تنقض عند انقضاء الاول من المعين لا يجوز الاجل منه والمقصود هنا
بيانا على قدر التجم ومحملة فلو قال كابتك على ما به دينار كاد بهما
فوعشر سبب لم يصح حتى تسين قد ركل الجم ومحملة ومنه وعده انه يصح ويؤدع

ونور على المسير بالسوية ولو قال الا عشر سنين لم يصح قطعا ولو قال يودي
 بعضها الى خمس سنين والبعض الاخر عند تمام العشر بطلان السبع وفي الكاين قول
 عقدة المودي ولو قال كانتك على ما به نودها في عشر سنين شرط كل سنة
 عند سلكها فوجها ان حدها الميع المحالة بقدر الخوم والثاني يصح ويوزع
 على السنين فيسحق عند سلك كل سنة العشر ولو قال على ان يودي خمسة
 في شهر كذا او يوم كذا او سنة كذا وخمسة في شهر كذا او سنة كذا او يوم كذا
 فهل يصح ويحمل على اول السنة والآخر واليوم والاول المحالة فيه وحال
 تقديما في السلم ولو قال قسط كل سنة في سطر فوجها ان حدها لا يصح
 لان سطرها ما ليس طرما والثاني يصح ويحمل على الوسط الحقيقي
 وهو نصفها ولو قال على ما به دينار في عشر سنين يودي في مستهل كل سنة
 منها عشرة لم يصح لحلول الخم الاول ولا شرط لساوي احوال ولا سال
 المقادير الموداة عند حلولها ولو كانت على دينارين دينار نوديه
 بعد شهر ودينار نوديه بعد شهرين على انه اذا اذى الاول عتق
 ويودي الثاني بعد العتق في السسر في محنتها فلو قال العتق
 بناها على العتق في ان الصفقة اذا جمعت عقدة من محنتها هل يصح
 فان هذا استعمل على كايها وحكمها ان لا يقع العتق منها الا بعد اداء وتلى
 عتق على ما في حكمه ان يقع العتق قبل اداء وقال احرور هاسا حلال
 وجه المنفعة شرط مخالف بعض الكاين وهو العتق اذا جمع
 ووجه الصحة انه لو كان يودي بعض المال ثم اعتقه على ان يودي
 باقية بعد العتق جاز فوقع العتق على اكد الجمع فكذا اذا جعله
 في الاستدلال ولو شرط في الكاين ان يسع من احدى شيئا ولو قال من
 كما لو قال على ان يسع مني هذا الثوب كذا او لئن يسع منه شيئا كما لو قال
 اذا حصل في يدك من بيعه مني ثوب الكاين ولو كانه وبياعه
 شيئا يعرض واحد كما لو قال كانتك وبعته لك العبد بما به درهم
 الى شهرين يودي خمسة منها عند نقضا الاول وخمسة عند نقضا الثاني

فإذا

فإذا ادت واستحوطت بقا واحد ان صحها القول في الجمع من
 محلي الحكم في صفقه وظهرها القطع بطلان السبع وفي الكاين قول
 تفريق الصفقة وطرد بعضهم هذا الطريق فما اذا كانته ووجهه
 صفقه واحدة وهو بناءه على تحليل بطلان التفريق في الصفقة
 وهما كالطريقين فما اذا اشترى زرعاً واستاجر باعده على حصاده
 بعوض واحد ومنهم من يأنك على هذه فان كانا يصح الكاين دون السبع
 وهو الاظهر فالاصح ان الكاين يكون بقسطها من العوض لا بجمعها
 فيوزع المستحق على القسوس فاحصه بقرينة في التحسين فاذا اذاع عتق
 وان قلد بفسادها بطلانها اذا اجمع المال لحصل الصفقة فبعضها بغير
 لغيرها من الكاين الفاسدة قال الصمداني ويحمل خرج قول انه عتق
 باء او ما يخص نفسه من بواحد ان لا فرق بين ان يقول اعتق فلان الكاين
 والبيع والعكس او فسلها وناس ما قاله الخرافي في مسئلة صرح السبع
 بالرهى ان شرط الصحة ان يدا بالبيع ويختار ان يرهى اعتبارها هو ولو كانت
 اعتبارا بعوض واحد صفقه واحدة ولم يسر حصة كل منهم ففرض حكمه
 في بابه **الركن الثاني** السداد المكاتب بشرطه ان يكون الا تكلفا
 مكانها اهلا للتبرع لا بدفع الكاين حقا لا رما الاول المذكور كانه غير المكاتب
 باطله ويظهر ان ياتي بها القول المتقدم في صحة سيع الفضول فانه ذكرنا
 انه مطرود في كل عقد يقبل الاستنابة وان كان الكاين نفسه
 ولا يجوز على الخلاف في التوكيل في العتق فان قوله فاذا اذاع عتق
 ليس محض توكيل كما متر بل هو تصريح بالحكم ولا فرق في المالك بين ان يكون
 مسلما او كافرا دميكا ان ومنه ما احريريا كما في ان يجوز سدا التا
 التملك ولا يصح كانه الصبي المميز في مرض موبه وظهر محبة هذا الثالث
 اهلية التبرع ولا يصح كانه السفينة ولا يحصل العتق بتسليم المال اليه
 في الحجر ولا يملك ولو كانه وهو وشيد ثم حجر عليه بالسفينة بوقت الكاين
 ومضى المال اليه ولا يعتد بعض السفينة والولي بمحبة ولو عجز
 ثم دفع الحجر عن السيد ففي عتقه بالسلم السابق الى السفينة خلاف
 كما لو مضى الميرد الخوم في الرده ثم اسلم ولا يصح كانه المالك ان يرضى

واداكاتب في مرض الموت اغتيرت قيمة العبد من الدين وان كانت الخجوم اقل من
 فان كانت عند الموت مثل قيمة صحت وان لم يملك سواه فان لم يود من الخجوم
 شيئا في حياته سببه استغفر في ثلثه ولا يخرج على الخلاف في كونه احد
 الشريكتين فان البند يبي لا يختلف المذهب وعنه ان يخرج ان يعصم حرجه
 عليه واما الثلثان فيجوز الورثة من امضا الكابه فيه وردوها قال المصنف
 نفرت واذا اعتق بالاداء قول لا اجمع للمورثان جعلنا امضا م سببا
 وان جعلناه ابتداء عطية فولا لهم على قدر موارثهم وان اجازوا في بعض القليل
 فان جعلنا الاجاره تنقيدا صح ما اجازوا وحكم الماني ما تقدم وان جعلناه
 ابتداء عطية فهو على الخلاف في تعريض الكابه وان ردوها في جميعها
 ردت فاذا ادى حصه الثلث من الخجوم عتق وهل يراى في الكابه بقدر
 نصف ما ادى فهو سدس المبدأ اذا كانت الخجوم مثل القيمة في جهات
 اظهرها وبسبب النص لانها بطلت في الثلثين وانما هو كالمحل
 صمد سببه نصيبها في حياته وهما كالوجوه في ما اذا باع شيئا ورده الورثة
 الزايد واجاز المشتري هل يرد ما يبيع فيه باذنا المورث فان قلنا يرد
 في الكابه فكان الاداء بعد حلول الخجوم فكل عليه حصه السدس من الخجوم
 في الحال او يصرف له مثل المدة التي من المبيت فيه وجهان وقال
 البصري هل يحل سدس الاجل المضروب والوجهان مسان على وجه
 الا نرى انه اذا حبس المكاتب عن العمل يلزمه ان يحمله عند حلول اوقافها
 واذا ادى عوض السيد الاخر زاد في الكابه في نصف سدس اذا
 ادى عوض نصف السدس في راد في ربع سدس وهكذا الى ان يفي
 الى مال بفيل التنصيص ان قلنا لا يراى في الكابه قال في حق على المذهب
 وفيه الوجه المبتدع عن رواية اسحق وادى في حياة السيد
 الى الموت فان كاتبه على مثلي قيمة عتق كله لانه سبي للورثة فقلنا لا
 وان كاتبه على مثل قيمته عتق ثلثاه بخلاف ما اذا باع شيئا في مرضه
 لسياء نفسه مثله واحد يبيع في البيع في البيع لانه لو لم يبيع لم يحصل له امر
 وهما لو لم يبيع لم يحصل له اشد العبد ولو اخرج نصف الخجوم
 لسيء الكابه في نفسه **فخرج** لو كان له عتق من ثلثي القيمة لا

مال

ما له غيرها فكانت احداهما في مرض موته وباع الاخر لسياء فان حصلت الخجوم
 والتمس في حياته فالكاتب والبيع صححان وان لم يحصل احدهما في مرض الموت
 المراد على ان يبيع الكابه والبيع في الكابه ثم اذ حصلت الخجوم المالك
 ونسب اليك في الرأيه في الكابه والبيع في الوصايا في ثلثها في مرضه وانما
 في نصف السدس فان حصلت الخجوم المالك في الثلث معاصم كل واحد منهما في السدس
السادس لو كاتبه في الصحة وبراءه من الخجوم في المرض او قال ومعتبه الخجوم
 او اعتقته فان خرج من الكابه عتق كله وبراءه من الخجوم وان لم يكن له مال
 فان عجز نفسه عتق ثلثه ورق ثلثا وان اختار نقا الكابه فان كانت الخجوم
 مثل القيمة فالظاهر المنصوص انه يعنى ثلثه وسعي الكابه في ثلثه قول
 لا يعنى ثلثه حتى يسلم الثلثان للورثة اما باذنا الخجوم او بالعجز
 وكل ما ادى من الخجوم شيئا عوضا عنه بقدر نصفه فاذا ادى الكافل عتق كله
 وهما كالوجوه المبرورين فيما اذا برعه وبقيده ما له مقابل لغيره
 المنصوص به الثاني وان كان بين الخجوم والقيمة تفاوت اعتبر جرح
 الاقل منهما من الثلث فان كانت القيمة اقل كالوكاتب خمس مائة والخجوم
 اذ كان فاذا ادى خمس مائة عتق كله نصفه بالمعاوضة ونصفه بالامرا
 وطريق معرفته ان يقول عتق منه شيء يرى من مال الكابه بقدره
 فمعاذ الله لا يسر بعد في مثل ما اعتقناه والذي اعترضه في ثلثه
 شيان فحرا لا يسر شيئا نصيرا ربحه شيئا في مقابلته انما في شيء
 ما يتان وخمسون فاعتق بالامر اما قيمته ما يتان وخمسون وهو نصف العبد
 وسقط مثلاها من الخجوم وهما خمس مائة سعي نصف العبد في مقابلته خمس مائة
 فاذا اداها عتق ولو كان مال الكابه خمس مائة وقيمة العبد الفكا
 فنقول عوض منه شيء ونجده كالا بر امثل نصفه فمع الورثة خمس مائة ناقصه
 نصف شيء آخر في مثل ما اعتقناه والذي اعتقناه شيء فقلنا لا يسر شيئا
 الخمس مائة نصف شيء ثم يرد على المال الاخر نصف شيء يكون شيئا
 في مقابلته خمس مائة قال في شيء من ذلك ما يتان فاعتق من المصنفه ونجده
 من مال الكابه مثل نصفه وهو مائة سعي ربع مائة من مال الكابه فاذا اداها
 عتق خمسة وقال بعضهم عوض منه شيء ونجده كالا بر امثل نصفه فمع الورثة

أحد مثل ما اعتقده وهو متى يكون مثله شمس في الزمان من يومه على
الأحر شيئا يكون ثلاثا شيئا في مقابلته ألف والشيء منه ثلث
ثلث العبد ويراس مال الكا به عن ميل بصدقه وهو مائة وستة وستون مائة
وسق على الكا به ثلاثا مائة وثلثه وثلثه فإذا أداها عتق ووجه
القاضي لا يستبدل أسحق غير الخوم لوفوع الكا به في الصدقة ولو كان
قد حلف مالا لا يخرج العبد من ثلثه كما لو كان له غيره مائة درهم أعزها
الأقل من قيمته وخوم الكا به مع المال الآخر ويقتل العبد بحسابه
وإذا كانت قيمة العبد مائة وخمسين ومائة الكا به مائة فعد عتق
ثلاثه وفي ثلثه بثلث ما ان الكا به فان أداها عتق كله قال ابن الصاع
وعندي أنه إذا أدى الخمسين في الحال فقد زاد مال المثلث لا بحسبناه
على الورقة مائة فمدعى أن يرد ما بعده منه لأن هذا المال ثبت
لعتد السيد وورث عنه وعمل ذلك يحتاج إلى حساب الميراث كما هو
في الوصايا ولو أوصى السيد باعتاق مكانه أو أبا به أو وصح الخوم
عنه فنظروا خرج من الثلث أم لا ويكون الحكم كما تقدم فيها إذا
اعتقه أو أبرأه إلا أنه هنا يحتاج إلى استاء عن الوارث العبد المثلث
الثالث لو أقر السيد في المرض أنه نص الخوم في الصدقة أو في الميراث
صح إقراره وعقب من راس لو كانت في صدقة ونص الخوم
في مرضه أو قبضها وأرته بعد موته صح والكا به من راس المال
الشرط الرابع أن لا يدفع بالكا به حقا لا زما بخوران
هذا شرطا في العبد ونقال شرطه أن لا يتعلم به حولا لم يسمع
كما به العبد الموهون ولا المستأجر ولا الموصى منه فغنه بعد
الموصى في عذر وجه وفي صدقه كاه الكا به العبد المسلم الذي سلم
في ملكه أو اشتراه وقتلنا بصدقه قولنا أن طهرها أنه يجب طهرها
أن أدى المال عتق وإذا أقره بالكا به فله المالك عتق مسلم فإن امتنع عتق
والفاني أنها لا يصح وبأمره فإذا له المالك في الحال فأن لم يسمع أن
أدى المالك المالك عتق كاه الكا به الفاسدة وتراجعا أهل مول
صحت الكا به ثم فسدت أولم يصح منه خلاف وهذا على المذهب

فمنع مع المكاسب فإن صحناه صحت الكا به ومع مكاتبها ولو كانت الرمي عليه
ثم أسلم العبد فالصحيح المنصوص بقاء الكا به وقال المراءزة في ارتفاعها
وجهاً في بابها الإمام على الوجهين في الصورة الأولى أن فيها مال صح
والكا به دامت هذا وإن قلنا لا تصح في ارتفاعها عنها وجهان وليس
النور في هذا الباب وأما المرتد فكاتبته عتقه بغيره على الخلاف في بقاء ملكه
و يتلخص فيها أربع طرق أحدها أن فيها لاته أو أن الصدقة والبطالان أو
على الإسلام وهي طريقة من يقول في ملكه ثلاثه قوال ولا يمنع من هذا
الوقت في العتق والثاني فيها قول الصدقة والبطالان وهي طريقة من
يقول في ملكه قول البقاء والوقف ويرى هذا الوقت في العتق **المذهب**
أنها صحته كقوله واحد وفي محلها ثلاثه طرق يشترطها أنها إذا لم يحرم
عليه وقتلنا لا يحصل المحرر بنفس الرده فإما في حال المحرر فلا يصح طوعا
والثاني أنه إذا لم يكن محررا وكان لم يصح قطعا والثاني طردها في الحالين
و يحصل فيه أوجه الصدقة البطلان أو الوقف الصدقة إذا لم يكن محررا فأنكر
ولم نقل يصير ورته محورا عليه بنفس الرده فان قلنا يصح في حال العلم
المحرر دفع العبد الخوم له ملكه وعقب وكلاه له وإن قلنا بفسادها
فالمودي ملك المرتد ولا يحصل المحقق وإن قلنا الوقف فان ما يرد
أن بطلان الأداة وفي على الفرق وإن قلنا أنه يصير محورا عليه بنفس
الرده أو محررا الحاكم فان قلنا الكا به والحكم كما تقدم إذا لم يكن محررا
وإن صحناها أو قلنا بالوقوف لم يرد مع الخوم إليه فان معها إليه
لم يعتق وسائر ذهابا يدفعها إلى الحاكم فان بلغت الحد الاسترداد
فان كان معه ما بقي به ودفعه إلى الحاكم فذاك وإلا فله تجايز
ثم أن مات السيد سوتلا بعد أن عجزه فهو راس وإن أسلم
فكي العا الترخي خلاص لا يصح نعم معتق أن كان دفع الله مع الخوم
وفيه وجه ثالث أنه لا يصح ولا يعلب الفحص صححا لكن على
مكاتبه فبسيما إذا أو بمهل من الرده ولا خلاف أن المسلم لو كاتب
عبد ثم ارتد سطل الكا به لكن لا يجوز دفع الخوم إليه أن قلنا أبرز المصلحة
وصير ورته محورا عليه بل يدفعها إلى الحاكم فان معها إليه فالحكم بعدم

وان قلنا بقا ما كاه وعدم الحجر عتق باذار المال اليه وان قلنا انه يصير
سفسا ارداه اني على انه محرسه او فليس فعلى الاول لا يفتد به على
الثاني انه مولد ولو كان المريد هو المولى سفل الكاه بالركابته
وهو مريد صحيح ولو اذكي المال من كسبه في رده او تبرع به عنه
منع عن عتق محكومي عليه احكام المرتد من ان لم يوده وعاد الى
الاسلام دامت كاسه وان قتل مريدا كان ماني بده لسرقه واما
الحري الصحيح ان يكاتب عنه اكا فربك يوفيه بعد الكاه ولو
بعد قبض الجور اربعين الكاه وصار مريدا ولو قهر المكاتب سببه
الحري صار حرا وصار السيد عبدا وكذا لو ظهر مريدا حرا خلافا
دخل السيد والمكاتب دار الاسلام بامان ثم فقرا احدهما الاخر
لا يملكه وان جانا المكاتب هاريا من سببه مسلما يطلب الكاه
وصار حرا وان جانا غير مسلم فان كان باذنه واما ما سألنا عن
استميرت كما لو جاس سبيده كذلك وان كان هاريا سببه يطلب
حرا ولا يملكه من الاقامة الا بالحريه فان لم يدها او كان ممنوعا
منه الحري بمانه وقد تقدم ذلك بغير حجة في باب من يمانا الصحة
كاه الكا سراج حري على شرائط شرعنا فاما ان كان عاقرا حري
فان يصير حريه قبل الاسلام عتق العبد وامضى حكمها ولا رجوع
ولا ينسخ العقد ولا الفسخ الحاصل في الشك وان لم يقبضه
حيث اسلمه ونرا فعا اليها قبل الفسخ حكمنا ببطلانها ولا يحصل
العتق بوجود العتق حريه وان يصير الاسلام ونرا فعا عتق
ويرجع السيد بقيمته ولا يرجع المكاتب بالحري والحري بتمتع
وان يصير بعينه قبل الاسلام ونرا فعا اليها حله حكما سطلها
ايضا فان اتفق بمصل الثاني بعد الاسلام ومصل ابطالها عتق
ويرجع السيد بجميع قيمته عليه عتقه خلافا لظاهره من اصداف
فانه يرجع بالخصه ولو كات الكاه على حلال وحرام فانه
في الشك الحريم وفي الاسلام الحلال فوجها احدها ان الكاه
صحح مصل المكاتب ما قبله الحلال في الاسلام ولا يرجع

والله اعلم

والثاني ما فاسد السيد ابطالها قبل مصل الحلال **موضوع** بشرط في السيد
ان يكون بصيرا ولا يشترط في المكاتب **الركن الرابع** العبد القاتل
واشترط فيه شرطان الاول التكليف بالصحة كاه الصبي وان كان مسلما
ولا كاه المحبون ولو كات العبد لنفسه ولا ولاده الصغار لم يصح كاتبه لهم
وفي صحتها لنفسه فولا التفريق ولو كات الصبي المحبون وقال اذا ادتبت
كذا فاشترط فاذاه اليه عتق لوجود الصفة وللامام فيه احتمال ولا فرق
بين الفتن والعلم عتقه بصفه والمدرس واي الامر من تقدم من لا اذا اوى
وجود الصفة عتقه وكذا حكم المستنول له على الصحيح وقد قدم ولول
الكاه من السيد احصى على ان يودي عن العبد كات محمدا واذا
اذ اهما عتق فوجها احدهما يصح الخلع الاحصى على هذا وجها كونها
حاله وجها ان والثاني لا مخالفة موضوع الباب فعلى هذا اذا ادى
عتق العبد لوجود الصفة ويرجع المودي على السيد بما اداه السيد عليه
بقيمه العبد **المالي** ان يدا الكاه على حله ومما سأل الاول اذا كان
يعتق عتق فاما ان يكون باقيه حرا او لا فان كان حرا صحح صورة
ان يقول كاتبتك على نفسك الرقيق فلو قال كاتبتك على نفسك او كاتبت
بصفتك فيظهر بخرجه على الحلال المتقدم في العتق في انه اذا اضر
في نصه فعل يختص بالمختص به او يسمع فان تولاه على المختص صح
وان جعلناه شايعا فهو كات لو كات بعض عتقه فان صح ما عتق بصفته
فان صحناها فجميع الجور او بغير سطلها انها تقول المهر وفان البيع
فما اذا اجازة المشعري وان السيد ماها وكان قد قال فاذا ادتبت حري
لم يحوي حري يودي جميع المسمى فاذا عتق استرد من السيد ما اداه السيد
عليه فسطا القدر الذي كاه من القيمة وكذا الحكم لو كان يحق له
فان احصه حرا وان لم يكن باقيه حرا فان كان بعضه رقيقا والآخر
اما ان يكون له اول غيره **الحال** الاول ان يكون له فانه يصير بها الاصح وخير
ان يرجع اليها يصح فقال كاتبتك حريه من نصه فاما اذا كان له شرك
لصبيه باذن الاخر انه يصح وقال الثاني خريه فاما اذا اوصى الكاه عتقه

ولما لم يسهل له ان يكتبه في تلكه ان رغب فيها فان قلنا ان الامام فاسده
 وكان السيد فذ قال فاذا ادبنا فانت حر للسيد صحتها وان ادب
 المال قبل التسليم نظروا ان كان قد ادبنا فانت حر للسيد من كسبه عتق
 بعتك كصول الصفة ونحوها بالسر به ورجع العبد على السيد عاده
 ورجع السيد عليه بغيره الحصة التي كانت عليها فقط ومعه وحده
 عليه جميع قيمته وان كان لم يدفع له الا قدر النجوم فقط وجها
 انه يحس في لوقا ان اعطيتني هذا فاسطابق فانها بطون اعطاه
 وان لم يملكه وسري في تراحيات كما تقدم والظاهر في لوقا
 ان اعطيتني ثوبا فاسطابق فاعطته وهي كماله فانها لا تطلق وان
 انها صحيحة فان كانت منه ويسر منه مهاباه فاكتسب النجوم في يومه وادب
 عتق القدر الذي كان عليه وسري اليه وان لم يكن مهاباه فاكتسب
 يكون منها فان دفع للسيد حصته وقدر النجوم من حصته هو عتق وان لم
 يدفع اليه الا قدر النجوم ففي عتقه خلاف سياتي ان شاء الله تعالى
الكتاب الثاني ان يكون لما في مملوك كغيره فان كان له بغيره
 فالمنصوص الذي قطع به الجمهور انها فاسده وان كان يادبه فطريق
 اظهرها فيه قولنا ان محرمها انها فاسده فليس تسحبها وابطالها
 كغيرها من الفاسدات فان لم يفعل ودفع العبد الى المولى كانه قد
 النجوم ما حصل الحصة المكات على ما من كسبه عتق ويسري
 العتق الى نصيبه شريكه ان كان السيد موسرا او رجح العتق
 مما اذاه له ورجح السيد عليه بنفس الحصة المكات على ما من كسبه
 وان كان محرا فلا سرا به وان دفع الى المكات جميع كسبه وهو
 قدر النجوم لم يعس في اصح الوجهين وقيل القولين في اجريها اذا
 قال اعطيتني عبدا فاسخر فاعطاه عبدا مستحقا هل يعتق
 فان قلنا نعم فله ان يكتسب ان يخذ حصته مما احدثه المكات ثم
 ان ادب تمام النجوم من حصته من كسبه عتق والا فلا وان قلنا يعتق
 فاحد نصيبه ايضا وحكم سري به العتق والتراجع ما تقدم وان قلنا انها

فدفع العبد من كسبه حصته الى المكات وان كان مهاباه فادفع ما اكتسبه
 حتى تمت النجوم عتق وقوم عليه نصيب شريكه ان كان موسرا واذا لم يسره
 عن النجوم او اعسده وان دفع اليه جميع ما اكتسبه ووفاه النجوم فطريق
 احدها ان يعتقه الخلاف المتقدم بغيره على قول الفاسد والظاهر انقطع
 بان لا يعتق وان احب من الخالد حصل له كتابة بعصا العبد الذي ياتيه
 اربعة اقوال اصحها المبيع مطلقا والثاني الجوار مطلقا والثالث ان يملكه
 لم يخر وان كان يخره حازا فان لم لا **الكتاب الرابع** ان كان يافته لم يخر وان كان يخره وادب
 حاز ولا فلا **الكتاب الخامس** لو كانت الشريكان العبد المشترك معا
 بان يقدرا معا او كلا واحد فكانت له او لكل احدها الاخرى في كتابه
 اذا بلغت النجوم حسنا واحدا وعددا وحدا يصح كل واحد من النجوم
 بحسبه اشتراكهما في الملك والطلاق فانها تكون على قدر ملكها ومنهم من يحررها
 على قوايس وهو مذهب فان حصلت النجوم في الحسن او الاجل او العدد
 كما لو كانت احدهما الى خمس والآخر الى اربعة او شرط تفاوت في المال مع
 النساء في الملك او بالعكس فطريقان اظهرهما على القولين هما اذا انفرد
 احدهما بكتابة نصيبه دون الآخر وانما في القطع المبيع **الكتاب**
 لو ادب احدهما للآخر في كتابه نصيبه فله ان يرجع عن الادب قبل الكتابة
 فان رجع ولم يعلم الشريك حتى كانت حرج على الخلاف في بصري لو كان العبد
 العزل وقيل العلم ولو كانت ياذن شريكه وهو زناه فان ادب في
 بكانت على نصيبه في احتياجه الى الذي كان وحدها ولو كانت لهما
 وقال الآخر كما يمتد نادك فانكر فان قال مع ذلك فادب الى ما يمتد فتراره
 وقوم عليه نصيب شريكه ان كان موسرا وان لم يفر بالادب او بالقول ولو
 المنكر يمتد فان حلف بطل الكتاب وان كل حلف على كسبه وان كل ردت
 اليه على الكتاب وقال من الغطان عتق مبيعي ان يكون هذا التناهي
 الشريك والكتاب فاذا ادب المكات الاذن انكر الشريك صدق وان كل
 حلف المكات في سب الكتاب **الكتاب السادس** لو كان عبدا وعجز عن ادب المال محترقا
 احدهما وادب الآخر بقاء الكتاب في نصيبه فله ان يفرق بقاء طرقاتها

احد على القولين كما به بعض اهل البيت من شركه والثاني القطع بالحوار والمالب
القطع بالبيع اذا لم يصرح المبيع بالوصف في الكتاب في نصب شركه وهي
على النفع من كتابه الشريك بغير الاذن وحصل الرافعي الثانيه ما اذا وصفت
الشريك ببقائها ولم يجرض له غير ولو كانت عدا ومانت عن ان يمين
فيجزى المكاتب فارقها احدى واراد الاخر انطاره فقد جرحه الامام على ذلك
وقال لعل لا يصحاح هذا اظهر وغيره اقتصر على طريقه الموالين **الفصل**
الثاني في الفرق بين باطلها وفاسدها وجميع ما تقدم في سائر اركان
الكتاب الصحيح وما يصح منها ينقسم الى فاسد وباطل وان كانا سواء في
ابواب الفقه لكن يفرق بينهما في بعض مسائل المصنف وفي مثله في
العار به وفي المحج كما تقدم وهما مختلفان في الاحكام قال باطله لا حكم لها
الا موجب العلق ان كان السيد صريح به وهو من يصح بعقله والفاسد
ساوي صحيحه في بعض الاحكام على ما سبى والباطل هو الذي اخل
احدا ركانها الاربعه اما بان كان السيد صغيرا او مجنونا او مكرها
او غير ما لك لا حصى في قيم الطفل والمجنون او كان العبد مكرها ولا
ان كان صغيرا او مجنونا على احوال القولين الاسس في انهما اذا قبلوا اذ المال
في كتابه باطله لا فاسده او بان فقد اصل العوض بان يقول كان ذلك
مفقولا قلت وجعله سائلا له له كالحشر كذا الدم والميتة
في الاصح وقال السيد لا في فاسده لانها قد بقصدك او بان فقد
الاحكام المحسني بان قال له العبد كما سمي على كذا فسكت السيد وادى
العبد المال او التبرع بان راحي عن الاستجاب او فقد القبول
بان لم يقبل العبد او قبل بعد مضي زمنه ولم يبايق الاجابة كما لو
كانت على ما به فقبل بحسن تمام الفاسد وهي التي اوردت بحسنها
بشرط فاسد في العوض كل وجعله خمر او خنزيرا او محرما او غير
موجله او غير منجم او كانت بعض احدى على المذموم في صيغها الامام
فقال اذا صدر في الكتاب احكاما وبكلام من نص عبارته وظهر اسمها المالب

لكنها

لكنها لم يسمي جميع شرائط الصحة في الفاسد وفي الفصل الثاني **الاول**
لو كانت عبده المجنون فقبل بطرق احدى اقسامها فولى احداهما وهو ورايه
الرابع رخته الله انها فاسده والثاني رواه المولى انما باطله والثاني القطع
بالاول والثاني القطع بالثاني وهو الاصح وحمل روايه الرابع انها على ما اذا
كانت عبده العاقل كتابه فاسده وادى في المجنون اما لو كانت في حال الاقل
رادى في المال في حال المجنون فقد قال ابن الصانع لاختلافها لا يكون باطله
بل ان كانت صحفه حري عليها حكم الصحفه وان كانت فاسده حري عليها
حكم الفاسد وبما يصح الحكم من يراجع عنه وقال الماوردي لاختلافها اذا
القول في المجنون ان الكتاب باطل لا يحل اعتقدها بالصفه وسبق حكم
البدل ومحل اختلاف النصارى والطريق اذا كانت في الصحة كتابه فاسده
وجعل الاداء في المجنون وهو خلاف ما تقدم ولو كانت عبده الصغر وعلق
عنته على الاداء وادى النجوم وصغر عبق وهل في كتابه باطله او فاسده
قال الاكثرون فيه الطريق المتقدمه في المجنون وقطع اخرون
بانها باطله وادى الامام الاتفاق عليه **الثالث** لو لم يات بلفظ الكتاب
واقتصر على قوله ان اعطيتني او ان ادبني كذا فانتحر فقد مضى
انه كما لو قال لزوجته ان اعطيتني انفا فانتطالو فاعطته الفاعض
والاظهر فيها انه لا يقع الطلاق ولا العتق بالاعطاء فان لم لا يعتق فهل
يكون حكمه حكم الكتاب الفاسد فيه وجهان احدى انما في حق السيد
ما اخذه ويرجع عليه بقيمة رقبته وسبعة الاكسام في الاولاد الحاصلين
بعد العلق والاني لا تمنعه الكسرة الولد وعلى هذا فوجهان احدهما
انه يرجع عليه بغير رقبته كطير في البر وجه والثاني وهذا يعلق
محصرا واسترق ان العبد ليس اهلا للالزام **الرابع** الكتاب الصحيح
والفاسد يشتركان في تعليق المعنى مما صفة فيه معنى المعاد وفسده
لكن المقتضى في الصحيح معنى المعاد وفي الفاسد التعليل ويشتركان
في احكام وفتن فان في احكام فالفاسد ساوي الصحيح في العتق باذنه

اذا اصرح بتعليقه به وفساوها في استقلاله بالكتب والنص فيهما فصل
عن حومه يكون له وولده من امته يتبعه ككسبه لا يتبعه فانه يصير
مكائنا عليه كسباني في الولد والكتب وجه انها لا يتبعانه وتتبعه من
ويتبع المكاتبه معها اذا وطبت بشبهه وكذا ولدها في اظهر الطرفين
نصرا على التبعية في الصحة وفي انه اذا استقل سقطت عنه نفقته
وفي مساوئها في جوار تصرفه فيما في يده ومعاملته لسله وجهان
ونفا رفقها في اموراته لا يحصل العتق بها لا يرا ولا يناد او اخبر عنه
وكذا بالاعتياص وان حصل به في الصحيح على خلاف فيها ولا يحصل الا بها
اذا لم يصرح بالتعاقب في حصوله بعد الاداء على النجم الاخر وجهان يحصل
في الصحيح قطعا ولا يجوز لسيدها وطبها ولا يجب استبرائها اذا فسخ الكتاب
على اصح القولين بها ولا يجوز ان يستقل بالسفر على الاصح وان جار المكاتب
كاتبه صحفه في الاصح ولا ان يعطى من سهم الرقاب في الاصح وبها رفقها ايضا
في انه اذا ادى المسمى وحصل العتق يلزم سيده رده ويرجع عليه بعتقه
بوسيد وقيل بغيره يوم العقد فان ذلك المودى بدا لسد رجح العتق مثله
ان كان مثليا وبقينه ان كان متفوتا فان كان مثلا ما عده على اموال
المقاص فان قلنا بالانقاص وحصل لاحدهما شيء رجع به فان لم يكن له شيء
متمولا فالوكان خيرا او خيرا لم يرجع العتق على السيد بشيء ورجع
السيد عليه بعمه رفته وفي انها لا يلزم من جهة السيد له فسخها
مضى شأنا ان شاء فسخ بنفسه وان شاء رفع الامر الى الحاكم حتى يفسحها
او يحكم بابطالها وليس للحاكم ابطالها من غير طلب السيد ولو طلب العتق
من الحاكم الحكم بابطالها لم يجبه فانه الما وردى وصحة ويكون النص
بان يقول بطل الكتاب او فسخها وعوه وميه وجه انه لا يجوز بطلانها
بالقول وقد يكون بالتصرف فيما يبيع وغيره اذا كان السيد عالما بفساد
فان كان ظاهرا صحفها قال القاضي محض صحة البيع القولان فما اذا باع
مالا ابيه ظاهرا حيا ته بيان ميتا ولا يحصل العتق بالاداء بعد الفسخ

او القضا

او القضا بطلانها وبتعق السيد لاشهاد على الفسخ فان بدلو ونفع الاداء وكسب
السيد انه كان فسخ قبله وانكره العبد صدق العبد وسعصع عوى السيد
ولا يعتق باذ او المال الى وارثه الا ان يكون قال ان ذلك القاري كذا
بعد موته فان جرد ولا يعتق فيها بالرفع الى الوكيل ولا الى الولي بعد طرد
الحجرو لو اعتقه السيد لا عن جهة الكتابه كان مباحا لها كما لو باعه في
او اعتقه عن الكتابه احرازه على الاصح ولا يستتبع العتق الولد في الاصح
وفي انها لا يجب الاسامها **النظر الثاني** في احكام الكتابه الصحة وهي
حمسه الاولى الحق عند براه ذمة المكاتب من النجوم جمعها باذائها
او بالايضا عنها وفي جوار الاعتياص عنها والحواله بها وعليها وجهان
الصحة المانع فان جرد له عتق بذلك ايضا ولا يعتق بعضه باذ البعض
ولا بالايضا من البعض ولا يغيرها ولو اعتق السيد عن جهة الكتابه صح
ومعه وجه انه لا يقع عن الكتابه ويكون مباحا لها ومعه مسائل الاولى
لا يفسخ الكتابه موت السيد بل يستقل المكاتب له ورثته واستمر الكتابه
ولا يفسخ بجنون السيد ولا بجنون العبد ولا بجنونهما معا ولا باعماهما
وفي جنون العبد وجه ضعيف فاذا احسن السيد لزوم العبد تسليم النجوم
سليمه وليه فان سلمها اليه لم يعتق فان لم يملكه فلا ضمان فان لم يكن له
المكاتب شيء اخر يوديه فله المولى بحريه ولو طرد على السيد بخرسعه فهو
كالمجنون الا انه لو اقبضه المال بحال السفه ثم عجزه المولى ثم ارتفع
فق الحكم لان ما يعتق بالاداء السابق طريقا لحدوثه انه على المولى
المسود من فيما اذا قبض الميراث النجوم وعجز الحاكم المكاتب ثم اسلم
واصحها القطع بالمنع ولحق المكاتب فقبض السيد منه المال واخذ
من غير قباض عتق وهو ظاهر النص قال الامام وهذا يحتاج الى فصل
بيان فان عسر على السيد في الوصول الى حقه الا بذلك فله ذلك وان لم يكن
مرا حجه من نصبه الحاكم قيا للمكاتب فليس له الاستعداد به ولو استبد
لم يصح ولعل لا يثبتوا للمولى حق القضا بما حصل العتق وهو عتق

ولا وجه الاما ذكرته واما الكتاب الفاسد فظاهر النص انها سفسح على
ولا سفسح يحتمل بعد نقل الاحكام وخرجوا وحملوا ما لا بد او حله
اصحها انهما يقرران النصيبين والافعال الحيتون والاحلاف ان يكون النصيب
تقتضي مع الكتاب الصحيح والفاصد وان حلف في قاي وولاد من انهما في ذلك
لا سفسح يحتمل بعد فافاق وادي المسمى عتق في بعد كسبه وبعث المراجع
قال الراعي وعمله اجابوا فيما اذا احدا لسد في حونه وقا لو انما سفسح
من يرجع ويسعى ان يقال لا يصحها وان قلنا يصحها في الصحيح وان قلنا
انها سفسح لم يحصل الحول لادله بعد لاداه في اظهر الوجهين في الامام
والوجه القطع بان لا يرجع ومنهم من اثبت الرجوع عليه بالدمه ومما
ان يردعه الكسب وهو كالدنم على الحكم بارتفاع الكتاب الفاسد **سفسح**
له نظير **الثانية** كانت الشريكان عبد او عتق احدهما نصيبه عتق والآخر
انه يسوي ان كان المصنف موسقا والا فظهر ان السرايه بعد العجز في الحال
وعلى الثاني هل سفسح الكتاب في نصيب الشريك او ليس في العتق مع بقا الكتاب
فيه وجهان اظهرهما اولهما وعليه عتق كله على الشريك المصنف ومن حصل
العص سفسح العجز او اباد او الفهم او يقتل بالاداء حصولها وبالعجز الاول
ولو مات قبل الاداء والعجز فقد مات بعضها وفي رثه الخلاه المنتفذه في
الغرائض والولا له حصته غير المنجز من الكسب والاولاد وعلى الثاني
ولا النصف ولا النصف الثاني للشريك كسب المكاسب وولده لنفسه
وحصل العتق سفسح الاعتناق وبالاذا او يقتل به حصولها عند العتق
فيه الاموال وفي المطاورد في السد يخي اذا عتق احدا لورثه حصته
من المكاسب وقلنا يسري عليه بعد العجز يكون العتق بدفع العتق كذا واحد
لانه لما وقف بعد اللفظ امتنع ان يقع به ولما وقف بعد اللفظ امتنع
ان يقع به ولما وقف على ارتفاع الكتاب دون الدمه امتنع ان يكون راعا
بدفع القيمة ومما به واقع باذنها مع اللفظ المنتفذه وهو ياتي نصا
قطعا ولو ابر احدا لشريكين عن نصيبه من النجوم وهو كذا لو اعطى في

جمع

جميع ما تقدم من الخلاف في السرايه ووقفها ولو قبض احدها نصيبه بالدم
ففي عتق نصيبه خلاف الثاني فان قلنا يصح في السرايه ووقفها هذا الخلاه لانه
اذا قال المكاسب لسببه وقيمة النجوم فانكر اصدقا بيمينها فان حلفه
احدهما وكذب الآخر عتق نصيب المصدق وصدق المصدق بيمينه قال السفسح
ولا يسوي على المصدق ولو قال المكاسب لاجدها اعطيتك جميع النجوم ليأخذ
نصيبك يعطى الآخر نصيبه فانكر قبض نصيبك كره عن نصيب المصدق
في انه لم يقبض نصيبا لآخر بيمينه وصدق لآخر في انه لم يقبض نصيبه من
ثم المنكر بالخيار من ان يأخذ حصته من النجوم من العتق ومن ان يأخذ من المقر
نصف ما اخذه وياخذ الثاني من العتق ولا يصل شهادته المقر عليه واذ عتق
المكاتب عما ظاهرا المنكر به ذله بيمينه وارقاق نصيبه ونص هذا على ان العتق
ليسوي على المقر وهو خلاف نصه في الاول والاصحاب فيهما اظهر واحدا
اشارة قولين في السرايه في الصورين والثاني يقرر النصيب والعجز والمكاسب
يدعي العتق في الثانية والثالث القطع بالسرايه فيهما قال الراعي وما ذكرناه
من انه هل يقوم عليه ما زعموا بعد العجز بسده ان يكون نصرا على ان السرايه
سفسح بعد العجز ويحي القول الاخر انها ثبت في الحال وكذا اذا قلنا بقبول السرايه
في الاول ثبت في الحال او بعد العجز منه العتق وقال القاضي في الطائفة الثانية
ان لم يصدق المكاتب الشريك في الدفع الى شريكه يسري عليه وان صدقه فلا
لاعتراؤه بان عتق وان المنكر طله وانكار الشريكين وحلف احدهما ونكول
وحلف المكاسب كقراره ولو صدق الشريك المكاسب فما ادعاه في الصورة الثانية
وادعي انه اوصل حصته الشريك اليه وانكر الشريك قال القول قوله مع كسبه
انه ما قبضه يرجع على من يضمن الشريك المكاسب حصته من النجوم فان رجع
على شريكه عتق المكاتب ولم يرجع على الشريك الدافع بشي وليس المكاسب
اجبارا على ذلك وان اختار الرجوع على المكاتب فان اخذها منه رجع على المقر
لنقصه بترك الاشهاد وان لم يأخذها وحجر نفسه فصحة حرمه وصدق
مستقوم على المقر وبأخذ المنكر منه فله النصف في اخذها ما اقر يقبضه له وان
الكسب كان ملكه ولم يخرجوا النجوم على الخلاف المصدق والطائفة الثانية ترجح

الرابعة كانت عبداً ومات عن امرئ فما كان مقامه في انما اذا اعتقها
او ابراه من النجوم او استوفى بها عسقلوا انفراد احدهما بالامر في ذلك
عتفاً بان عتقه او اعتق نصبه منه عسقلوا نصبه على المشهور وادعى الامام
الاجماع عليه وعلله بانه يرد مع الحصة وروى العوى قولاً وصححه به
فان ادى نصيب الاخر عسقلوا والاولا للاب وان عجز عسقلوا الاس
معسراً فله ولا عسقلوا والباقي قبل الاخر وان كان موسراً فقوم عليه الثاني
ويطرد كما في الاول وله ولا الكل وعلى المشهور ان كان معسراً فنصف
الكاتب في نصيب الاخر فان عجز عسقلوا وان ادى عسقلوا هذا النصيب
وكذا ولا النصيب الاول في الاصح وقبل نصبه وان كان موسراً فبقوله الثاني
عليه بغيره على الصحيح ان الكاتب لا يمنع المقوم قولاً في جميعها المانع وشاها
القاضي على ان رق الكاتب لا يورث وفيه قولان وانما نعرض في الاول
وعلى القولين طمس عليهما على القولين ان لا يورث هل يمنع حصول الملك للورث
في اعيان التركة لكن الاصح ان لا يمنع وهو يقتضي جميع المقوم
وصححه الشيخ ابراهيم وان ابراه عن حصته من النجوم فالله اعلم
انه يعتق وشرح المزني قولاً انه لا يورث حتى ينفصل اخوه نصبه او
منه وصححه العوى وقال يوقف فان ادى نصيب الاخر عسقلوا
واللوك للاب وان عجز لم يعتق منه شيء وعلى المشهور فالحكم في السراية
كما تقدم فما اذا اعتقه غير ان هناك اذا كان معسراً طردت
بان ولا نصيب المير للاب وان مصر احداهما نصيبه من النجوم
احد الشريكين المالكين نصيبه وسبب ان كان عسقلوا
لا يقتضي عتقا وان كان ياذن بقولان فان قلنا يصح ان الامام العربي
لا سراية بالاحلاف لا يجر عليه وقال العوى القول على عسقلوا
وفي السراية على ما تقدم في صورتى الحق والابرا وهو الصحيح في الكاتب
في نصيب الاخر فان عتق ادا او ابراه او اعتاق قولاً للاب وانما
نصف نصيبه رفقاً وفي ولا النصيب المعسقل حلاق الاصح انه لهما والثاني
انه يخص به المعسقل ورثته الامام على ان الكاتب اذا نصيب
الثاني بالجزء هل ينصف في نصيب الاول فيه وجهان احدهما لا قلنا

سفسح

سفسح قولاً النصيب الاول للمعتق وان قلنا لا فوجهان احدهما ان الاول للاب
وان قلنا يسرى نصيب السراية في الحال او عند العجز قولان كما تقدم في
الشريكين اظهرهما الثاني فيهم من قطع بالاول فان قلنا ينصف في الحال في نصيب
الكاتب في نصيب الاخرى اذا سرتنا الحسن اليه الممدودان في عسقلوا المكاسب
والجمهور على الانفساح وعلى هذا في تجليل السراية وبقوله على ان القيمة
ووقفها الا قول المشهور وان قلنا بناخرها الي وقت عجزه جافيه ما تقدم
في عتق احد المكاسب فان ادى المكاسب نصيب الاس الاخر عسقلوا
وان عجز ففي ولا النصيب الذي عتق اول او ابراه من نجومه طردت شريها
انه على الخلاف المتقدم وفي صورة الاسراية قطع بان الاول للاب واما لو كان
في النصيب الذي سري اليه الرق فله على انفساح الكاتب فان كان سفسح انما
لناخر السراية الى العجز او على قول الجمهور على القولين سفسحها فالاولا
الذي سري عليه وان قلنا لا ينصف على القولين تجليلها فاللوك للمير في عجزه
في ولا هذا الحد على قول تجليل السراية اوجه احدهما ولا الذي
عليه الثاني انه بينهما الثالث ان ولا ما عتقه او ابراه عن نجومه سفسح
ولا ما سري الحسن اليه خاصة الخامسة ادى عسقلوا اس سفسح
بعد موته ان ابراه كاتبه سمعت عوام فان كذا به صدقاً بهمينهما
تختلف كانهما علي بن العلم بكاه اسه ويرق وان كلا وحاول احدهما
الكاتب وان جلد احدهما او نكل الاخر ثبت الرق في نصيب الخالف
وردت المير في نصيب لئلا كل وان صدقاه او قامت به منه فالحكم
كما مر في الرابع فان صدقة احدهما وكذا به الاخر صدق الكاتب
ونصيب المصدق مكانت عليه على المشهور وفي الوجه المتقدم
انها تبطل وهو جسد واذا صار نصيبه مكانتاً فنصف سفسح له عجزه
للجمعة النجوم ونصفه للمكاتب فان قلنا على سفسحها في كسباها
لوما افاكثر فذاك قال اسحق وفي حواشي الزيادة على سنتها امام وجهان
وقد تقدم ان كلا اخبار عليها في الاصح فان ادى النجوم وفضل ما اكتسبه

لنفسه شيء فهو له ثم ان عتق نصيب المصدق يقبضه الخوم لم يسرق قطعا
ولا هذا النصف يخص به المصدق او يكون بينهما فيه وجهان ان عتقه
عتق في سر بانه الى نصيب المكذب طريقا لاجلها فيه قولان كالمصدقاه
معنا الا اذا قلنا انها بالسر بانه مستسرة الحال قطعا والثاني القطع
بصوت السر بانه فان قلنا لا سر بانه في ولا النصف المعصوم وجهان
اشبههما ان يخص به المصدق وقيل يكون بينهما قولان المصدق والمصدق
وكلنا المبعوض بوزن موقوف حصه المكرا الى التبر في ان قلنا سرى هو
النصف الذي سرى العتق اليه المعصوم على المشهور بناء على الصحيح ان الكسبه
سعيه وفي لا النصف الاول الوجهان لو ابراه المصدق من نفسه في
عتق والظاهر ان لا سر بانه لانه لم يوجد في نعم المكذب ما يقتضي العتق
وقال الامام الخلاف فيها ايضا قال الاصحاب في نقل الشهاده المصدق في الله
واستفتت كله الامام لان الخوم مشتركة بينهما فان مرص ابراه الشهاده
فله عرض في السر بانه ان سر بانه يخرج حركه بعد ما على في السر بانه
فرع لو عتقه المصدق وعاد قنا وكان له الكسبه الذي في الله ولو احتلها
في شيء من كسبه فقال المصدق ان كسبه بعد كتابه وقد اخذت نصيبك
فهو في وقال المكذب بل في حياه الامير صدق المصدق والامام
اذا اوجد السيد بالخوم التي قبضها او بعضها عينا بخبر من ان سرى
او بردها او يطالب ببدلها سواء كان العيب فاحشا او سيرا
فان رصيه وكان ذلك في الخوم الاخير عموما لكن حصل المعصوم العتق
او عند الرضى فيه وجهان يشان على مثل ذلك في استيفاء الدين قال الامام
ومثله ان يرجح الاول والاصل المذكور تفاريع في لو ادعى ان اراد
الرد والابدال فامر العتق سي على ان رطله في الاصل المذكور
اذا اراد الرد بالعيب هل يتولاه كماله بالقبض ثم امض المالك بالرد او
يقول بالرد بان انه لم يملكه وفيه قولان وعلى الثاني لا يكون العتق
حينئذ يردى لئلا المستحق بعد ذلك وعلى الاول وجهان احدهما

ان

ان العتق جعل جابرا فاذا ارد الماخوذ ارتفع واصحها انه نفي ان العتق يحصل
ولو اطلع السيد على العيب بعد ملكه بعد عدم الامام عليه انه لو وقع ذلك
في عين ابتاعها ورضي به فالذي في عليه يخوي كلام الامام في الاحتجاج الى التنا
ابرا والرضي حاشا وان طلبه بغيره لم يسقط الا باستنطاق اذ عرفت هذا
فان رضى السيد بالعيب بعد العتق وبعود الوجهان في انه حصل العتق
او استند الى القبض وان طلبه ارش عين ان العتق يحصل فاذا اذ اذ
قال عجز عنه فليس السيد استرقا فقه كما لو عجز عن بعض الخوم قال ارفعني وحياتي
الاخر في ان العتق يرتفع بوجوه حصوله وبوافقه قول صاحب الشامل
وبعد حكم الرق في العبد حتى يوده وفي الارش المطالب وجهان احدهما
وهو ما حكى الرواي عن الاصحاب ترجحه انه ما يقص من الخوم الموقوفه
بالعيب فاذا كانت شيئا في سلمه ما به ومعه ما لعب المذكور لسعي
علما ان العيب قابله عشرها نصف المعصوم اذا كانها به وثانها وهو ما اورد
المسرحي في نقله الرواي عن العتق ان الله ما يقص من ثمنه رقبه العبد
حسب نقصان العيب من قيمه الخوم على قياس المعاوضات والواجب في
المال المذكور عشر قيمه العبد قال الامام لا يسو الكسبه الصحيح الرجوع
الى ثمنه لرقبه بل ذلك في القاسده ولو قبل بخرم السيد بدل ما قبضه ناقصا
ويطالب بالسبي الموصوف كان اميل منهما سيما اذا قلنا المالك يحصل الا بالركي
ولم تعرضوا له واعلمهم راد وان لملكه ان القبل بالمقبوض حري المالك فيه
لا محاله وانما تجرى القولان اذا كانت العتق قائمه والدي بوجهه وحكامه للملك
وجهان في مشكله السلم وحري الوجهان المستندان في كل عقد معاوضة
على موصوف في الزمه هذا كله في نقصان الموصوف فاما ان يان بان
الاخراج في الكيل والوزن فلا عتق يقبضه بل خلاف لو ادعى
المكاتب المطعيب الى سيده ولم ينق عليه شيء فشهد بعد الحاكم قبل معرفه سيده
بالعيب يغفل الرواي عن راد ان يقول شيئا دته كتمل وجهان فادها فاعلم
بعد الرضى بمسؤولها الان كتمل وجهين ايضا السابعة اذا اخرجت الخوم

او بعضها مستحقا بان لا يعتق فان ظهر ذلك بعد موت المكاتب بان يملكه
 وان ما خلفه لسيده دون ورثته خلاصا اذ اعلق عنه ما عطا الف
 فاعطاه الف فاصحوا فانه يصح وجهه وكذا في الكا به الفاسده وقد تقدم
 وكذا في الطلاق لان في معاوضه وذاك يعلق **فصل** ولو قال السيد
 له عند اداء النكاح الاخير اذهب فانت حيرا او فقد عتقتك بان لا يصح
 فالمنصوص الذي اوردته الجمهور انه لا يواخذ به والحمل على ظاهر الحال
 عسى يصح الاداء ظاهرا وهو كما تقدم بما اذا اخرج المبيع مستحقا
 وقد كان المشتري قال في الجواب هو ملكي وملكك اني فيها وجه انه
 بواحد ولا يرجع وحصل الخراج الى الخلاق في السرا بها اذا قال فليكن لك
 على رسم الخصومه وقياسه تخصيصه ههنا ما اذا اقال فليكن اعتقادا
 على الاداء وقاله الراعي ساء كلام صاحب التمهيد يدل على ان مطلق ذلك
 منه محمول على انه محرر اذا اقال وان لم يحرم عن ادايته فانه قال لو قال المكاتب
 اعتقتني بقولك اني حر وقال السيد اذ انت اذ انت حر عا اذ انت وان يطلق
 الاداء فان قول قول السيد اذا اقال له ذلك عتقتك الاداء وحكي بما اذا اقال له
 متواخيا قبل ظهور الاستحقاق وحينئذ احدى الحكمين ان كان الثاني
 ان المصدق المكاتب يمتنع قال الصيدلاني وقياس تصديق السيد في
 انه لو قيل لرجل طلعت امرائك فقال نعم طلعتهم ثم قال انما قلت اني اطلق
 ان اللفظ الذي صدر مني طلاق ثم رجعت الحق فقال لا يقع به شيء
 وقالت المراه بل اردت انشاء الاقرار بطلاق اخر ان قيل قوله يمتنع
 وكذا القول في مثله في الحق وكذا قاله العوراني في الروايات وقال الامام
 هدا علف فان الاقرار حري صريح ولو سمع هذا المالك السرا اقرارا
 وليس كما طلاق لفظ الخبر يفتي بعض النجوم فانه محمول على الاحسان
 عما يقتضيه القس **الحكم الثاني** فيما سأل عن اداء النجوم وفيه مسائل
 الاولى حكي على السيد انما المكاتب قال ما لك ابو جهمه وجهها الله يستحب

واختاره

واختاره الروايات في الحليه والواحد من ذلك له شيئا واحد النجوم
 او عطف عنه شيئا منها واحلف لاصحاب في ان الاصل الاثبات والخط على
 او بان عكس وهو الاظهر وحكي عن نصه في الام فالخط او في اشارة القاضي
 اليه انها سواء وكلام الماوردي يقتضي وجوب الخط عند طلب المكاتب له
 فانه قال اد ابراه من شيء من النجوم لم يكن للمكاتب ان يطلبه بعد اوان
 اعطاه وطلب المكاتب لا يرا فقول الكاساوي وهو يفتي ان حمل النجوم
 اذا اتوا مقدا عليه والنظر في محله وحلته وقدره اما محله فالكا به
 الصححه واما الفاسده فلا يحلها في الاصح ومنها بعضهم الخلاق على الال
 الخط والاسا فان ذلك الخط لم يحل بها لاسف وجوب الاداء وان قلنا ذلك
 فلا يمنع شي على السيد قال القاضي ان ذلك الاصل البديل في وجوب الاثبات
 وحيث ان ذلك لا يجوز به من احكامها السجدة او السيد منه الرقبه
 فلو حط شيئا منها كفاه ولو باع عتقه من نفسه او عتقه على مالك
 فالمشهور انه لا يحل له وجهه ان يحك ان يحط شيئا من العوض واما وجه
 وجوبه فعنه وحيث ان احدهما بعد العوض واحدهما وحكي عن البصريه
 من حين العقد وحيث ان موسعا فيتعين في النجم الاخير ويحكم اذ ان
 الذي يحل ساء او حظه وفيه وجه ان لا يجوز ان يملك النجم الاخير الا
 ولا الخط بل يحل بحد من الاخر ليس عليه العوض او يملكه بعد الفصل
 الملك الكامل فان حط شيئا من غير الاخير الخط وفي وجوبه لاثبات الخط
 كما كان وقيل لا يجب الا اذا اخذ السيد من مال الكا به شيئا او المشهور
 حوازه من حين العقد الى العوض ويجوز بعد الاداء والعوض قال الراعي
 وسيله سبيل القضا اذا اوجبتا التقدم على العوض وقال القاضي
 في صحة الاسا قبل العوض وحيث ان المبيع بسطه قول الراعي في الطب
 ولو ابر السيد المكاتب عن جميع النجوم في وجوب اثباته خلاف
 ما حوذه من المراه الروح من اصداف قبل الطلاق وتجب
 طرده ههنا اذا اعقب السيد المكاتب لانه لا يرا ويرجى من القول
 بان الاثبات لا يصح الا بعد العوض وجه ان العوض الخط لا يعرف مقام الاثبات

ولا هو اصل نفسه واما مقداره فانه وجهان احدهما انه يكون اقل ما يتصور
والثاني لا ولا بد من قدر يمتثل بالحال يستعين به على الحق وحصل به بلغة
بعد الحق على الخلاص المتقدم في الوقت فحصل بالحال بقله المال وكثرت
وقته العبد وكثر كسبه فاق لم تنفعا على شئ قدره الحاكم باجتهاده وقيل
الى حال السبيل في السار والفساد وعن المصطفى في الكلام انه لا قدر
بربع العشر والمسلم ان يكون الموتى او الخط قدر ربع مال الكا به
وفي وجهه ضعيف لثلاث سمح به بالربع في التسع ولو لم يقع من الخوم الا
القدر الواجب في الايتام سقط ولم يحصل التقاض فان زيادة وليس السيد
تجيزه ليساره به ولكن برفع الكا به الى الحاكم فيحصل منها وذلك
القاضي ان جعلنا الايتام اصلا فله تجيزه ليساره بالباقي في المجد
فاذا عجزه سقط الايتام وارتفع العقد وانكره الامام وقال هو وهم
هن اثنا قل واما جنسه فالخط لا يكون الا بعتق مال الكا به واما الايتام
فان كان الموتى من جنس مال الكا به وورثته وتراضوا عليه جاز ان
طلب العبد ان يأخذ من غير ما اذا به واما السيد فوجهان اظهرهما انه
يجوز السيد وان كان من غير جنس مال الكا به كما لو كانت على يده واعطاه
دراهم جاز ولم يجب وعن الشيخ الى على انه لا يجوز ولو كان السيد قد حصل
الخوم وحصل الايتام لزم الورثة الايتام من تركته ثم ان كان مال الكا به
او بعضه باماله احد منه القدر الواجب لا تراجه هذه ارباب
الديون الوصايا وان لم يكن باقيا فقد تغل المولى عن الشافعي ايه برأيه
واعترض عليه فقال يقدم على الوصايا وكيف خاصص الفريوس بل ان
خاصص الديون قدم على الوصايا وان خاصص الوصايا قدمت
الديون عليه واحملها للاصحاب ثم من وافقه في الاعتراض
وقال يارواه غلط من نسخ واما قال الشافعي خاصص اهل الدرع
دون الوصايا ومنهم من صحح الرواية واختلفوا فيها على وجه احدها
انه محمول على ما اذا اوصى له السيد بزيادة على الواجب وان اوصى

بامل

127
بأقل ما يتصور ومن القدر الاقل بالحال فانه خاصص ارباب الديون
وارباب الوصايا بالزيادة كما لو اوصى بان يحج عنه الحج الواجب من يده
بقدر اوجه الحج من المضاف من اس المال والزيادة من الدين وهذا
الاصل واخرج عنه به من حيث يمكن انما في انه تراحم به ارباب الوصايا
خاصصه ووجوه الايتام ضعيف مخرج عن مرتبة الديون في جعل في ربه
الوصايا الدالك حمله على ما اذا قدر القاضي شيئا باجتهاده فان الحكم
بخاصص ارباب الديون بل ما يتصور وارباب الوصايا بالزيادة والارباب
على اقل ما يتصور لا يلزم بالطلب لا عساره في معنى مرتبة الوصايا الرابع
انه محمول على ان السيد كان عليه دين ثابت بعد وصيه ثم اوصى
بدين عليه فخاصص المكاتب اهل الدين ارباب والموصي بدينهم الخاصص
انه محمول على ما اذا اوصى ان يكون الايتام والدين من المكاتب وكان
والموصايا ايضا فيختصاصصون جميعا في الطلبه السادس على طاعة
لان القاضي اذا فرض قديرا ولم يخط به نفس الورثة خاصص الورثة
المكاتب رباب الديون بقدر ما طاب به نفوسهم وخاصص الباقي
ارباب الوصايا الثانية اذا عجل الخوم قبل حمله فان لم يكن على السيد
ضرو في القول اجبر على قبضها ومنهم من طرد منه القول في وجوب
فصل الدين ان كان للمحل عرس مطلقا وان كان على السيد ضرو كما لو كان
في امام فنته وغاره او احتاج الى مونه حفظ او كان طاعا لم يحبر على الدين
ولو كان له في الغار مفايرس للعقد لم يحبر على الاصح وقال الماوردي
ان كان له في حصر العقد فصار معهودا لا سحرى واما قوله في القول
وان كان برجا فظاهرا المذهب انه يلزمه ولو اوصى بالخوم في غير ذلك
واسمحوا في السلم فان كان لنقله مونه او كان الموضع هو الطريق
لم يحبر على القول والا اجبر وقال الماوردي ان لم يكن خوف ان كانت
من الدين مسافة القصر فان لم يكن السيد فدل يلزمه مونه
وان كان به برجا فاحتمل الما من مونه فاعادها له عنه واما في
نفسا وبها في الاحرار وامكان الاستيطان وجهان احدهما السيد على القول

لم يجز له ان يرى او يفتق فلو امتنع او كان غاييا قبض القاضى عنه ^{بالحج}
في الحج الاخير بخلاف ما اذا ادى المدين ما عليه في غيبه المالك فان الحاكم
لا يقضه في الاظهر الثالث لو ادى المالك بالمكاتب بالخيوم فقال السيد هذا
حرام او معصوب فالمرتب ان المصدق المكاتب نفسه يحلف له ليس
بحرام او انه ملكه وحججه السيد على نفسه وقه وجه انه لا يجزى له
المكاتب بينه بانه ملكه وان اقام السيد بينه سمعت ولم يحرف ^{في المالك}
والسيد لا يسمع بينه اذ عين له ما كان ولا يسمع منه السيد ذلك
من شهادته له فان لم يكن بينه وكل المكاتب حلف السيد وصار كالو
اقام بينه فان حلف المكاتب فقد نص على انه حكر على نفسه قال الحاكم
او الايراعن قدره او عتقه ان كان في الحج الاخير فان امتنع من الحاكم
وعتق وقه قول الحرج انه لا يجزى وجبت حكر فان كان قد عين له ما كان
سما له وان لم يكن عين فوجها ان احدهما يترع منه وحفظه في المالك
واظهرهما انه ترك له يد الى ظهور صاحبه فان كذب نفسه في ذلك
فالمرتب على هذا انه يقبل وقد صرفه وعلى الاول ان يظهر له لا يقبل
فسر روى المروني عن الشافعي انه قال لو عجل له بعض الكاتب على
ان يريه من امانه لم يجز ورد عليه ما اخذه ولم يعص له ابراهيم بن
قار ان احب ان يصح هذا فليرض المكاتب بالعجز ورض السيد شي احده
عنا ان عتقه فيجوز قال المرتب قال هذا اذا اوضح ويجزى الحكر واجازه
في الدين والحكر عندى ان يضع عنه على ان يحل قال الامام والعجز الى
صار في صحه الايراعن هذا الوجه قول من يحلفها مستكمل لانه ان قال
اد اعجل فقد ابرأه من كل عجز وهو فاسد وان قال عجز هذا
ليشروط ان يريه في الادا فاسد فتعلل بحلفه ان سيدا العبد الا اذا شرط
وهو فاسد لكن لو ابرأ السيد واستأنف العبد رضى في دوام النص
صار النص صحيحا ولو لم يستأنف فكل يقول بضاة الاول كان في
الحال له الا ابرأ وقد يحق مفهوم دوامه مقام اسداءه ويكتفى به فيه
واما الاحتياط فمردوا على المروني في لو ان السيد المستله على قول من المنصوب

هو

صالحه فاد اعجل بعض الخيوم على ان يريه عن المالك في اخذه وابرأه ^{الحج}
الغنيض في الايراعن لو قال السيد ابرأه عن كذا بشرط ان يحل ^{في المالك}
او اد اعجل كذا فقد ابرأه عن امانه يحل وعلى السيد رد الماحود وما
اجازته في الدين من رضى فما اذا ادى البعض من غير شرط البراءة ويرى
بالايراعن ونظيره هنا ان يحل العبد الحج وسرخ السيد براءه من امانه فيجوز
اثبات القول على القولين المصدق في كتاب الصمان في صحه عتق الايراعن
لكن القول بصحته ضعف قال القاضى في كتاب الزكاه ولا يصح عتق الايراعن
تصددا وصرح صما كما اذا علق عتق المكاتب فانه يتصير الايراعن الخيوم
عند وجود الصفة حتى يتبعه اكسابه وسأله عما يقتضيه الماوردي ^{في}
ان عتق المكاتب براءه عن مال الكاتب واستشكل القفال قول الشافعي بان
ان يصح هذا فليرض المكاتب بالتعجيل احره فانه يقتضى ابرأه احره
مالا بشرط ان احلفه حال وما سبق في بده يتبعه ملكا له ولا يصح ان يصد
لا يملك ولو اعتق عتقه لا يتبعه ما في يده قال فليجاء احاد على انه دم
ان العبد يملك وقال القاضيان الماوردي والحسين مراده ان العبد اذا
اراد التوصل الى وقوع العتق ان يحرم نفسه من عتق رفقائه بقول السيد
ان اعطيتني دينارا فاستجرتك لانه استيناف عتق نفسه فليكون اتعا
بها لا المكاتب وقه بطر لا هذا لعدم مد روايه وحججه وان اصح المص
ولانه لا بد من انفساخيها وانشا نسخ وقول اخرون مراده ان المكاتب
يحرر نفسه بمسح السيد لعنته على ما مر من المال يصح الا ان عتق
الحوار ان اخذ المال ولا عتقه وهذا يقتضى ان يكون قوله ثم عتقه على
ما مره ليس على وجه المعاوضة بل اخذ المال بانساح الكاتب ووقع
بمانا في لو او الحيلة في البعد بحصول العتق ان يقول السيد اذا عتقت
ودفع لي المال الذي معك فاستجرتك فليجوز العتق مع العتق الكاتب
الا ان العتق فاسد لانه شرط منه العجز وهو لا يكون بدلا عن العتق يكون
للسيد قيمته ويرد عليه ما اخذ ولو علق على عتق العتق الاعطاء والعجز

واعطاه عن الصفه وكان له موضع فاسد لان المكاتب لا يصح له ان يرضى عليه
فيكون له تمام قيمته قال الامام ومنه نظر من جهة ان المكاتب وقع حال المكاتب
ومالم يرتفع بالكاتبه لا يصح ان يرضى عنه غيره اخرى على ما في هذه المسائل
مضطربه خارجة عن ضبط المذهب ولو اخذ السيد ما يحل للمكاتب
وابواه من الباقي من غير شرط او عجزا لعبد نفسه فاحذ السيد ما يبعده
وابواه من الباقي واعتقده خارجا قطعاً ولو كان محله على ان يرضى
ورجع السيد عليه بقيمته ورجع هو ما يحل له **الوجه في تحديد**
اداء النجوم عند الحال والوجه اسباب **الاول** فاذا حل على المكاتب
وهو عاجز عن ادائه او اذ ارضى به كان السيد السمع نفسه او بالحكم
ويؤتى من نفسه على شوق عجزه باقراره او بيمينته وقال الراعي (سمع)
ان يشترط في انما سيبالي انه لو امتنع من الاداء كان السيد السمع ويظهر
ما سيبالي ان السيد في هذه الحالة لا يمكن من السمع نفسه ولا يرضى
الى الحكم ولو يمكن لم يكن سبب السمع العجز واما في الحكم فهو من على
ثبوت الكاتبه والحلول والعجز ويسمى له اذا سمع نفسه ان يرضى عليه
لما لا يرضاه من المكاتب فيقبل قوله وليس هذا السمع على القول بل له
فأخبره ولو اسما سهل استجيب له ان يرضى له ان يرضى واذا طال المظالم
من اجهال بقدر ما يخرج المال من الجيوب والمجرب والصندوق فان
ماله غاييب فقد اطلق الامام واخر الى ان السيد السمع فصل عني
فقالوا ان كان على مسافه الفصل لم يرضى الا بهما في الحضور وان كان
دونها لم يرضى ولو كان المال عرضاً والنجم بقدره فان امكن السمع في الحال
سعت ولم يرضى وان احتاج معها الى ماله لكساد او عرقا السيد الى
لا يسمع واستبعد الامام وتوله منزله غيبته وقال له السمع قال الراعي
وهذا اظهر وقال في اضيان الماوردي والخس والغوي محال ولا يرضى
على ثلاثه ايام ويظهر من كلام السيد في هذه المسألة ان المكاتب لا يرضى
عن بعض النجوم اخذ الباقي منه لا يرضى عنه وان كان اخذ شيئاً لم يرضى

رد وكذا لو كان يورث سيده او صلي له بشي ومات وقضه فانه يرد الى الورث
لما يكون لعبد وارثه والسمع ينفع من جهة ان اصل الكاتبه **الوجه** لو كان
دين فان كان حلالاً على ملي لزم التأخر الى احدى كالأودعه وان كان وجباً
او على معسر لم يلزم وان كان على السيد فقد اطلق الراعي وعمره ان كان
من جنس النجوم ففيه اقوال لتفصيل وقال القاضي لا تأخذ اكارا السيد **الوجه**
وان كان من غير جنسها اذ ادا السيد اليه ليعده ويؤتى الى النجوم السيد
الثاني اذا حل النجم والمكاتب غايب اذن السيد او دونه سواء جوزاه او منعاه
او عجزا بعد حلوله بغير اذن السيد فله السمع في الحال وهل له السمع نفسه
وبالحكم او لا يسمع الا بالحكم فيه وجهان اصحهما اولهما وعليه لو سمع
السيد عليه وعلى الباقي بدارت السيد بالحكم الكاتبه والحلول بعد
الحصول في حلقه مع ذلك لانه قضى على الغائب قال السيد لا يرضى عنه
ما يرضى النجوم منه ولا من يرضى ولا ارضاه ولا احواله ولا يعلمه ما لا يحضر
قال الراعي وذكر الحوائج تنفر على جوار الحوائج بالنجوم وهذه الحوائج واجبه
او سمح بها الوجهان المعروفان ما لا يرضى على الغائب لو كان الغائب
ما لا يحضر قال لا اكثر من السمع للحاكم ان يودي النجوم منه فكل السيد السمع
لا يرضى عنه السيد لو كان حاضراً ولم يود المال وحلي حاضراً له فارضاه
وحول ما هما على ان السيد يستقبل السمع او لا يرضى بالحكم فعلى الاول للس
الحاكم التوجه وعلى الثاني له ذلك وعليه بذلك قول السيد لا يرضى
في حلقه ولا اعلم له ما لا يحضر وقد تقدم روايه وجه ان الكاتبه
لا يرضى عنه السيد ومقتضاه ان يودي بالحكم عنه ما لزمه اذ ادا
ولو كان السيد اذن له في السفر بعد الحلول للحصول النجوم فله ذلك
في انظاره لم يكن له السمع في الحال نفسه لكن يرضى الامر الى الحاكم في
الكاتبه والحلول والغيبه وحلف وذكر انه رجح عن انظاره مكاتب الحاكم
الحاكم بل المكاتب لعجزه في الحال فان عجز نفسه كتب الى الحاكم
بل السيد ليعلم ان يرضى وان قال لنا اودي النجم فان كان السيد وكل
هناك سلمه اليه فان ارضى السيد عن السمع والمكاتب السمع ايضا

ان كان وكله فيه وفيه وجه ان حق الفسخ لا يثبت بالامتناع من التسليم
الى الوكيل لاحتمال عزله وان لم يكن هناك وكيل امر الحاكم بايضا الى سبيله
بفسخه او يخبره ويلزمه ذلك في الحال لان احتياج الى رفعه في الطريق
فيلزمه مع اوله فقه شرح وعلى السيد الصراحي ان يصح ملكه امكان مسير
المكاتب اليه سواء كان هناك وكيل ام لا وعلاط فيه قال رجب ولو لم يكن
في يد السيد حاكم وكذا السيد الى العهد وعلمه بالحال وامر بالتسليم الى وكيل
عينه فامتنع فحدثت به كما لو امتنع بعد كتابه لقاضي وعلمه وحكي عن القضاة
فيه وجهين فيما لو سلم المكاتب الى وكيل السيد وبارك الله في ذلك هل يبرأ
المكاتب قال في هذا عند بعض المحققين ما اذا قال الحاكم ان فلانا وكله ولم ياد
بالتسليم اليه فاما ان امر به فببرأ بالاخلاق ولو انظره ولم ياد في التسليم
وان جوزاه له فالحكم كذلك وان منعناه منه قال في الماوردي للسيد ان يحمل
الفسخ ولا يلزمه التوقف لاعلامه **الثالث** الامتناع من الاداء
فاد الامتناع من الاداء مع القدرة على التوجه لم يجز على ادائها الى المالك
وقيل يلزمه وهو كوجه بعدم فاما اذا علم السيد الحق بمشيئه عباده
انه يلزمه المشيئه والسيد ان يفسخ من غير حاجة الى الحاكم وفي الماوردي
انه لا بد من الرجوع الى الحاكم لاحتمال الاحتياط في حال المكاتب الفسخ في وجهان
اظهرهما نعم **فروع** لو طوع احب باداء التوجه فقال السيد على القوي
او يمكن من الفسخ فيه وجهان جزم الامام الثاني ولو قل في وقوعه على الكا
اذا كان جبر اذ قد حق سراد منه وبحق كتابا برالمطاع وصاى او الفسخ
ولا يحق نظر المتعارفين فيه وجهان فيسبها اولهما **الرابع** التقدير
بالجور وقد تقدم ان المذهب المشهور راق الكا به لا يفسخ جبر
فاذا احل التجم وقد حرم او اذا السيد الفسخ فلا بد ان ياتي الحاكم ويثبت
الكا به والحلول ويطلب اليه بالتجم وحلفه الحاكم على بقا الاستحقاق
كما قاله الراعي ويصح ان يتعرض في الحلف ايضا لعدم علمه بحال الجاهل
كما تقدم عن السيد لا في الغاييب وفي المطالبه بها نظر لانه لا يجب
اداء المال على الصحيح وكذلك لم يصر له البند في ولا امن الصباغ ثم ان جدد

الحاكم

الحاكم المحبون ما لا اذ اعز الواحب عليه ليعتق ولا يثبت التسليم من الفسخ
خلاف ما ادعاه وخلق بالا كامر والفرق ان الحاكم يتصرف المحبون بالفسخ
والغاييب لا نظر له عليه وايضا الامام احتجلا وقال احتجلا ان اي الحاكم
لمكانت في الجبره اي عنه وان لا اي به يصح اذ اعتق فلا قال الراعي وجوب
لكونه دليل السمع مع قولنا ان السيد اذا وجد له مالا يستغنى باخذه الا ان قال
الحاكم بفسخه الاحد في هذه الحالة وان لم يجد الحاكم المحبون لا يمكن السيد
من الفسخ فاذا افسخ عا د فقا ولزمه نفقته فان ظهر له مال بعد ذلك في
افاق واحضر مالا كان له قبل الفسخ دفع الى السيد وحكم ببقائه وبعض النجاشي
والفسخ كذا اطلقوه وقال الامام ان ظهر المال في السيد بعضا والا فلا
لا به كسح حين تغذرا الوصول الى حقه كما لو كان غائبا ويرجع السيد عليه
بما البقاء خلاف ما اذا افاق واثبت انه وثق السيد فانه يثبت ببقائه
ويطلبان الفسخ ولا يرجع السيد ما البقاء الا ان يدعي انه سبي الفسخ
ففي رجوعه به وجهان لا يصح انه لا يرجع **السبب الخامس** الموت
موت المكاتب قبل اداء التوجه بفسخ انفساخ الكا به يكون مانع وقيل
فلا يورث واكسائه لسببه وكهزم عليه سواء اخطف وفانا التجم امر لا
قال المشافعي في حق الله عنه ولو كان يدع التجم الجبر الى السيد وما قال
فقال اولاده ان اخرجوا دعيه التوجه قبل موت ايها ثقات خرا وكذا هم
السيد صدق الا ان يقولوا انه ولا يكتفي ان يقولوا دفعه يوم الامس
والموت يوم الامس الا ان يقولوا قبل طلوع الشمس والسيد بقرانه ما قال
بعد غروبها ولو شهدوا بقبض وكيل الكا سلم بقبول او وكيل السيد
فروع لو اشهر السيد المكاتب في عمل مده او حبسه لزومه اجره
واذا احل التجم فان كان جبره فاداه اعتق وان عجزه لم يفسخ
في الحال او عليه امهاله قدر تلك المده فيه فولا ان صحها اولهما قال الراعي
وعلى الثاني لا يجب على السيد اجره فان كانت قد اخذت منه رذنه اليه
وهو مقتضى قول الراعي ان اجره اذ حبسه لزومه اجره المثل والجمع وكلمه من
تلك المده في القول الاخر وقال الامام لا يسترد وكذا انور الى القول الثاني

على وجه آخر قال بلزمت ان يستأنف له الكاهن ويخبر عليه ان السيد اذا اتخذ
 ا لعدا المزوج بلزمت جميع المهر والمهره ويجري القولان مما لو باعه السيد
 وقلنا لا يصح فاستغنى عن علمه المستغنى واستخدمه او حبسه والجره هنا
 للسيد ولو حبسه ظالم او سلطان او استغنى عنه فظروا ان يصحها اجزا
 القولان والثاني القطع بالاول **فصل** في حصول النسخ بقول السيد في الكاهن
 وكففتها ورجعها او بطلتها وعجزت لعدا قال الام ولو قال له بعد خبر
 افتررتك على الكاهن لم يكن علمه باثنا الرابع وقد مر في الفراض ما يخصها
 خلافا من قال النوى ليس هذا كالفراض فان الاعتقاد في الكاهن على الحاكم
 وهذا لا يصلح له ولو لم يطلبه السيد بعد حلول النسخ مدد ثم احضره المال
 لم يكن السيد الامتناع من قبضه **المسألة الخامسة** في رد حام الزوج
 والنجم على المكاتب ومما صور الاول ان يكون عليه السيد دون عمامه
 او ختانه عليه او على ولده او ملكه وليس به ما في غيرها فان تراصيا على
 تقديم الدرس تاخر النجوم امضى وان تراصيا على عكسه عموما الرابع
 والظاهر ان الدرس لا يسقط فليس السيد مطا لفته به قال النوى هو الذي
 يخرج من كلام الامام وجه انه يسقط فلو اراد ا لعدا عطله عن النجوم
 والسيد اخذه عن الدرس احب السيد وهل له تعجيل حل خده عن الدرس
 منه وجهان ولو اذاه العبد واراد النجوم واخذه السيد عن الدرس
 واتفقا على ان يحل على مصاد السيد او العبد وجهان ربح كل منهما وظهر
 فابديهما فيما اذا اختلفا في التيه فقال المكاتب قصدت النجوم وبان السيد
 بل قصدت قصا الدرس فله الاول بخلاف السيد وعلى الثاني بخلاف العبد ولو
 صدق السيد العبد في قصد النجوم وقال لم ارد شيئا او بالعكس او توافقا
 على انهما لم يقصدا شيئا فقياس المذهب ان يحل احد في الاول وكذا في الثاني
 ان قلنا في الاول يعتمد فيه السيد والسيد السبع فان قلنا يعتمد في العبد
 خرج على الوجهين فما اذا كان عليه دسار احد ههنا ربح قادي ولم ينوشيا هل
 يوزع او يصرفه الى ايها الشا فله الاول لا يفتقر للسيد السبع والى الثاني
 ان عين النجوم عتق والا فلا وفي الحالة الثالثة اصباح خرج على هذا الوجه
 الثانيه اذا اجتمع على المكاتب الذيون اما بالمعاملة او بالحياه اما لا

للسيد

السيد اولها والنجوم فهو كالحجر في الحجر عليه اذا ا لخر ما اذ الم نفسه
 عامليه او ساواه في وجهه وصيده امواله سهم فان لم يحجر عليه لعلم الناسهم
 او لغيره فله ان يقدم ما شاء من النجوم وغيرها والاولى ان يقدم من المعامله
 المختص بالاحسنى ثم ارش الحنايه المختص به فلو عكس وقدم النجوم عموما
 وبقا في حقه قال ابن الصباغ ولا يحس في عتقه الخلاق في عتق الحنايه
 بالصفه السابقه وله تعجيل النجوم وليس له تعجيل دس عن السيد بخلافه
 وفي تعجيلها باذنه القولان في تبرعائه باذنه وفي بيعهاها تعجيل دون السيد
 حكا به البغوى عن النص وجرى جماعه القولان في تعجيل النجوم كما في القصة
 وانهم ابراد ابن الصباغ انه لا فرق بين النجم الاخير وغيره والاول اظهر
 وان النجم اصحابه لذيون اما بالمعاملة او بالحياه الحجر عليه قال ابن الصباغ
 فان كان غير السيد فاحب اليه وان كان السيد لم يجب وقال الماوردي
 فيما اذا التمس صاحب ارش الحنايه الحجر ان كان ارشها اكثر من قيمته
 احب وان كان ودرها احتمل وجهين في الاحابه وباعه الزواني في
 تفرج على ان المكاتب ضمن ارش الحنايه بالخيه ما بلغت في الصحيح خلافه
 واذا حجر عليه في حلول الذيون المعجله طرغا راحدا ان فيه القوس
 المسود من كتاب التفتيس والثاني القطع بانها حل فان قلنا حل قيمه المال
 على الجميع والافعل الذيون الحاله وفي كيفية الغنمه خلافا لحد لها
 انه يسم على قدر الذيون ولا يقدم بعضها على بعض واصحابا انه يقدم
 دس بالمعامله وسوى من الامان والعروض ثم ارش الحنايه في
 النجوم فله ان يقي شي بعد ايقاع الذيون مع النجوم عليه فان بقي
 دفع الى السيد وان لم يكن في بعد الذيون شي فكل واحد من النجوم عليه
 وللسيد تعجيله فان فعلا النسخ الكاهن ويرتب ذمه المكاتب من حرق السيد
 وعلق النجوم عليه رقبته وارتخا صخر الارش تعجيله دون السيد فان
 اختارا السيد العدا فله الكاهن وان لم يختاره فليس له الحانم وباعص في
 ولو ادي الحاكم النجوم او لام يفتقر الا يرضى الخرمه لو كان السيد مع النجوم

فالأصح أنه بضارم رباب الدين به وعلى الأول لو أخذ كل واحد من السيد
والضرم بعض حقه كان السيد مسخ الأرض بحججه دون رباب المعاملة
على المذهب الباطني لو عجز المكاتب نفسه فأخذ السيد مسخ الكاتب
التسوية وإن أخذت المكاتب إلى دونه ففيه الوجهان المتقدمان لا يحصل
بحرر العجز وجب التسوية في سقوط من المعاملة الذي للسيد وجهان
أصلهما الوجهان المتقدمان في الرهن وغيره أنه إذا كان له في ذمة غيره
فإنه هل يسقط الإصح أنه لا يسقط ومنهم من حرم بالسقوط هنا وأما
القاضي بما إذا التمس عرف المكاتب ولا يسقط أرض الحناء ودون المعاملة
لغير السيد بل يباع في الأرض إلا أن يقدّم السيد وإن كان المعاملة فلا خلاف
يرفعه ولا يباع منه على المذهب يصرح بما في يده إلى ديون غير السيد بالمعاملة
أو الحناء فان لم يفتها مملاته أوجه أصحها أنه تقسم بينهما بالسوية وتاها
تقدم من المعاملة وهو مناس الصحح الصحيح المقدم في الصورة الثانية
على هذا أن فضل منه شيء بقي في ذمته وإن فصل عنه شيء صرف إلى الأرض
فإن لم يوف به من الرقبة ما يوف به في أن لم يبقه السيد ولو مات المكاتب
قبل أن يقسم المال فوجهان أصحهما أنه يسوي بين المعاملة والأرض
والثاني تقدم من المعاملة أيضا وعلى الأول يسوي بينهما أيضا وثالثهما
يتقدم الأرض وهو بعيد فلو مات تقدم أيضا ولو مات المكاتب ولم يبقه
ولم يقسم ما في يده كالمسرح يسقط أرض الحناء بالتفاوت فتعلقها
من الرقبة والمال يعود إلى السيد لا لا تقاسح فعلى هذا سحره ومالكه
إلى ديون المعاملة فإن فصل شيء هو السيد وهذا ما أورده جماعة من
السيد لا إلى الأم والأحرار من الأرض بيني وسحق المال **سوق** إذا لم يكن
في المكاتب مال أو كان وقسم على الديون بالسوية أو بالتزويج على الخلاف
المقدم ونفت الأرض ونقصها فمسح الأرض بحجج المكاتب وبالكاتب
في قدر حقه لبيع منه ولا يجره نفسه بل يرجع الأمر إلى الحاكم حتى يحجزه
وقال الإمام أطلق الأصحاب أن له بحججه وظاهر كلامهم أنه يجره نفسه والوجه
لدرج إلى الحاكم لنفسه والإطلاق الذي أشار إليه هو الذي أورده الماوردي
والفوزاني فإن كان مستحقه هو السيد فهل له بحججه منه وجهان

وحي حاشي

وحي حاشي ولا خلاف في سقوط الأرض يعود إلى الرقبة ولو أراد السيد أن يعود
ويستمر الكاتب فهل يبيع على مسحق الأرض بحججه ويلزمه قبول الفداء قال الإمام
فيه احتمالان وهما وجهان لا يحكما صحهما نعم وعلى هذا بعد ما لا ريب في الأول
ومن التمهيد في القولان **المسألة السادسة** إذا كانت الشريكان العدل الشريكان
لم يكن إحداهما أن يقض أحدهما دون الآخر ولا أن يفصله عليه ولو وكل أحدهما الآخر
بقرض نصيبه فمض الجميع عس ولو استند بتسليم الجميع لأحدهما لم يعتق منه
علا المذهب أن وكله في أفعال نصيب شريكه إليه وقبل يعتق نصيبه والخلاف
مفرغ على المذهب أنه إذا سلم إليه الأقدار نصيبه أن نصيبه لا يعتق ولو
أعطى أحدهما حصته بأذن الآخر في ماله النصيب قولان وثالثهما نصيبهم على
القولين في حصته تبرعه بالأذن وهذا البنا يقتضي صحح قوله الصحح وقد
صحح الماوردي في الروايات وثالثها آخرون على أنه هل يجوز أن يكاتب أحد
الشريكين بأذن الآخر وهذا البنا يقتضي صحح القول بأنه لا يجرهما
القاضي في القولين فها إذا اقتضى أحد الوارثين نصيبه من الأرض بأذن الآخر
فإن قلنا لا يصح لم يعتق منه شيء ولا حارطت حصته من المفوض وحي فيه
الوجه المتقدم ثم إن دي العبد الباني في كتمانها عس والأطراف العتق والقبول
يصح فتقدم حمله في براء أحدهما ومخلصه أن القابض السيد بما قصده
ويعتق نصيبه فإن كان معسرا لم يعتق نصيب شريكه فإن كان في
المكاتب رقبا إذا عتق والأفلاخر بحججه وإن مواسر أسرى عليه
في الحال بعد العجز فيه قولان فعلى الأول يكون جميع ما مع العبد للشريكين
الأذن وما اكتسبه بعد ذلك يكون للمكاتب والشريك الأذن فإن مات أحد الوارثين
والعجز فعلى ما تقدم هناك هذه طريقة الأكثرين وقال الإمام والعزالي
أن قلنا يصح ولا يقول بحق نصيبه ويسرى بل إن مكاتب في يده وقادى نصيب
الثاني واعتق كله عليهما وإن عجز عن نصيب الثاني قال سوي لا يشار إلى
تمامه إذا نه لئن يعتق على الأول نصيبه وفي تقويم الباني عليه الخلاص المذكور
في سوابقه يعتق الشريكين المكاتب وقال غيره سادكه فيما قبضه ولهما العجز
نسب الباني ويرى أن العبد **سوق** لو أدي المكاتب له وفي الشريكين العجز

فقد قد أحدهما وكذا الآخر فقد مر أن المكاتب مصدق عليه فأدرك
 قال الكاتب بأقبحه في نصيبه ونحوه من مصادره المصدق بما أخذ وبطال
 بالرافق ومن أبطأ به بخام نصيبه قال بعضهم وهذا ينال على أن أحدهما
 لا يتفرد بكاتبه نصيبه فإن جوازها فلا يأخذ من الشريك شيئا ولا يجمع
 من المكاتب قال الرافعي والظاهر ثبوت التخيير على القولين معاً لا سيما إذا كان
 معاً وليس لأحدهما الاستراد بأخذ حتى ينصبه فإذا أخذ المكاتب نصيبه من
 المصدق والعبد ومن العبد خاصة عتق بأقبحه ولا يرجع المصدق إذا
 أخذ منهما بشي على العبد وكذا لا يرجع العبد على المصدق بما أخذ المكاتب
 ولا يقبل شهادة المصدق على المكاتب **المتابعة** لو كانت عديدين فصلاهما
 في عقد لم يكن بعضهم ضاماً عن بعض خلافاً لما ذكرنا في جنبيه فإن أخذ من
 عن بعض أو أدي أحد المكاتبين في عقد من عن الآخر فإن كان بعد ما عتق
 ثم إن كان باذن المكاتب الآخر رجوع عليه والأفلا وإن كان قبل العتق لم يرجع
 فإن كان له سند أو في فيه صريحاً في صحته القولان في تبرعه بأذنه سواء
 إذا كان المودى عنه في الإدارة والرجوع أم لا كذا قاله الماوردي في التبرع وال
 التتال إن كان باذن المودى عنه صح له خلاف لأن الأقراض باذن السيد
 جاز ولا خلاف في أنه يمكن أن يذنه في أن يقبض من مال المودى عنه
 فمثل هو كما لو أذن له في الإدارة عنه سرخافيه وحماني أظهرهما نعم فإن
 صحنا لم يرجع المودى على السيد مطلقاً ولا على أحد المودى عنه وإن كان
 بغير إذنه وإن أدي بأذنه فإن عجز المودى عنه لم يرجع وإن عجز آخر
 عليه وإن عتق المودى عنه ووفى المودى فإن كان عتق المودى عنه بعد
 أحده عنه فقد عتقه وكان المودى ذمياً خلافاً للسيد عليه وإن كان
 بما أذنه عنه فوجهان أحدهما أن الحكم كذا في الثاني المودى عنه
 لا يعتق بذلك ويحسب المودى فإن وفي باقي عتق وأعد المودى
 إلى الفرق وإن لم يفت به أعيداً معاً إليه وإن عتق المودى من المودى عنه

وإن كان المودى عنه في الإدارة والرجوع أم لا كذا قاله الماوردي في التبرع وال التتال إن كان باذن المودى عنه صح له خلاف لأن الأقراض باذن السيد جاز ولا خلاف في أنه يمكن أن يذنه في أن يقبض من مال المودى عنه فمثل هو كما لو أذن له في الإدارة عنه سرخافيه وحماني أظهرهما نعم فإن صحنا لم يرجع المودى على السيد مطلقاً ولا على أحد المودى عنه وإن كان بغير إذنه وإن أدي بأذنه فإن عجز المودى عنه لم يرجع وإن عجز آخر عليه وإن عتق المودى عنه ووفى المودى فإن كان عتق المودى عنه بعد أحده عنه فقد عتقه وكان المودى ذمياً خلافاً للسيد عليه وإن كان بما أذنه عنه فوجهان أحدهما أن الحكم كذا في الثاني المودى عنه لا يعتق بذلك ويحسب المودى فإن وفي باقي عتق وأعد المودى إلى الفرق وإن لم يفت به أعيداً معاً إليه وإن عتق المودى من المودى عنه

فإن

فإن كان في يده وفأبى في تحريمه وما إذا أه الأخر عنه إذا أه وعق وان
 إلا بأحدهما فإن تراضى السيد والمودى على صرفه إلى أحد الكهنتين فإن
 قال جماعة منهم الماوردي وإن أصاع والرابع يقدم المودى لعده مفرق
 فيما إذا أحقر عليه لسببه كذا ما إذا المحقر فقد مر أن المكاتب يقدم من شاء وأما
 لا يصح إلا إذا لم يرجع المودى على المودى عنه كذا يسترده من السيد
 به في تحريمه وإن جلت أن كان رافياً على الكاتبه فإن عتق بالاداء بعد رض
 سأل الله لاسترد ومنه ما إذا جنى السيد على كاتبه فعلى من لا يرش وأبطلنا
 العفو بناء على رد تبرعاً به أن له أخذ الارش فقال لا كثر من بهما قولان
 نقلاً وتخرج أحدهما لاسترد شيئاً والثاني يسترد وقيل أصلهما القولان
 في تبرعات المكاتب ما ذكرنا في المولى قال النعمان وهو فاسد لو كان كذلك لم يفر
 الحال من الرخص ولا يلزم لهما أن تصرف في المفسد المال باطل أم هو
 أن يطلما فالأدوار العفو باطلان وإن رقتا فهما موقوفان فإن عتق من
 محترماً قال السلام والذى اقتضاه النص والحق عليه الأصحاب والمودى
 لو استرد من المولى لما يثبت له الفساد ثم عتق فلا العطف على ما قبض وكذا المودى
 في العفو عن الارش إذا طلبه العاني واستوفى الارش وبعضهم يذهب إلى
 ولا يجزى أن الم سفق بعض ولو كفل أحد العبد من الآخر بحولته لم يصح
 على الصحة ولو شرط في عقد الكاتبة ضمان بعضهم نجوم بعض لم يصح الكاتبة
 وكذا الركنات عليه بشرط أن يكفل بالنجوم زيد ومنه قول **المتابعة**
المتابعة كانت أمة أو أكثر تدعه واحدة على قدر حبله وأعطى السيد
 مالا من نجومها فقال من نجومه أقل الدنيا النجوم على عدد رؤسنا وقال
 أكثر الدنيا على قدر النجوم فقولا راجحان إلى تقابل الأصوات والظاهر
 أصحهما أن المصدق الأول لثباتها في اليد ومنهم من يزيل التصديق حاله
 حيث قال لقول قول من قبلت أمة أراد إذا أدي بعض النجوم وكان
 الموزع حمله وزع على عدد الرؤس لم يحص واحد منها أكثر ما عليه حيث
 قال القول قول من كثر قيمته أراد ما إذا أديا جميع النجوم والسيد يبيع

أبد أي كرم ما عليه أما ووجه عند السيد وفرصا على صاحبه محتاج
إلى البينة ومنهم من قال إن الخلاف في غير النجم الأخير صدق القليل القليل
وطحا فان كان في الآخر ففيه القولان وحصلهما ما ورد في ما إذا كان
القليل القليل أن الزائد فرصا على السيد أو ووجه قال فان دعي في فرض
على رقبته فالسيد خارج عن هذه المنازعة قال الروائي وفي الخلاف مما لو
اشترى ثيابا غيبا على المتقارفين بأكثر من ثلثيها أو باعها على ثلثيها
أو الشاوي **واعلم** أن الأحكام صورية والفرق فيما إذا باعها أو ثلثيها
والذي يظهر اختصاصا عما إذا باعها أو ثلثيها في الحوم تساوت قيمتها أو تفاوتت
وأجله المباد فان تفاوتت في الحوم تساوت قيمتها أو تفاوتت
بين السيد والمكاتب وله صور الأولى أن يختلفا في قدر الحوم أو جسيمها
أو عددتها أو صفاتها أو مقدار الأجل فان لم يكن لواحد منهما قيمة مخالفا
والكلام فيمن يملكه وفي قيمته المسمى متر في السع وإذا اختلفا فان لم يحصل
العنف بينهما بان لم يفتض السيد شيئا أو لم يفتض جميع ما يملكه عليه
العبد أو كان الاختلاف في الجنس وقد يفتض ما يملكه عليه العبد دون
ما يملكه من ثلثيها في الكا به أو نفسه بها الحاكم أن لم يترضا على شيء
فهو الخلاف المتقدم في البيع والاصح الثاني أن حصل العنف بينهما
أن كان السيد يفتض ما ادعاه وزعم العبد أن الزائد على ما اعترف به
أو دعه عليه ولا مرد للعنف بكون يرجع السيد على المكاتب بغيره والمكاتب
عما إذا وقد يقع في النقص وان كان لأحد منهما قيمة مخالفا فان قام
كل منهما بدينه ما يملكه فان كان بينهما مخالفا فان تفاوتت على أنه لم يجر
الاغتراف واحد سقطنا ونحالف على الصحيح في التعارض وإنما على قول
الاستحسان فلا يجزئ قول القسم ولا يجزئ قول الوفاء في الفرع
سببا الصحيح وان لم يتفقنا عمل بالمتاحزة ولو قال السيد كما يتكلم على حقه
فقال على ما يحسن ففيه الوجهان المتقدمان في البيع فيما إذا ادعى أحد
صحة العقد والآخر فساده هل يصدق في الأول **الثالث** أن يختلفا

2

في أصل الكا به فإذا ادعاهما أحد أو أقرها السيد صدق في حقه ولو ادعى
في الوارف يصدق ويكف عن في العلم ولو قال السيد كما يتكلم أو أقرها
وقال المكاتب بل أو أقرها بل فان عرفت للسيد حقه أو حقه صدق في السيد
ولو قال السيد كما يتكلم أو أقرها الصدق لا يرجح وان لم يعترف بأحد المال اعطى العبد
في الرق وان كان به يحجر لنفسه ولو قال السيد أدت المال اعتقت فهو حر والفرع
فلو قال العبد المالك الذي أعطيتك لم يكن لي كره ووجه زيد وادعاه زيد يصدق
ولو اختلفا في ادعاء المال فالمصدق السيد أيضا فلو طلب العبد أن يقيم به على
الأدوية قال الشافعي حجة الله أنظره يوما وأكره تلاته أي بطرح يوما فان
استرا أو فاضاه تلاته أيام قال الماوردي ويمنع السيد فيها من مطالبة العبد
ولا يمنع العبد من الاكتساب لكن يحجر عليه في كسبه أن يظهر السيد تحجيره دون
لم يظهره فان قام بينه سمعت فان احتجبت تركته أمهل أيضا لتعديلهما
فان أحضر شاهدا واحدا واستنظر بالثاني قال الماوردي والروائي بطرح
تلاته أيام أيضا وان لم يحضر بينه حلف السيد وهذا الأمهال واجب ومسحب
فيه وجهان وثلاثة لأدابر رجل وامرأة ورجل وعمة ولو في النجم الأخير لا يمنع
ولا يمسك الكا به شاهد وامرأة ولا شاهد وعمة إلا أن يكون السيد
مذعوبا وشان شرط في الشهادة أن تعرض للتحجير ولقد اركلهم ومبقا أنه
الثالث لومات المكاتب وله ولد من معتقه فوله لوالها ولو قال
السيد عتق من ماله أو ولد أو ولد وحالفه موالي الكا به فقولهم
أنه مات قبل العتق ولو أقام السيد رجلا وامرأة أو شاهدا وطلب
أن يكلف معه ففي ثبوت ذلك الخلاف المتقدم في النجم الأخير بل ثبت بذلك
ويمنع مال الكا به ورشته ولو أقر السيد حياته المكاتب أنه أدى حوم
عتق والحر إليه ولا ولاء **الرابع** كانت عبيد في عقد واحد أو أحد
وصحبا ثم أقر أنه يفتض حوم أحدهما أو أقرها أو اعتقه من الثبات
فان قال سببتهم أمرا بالذكر ومعه وجه أنه يفرع بينهما وقال القاضي
إذا لم يدعيا عليه بذلك يفرع بينهما من خرجت كذا الفرع عن قوله
على كاتبه ولكل منهما أن يدعي أنه الذي جرى معه ذلك ليس له أن يدعي
أنه المعنى لاقرار في الأصح كما لو ادعى على زبده أنه أقر له بكذا في الأصح وإذا
أقر أحدهما فان صدقه الآخر فذاك فان كذبه وقال جرى ذلك معي فله

تخالف سببه فان حلف في امساكها فان نكل حلف المكرب وعنى ايضا ان لم
 بين وادعى الاشكال رادعا عليه فكل منهما ان حلفه على نفي العلم والى
 بين واحدة اولاد من سببه وحقان جازيان سلكا شرهما بوعاب
 شيئا واحدا ثم اذا حلف فلاته اوجه احدها انها بينان على استنابة
 ولا يعتق واحدهما الا اذا اورد النجوم وعلى عن النص في الثاني ان الدعوى
 نحو المصايبين حتى يحالف على الاداء فان حلفا على الاداء فلاهما
 على الكتابه وان حلف احدهما دون الآخر حكم يعتق الحالف في النكاح
 على الكتابه وتدرى نظيره في دعوى النكاح امره والثالث ان لا امر
 نوقف حتى يصطلي على شيء وان مات قبل البيان فقال الجمهور هل يفرغ
 بينهما فيه قولنا لا احداهما ونسبه الما وردى الى الجمهور نعم ولا يقوم
 الوارث مقامه فمن خرجت له الفرعة فهو حر وعلى الآخر ادائها
 وللآخر ان يدعى على الوارث ما الذي ادعى قاضيه وعسى ايضا
 وان انكر حلف على نفي العلم وعلى العهد على كاسته والى الرابع
 في اسان الوارث من عتقه وللآخر حليفه على نفي العلم انه المودع
 في الاراضي وهذا الشبه بالفرع على قياس ما اذا اعس احد
 عبديه واراد مبعوثا ومات قبل البيان فلو قال الوارث لا اعلم المودع
 منك ولا كل منهما بحليفه انه لا يعلم انه ادعى فاذا حلف فاما المودع
 فالحكم كما لو وقع ثم اخرج المودع فياتي منه الوجهان الاول من
 الوجوه الثلاثة المتقدمة والذي اوردته المندج في ابر الصباغ الاول
 فقال لا اعتقان حتى يودى كل منهما جميع ما عليه قال المندج في كنفه
 عا اذا كان له على رجل الف وعلى اخر الف فقبض من احدهما عليه
 او ابراه منه ثم مات واشكل المودى وادعى كل منهما انه المودى وحلف
 الوارث لصل منهما على نفي العلم فان له ان يستوى الا فيمنع ما قاله الطب
 للمدعي نعي بالاحاديث كيف استوى العس وهو يعلم انه ليس له الا الف
 فقال كذا قالوه وبه بطرقا لسر اصباغ وعندى ان المكاسر اذا كان
 يودى ما على احدنا ان كان ما عليه متساويا او يودى كرم اخرهما
 ان كان متفاضلا ونحو ذلك في القياس على الوجه الثاني المتقدم

في المحامه

في المحامه مع السيد وفيه وجه انه يفرع بينهما اذا حلف السيد وهو
 أقوى للباس من البيان وحصل في المسئلة اربعة اوجه الدلائل المتقدمة
 في الاولى والافتراع وانفرد الامام بطريق فقال لكل واحد من المكاسب ان
 يدعى على الوارث ان مورثه استوفى النجوم او ابراه منها ويخلف على نفي العلم
 فان حلف ففي الافتراع بينهما قولان واورد عليه ان المستوفى منه حصر
 على التعس واذ اعس واحد عبديه واشكل في الافتراع وانما الافتراع
 اذا اعتق المريض عبدا معا ولم يبقا للثمن وفيما اذا اعس احد العبد
 او العبيد ولم يعس واحدا لفظه ولا بينه اي ذلك الوارث لا يقوم بمقامه
 وانظر عنه بخرجه على قول من سوي كرها ما اذا اعتق المريض عبدا بعد
 ولم يعلم المتقدم وهما كما تقول في نظير المسئلة في الجمهور وانما حصر في الافتراع
 هذا بفرع على الافتراع **ب** اعترض عليه الرابع بمنع الحصر في الاول
 انه اذا اعس احد عبديه واودا مبعوثا ومات قبل البيان انه يفرغ في لظهر
 قال الامام فان قلنا لا يفرغ والذي يقتضيه القياس الوقت الاصطلاح او
 البيان بقيام منه في وقت فرغ في الفرع عليه مع ضعفه ان يقول الوارث قد
 اعتق الوارثان جميعا والعس واحد والامتناع ثبت حق العس فلو قال
 صحت الكتابه فيكم لم يمتنع نفوذ العس في الكتابه الثانية في علم الله ومن عتبه
 ما لو قال من له حق النحر للمكاتب وفي معه او حصر بغيره كما في السيد
 في من يودى النحر ثم يترتب عليه ان احدهما حر والاخر رقيق وقد استبين
 فيفرع منهما ان اينا الفرعة في العس المرتب كما تقدم **فروع** لو اقر واستيقا
 بعض نجوم احدهما لم يفرغ قطعا بل يوقف الامر قال السيد ان لو ادعى احد
 المكاسبين على الوارثه الاداء او ابراه من مورثه فانكر حصل بانكاره الاقرار
 للاخر وهو محمول على ما اذا قال استوفى المودى قال المندج في قوله السيد
 استوفى عت او قال المكاتب ليس قد وقتك فقال نعم ثم قال المكاسب فيجمع
 وقال السيد البعض صدق السيد للاختلاف قال ولو وضع عن المكاتب شيئا
 من النجوم واختلفا فقال السيد صنعت من النجوم لا ورك وقال المكاسب فيجمع
 او قال صنعت بعض النجوم وقال المكاتب لجمع ما صدق السيد منه لو كان
 عبادا لهم ووضع عنه دنا لم يصح الا ان يرد فيتمتها في الدائم فلو قال المكاسب

أردق دأير فأنكره السيد صدق السيد ولو وضع عنه من الدرهم انقابا
دنايه وهو محمول لهما في محته جهاب كالمواجيزا لو ارف جاهلا بعد الزم
الحكم الثالث التصرف والمقصود بيان حكم تصرفات السيد في المالك
وحكمه وتصرفات المالك مطلقا وفيه فصلان **الفصل الأول**
في تصرفات السيد وفيه مسائل الأولى لو باع السيد رقبه المالك
الكتاب فأسده بقدره المتأخر على محته إذا كان البايع عالما بالفساد
وهو رجوع عنه وتبعه الاحتجاب ويحمل محي وجه من القول بأنه يجوز
وطرهما ويحب استبراهما وإن كان جاهلا بفساد الكتاب في محته
طريقان بأسان وإن كانت الكتاب به تحججه فالجديد أنه لا بيع والقلم
أنه لا بيع وأصلها أن المقلب فيها التحليل أو المعاوضة وقيل لا بيع
قولا واحدا وسعي في بيع نفسه خورا أن يكون محجرا منها وورد
قال القاضى إذا رضى المالك بأن يبعه السيد أو أذن له في بيع نفسه
فباعها كان ذلك فسخا الكتاب لكن ظاهر كلام الأثرى أنه ليس بمحجور
وحيوان في هبته ورفقه تغلي الحديث لو أدى المالك الحوم إلى السيد
ففي عتقه الخلاف لا في فيما إذا أدى الحوم إلى مشتريها وفي المسئلة الثانية
تفريقا على الصحيح أن بيعها لا بيع ولو قال أحس ليسه اعس مكاتبك
علا كرا أو عسى أو محانا لو قال اعس مستورا برك وقد تقدم في الكار
وعلى القدم لا يرفع الكتاب في أظهر الوجهين ولا يرفع إذا عس
بالأدلة المشتري وجهان أحدهما أنه لا بيع وأظهرهما أنه لا يشتري
وعلى هذا أن محرمه كان رقبته له وله لسيده ولا يجوز للسيد بيع ما في يد
المالك ولا اعتناق عسده ولا تزويج أمما به **الثانية** بيع حوم الكتاب
باطل على المذهب الجديد وقطع بعضهم به وعن القدم أنه صحيح وأما
الاستبدال عنها فإن حوزا سعيها جاز وإن منعها لم يجز في أظهر الوجهين
فإن قلنا لا بيع البيع فباع لم يجز للمالك تسليمها إلى المشتري في الكاري
مطابقا لنبهها وتحصل الحق بدفعها إلى السيد وفي حصوله بدفعها إلى
المشتري نصان مختلفان للشا نفي وفيها طريقان أظهرهما أنه في قول
أصحهما لا قال الماوردي والبند محي ولا فرق في حرانها من أن يكون

السيد

السيد أذن في القبض أم لا وفرضها الإمام فيما إذا قبضها المشتري
المبايع على قبضها طائفا أنه يقبضها طائفا لنفسه والثاني أنها محمولان على
حالين فإن قال السيد بعد البيع خذها منه أو قال للمالك أرفعها إليه
صار وكلا وعقن بقبضه فإن تصرف البايع فلا فإن عتقنا بقبضه
المشتري بدفعه إلى السيد وإن قلنا لا بعس فالسيد بطا المالك
والمالك يسترد من المشتري وإن قلنا بالقدم بجز المالك نفسه فظاهر كلام
ابن الصياغ بطلاق البيع وظاهر كلام الماوردي أنه لا سطل وسفل حقه إلى الم
وهو مذهب مالك **الثالثة** السيد مع المالك كالأحس في المعاملة
كالبيع والاستيجار والاختيار لشفعه وأرض الخباية فإذا راع السيد
من عقار والمالك شريكه فله الأخذ بالشفعه وبالعكس ولو عتق المالك
عيا سيده ولسيده عليه حوم أو دين معاملة فقيدها لنفسه والخلاف
وحمل القول فيه أنه إذا عتق لسان على أحد من الأخر عليه دراهم حقه
كأرض حاسر أو عس حسم وسلم وقروض ومز وأجره فإن اتفقا في الحسم الخلو
وساير الصفات وكانا من القدر فبسه أربعة أموال أحدهما أنه لا نقاص
وإن رضيا به لانه مع در بدر والثاني أنه لا يحصل النقصان لأرضاهما
والثالث أنه يحصل برضى أحدهما والرابع أنه يحصل بعس بوجه لا
يتوقف على رضى وإن لم يكونا من القدر في كالأخر قبول ما نقاص قطعا
وطا لقم البند نجي فنقله في المثلي وقال المرازه أن جريها النقاص
النقد في ذات الأمثال وجهان وإن جريها بها ففي جريها في القدر
المفتسا وبه الموصوفه في لزمه وجهان ظاهر كلام الإمام والمراعي
جريا والخلاف في المسلم فيه أيضا لكن القاضى بالخسر الماوردي فلا
لا جرى النقاص في المسلم فيه وإن رضيا عليه قولا واحدا لا في العس
لا يجوز وقد بعس عليه في الأم وإن كان لسان من حسم كما لو كان أحدهما
د سائر والأخر دراهم أو كان أحدهما خنطه والأخر شعر أو كان
والأرضيا بل إن كانا بقدر فبأخذ أحدهما على الآخر ثم إن شأ أحده
عوضا عما على الآخر لأن دفع العوض عن الدراهم أو الدراهم في الدمشقة

يجوز ولا حاجة الى قبض الخفين معا وان كانا عرضيين متبعا لبعضهما
ما على الآخر فان قبض احدهما لم يجز رده عوضا عن المستحق المردود عليه لانه
بيع عوض قبل القبض الا ان يكون العوض مستحقا لعرض او للاف
لا يقدّر وان كان احدهما نقدا والآخر عرضا فان قبض عرضي العرب
العرض رده عوضا عن النقد الذي عليه جاز وان قبض عرضي النقد
النقد رده عن العرض الذي عليه لم يجز الا ان يكون العرض مستحقا
بالعرض او للاف ولو اختلفا في الصفات كالتسليم والتكسب
في التقدير او الحلول والاثا جيل او مقدا والاحل فلا نقاص وان تراصيا
على التسليم ولو كانا موحلين باجل واحد موحيا واحدا والمردود
انه كما لو كانا حالين لانه يرد في معنى القول الرابع من حيث انه
على احدهما يموت قبل الاجل واحدهما عند انقضاء ايهما كان لموحد احدهما
مختلفين قال القاضي ولو كان احدهما موحلا فاستقطم الميراث الاجل في سقوط
وحدهما فان استقطمته جاز في الاقوال والا فلا قال ولو كان للسيد
على المكاتب حق موحل والمكاتب عليه حق حال او بالعكس وتراصيا على
التقاص جاز لان المكاتب في الحال عرضي في تحصيل العوض وقتها
لا تقاص ولم يند احدهما بتسليم ما عليه حسبما سلمها او اذعق ذلك
فاذا حصل التقاص من السيد والمكاتب يرد منه عن النجوم عتق
الرابع لو اوصى برفقة المكاتب فعلى التقديم انه يصح بعهده على ما
لا يصح لكن يقدم في الوصية ذكره وان الوصية ما لم يصح ان يملكه
قبل موته والقياس يحكيه هنا وقد قال المتن هو ان الوصية ما لم يصح
ولو اضاف الوصية الى العتق فقال اذا عتق وعاد الى الرق فقد اوصى
لو ان صح على الاصح خلافه اذا قال يملك هذا العبد بعد اوصيه
لعتان فانه لا يصح في الاصح ولو اوصى بحقوق الكا به لزيد صح وان عتق
من املك تسليمها الى الموصي له عتق ولو اوصى بالعتق وان لم يحرره
صحته فيما حرم منها فاذا اسلمه الى الموصي اليه وسلم الى الورثة الباقي
فان عتق الموارث فصح الكا به وان نظره الموصي له والموارث

وما

وما قبضه الموصي له قبل التجهيز يبقى له وهل الموصي له ابراه عن النجوم ذكرها
اسم كج والحسن والامام فيه احتمال وصح الحسن له ابراه ولو عتق الموصي له
وانظروا الوارث لم ينفذ بعتقه قال الموارثي لكن لو ادى المكاتب شيئا بعد ذلك
كان للورثة ولو اوصى لواحد برفقة ان عتق والآخر بالنجوم صح الوصية
فان ادى النجوم بطلت الاولى خاصة وان عتق بطلت الثانية خاصة وان عتق
برفقة المكاتب فله الموصي له بعتقه وان راد الوارث ان نظره واه العتق
ما يرفع الى الحاكم في الموصي عليه لانه ليس بعاقب ولا اوصى لاسان على العتق
المكاتب فلم يجعل شيئا واذا النجوم بطلت الوصية ولا يجوز على العتق
للسيد الوصية اما لو كانت عليه كبا به فاسد ثم اوصى برفقة وار كان
عالمنا بفسادها صح الوصية ونقضت نسخ الكا به ومنهم من قال يصح
وان جعل فساده في صحة الوصية فولان كالتقاولين فما اذا اباع مال له
على انه حي فاذا اوصيته وقيل لها افعال يخرجان من هنا ومن يطردوها
فما اذا كان عالمنا بفساد الكا به بخلاف ما اذا اباع عينا بغير فاسد
واوصى بها فان الوصية تصح فولا واحدا ولو باع المكاتب كبا به فاسدة
او البيع بيعا فاسدا او وهبه او رهنته وهو جاهل بالفساد ففقدان
احدهما انه على التقول الثاني لقطع بالطلان والفقول الوصية
تحمل من الخطر ما لا يحمل غيرها **الخامسة** الوصية بوضع النجوم
او بعضها عن المكاتب صح من املك فلو قال صنعوا ما عليه من النجوم
او كاسه وضع الكا به كذا الوقال صنعوا اكثر ما عليه او ما عليه فكثر
ولعله ذكر الزيادة ولو قال صنعوا عنه نكح من بحرمه عتق الوارث
في وضعه ما شاء منها من القليل والكثير والاول والوسط والآخر
وكذا الوقال صنعوا عنه ما قل او كثر او ما خففه وتقلل الوقال صنعوا عنه
اكثر ما عليه او اكثر مما بقي عليه وضع عنه بصفته عليه وزيادته بعد
الوارث وان قالت اذا اختلفت الثلث الى السيد لاني فان ذلك الوارث
فوق اهل المجرى كان الزايد وصية لا ابتداء بغير منه وقال الامام
بل هو فصل منهم وهذا يجري في كل وصية لاسد بعتق ولو قال
صنعوا اكثر ما عليه ومثل بصفته فعلى النص انه يوضع عنه اكثر النصف

بما ساءوا ومخل نصفه ومقتضا ان يحط عنه النصف في موضع الكا
قوله الما وردى والى قاذ الكا ان يفرغ موضع عنه خمس
و درهم ان اخذ الوارث ان يكون له زيادة درهم او ما ساءوا
ونصف درهم فالحكمة سبع مائة وخمسون درهم ونصف وقال جماعة من
الافاضل والراوية الصغرى قوله ونصفه راجع الى المصنف خاصة
مبوضع عنه في المثال المذكور سبع مائة وخمسون وزيادة ثلث وال
ضعفوا عنه ما شاء من نجوم الكنايه مشا وضع الكل لم يوضع لكل
بل سفي اقل ما يقول ولوا قلص على قوله ضعفوا عنه ما شاء فيقول
المولى رحمه الله عن المصنف لا يوضع الكل ما شاء بل في شيء
ومهم من قال يجوز وضع الكل اذا شاء ورجحه القاضي البندري
لو كانت عليه نجوم مختلفة المقادير والاحال فقال ضعفوا عنه كل نجم
واكثرها زعموا في قدره ان قال اطولها او اقصرها زعمت المسألة
ولو قال اوسطها فهو محتمل للاوسط قدرا واحدا وان اختلفت
النجوم فيها جميعا فلو اختلفت تغيب ما شاء فان علم المكاتب الزيادة
عنه حكمة على بوي العلم وان ما ورت النجوم في القدر والاحال في النجوم
على العدد فان كان العدد ونسرا كالملائة والاوسط واحدا
وان كان شفعا كالاربعة فالأوسط اثنان من الوارث احدهما
قال الرازي يجوز ان يقال (اوسط كلاهما) في صحتان وهو قضية في
قوله لو اوصى بكتابه سلم بعد موته فلم يرع الكا به بعد موته
تعد وتنفيذها بخلافه اذا اوصى بكتابه وارثا فارجح كونه
من ذلك كونها ثم ان كان من مال الكا به كونها به والافعال اخرى
الكاه والعهده ان كانتا لعبد على اكثر من مائة واربعة فخرج من ذلك
ولم يحز الورثة فظروا ان احدهما ان كاه به القدر الخارج من الثلث
على الخلاف في كاه به بعض العبد واصحها انه يكاتب منه مولا واحدا
فاذا اوتيت منه وادى حرمه عسى وواه الموصى والماتى في مولا واحد
الوارث كاه كاه وعسى زاد له النجوم فولا الكل الموصى جعلها الاجازة
تنفيذها والامولا ما يزيد على الثلث الخارج للورثة ولو قال كاهوا العبد

عبدى

عبيدى لم يكاتبه امه ولا مشكل فان ظهرت انوثته وبكاتب الكا به
واصح الطريقين ولو قال احد اباي لم يكاتب عبيد ولا مشكل فان ظهر ان
عبد الطريقين ولو قال احد رقيقى كاه العبد والامه وكاه المشكل في
الفصل الثاني في تصرفات المكاتب وفيه مسائل الاولى المكاتب تنصرف
كالحر الا في ما فيه نزع او خطر تواف مسع ومشتري بمن المثل والقبض
بالقدرة والعرض في توحيد وسنا جر كذاك وباحد الشفعة وبسبب العبد
ويختطب ويحش ويصطاد ويقترض ويجعل في القراض والقبض على الصحيح
وفيما قامته الحد على رقيقته وجهان تقدم ما كاه في المراه والماسق والنص
المنع واذا جرى منه او شيئا من امواله فجزاه السيد في المراه المثل للعقد
وميل لا يجوز ان يزيد مدة الاجارة على اجل النجوم لاحتمال رقة ومقتضا
ان لا يزيد على النجم الاول ولا يصح تفرقة ما فيه بمرح ولا يصح هبته مجازا
من غير السيد ولا هديته ولا الضيافة ولا الرصيه سواء اوصى بعضه
او بغير مشاع ولا صدقة ولا عتقه ولو عن الكفارة ولا ابراه عن الدين
ولا الشرا ما لا يغير ولا البيع بمجازه ولا اختلاص الكا به قال افاضل
واليس له ان يشتري شيئا لسانه بعهده الى ذلك اجل وقال الرازي يجوز
وهو مقتضى اطلاق البندري وان اصاع ان ابتاعه لاجل جائز لكن لا
ان يرهنه وهنا ولا خلاف في جوازه اذا اشتراه بقبضه بقدا واصل
الاقتراض ولا يجعل الدين وليس له التوسعة في المطامع والملايين على
زوجته وولده ولا يكاتب بها التفتير المفراط ولا يصح تصرفه ايضا
عاقبه خطر فلا يصح شيئا سياه سواء ابتاعه بقبضه او اكرهه سواء استوفى
برهنه وكفيل او لا خلاف في رقة وفيه وجه في قول قدم انه يجوز له
ورجحه بعضهم قال الرازي ونسبه ان توسط فقال ان دعت ضرورة
الى البيع والرهن كما في وقت النهب وله ذلك الاطلاق وان ظهرت مصلحة
وليس له السلم الحالى ولا الموجل وفي الحال وجه ولا اقتراض على مال
وليس له او سلم ما بعهده ولا يشر ما اشتراه قبل قبضه وعنه قال المادري
اد اقل اللهاه با انا بيع محرر المثل على تسليمه المبيع قبل مصل المهر وقال

ان الفطن لا خلاف فيه والقياس القول به هنا وفيه وجه انه يجوز تسليم
المبيع ليسلم التمس في المجلس وحصل هذا القدر وليس له ان يبيع
مجهول اذ ما بالثواب المعلوم فيقتضي اطلاق الحكم والبيع وقال امام
ان قلنا لا يشترط في ثبوت ذلك فيما لا يقاض في محضه على قياس النسخ
وان شرطناه من شرطه ولا يوجب له لا يبيع ان يبيع المصنف من
الاستدانة لا يقاض حتى يستوفي الموضع ليس له ان يبيع عليه ولو كان
وادي اليه المال لم يبيع وليس له ان يبيع نفسه ولا عده ولا التمس
وليس يشرى من حقوقه ولو وهب منه او اوصى به فان لم يقدر على
الكسب كانت بيعته ملزمة لم يخرجه بقاءه ومن لم يخرجه بقاءه
يقوم بكتابة نفسه جاز له قبوله بل يستحب له لا يعتق عليه بل حكمه حكمه
فيعتق بصفه ويرق برفقه وليس له بيعه الا ان يبيع بغيره بغيره
قال الحارثي ويجوز ان يتولى المكاتب بيعه وعن ابن ابي عمير
انه يجوز بيعه من غير جنابه ويعتد في كسبه وما فصل يكون المكاتب
يستغني به في خومه وليس للمكاتب ان يفتق عليه من اياه الا ان يجز
عن الكسب واقرا قرانه فان كان يبيع منه انشاء في الحال كالمبيع
والاشوا والاقراض صح وقال ابن كح اذا اقرضه عن ان قال هذا
قبل اقتراره وان قال قبضته وثبت في يدي فني قوله قولان والاول
لا يقدر على انشاءه شرعا لكن يورده عليه جسا كالحامه الموجهة لئلا
قاصح القولين قبول اقراره بها فيؤدى رتبها في يده فان كان ما اقر به
اكثر من قيمته لم يلزمه الا قدر قيمته بخلاف من المعاملة وان لم يكن
سواء من شي يبيع في الجنابه فان عجز قبل ايقاع الارش في قولان احدهما صح
والثاني في كون في ذمته الحان يعتق ولو كان اقراره لارض التمس
الكاتب قال السيد هو خمس ايه قبل يقبل قوله ام يعمل فيعتق اقراره
السابق فيه قولان والخلاف في الخلاص في قبول اقراره لنفسه بالايجاب
ولا يقبل اقرار السيد عليه بمثابه ولا غيرها قبل الجزان غير مطلوب
باقراره السابق ولو اشترى المكاتب من سيده ثم باعه بالي سيده صح
كالات

كالات ملكا له فان رق المكاتب صار لاتب ملك السيد وعتق عليه فان اطلع
سعيه به فلا رد ويتعين الارش وهو جز من الثمن فان نقص العيب عشره ارب
بما رجع الى عشر الا بر فاذا ملك عشره عتق عليه اليافى وقال الشيخ ابو علي
ان عجز المكاتب عنه يلا اختيار من السيد لم يقوم عليه وان عجزه
اظهرها المنع وقال القسطنطين الا بر الذي له والارض على له سوا
ام لا يرجع الا باختياره فيه وجهان على الاول في تقدم اليافى عليه الوجهان
وعلى الثاني الظاهر فيقوم وجميع ما تقدم ما منع منه المكاتب من التمس
والنصرفات المحظرة كالمصروف والابرا والانفاق على التمس والاقراض
والبيع بالمكاتبه وبالمشاه ويحصل المصروف منها اذ صدرت بغير اذن السيد
فاما اذا صدرت باذنه فيقولان اصحها انها تصح والطون والاراش
الا كالمبيع والثاني لقطع بصفه الكسب وعلى قول الصحيح مد كسبه المصنف
فما اذا اذن السيد فيها وفي الاقباض ولو رجع عن الارش في القبض قبله
لم يكن للمكاتب الاقباض او ما مامع منه من النكاح والمصنف من السيد
والعص والكتابة فسمنا في **الباب** في كسب المكاتب اذ يستعمله
طريقان احدهما منه القولان واظهرها لقطع بالصفه فان صحها في
احراز المولى عليه اذ اطلعه وجهان من بيان على الوجهين في المقول الاول
بالمخوف وطرد الطون في شراقرمه بالاذن كالمالك في صحها
وفي ربح المكاتبه طرقا احدهما التمس على المولى والثاني المولى
والثاني لقطع بالمبيع واظهرها الجواز ولا يروح الا باذنها وفي الجواز
السيد عليه اذ اطلعه وجهان صح التوى المنع وغير الاجبار **الباب**
في سفر المكاتب بغير اذن سيده قولان اصحها الجواز ولحقوا فيها
هنا في مطلق السفر الطون الا كان اقصيا وحصلها بعضهم بالطون
والجواز في القصور منهم من حملها على ان يخصص الجواز في القصور
والمنع بالطون **باب** لو وهب المكاتب من السيد شيئا او ماله
الصغير فقبلاه او اقرضه او باع نسياء او بالجنابة او كان راعا له
غير الخوم فالقولان بطريقه القولين تنبغا انه على عمره باذنه لا يخلو

أظهرها أحرارها أيضا والثاني القطع بالصحة وإذا صححنا الله منه
فوجدنا أن وجوب التوابع لزمه أن يدفع إليه أو يحبس به فاعلمه وأن
يوجبه فوجبا المكاتب الخمسة استقر في الله وأن يحرم وكان الموهوب
وفاء بما عليه ففي رجوع المكاتبه ليورده في كتابته وجهان **الحاشية**
لو أنهب المكاتب بعض من يعص عليه وصحناه فكأن عليه فإن عجز
صار هذا السيد وإن عصى عليه البعض قال ابن الحداد ويؤمر عليه
الباقي إن كان موسرا وصحة التبعين أنواعا والجزائي وقال أيضا لا يؤمر عليه
السادس لو استنوى المكاتب من يعص عليه سيده وأوصى له به فسلح
وتكون ملكا للمكاتب فإن عجز وانقضت الكفاية صار السيد ويعص عليه
ولو كان بعض من يعص عليه فادار عتق ذلك البعض على السيد
ثم إن كان السيد موسرا فإن عجز المكاتب عنه من غير اختيار السيد
لم يفسر وإن عجزه السيد في السرانية وجهان تقدمنا في العتق ولو لم
الحد الفتي من عتق على سيده بعد إذ أنه استثنى على صحة اتهامه بالظلمة
لا يصح فذاك وإن ظلمنا يصح وهو الظاهر فإن خفف خوف البقرة في الحال
بأن كان الموهوب من سيده موسرا لم يصح وإن لم يفت ذلك صح وهو على
السيد ولو أنهب بعضه وصحناه فإلا أنه أحوال أظهرها أنه يصح لا يفسر
والثاني لا يصح والثالث لا يصح ويعص ويسرى وهي كالأقوال بما إذا وصي
لمولى عليه بعض من يعص عليه وهو موسر والعبد كسبته فعليه ولله حيث
صححنا القالب العبد بعد أن سيده دخل الموهوب في ملك السيد
ففسرنا ولا نفيس أنه ليس له رده بعد قبول العبد فإن قلنا له رده فهو
لا يصلح المالك وهو قطع أنه من حننه فيه وجهان يظهر فابترها في جواب
الاستبراء على الواهب إذا كان الموهوب جاريه ولو منع السيد العبد
عن القبول وقلنا ملك لو قبل قال الإمام الظاهر عندي الصحة لا يصلح
الملك للسيد كما لو نراه عن الخلع وهو يفرع منه على أنه ليس للسيد
الرد أما إذا قلنا له ذلك فالبيع استأدى أولى بواقعه بوالأحكام
أنه لو نراه عن الإلتقاط فالتقط فالجزم كما لو لم نر منه **السابعة**

حشر

صححنا اعتناق المكاتب بعد نأد سيده بغير شرط عامته بترعائه نأد
فإن لم يصحها فالعقوبات وإن صححناها فقولنا إن صححها المنع وإن عتق
غير سيده أو عن غيره نأد سيده فهو كسائر التبرعات وهذه الأقوال في الظاهر
يصح عنده عن نفسه فلو أن الأول فيه قولنا أحدها السيد وأظهرها أنه
يؤتمن فإن عصى بالكتابة فالأولى له وإن مات رقيقا لم يسيده وإن عصى سيده
قال الإمام عن الأصحاب يبيعون فأن مات رقيقا لم يسيده أيضا وإن عتق
فهو له واعتبر من عليه وقال يبيع إذا رقيق وإن كان الأول للسيد قال الوابي
وهو الذي يوجد لحاشية الأصحاب ما ذكره نقلا احتمال المقاضي ولو مات
العتيق قبل موفى المكاتب وعوده إلى أرق في ملكه التوابع فلا ما قاله
وقيل وجه أظهرها أنه لو عتق من يبيع من الأول فيبيع من سيده عليه
والثاني أنه السيد والثالث أنه لست المال على القول الأول في الأصل
لو عتق المكاتب بعد ذلك فظهر الوجه من الأول بغير الله من سيده ولو كان
المكاتب عتقه نأد سيده نفسه الطرفين أعفاه نأد به فإن صحناه
بالأدب بعد عتق المكاتب الأول كان الأول له وإن عتق بعد عتق الأول في الأول
القولان المنقذ ما في التصريح كما تقدم وقال الإمام كمثل أن يكون الكفاية
كالصحة يعني فلا ما فيهما الطريقان بل القولان خاصة **الثامنة**
إذا أدرم المكاتب كفارة كغيره بالصوم دون المال سواء أكانت بحره أو لا
فإن أذن له سيده في التكفير بالاطعام أو بالكسوة فعلى المولى
تبرعانه وقبل على التواضع أن العبد يملك المملوك فعلى هذا لا يصح
قطعا وهو ضعيف لأن الصحيح أن المكاتب ملك لو أذن له في التكفير
قال الوابي فصححنا اعتناقه بالآداب في غير الكفارة وتوقفنا في الأول
وتوقفنا في الأخرى أيضا فإن عجزنا أن أنه لم يحرم وعليه أن كفر بالصوم
والطاهر هو أنه لا يجوز بكفاره بالاعتناق عن القول إننا إذا جعلنا
الأولى للسيد فليس معنى أن يحرم عن الكفارة إذ أنوى كلامه ثم إننا إذا
نقدنا اعتناقه وجعلنا الأول للسيد أنه لا يحرم أيضا فقولنا لا يحرم
بالأدب لكن الإمام حكى في كتاب الأيمان أن السيد إذا أملك غيره عبدا
وقلنا ملكه فأن له في إعانته عن كفارة العبد فقد وثق ولا بد من إقرار

احدها المصدق على هذا خبره عن الصادق والاثاني انه السيد فقال هذا
 يقع الخلق عن من يفتح فيه وحيث ان الاحكام تظهر في السيد كالمالك
 اقبل اليه فلا يخفى ان الكفاية والاثاني عن العبد بحكمه عنها وهو لا يخفى
 والاثاني انه موقوف على هذا هل يقع العبد عن الكفاية في الحال او يكون موقفا
 كما لو لا حتى السيد في الاول عن الاحكام اختارا لما فيهما او ردها الى
 وهذا ايضا اثبات خلاف في سعة الاحكام في المالكين
 عما في الاول في سعة السيد واثبات خلاف في الاخرى على ما لو لا
 يوقف الاول ويخبره في المالكين على قولنا يوقف الاول ويكون موقفا
 الاخرى انما ومذهب السيد في الفاضل الوقف كما قاله الرابع **السادس**
 مقدم ان المالكين ليس له وطى جارية بغير اذن السيد لا ما ذمه على الصحيح
 ولو خالف وطى فلا حد ولا مهر فان علق منه بولد لحقه ثم ان ولد له
 وهو محتسب كان ملكا له دون سيده وبعقه عليه دون سيده لكن لا يملك
 وعن الامام طبري ان الكاسا اذا خشي العجز والفساد ساحت الكسابة جاز
 بل يكا عليه مصر ناعا له فان عجز عن حكمها عموما ان رزق ولوا هذا
 الولد وفيه كسب الكسب للمالك لاله ولا كسب ولا نصيب الجارية ام ولد
 في اصح القولين وعمران سرح انهما مفسدان على القولين فيما اذا وطى ام عمر
 تشبهه واولها في حكمها هل نصبر ام ولد واحبوا في حكمها فعل
 انما في نصبر ونها ام ولد في الحال وهو ظاهر النص في النكاح انما لا نصبر ولا
 في الحال نظما ومحلها في نصبر ودها اذا اعتقها سيدها فان ولد لها نصبر ولا
 في الحال فان عموما استفتوا الاستنباد وان عجز رقت جواردها فان عموما
 المالك بعد ذلك ثم ملكها لم نصبر مستولده وان ولد لها نصبر ام ولد في الحال
 فان عجز عموما وملكها لم نصبر مستولده وان عجز باءا الحوم بكذا على
 المذهب وان كان الوصي بعد العتق فان كان له ولد من كسبه اشهر
 من وقت العتق في حكم كذا ان كان استنه اشهر فاكثر بعد اطلاق السيد
 القول بانها نصبر مستولده من الاحكام على اجزاء على ما هم وخصه بعضهم
 بما اذا وطى بعد الحريم وولد منه اشهر فصاعدا من حين الطلاق ولا
 على الولد في هذه الحالة الا بالاول على استه فاذ لم يطاها بعد الحريم
 قال الاستنباد

قال الاستنباد على الخلاف في صحة النكاح وقال الامام ادا استناب في الكتاب
 وقلنا لا نصبر ام ولد فان لم يجر بعد العتق واعرافه بوطى على ان يكون الولد
 الاثاني منه كذا ام ولد قولنا واحدا وان لم يخبر به على فوجها وحدها
 لا نصبر ام ولد وانما في نصبر **السابع** لو خفي هذا الولد وعلق الاثر
 بوسعه بعض الاعراف من ان كان له كسب فلا يسه ان يذره بوسعه
 وان لم يكن له كسب وان اراد سعة فله ان يبعده كله وان اراد على يد الارث
 ثم نصبر قدر الارش في مسجته وياخذ الماني وعظمهم الامام
 فقال الصحيح انه لا يمدى له من كسبه ولا من عمره والصحيح ان الاربع
 لا يسه منه الا في الارش وهذا قد ذكره بعض الاعراف على بعض
 ومنه وجه ان الارش لا يتعلق برقبته وهذا الولد ولا يسه منه لغير الساع
 من مع الاثاني والاثاني في الرابع في ولد المالك فيه وعندهما اشبه ان يكون
 كولد المالك من جارية **الحكم الرابع** حكم ولد الكاسه فاذا كان ملكا
 لها ولم يبعها فان شرط ان يبعها بها فسدت كسبته لكن اذا
 على الولد بعض المالكين خلاف ما اذا كان بيدها مال شرط كونه
 فانها يصح في احد القولين وعلى الرابع في ان يوافق هذه صورة كسبه
 الرقيق وسع ما يملكه بغير من واحد وقد مر الخلاف في ان كان جارية
 عند الكسابة وعلم ذلك انما يصل لما دون ستة اشهر من ودها فلو
 انما ان ولد المالك لم يحكم بحكم ولد المالك في الحوادث وسأى وان ولد المالك
 قال القاضي لا يثبت الكسابة له بل يكون السيد قولنا احدا وعلاوة
 المديرة والمعتقة والطبيعة وتاخذ عليه النكاح ثم قال من عتقه سيده
 حكمه كسب لا على سبيل السراية بل على سبيل الاستنباد وهذا
 ما ذكره الشيخ ومحمد النوري وان حدث بعد الكسابة فان كان من السيد
 فسيباني احدا الحكم وان كان عتقه من كسبه او شبهه او زنا في شو الكسابة
 طرفتان اشهرها ان فيه قولن اطهرها نعم فعلى عموما بالاداء او بالاراء
 او بالاعراض والاثاني في صحة جماعة وهما القولان في سعة ولد المديرة
 والاطرفين الثاني في القطع بالاول في الواسي الكسابة ثم عتق او ماله بعضهما
 وسقط الرق خلاف ولد المديرة والمستولده فانه سباني سيدها او غيره
 عتقها لم يحس الولد واثما وار المالكه فبعضها في حكم الكسابة في سببها ولا يحس

فان قلنا لا يثبت له حكم الكا به فهو من السيد له التصرف فيه بالبيع والقبض
والاعتناء من الكفاية والوطى ان كان جاريه ولا يحق بيعه وان قلنا
يثبت فهو من ماله قولنا لا يثبت له الكا به لانها من كسبه ولو كان السيد
كامنه وولد المستولد له وعند المولى انه لامه لانه من كسبه ولو كان السيد
لما عتق بعتقها وينفرد على هذا القول من خروج منها كسب الولد قال
المالك فيه لامه فهو لها يستعبر في كسبهما بصرف المالك في الحال
وان قلنا المالك للسيد فنقول ان اصحابها انهم موقوفون على عتق
فهو للولد والا فليس السيد لنفسه والثاني انه بصرف المالك في الحال فان قلنا
انه موقوف فتركت الام بفسادها مع قدرتها على اداء الخوم فارد الولد
ان يودي خومها من كسبه ليعتق فحق هو قال الامام لا يمكن منه
لاننا بيع ولو عتق وارادنا ان نأخذ من كسبه الموقوفون يستعبر
في اداء الخوم في اجابته الله قولنا اصحابها عند الامام المبيع ولو ما
الام في ماله التوقف فماله يكون كسبه للسيد والامام عليه قولنا
حكاهما الماوردي اصحابها وحزم به الراعي انه للسيد وحكم به
المكاتبه اذا وظيفت وطبا بقضى المهر حكم كسبه ولو كان كواطي
للسيد فان قلنا حق المالك بها للام لزمه المهر فان كان من خوم
جاءت اقوال الفقهاء وان قلنا بالوقف وقف وكيفية جهات
احدهما بوقف بعد قبضه منه والثاني بوقف في حقه وان قلنا
الكسب بصرف المالك في الحال فلا مهر عليه ومنها النفقة وبقي ما
للكسب فان قلنا الكسب للام فعليه النفقة وان قلنا كسب ولها
ان ينفق منه ومن غير وان قلنا انه موقوف بنفسه في كسبه وكذا
مداواه جرحه فان لم يكن لها كسبها وكان ولها فوجها
اصحابها انها على السيد والثاني انها في عتق المالك وبجرائها
الماوردي في مؤنه كجهيزه ادامات وان قلنا الكسب بصرف
المالك السيد في الحال فالنفقة عليه قطعاً ومنها اعتاقه فان عتقه
السيد فان قلنا المالك بصرف الكسب له في الحال فقد وان قلنا
الكسب موقوف فان منعنا الام من اخذه لا يبقا الخوم فكذا وان جردنا

فالا يبقا

فالا يبقا منه فوجها ان طهرها لا ينفرد وقطع به بعضهم وان قلنا ان المالك
سواء لو للام لم ينفرد قال الماوردي ولو كانت السيد والام منه في عتقه
فان جردناه جازت وان منعناه امتنعت واذا عتق عتق بالسؤال المهر
من ادائه او ادا امه ومنها الحنايه عليه فان كانت على اطرافه
واوجبت مالا فبعد الاقوال الثلاثة في الكسب في الام او السيد
او موقوف وهو لا يصح بصرف ما يحتاج اليه للولد منه في مداهون
وان اوجبت فصاها فان قلنا الكسب بصرف الام او السيد
في الحال فلم يصرف اليه الفضايل وان قلنا بوقف وفقت السيد
والوارث فان انفق عليه استوفياه وليس لاحدهما الا ان اراده فاذا
انكشف الحال استوفاه مستحقه فان كانت على النفس فان قلنا المالك
في الولد السيد بصرف الماله الارش في الحال وان قلنا الام فوجها
اشهرها انها لهما والثاني انه للسيد وموقوف فصارا لو ارادت الام
العتق عن القود على مال جاز وان عتقت بجانا البني على ان موقوف
ما اذا فان قلنا القود عتقا فوجها يستيان على ان مطلق العتق في
ام لا ان قلنا لا ينفق عليه صح وان قلنا بقتضيه فوجها وان قلنا التوا
احدا لا مرس لم يصح بعترا ذن السيد وبمحتته رادنه القولان
في تبرعاته وما تقدم في العتق على مال فما اذا كان المال ففقد الارش
فان كان دونه فالحكم في القود انما قض عنه كالحكم في العتق مجازا
وكذا الحكم اذا كانت الحنايه على المكاتب نفسه فارد العتق
الفضايل وسببا في **صروغ** الاول يحرم على السيد وطى مكاتبته
وان كان ملكا باقيا فيها ولو شرط في الكا به ان يطاها فسد
فان وطاها فاحد عليه سواء جهل الخمر او علمه لكن يحذر ان علم الخمر
وكذا المكاتبه ان مكاتبه يحق فيه قول قدم انه لا يجب اداؤه
ولي نكر المهر عكر الوطى خلاف مروي في الصلح ولو اتت بولد مؤثر
وهل يجب قيمته اطلق حماته انه لا يجب وقال الجرجاني على ان ولد
المكاتبه بغير السيد لا ان قلنا انه له او قلنا ساكبه عليه لكن حق المالك فيه له

فلا يتي عليه وان قلنا الحق لأمه ونصروا الحناء عليه لها فعليه القيمة وتحت
المكاتبها فان عجزت قبل الاخذ سقطت وان عجزت اخذتها فهي مستولاه
ومكاتبه فان عتقت مادارا الخوم او بالاسر اسما بقها كسها وكذا
اولادها الحاد ثون جدا الكابه على الصحيح سواء جرتوا قبل الاستيلاء
او بعده وان انفسيت الكابه بحرها ثم مات السيد عتقت موته
عن الاستيلاء وعتق معها اولادها الحاد ثون بعد الاستيلاء
من فكاك او زنا لا قبله وان مات السيد قبل عجزها عتقت
هل عتق عن الكابه فليس بها كسها واولادها الحاد ثون بعدا
على الصحيح او عن الاستيلاء فلا يسعها منه طرق احدها عن الكابه
فان الثاني كس الاستيلاء وتظل الكابه والثالث وهو الذي اوردوه الثاني
ان الكس يسعها وفي عتقها عن الاستيلاء او الكابه وجهان صحيحا الثاني
واجري القاصي والبعوي هذا الخلاف بها اذا تقدم الاستيلاء على الكابه
وصحها وهو الصحيح وجمع القاصي من المستلزم وحكي طريقة اخرى
انه ينظر الى الاستيلاء فيحكم بعنقها عنده وحكم تعليق العتق على الكابه
يدخله الدار وخوجه حكم بحيره تعق عند وجود الصفة عن الكابه
قولا واحدا ولو تقدم التعليق الكابه ووجدت الصفة قبل الاداء لم يسع
الصوم عن الكابه او حكم الصفة نظرا الى حاله التعليق بهذا الخلاف
ولو صنعت الولد بعد العتق ورتت لم يسع قيمته وكذا لو صنعت
بعدها عتقت **الثاني** وهو طويل فردد له المصنف بان في المختصر لو كان
الشريك كان امة المشركه معا ثم وطبها احررها لحكم الجرد والتعدي
والمهر على الواطي حاشا متري المالك الواحد فان لم يحل عليها نجم لها المهر
في الحال وان حل فان كان مدها مثل المهر تعطيه للدي لم يبط وفي
المهر ونصه الواطي من النجم خلاف التقاصر وان لم يكن معها شيء
فنصف النجم الذي للواطى مع المهر على خلافه لتقاصر النصف الآخر
يدفع الي الذي لم يبط وان عتقت من الخدم المهر ومصره فصاها احد
وان عجزت بعد اخله فان بقي فهو للسيد يزول ان تلفت في ملكها
فان عجزت قبل اخله فان كان بيدها قد زال المهر اخذها الذي لم يبط وبرأت

دعه

دعه الواطي وان لم يكن معها شيء فلا يتي لم يبط ان يخذ نصف المهر من الواطي
وان اخذها نظرا ان ادعى الاستيلاء وحلف عليه فولدت لسته اشهر فصاعدا
من وقت الاستيلاء المحقق وهو كذا المكاتبه من الزوج او الرنا وان لم يدع
الاستيلاء او ولدته لرون ستة اشهر من كذا حق به وثبت الاستيلاء في
نصيبه مع بقا الكابه منه ثم ان كان محسرا لم يسل الاستيلاء ان نصيب
فان ادعت النجوم اليها من الماعقت الكابه وبطل الاستيلاء وان عجزت
ونسخ الكابه فنصفها فن نصفها مستولد وان مات الواطي قبل الاداء
او الفسخ عتق نصفها وبقيت الكابه في النصف الآخر وان مات بعد الفسخ عتق
النصف والباقي في فن في الولد وجهان الصحيحان نصفه حبر ونصفه من
في الولد وجهان صحيحا انه معقود نصفه حبرا ونصفه رقيقا والثاني انه
ينعقد كله حبرا وعلى هذا قلنا وللمكاتبه فن للسيد لزوم الواطي
نصف قيمته للشريك ان قلنا بقيت فيه حكم الكابه وقلنا الحق للسيد
فكذلك الجواب ان قلنا الحق للمكاتبه لزمه جميع قيمته لها فان عتق
قبل اخذها اخذتها وان عجزت قبل الاخذ اخذ الشريك الاخر نصفها
وسقط النصف على الاول فان قلنا وللمكاتبه فن للسيد والنصف
للمشريك ولا يجب شي من قيمة الولد على الواطي وان ثبتنا حكم الكابه في ولد
المكاتبه فالنصف المرفق يتكاثف عليه ان عتقت عتق والارق للشريك الآخر
وقيمة النصف الاخر هل يح على الواطي يدعي على ان الحق في ولد المكاتبه
للسيد اولها ان قلنا بالاول ليجب ولا وجب ثم ان عتق الواطي لم لها
نصف القيمة بها اخذها ان لم يكن احد وان عجزت سقط عنه وان كان قد
دفعه استزده ان كان باقيا وان كان موسرا سري الاستيلاء ان نصيب
الشريك وكان الولد حبرا او في ب سرياً نه طوقان قال لا كثر وب
فيه قولان كما لو اعتق احد الشريكين نصيبه من المكاتبه في احد القولين
يسري في الحال وفي الثاني عند النجوم وبطل بالقطع بالثاني فان قلنا بالشري
في الحال انفسيت الكابه في نصيب الشريك وبقيت في نصيب الواطي
وثبت الاستيلاء في جميع الجارية فعلى الواطي للشريك نصف مهرها
ونصف قيمتها واما نصيب منه الولد فقال له الامام هو كذا لو استولد احد
الشريكين الجارية القته وانعقد الولد حبرا في حوب قيمته قولان

بناء على ان العلوق على الحر به واستقال الملك بمران كما لو قال العقب
ان قلنا حصل السرايه بنفس العلوق لم يجب وان قلنا حصل ادا الفهم
وجبت على الواطى ايضا نصف المهر من المكاتبه لبقا الكابه في نصيبه وروى
نصف القيمة الولد لها سعي على الملك في ولد المكاتبه لمن لو ادعت
الواطى من النجوم عتق نصيبه وسوى الباقي وان عجزه ومحت
الكابه بعت مستولى محضه وان قلنا بالسرايه عند العقب
فان ادعت النجوم عتقت عن الكابه ورواه بها وبطل حكم الاستيلاء
ولها المهر على الواطى وعقب نصف ماله الولد للشريك لو قلنا ولد المكاتبه
من السيد في السيد او قلنا بقيت فيه حكم الكابه وحس الملك في السيد
وان قلنا الحق فيه الكاسه فلها جميع القيمة وان لم تود النجوم وعقب
فعل الواطى للشريك نصف مهرها ونصف مملها وان وطرها الشريك
جميعا فان لم يحل حكم الجود والعروس كما سبق وعلى كل من مملها كامل
وان عجزت قبل ثبوتها سقطت عن كل واحد منهما نصف ماله وعقب
النصف الاخر اقول لنقص وقد يكون احد المهرين اكثر من الاخر اما الكون
بكر عند رطلي احدهما والاختلاف جالها في الصحة والمريض وعقبها
في اخذ مستحق الفصل الفصل وان اصابها احدهما فعليه نصف القيمة
للمشرك وان اقتصر بها فعليه نصف ارش لاقتصاص مع المهر وادعى
كل منهما على الاخر انه الذي اقصى واقتصر حلف كل منهما الاخر وان حلف
احدهما فذاك وان حلف احدهما دون الاخر نصي للمالك وان حصل
علوق مسطورا من ابنته او ولد واحد او ولد من كل واحد منهما الحاله الاخر
ان باقى ولد واحد فان ادعى الاستبراء وحلفا عليه لم يكونا احدهما
وهو كولد باقى به المكاتبه من زوج او زنا وان لم يدعي الاستبراء
فاما ان لا يمكن ان يكون من كل واحد منهما واما ان يمكن ان يكون الاول
دون الثاني او بالعكس واما ان يمكن ان يكون من كل منهما الفصل الاول
ان لا يمكن ان يكون من واحد منهما بان ولده لاكثر من اربع سنين
من وطى الاول ولما دون سنه اشهر من وطى الثاني وهو كولد
الاستبراء وحكم المهر في الحالين كما اذا لم يكن علوق الثاني لم يكن

من

من الاول والثاني بان ولده لايسر ان يولد الحمل واكثرها من وطى الاول
ولما دون اقل مدة الحمل من وطى الثاني فالحق بالاول في الاستيلاء
فان كان معسرا ولا سرايه وسبق الكابه في جميعها فان ادعت النجوم
وعتقت فلها على كل واحد مهر وان رقت فنصفها في الثاني ونصف
الاول يبقى مستولى واحد واحد على الاخر نصف المهر حتى اقوال النجوم
وهل الولد حر حله او مقتضاة الخلاف المستعمل وان كان موسرا
كما لو ارسله حر وسوى الاستيلاء من نصيبه الى طبقت شريكه
وباقى الخلاف في انه يسرى في الحال او عند العقب فان قلنا في الحال
انقضت الكابه في نصيب الثاني وبقيت في نصيب الاول ان قلنا عند العقب
فاذا عجزت رقت اربعين الكابه وهي مستولى له على القولين والحكم فيها
اذا ادعت النجوم وعتقت على ما سبق فيما اذا وطى احدهما او ارضا
وكذا الحكم لو عتقت بالموت وما تقدم هناك انه يجب للشريك الاخر
على الهوى وارضها من المهر وماله الحاربه وفيه الولد يجب هذا الثاني الاول
ولما وطى الثاني فان كان بعد ما حكمنا مصر جميعها ام ولد الاول او حجب
جميع المهر فان بقيت الكابه في نصف الاول بوسه ومن المكاتبه وان عتقت
في نصيبه ايضا فمحصه له وان كان قبل الحكم مصر جميعها ام ولد لم يهرمه
النصف المهر ثم هو المكاتبه ان بقى الكابه في نصف اوله الا فهو الاول
لذا ضبط القواين فيما يلزم الثاني جماعه منهم ابن الصاغ **واعلم** ان وطى الثاني
اذا وقع بعد الحكم مصر جميعها ام ولد الاول قد وقع بعد ارتفاع شبهه
المالك وانقطاع علقه عنها فيكون زنا فاطلاق وجوب جميع المهر مستوى
فيما اذا فرضت شبهه اخري او مصرص فيما اذا وقع الحكم في غيبه الاخر
ولم يشهر به واطلق في المختصر قولين في انه يلزم الثاني جميع المهر ونصفه
وسبق على ان السرايه تنحل او نصف الاول تغلى الاول حجب جميعه وعلى الثاني
نصفه وفتح ابو اسحق الاول وقال هو اختيار الشافعي والمزني **التم الثالث**
ان يمكن ان يكون من الثاني دون الاول بان ولده لاكثر من اربع سنين من وطى الاول
ولما بين سنه اشهر واربع سنين من وطى الثاني فالولد ملكي باثني الاستيلاء
في نصيبه ولا سرايه ان كان عسرا او في تبحيض حر به الولد الخلاف السابق

وان كان موسرا سوى في الحال او عند العجز كما سبق وجب على الثاني ما ذكرنا
 ان يجب على الاول في القسم الثاني واما الاول فقال البغوي ان كان الثاني
 له الاول كمال المهر للمكاتبه وكذا ان كان موسرا وقتنا ان السرايه حصل
 بعد العجز وان قلنا تحصل في الحال النفس الكتابه في نصيب الاول
 ولا يجبه لان نصف المهر لها واطلق العراقيون في الرواي عن عمرهم
 القول بان لا يجب على الاول عند يسار الثاني لان نصف المهر
القسم الرابع ان يمكن ان يكون من كل واحد منهما فان ولدته لما في
 سنة اشهر واربع سنين من طي كل منهما فان دعياه او احدها
 عرض على القاييف فن الحفنه به كان الحكم كما لو بعث الامكان فيه
 وان احدث معرفته من القاييف اعتبر انفساه بعد بلوعه ويكون
 الحكم على ما تقدم قال الامام ولو فرض ذلك في الامه القته والحفنه
 القاييف باحدها حفنه ونبت الاستيلاء في نصيبه ولا يسري
 ان كان معسرا لكن نبت الاستيلاء في نصيبه الاخر ايضا فان ابر
 انها مستوا لزمه ولا يلزم الشريك فمعه نصيبه لدعواه انها مستوا لزمه
 فيواخذ به واد المجدد القاييف والمند اعيان موسرا حكمها مستوا لزمه
 بينهما نصيبها لهذا ونصيبها لهذا وليس احدهما اولى بالستوايه
 من الاخر ولو اقر بالوطي وسكتا عن دعوى الولد والحفنه القاييف
 باحدهما نبت الاستيلاء في نصيبه وسري عليه العزم للشريك
 ولو لم يجد قاييفا واعتمد انفساه بعد بلوعه في ثبوت العزم
 تردد من كلام الاصحاب **الحال الثاني** ان يكون ولد من
 حالهما وانفق على هذا من هذا وهذا من هذا وفيها صورتان
 احدهما انفق على السابق منهما فان كانا موسرا وكان الاول
 صار قاييفا مستوا لزمه الاول وعليه الثاني نصيب شهرها ونصيب
 قيمتها واما نصيب ثمة الولد فقال البغوي وقتنا حصل السرايه
 بنفس العاقر فلا يجب ان قلنا يتوقف على العجز وقتنا لا يحصل

الا باء القيمة وحقت واما الثاني فان طيها بعد ما صار جميعها مستوا
 الاول وهو عالم بالحال لزمه الحد واوله رقيق الاول وان كان جاهلا بالاول
 وعليه تمام المهر وتمام قيمه الولد يوم الوضع ويكون جميعها الاول المستوي
 الكتابه في نصيبه وان نبت نصف المهر له ونصيب المكاتبه ونصيب
 قيمه الولد على الخلاف في ولد المكاتبه وان وطئها قبل ان يصير جميعها
 مستوا لزمه الاول فلا يلزمه الا نصف المهر ونصيب حره الولد
 فان لم ينبت بعض ماله نصيب قيمه الولد ولا نبت الاستيلاء في نصيب
 الثاني وان بقي نصيبه لاستحقاق الاول السرايه وعن المعال في
 وحرمين كما لو اعتق احد الشريكين نصيبه وهو موسر وقتنا يتوقف
 السرايه على الاداء فاعتق اخر نصيبه قبله وان كانا معسرا الاول
 ثلث الاستيلاء في نصيبه الاول ولم يسرقا اذا احبها الثاني نصيبه
 ايضا وعلى كل واحد تمام المهر للمكاتبه فان عجزت قبل احدى على كل واحد
 نصف المهر لشريكه ومن مات منهما عن نصيبه وذكر البغوي ان بعض
 ولد كل منهما الخلاف السابق وانما اذا لم يحكم بالحره في نصيبه في وقت
 الاحرام يتكاسر عليه منه الخلاف فانه لا يجب على كل واحد منهما شيء
 من قيمه الولد وذكر ابو الفرج السرخسي اننا اذا قلنا ان بعض الحرام
 كذلك لزم كلاهما جميعا لزم كل واحد منهما الاخر نصيبه منه واوله ولزم
 العرا صوره غيرهم الخلاف في بعض الحرام في ذلك كل منهما اذا كان
 الاول معسرا وانما في موسرا وحكما بار ولا موسر حر كله وحصول
 الخلاف بالموسر **الثانيه** اخلفنا في السابق فقال كل منهما بالاول ولزمها
 او كلاهما هذا واحتمل صدقه فيما اتا موسرا ومعسرا في كل
 والاعتناء باليسار والاعسار حال الاحبال **الضرب الاول** ان يكون
 في كل واحد يدعي على الآخر جميع المهر وجميع قيمه ولزمه لزمه طيها
 وهي مستوا لزمه او يدعي نصيبها على ما تقدم في الصورة الاولى وكل واحد
 للآخر نصف المهر ونصف قيمه الجارية وبقر ايضا بنصف المهر لزمه

وما يقرب به كل واحد من نصف فيه الجارية به نكاحه الاخرى فيسقط امره
 مسبقا دعوى كل منهما على الآخر في المهر ومهر الوارثان فتضي الحال التوبة
 عنهما لم يعظم من الاختلاف في حيا الاختلاف الكلام في النقص وان تفاوتنا
 حلف كل واحد منهما على نفي ما يدعيه الآخر وقيل يتجمل في انما على الامانة
 والحق وهو بعد فاذا احلفا فلا شيء لواحد منهما على الآخر وهي مستولدة
 احدهما على الايمان ونفقتهما عليهما فاذا امانا ما هي حرة والولا موقوف
 وان مات احدهما فالظاهر انه لا يحصى منها شيء يكون اربابا مستولدة الاخر
 وعن النص انه لا يحصى نصفها موقوف احدهما واختاره جماعة والله الموفق
الكتاب الثاني ان يكونا محلفين فلا يفسد للاختلاف الحكم كالعرف
 السابق وهما معسران فاذا امانا احدهما عن نصيبه وولاه كعصاة
 وان ماتا فالولا لعصيتهما بالشبهة وقيل لرسم رحمه الله تعالى
 ان الولا يوقف وان كان معسرا او معسرا او معسرا او معسرا او معسرا
 ان ادخله الموقوف ولا فرق في جلد من ان يكونا موسرين او معسرين
 اد الا عسار حال الاحمال **الكتاب الثالث** ان يكون احدهما
 موسرا والاخر معسرا فاحلف كل واحد على ما يدعي عليه
 ونفقته لا سبيل للموسر في نصيبه اد لا متارعة منه نصيب
 على الموسر ونفقتهما عليهما ثم امانا الموسر ولا يحس نصيبه وولاه
 لو وثقه فاذا امانا المعسر عن نصيبه وولاه موقوف على ما وارثا
 المعسر او لا لم يحس منها شيء فاذا امانا الموسر عن نصيبه وولاه نصيبه
 لو وثقه وولا النصيب لاخر موقوف على نصيبه لا يهدا اذا قلنا
 لا سبيل سبيل الا سبيلاد على الاذا فان قلنا سبيلاد على الاذا
 فكل الجارية مستولدة لهما والولا لهما فلا وقف لو كان الاختلاف
 بالحق فقال كل منهما للاخر انك وطئت ولا نسري الى نصيبه
 موسرا قال لا دعوى يتجمل فان ونفقتهما عليهما فاذا امانا احدهما
 نصيبه ويحس نصيبه لحي وولاه موقوف فاذا امانا الاخر عن نصيبه

وولا

119
 وولا الكل موقوف وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا فقال
 المعسر سري الا لا ادك الى نصيبه وقال الموسر انك اجبت ولا ولم نصيب
 كالحاقم لنفقته عليهما فان مات الموسر او لا عفت كلها انما نصيب الموسر موقوف
 وولاه لعصيته واما نصيب المعسر فباقراره وولاه موقوف او ما لم يعسر
 او لا لم يحس منها شيء فاذا امانا الموسر بعد عفت كلها وولا نصيبه
 وولا نصيب المعسر موقوف **الفرع الثاني** احلف السيد
 والمكاتب في ولدهما فقال لا السيد وارثه فان ذلك الكتاب موقوف
 وقالت من بعدهم وقد نكح عليه فزوجه على الاظهر وجعل الحال ذلك
 فان اقام احدهما يئنة قضى بها قال الدعوى فاذا اقام السيد ربع نسوه
 عليهما بقوله قبلت شهاده من لانهما شهاده على الولاده والمالك يشهد
 وان اقام كل منهما بغيره فعنه اقوال الدعا في ان لم يبق بغيره صدق السيد
 بمسسه **الكتاب** روح عده بامته ثم كاتبه ثم باعها منه وولفت فقال
 السيد ولدت من الكتاب موقوف وقال المكاتب بل بعد الشرا وقت
 كانت صدق المكاتب بيمينه **الكتاب الرابع** عن السيد ان انا الشافعي
 قال لو كانت بولدين احدهما قبل الكتاب والاخر بعد ها فاما للسيد لانه
 حمل واحد وكذا لو كانت احدهما دون ستة اشهر من حملها واما
 لاكثر فاما للسيد وان انا ردا في ذل ما الصحيح ان الام الشافعي ما قال ان الحمل
 يتبع الام في البيع كبره كان حتى لو وصفت لها وفي يدها اخر ما عدا قالوا
 الثاني مبيع معها والاول المباع وهو ما اوردوا الدعوى رحمه الله
الكتاب الخامس ليس للسيد وطى امه مكاتبه ومكاتبته وان وطئها ولا ولد
 ويلزمه المهر للمكاتب فان اوادها فالولا لغيره سبب ونصير مستولدة
 قال ابن الصباغ وعليه قيمتها السيد ما دون مائة الواحدة قال الرافعي
 ويحرمه الخلف الثاني **الكتاب السادس** للسيد وطى بنتا مكاتبته وارثا
 حكم المكاتبه في ولدها وان تبتا فلا لكر لو وطئ ملاحدا والمهر سري
 المتقدم في الكسب ان قلنا نصيب السيد في الحال يلزمه وان قلنا ان

لزمه لها وان تانا توقفه بقومته عليها ووقفنا لما في وان عرفت
هو لها وان عرفت هو السيد وان له ادها صار من سنو لرتنه والولد
والحب عليه قيمتها قاله ان الصاع قال الرابع قد سبق مثلها فولات
في وجوب قيمة الامر على ان يكون هذا ذلك قال النجوى في كتابه
فيها فمحقق بعق الام ويكول المكس لها اذا جعلنا الحق فيها الام فان
السيد عرفت انك عرفت ويوجد لعامة من تركه للام اذا جعلنا
الحق لها كما في المقبول واما قيمة الولد فعلى ما تقدم في اول الكتاب
الحكم الخامس حكم حثا به المكاتب ومن هو من جنته من رضى
وولد وولد واولى اذا احب المكاتب على سيده او على احب جنابه
نوجب الماله ورجعت بالعتق الى الماله فان كان له مال كان
المواجب مثل قيمته او اقل طوابه ما في يد وان كان اكثر فتولا
واحد عباره الاصحاح فيها فقال الامام والغزالي احب ان يطالب
بتمام الارش كل الحر لا الارش لا يعلق برقبته حال الكفايه واحب ما
لا يطالب الا بقرضه وهذه العباره تفهم ان المكاتب على السؤل الاول
يطلب من ربه ان يرد على قدر قيمته وعبر العرائض عنها بان جنابته
هل يوجب اقل الارش من قيمته وان كان الجنابه او بعض الارش الجنابه
بالقايما لم فيه فولات كالتولس في جنابه العبد القراخ الى راسه
فانه يعلم الاول وهو الحد المكاتب بعدى نفسه بدله على
ان كان مستحق الارش غير السيد لم يكن له فدا نفسه بغير ارادة
ياكثر من قيمته وفي جوارحه باذنه التولس في بغيره وان كان
مستحق السيد بان كانت الجنابه على طوره او على موزنه او على عمله
الفرح كان له ذلك وقال القاضي ابو الطيب سعي ان يسمى على القوب
في هذه من سيده ان صحها كان له ذلك الا فلا كما في الجني
قال ان الصاع وهذا يقتضي ان السيد لا امتناع من ماله ان
كان له الامتناع من قبول الهبة وعندي انه يلزمه فتواه لانه لا يمكن
ان يقضى الا بدله وهذا من ان الصاع يقتضي ان الامتناع يبرور

للسيد

للسيد تجزئ اذ امتناعه من رد الزايد على قيمته وهو يقتصر طرهما قاله
فيما اذا كان المستحق غير السيد وان لم يكن له مال فالبسحق الارش هو
احب تجزئ عن الحاكم ثم ان استعفى الارش فتمت بيع كاه في الجنابه
والا بيع منه بقدره وسبق الكاه في الباقي فاذا ادب حصه من النجوى
ذلك القدر في سره الى الباقي وحيث ان احب الا وقطع به الروايل
ولو كان مع بعضه في الجنابه قبل حلول النجم لم احل ادب حصه الباقي
لم يسو قولا واحدا ولو اراد السيد العبد من ماله واستغنى الكاه
وله ذلك على المستحق القبول على المذهب ومن بعده منه العبدان
واذا الرجوع عن اختيار العبد وتطعيم العبد الا اذا امان العبد بعد
الاختيار وكذا اوراقه ما من المحي عليه ليشترط القدا وانما شرط اذنه
في البيع لان قوله السيد اخترت القدا لا يفسد حق مستحق الارش
من قبله العبد ما لم يرد الماله الروايل **السادس** اذا احب عبد المكاتب
فان كانت الجنابه موجهه للمقتضين كان مستحقه ان يقص
وان كانت موجهه للمال ورجعت بالعتق اليه تعلقت برقبته
الا ان يرد به المكاتب قال السيد نجي الا ان يكون الحال ابقائه
لا يقدر به نص عليه ومن بعده فيه طريقا احبها له على القوب
في انه يقدره بالاقل او بالارش مطلقا وعلى الثاني ان كان الارش
قدر القيمة او اقل سنقل المكاتب به وان كان اكثر لم يستقل في
جوارحه باذنه سيده التولس في صحة تبرعاته باذنه والمالي
القطر باذنه بقدره بالاقل وفي الوقت الذي اخبر به فممنه اوج
احبها يوم الجنابه والباقي يوم الا بد مال الى المالكوم القدا والارش
اقل القيمة من يوم الجنابه والقدا هذا في عبد المكاتب الذي لا
عليه فاما الذي سكا عليه كولد المكاتب من منه واولد ووالد
القدس وحيث منه حيث يجوز له القبول بالسر لم يرد من سيده
فان اذن على قول تبرعته باذنه وقدر الكاه في اقل قدره كسبه
وهل له بيعه في القدا **السابع** لو احب المكاتب على احب السيد

او ابراه من الخوم عمن واسار اس حج الى الله بحج عنقه الخلافة
 اعتنا في العبد العبد احب و يلزمه وراه ريم قد به فيه طريقا احد
 انه على القولين الثاني القطع بان يقد به الاما و كذا يلزمه فراه
 ووا لله اذ احبنا واعتقه او ابراه من خومه ولو ادي المكاتب
 عمن وتعلق الارش برقيقته ولا يلزم السيد فراه وفي ما يلزم المكاتب
 الطريقان المنفردان هما يلزم السيد في الصورة الاولى **فروع**
 او حنى المكاتب جنبا يات اعتقه السيد او ابراه عن الخوم لزمه فراه
 وان قبض منه الخوم عمن ضمان الجنابة على المكاتب ثم ان كانت الجنابات
 مقادرا لو صلح جماعة بضره واحدة او هدم عليهم جدارا على القوس
 الملققة من الروم الاصل من روض الجنابات كلها وقبضه او لا وكلها
 وان كانت متفرقة فالقدم انه يلزمه الارش اقباعا له وفي الحديث
 قولان أحدهما انه باق بحاله يلزمه الاقل من الارش في القيمة والثاني
 انه يجب لكل خط به الاقل من ارشها والقيمة وقطع الدعوى بانه
 بما في يده الاقل من روض الجنابات كلها ومن قيمته قال الرافعي
 ويشبه ان يكون هو الاظهر وان لم يكن في يده مال وطلبه محققا اذ
 تعجزه عن الحاح وبيع و يقسم الشئ على اقدار الارش فان ابراه
 بعضهم قسم على الباقيين ولو انفس الكفاية بتعجز المكاتب نفسه فراه
 السيد فراه فان كانت الجنابة واحدة فان قلنا الواجب تمام الاعتقه
 الارش انما يبلغ فراه فان قلنا ثبت حكمه اقل الامر من قبل
 بقول غنله هنا او بقوله قدرا لهدا القولان في الحد القرضه وحيات
 وان كانت متعددة ولم يحللها اذ فان قلنا الواجب كذا في الجنابة
الاربع لو حنى المكاتب على سيده جنبا به فوجب المال ابتداءا بالدم
 فعلق الحن في يده وهل يلزمه الارش انما يبلغ ام الاقل منه ومن قيمته
 في القولان وقد تقدم بكون اعتقه السيد او ابراه عن الخوم وان لم يكن
 في يده مال سقط الارش قال الامام وسعي ان يطالب به دعا عمن وقد
 حكاها فيما تقدم وحيها ربحه وحكاها القولان ايضا وان كان في يده

مال

مال فعلق الارش به متى علم ان القرض اجبى حال يتعلق الارش به منته مع نفسه
 او برقيقته خاصة فيه خلاف تقدم فان قلنا يتعلق به لم يسقط الارش هنا
 وان قلنا لا يتعلق ففي سقوطه وجهان اظهرهما الاول انه عوى لطلب القولان
 يطالب به من غير تفصيل قال الرافعي من يكون في يده مال ام لا ونظر
 قول الرافعي في الوجيز الصحيح انه يطالب به من غير تفصيل قال الرافعي
 والاثب ما تقدم فان قلنا يطالب به فالواجب الارش قطعا وطرد بعضهم
 في القولين وهو وجوب اقل الامر من روض المكاتب اذ لو الخوم فقد
 انقضوا على ان الواجب لا يسقط كما في الاحصى **الخامسة** تقدم المكاتب
 ليس له ان يدي من يعتقه عليه اذ احب في ملكه سواء كان له كسبه ام لا وان
 الامام حكي عن العرائس انه ان كان له كسبه فراه منه ولا يبيع في الجنابة
 وروى منه الارش فان السيد بالباقي وان العرائس اعمالا قالوا انما ساع منه
 قدرا لارش الا ان يتقدر ولم يقر قول من يكون له كسبه ام لا وان بعضهم
 يعرض له في لدا المكاتبه اذ او قلنا اعتقه على عتقها فحني فان لم يكف
 او يتقدر ربيع بعضه مع كاه فان ادن السيد للمكاتب فراه من يعتقه
 فهو على القولين تبرعه باذنه وهل له ان يبيع من يعتقه اذ كان
 في ملكه وحنى على عتق احراره حيا به او حن على المال فيه فراه كل من
 جماعة ونظير ما اذا احب العبد المهرهون على سيده هل له بيعه في الحيا
 لا يستفاده **السادسة** لو صل احدى عتق المكاتب عتقه احر
 قتلا فوجب القصاص كان له ان يقتض بغير اذن السيد وكذا لو كان
 القاتل احده عتقه ولم يلزمه اذ هو الارش **والسابعة** عن المبيع ربحه الله
 قوله انه لا يقتض الاما من سيده فان لم ياذن تعين الارش منهم من
 ومنهم من قال اخرجهم ومنهم من نقاه ومنهم من اعتقه في الثانية دون الاولى
 ومنهم من ثبتته فيهما **الساابعة** اذ احب المكاتب على سيده حيا به
 القصاص فله ان يقتض وهل له استغناء قبل الاند مال الظاهر ان
 منه الخلافة في الجرح والظاهر الجواز على مال وصل له طلبه
 ليسبق منه التعجير في القولان المذكوران في الجرح وكذا انه ان يقتض

اذا حتى على السيد او على ولده واما الخيانة على المكاتب فان كانت
التسوية الكتاب ومات رقيقا كما مر فان كان القاتل السيد فليس عليه الا
الكفارة وان كان اجنبيا فليس عليه الفضايل او القيمة ولما اخذ كسابه
ايضا حكم الملك الارث وان كان غافلا فله ان يتركه فان كان غافلا فله
ان يتركه وليس للسيد منعه على المذهب فان غفلا فله ان يتركه فان كان
ذو الارش فقد راجع اليه حكم الحكم اذ اعني مجازا وسياقي وان غفلا
مطلقا فان قلنا موجب لحد احد من راسا وقلنا القصاص لكن العفو
المطلق يقتضي المال ومسا الارش ان لم يتركه المالك شي وان غفلا مجازا
سقط القصاص ان قلنا موجب لحد احد من راسا وقلنا القصاص
بغير ان يتركه وان غفلا فله ان يتركه فان كان غافلا فله ان يتركه
موجب القصاص لم يترك شي ان قلنا العفو المطلق لوجب المال ان قلنا
بوجه فوجهان حد واحد ان كان غافلا فله ان يتركه وان كان يتركه
فعل القول في ادا في احد شي ان غفلا فله ان يتركه وان كان يتركه
عفو بغير ان يتركه وفي صحتة بانه القولان في بغير ان يتركه
ثبت المال بالجنابة على طرفه فهو مستحق له في عموم المهر المكاتب
وهل يأخذه في الحال ام بعد الا بد مال فيه طهر فان كان غافلا فله ان يتركه
في جنابه الحجر والثاني القطع باحد في الحال فان قلنا بغير الا بد مال
فسرنا الجنابة الى النفس السخنة الكتاب فان كان اجنبيا فله ان يتركه
القيمة للسيد وان تملك فان كان اجنبيا احد المكاتب الارش وان
كان السيد اسحق عليه الارش وهو محض النجوم فان حل النجم والجنابة
الحقبات جنسا وصفه فله اقوال القصاص واخذ من له الفصل
الفصل وان اختلفا اخذ كل واحد حقه وان قلنا باخذ الارش في الحال
فان كان مثل يد حيرا او اقل فله اخذ جميعه ولا يلا باخذ اكثر
من قدره لانه ليس له قد نصير الى ابدية واذا اخذ ما له فله
ثم ابد ملكه الجراحه فقد استقر الارش باخذ الباقي ان لم يكن احد جمع
وان سرت الى النفس فان قبل ان يتركه الكتاب فان كان اجنبيا
اجنبيا فليس عليه منعه بتمام القيمة وان كان السيد سقط عليه الضمان

واخذ

واخذ كسابه وان سرت بعد عتقه بالاد ار فان كان اجنبيا فعليه
تمام الدية باخذة ورشته بالنسب والولاء وان كان السيد فعليه تمام الدية
ايضا بخلاف غيره في عبده القن لو حصل العفو بالقصاص فهو كما لو حصل
بالاد ولا يمنع من القصاص من الدية الا فان الواحد من النصف
والقصاص حصل جديدا ثم ارش الجنابة بعد العفو وجب القصاص في ال
واذا عفا المكاتب عن المال ولم يصفه عفو ثم عتق قبل اخذ المال فله اخذه
لان قولنا ظاهره نعم ولو حتى على طرف المكاتب عتقه فله القصاص
فان كان خطأ او رجعت لغيره لا المال لم يتركه عليه مال **فروع**
ختمها الكتاب عن الام انه لو حتى السيد على طرف المكاتب
وكان الارش مثل النجوم وحكمنا بالقصاص وحصول العفو ثم عاد وجب
ثانيا جنابه بوجوب القصاص وجب القصاص فان قال لم اعلم ان
القصاص والعفو حصل معا لم يتركه **قال** ان سرحه الله تعالى
وهو قول اخوانه بوجوب منه دية حر ولا يصاح للشبهة وانه لو
عتق المكاتب واحلف هو والمحضي عليه فقال المكاتب كتح حر او اجد
وقالت الجاني بل مكاتب ضد في الجاني منه فان شهد السيد للمكاتب
فثبت شهادته وباني اخر ولو قال المكاتب ان عتقت عن النجوم بعد موت
فاسحرح السلف فان قال المكاتب في الحلول عتقت لم يتركه بولده وان
قال بعد الحلول وسره ما في الوجود فلا عتق وان جاز له ان يتركه
لانه عتقه بالجنابة بالجنابة وان لم يوجد صدق منه ان كان له الوالد
لومات سيد المكاتب فقد تقدم ان الكتاب لا يرفع قوله بعض ادائه
الى الوارث ولو كان له وارثان لم يرفع الا ماداه حقه فان كان الوارث
صغيرا او محبونا لم يرفع الا ماداه حقه الى واه فان كان له وصيان العتق
الا بدع اليه الا اذا اتى بكل منهما الاستقلال فان كان على
الميت دين او وصي بوصا فان كان الوارث في قضا الديون وتنفيذ
الوصايا عتق بالرفع اليه والا تجمع بالوصي والورثة ويومع المهر
فان لم يكن له وصي وقام القاصي مقامه ولو دفع الى غيرهم لم يترك
لان دفع الى الوارث فان قضا الديون الوصايا عتق والوصي

على المكاتب ولم يعترف قاله البغوي وقال القاضي ابو الطيب كان
 مستظهرا للمركب هذا المكاتب بالرفع الى الضم وان كان اوصى
 لانسان عتق بالرفع اليه وان اوصى بالرفع كادفعها الى من اوصى اليه
 ستفرقها او الى الحاكم وان اوصى بقضاء ادين منها فعن صريحا اليه
 او مات استبد والمكاتب ممن يعترف على الوارث عتق عليه ولو كان
 مكاتبه ابيه ثم مات الاب وورثه ابن الفسخ النكاح وكذا لو مات السيد
 وبنته تحت مكاتبه فورثت زوجها ولو اشترى المكاتب وجته
 او اشترى المكاتبه زوجها الفسخ النكاح قال الامام لو عجز
 المكاتب عن حكم حبل فقال السيد اعجز بعضكم واقرب بعضكم بكم
 ذلك فان فعل قاضي عتق كله ويرجع السيد عليه بصفته كالمملوك
 ولو عجز السيد او السلطان فقال السيد بعد النجوى اقر ذلك
 على المكاتب لم يكن عليها حتى يحد له كانه ولو ادى منه على كفايه
 الاولى وقال قد انفتحت لك العتق عتق بالثبات الصريح وراجعا بقدمه
 المكاتب كما في الكتاب الفاسد وكذا لو قال عتق كذا كانه الاول ان
 اضاف العتق الى الاداء ولو عجزه ثم ادى منه كان ادى ولم يقل
 قد انفتحت لك كانه لم يكن جزءا بالاداء وكان المودى كالحراج
كتاب اتمات الاولاد
 يجوز السيد وطى امته واستبلادها وتصير الامه بالاستبلاذ
 شرعا معنى انها تعقب بكون سيدها واهله ببعثها فيه طريقتان
 احدهما بكونه ثلثا من اصحابها وهو الحد بكذا ويعقب من اهل المال
 مقدمه على الزبوان والوصايا والقدم نعم فان بقيت ماله حتى
 مات عتقت كالد قال الامام وعليه يجوز ان يقال حصول المال
 وان يقال يعقب من اثلث كالمدر ومنهم من جعل القدر امة يجوز
 بيعها ولا يعقب بكون السيد والطريق الثاني الصحيح النسخ والقول
 الاول انما حكى الشافعي ذلك عجزه وقيل ان الاجماع اعقد
 بعد ذلك ولو حكم حاكم ببيع ام الولد نقض حكمه وفيه وجه انه

بنا

بنا على القول الاصولي ان الاتفاق بعد الحلاق لا يدفع الحلاق ومنه من يراه
 على انه هل يشترط في الاجماع ان يرضى احصاء النطر في اركان الكاف
 من احكامه **المطلب الاول** في اركانه وهي اربعة **الاول** ما يحبس
 به الوارث عند الوضوع والموضوع خمسة اقسام الاول ارضع الولد
 الحلو ذكر اكان او انثى او خنثى حبا او ميتا **الثاني** ان تضع عظموا
 من الولد كيد او راس او اصبع او ظفر **الثالث** ان يضع جسدا مصورا
 به ركن بصورة كل احد **الرابع** ان تضع جسدا فيه عظميا حتى لا يهر
 الا القوايل وشهد اربع اسوة ان فيه اسدا الخطاط ومبادئ التشكيل
 والاختلاف في ثبوت امة الولد بكل من هذه الاربعة وانقصا العدة به في
 واحكام القهر والكفارة **الخامس** ان يضع مضغده ليس فيها عظم حتى
 ولا حتى وشهد القوايل انه ميتا خلق ادى ولو بقي الخطاط والارثاني
 او رجلان عارقان في النصف انما نصير ام ولد وظاهر نصه في المختصر
 ويصير عتقا ومن وجوب اعزده وان احدثه بقضي به ولا يحجب شرط
 مذكوره في احدثه ولا يصح عدم ثبوت امة الولد به **الركن الثاني**
 ان ينفذ الوارث حرا فلو انفذ رقيقا بان وطى امه عجز بنكاح او زنا
 ثم ملكها لم تصير ام وارثا ولا اها فلا او بعد الوضوع وفيه وجه
 انها تصير قال السيد لا في صورة ملكها حيا لا ان يطاها بعد الملك
 ولا بعد ثبوته اشهر من وقت الوطى فيحكم بحصول العتق في ملك الام
 وثبوت الاستبلاذ وحرية الوارث ولو احتمل ان يكون سائفا وصورة
 ملكها حيا لا ان يضعه له وورثته اشهر من يوم ملكها او ان يطاها
 بعد الملك ولدت لما دون الاربع فان كان قد استبرأها حيا ملكها
 لم ينفذ النسب في ثبوت امة الولد وجهان قال القاضي ان كان
 لا نصير ام وارثا لم يكن استبرأها فوجهان قال السيد حتى لا
 من ذلك الصورة واحدة وهي ما اذا علققت امة المكاتب منه بولد
 فانه رقيق وفي ثبوت الاستبلاذ قولان **الذكر الثالث**
 مقارنته الوطى للملك الامه فلو وطى امه عجز بشبهة واولاهم

نظروا فان وطئها طائنا ايها زوجته المملوكة قالوا لا بأس ولا استنلاب
 او طائنا ايها زوجته الحرة او امته قالوا لا بأس ولا استنلاب
 قولان واذا لو غزو عسيرة امه قالوا لا بأس ولا استنلاب
 قولان واما جازان فما اذا اشترى امه بشرا او اسكنا او ارها طائنا
 صحت البيع اظهرها وشبهه بعضهم الى الجديد انه لا يثبت في صحته
 بعضهم مفايلة **الربك السابع** يثبت نسب المولود من السيد
 وقد مر في باب ما يلحق من النسب في شرط في ثبوت امه المولد
 خلق الامه عن علق حق ايها في احد القولين لعلق ارش المهر والحاربه
 والدر في اكان على المورث من قلنا لا بأس بنقل التركة فان امه المولود
 لا يثبت قال ابن القاص ولا بأس ام المولود في هذه المسائل على هذا القول
 وفيما اذا استولى المالك اسلمته فان لم لا يشمل الاستنلاب في الحال يثبت
 عند انقطاع العلق على الصحة ولا فرق في سوا امه المولود من
 ان يكون لوطي حلالا او حراما حلالا او احرام او زوجة او اسلام
 بان يكون مملوكا والسيد كذا او مملوكا ومضاهم او رسلهم فان
 ارجينا الحد على احد القولين في هذه التلايه ولا بأس بواحدة حرة
 المولد ونسبه وثبوت امه المولود مع حرمة الحد لا يشمله المصو
 قال لرواوي وكذا لوطي المالك امه المسلمة بوجوب الحد في قول وشب
 الاستنلاب **النظر الثاني** في احكام السنن واليه وهي في حقه
 في ابواب المقصود منها هنا اربعة الاول اولاد السنن والى الحد
 بعد الاستنلاب من غير استبد من كساح او ذنا حكمهم حكم الام وليس
 المستبد بيعهم ويغتفون مونة وارما تسم الام في حياته ولا يفتق
 باعتبار ان استبد امهم بخلاف ولد المالك منه ولو وادب من طي شمه
 فان اعتقد لوطي انها زوجته الامه والولد يفتق السيد الام ولو
 كما لو اتت به من كساح او ذنا وان اعتقد انها زوجته الحرة او امته اعتقد
 حرا وعليه قيمته المستبد واما الاولاد الحاصلون قبل الاستنلاب
 بنكاح او ذنا وليس لهم حكم الام بل السيد يخدمه او يورثه الى ملكه
 ولا يفتقون مونة فاذا قلنا انه اذا استولى امه عزم بنسبه

انها

انها زوجته او امته باستنلاب او بشرا او اسكنا طائنا صحت او في كساح عود
 ثم ملكها اي امته المولود يثبت كما تقدم فالاولاد الحاد ثلثون بعد ملكه من كساح
 او ذنا امه حكمها في امتناع بيعهم وعنتهم مونة السيد الحاصلون قبل ان يملكها
 الميسر لهم حكمها وان حصلوا بعد الاستنلاب ولو ملكها وهي حامل من زوج
 او ذنا قال القاص في الفتاوى لا يثبت ذلك الولد حكم الام بل يكون قسما
 للمستبد في اعتبار حاله العلق بخلافه اذا اشترى امه حاملا فان الحمل الذي
 هو اخوه بعنق تبع الام وان كان لاخ لا بعنق على اخيه والفرق بين الثاني
 هناك حقيقة الحرة وهما حق الحرة وقال الامام يجوز ان يخرج نقد الحرة
 الى اء او على الفوا يثبت في لحد يبر الى الولد وفي كلام السيد ان قوله
 والخلاف في ولد المالك تبه يخرج عند القاص في الخلاف ان الحمل ان خرج
 ان قلنا يخرج ولم ينجبها الا لا ينجبها يجوز ان يخرج هذا عليه **الثاني** يبر الى السيد
 وقد مر ان المولد يبر الى الحرة وتصرفه في البيع وفي عتقه كل ما يبر الى ذلك
 كالمهنة والوصية او بعض الامه كالمهر في حقه وقهرها خلاف مقرر في حقه
 وفي كذا يبرها خلاف مقرر في حقه وصحتها وعلى هذا يجوز عتقها على ما قال القاص
 ولو باعها لنفسها صح على الطاهر وله اجادتها ووطئها واستنلابها
 واجارها واولادها انما يبر لها في الاستنلاب واستنلاب مبر واما تزويجها
 فقد مر ان فيه ثلاثة اقوال اصحها يجوز ويستند في ثابتهما يجوز وان
 رخصت وثالثهما يجوز بمرضاها وعلى الذي هو محل الجور الحاكم بنو خمران
 واذن سيدها فيه وجهان في حرة الخلاف في تزويجها المستقلة واما ان
 المستقلة لا تملك بيعها السيد على النكاح وليس له ان يملك يادن سيده في حرة
 بانه وجهان اصحهما الجواز واذا كان السيد كذا في الام المستقلة
 وجوزنا السيد تزويجها لم يبر الكافر منه على الصحيح وكذا لا يبر وجهها العاق
 في الاصح وان طلاه **الثالث** ارش الخانات على اطراف السنن والى الحد
 التابعين لها والغنم الواجبة بالخاء على السيد السيد لا يملكه ولو عزم
 غاصبه فاقوا في ذلك ضمن قيمته للسيد لو حكمه بغير شهادة شاهدين
 اقرا السيد باستنلابهم رجعا قال الشيخ ابو علي لا يجرمان شيئا بقا المالك
 ولم يفتونا بشهادتهما الا سلطتهما لبيع ولا يقابل الغرض من ذكر الا بغير

خلافاً فإن منع البيع يقتضي القيمة المحبولة فيما إذا اجتمع جارية بانيه
 وقتلنا لا نصبرام والاول لا يصح بيعها كجملها بخر وهل يجب بيعها بخر
 قال الامام قدامنا استند قال الذي رآه ان علمها الغرم للورثة لنفوقتهما
 الملك لشهادتهما كما لو حكم الحاكم بشهادتهما كما لو حكم الحاكم بشهادتهما
 الحقيق بصفه ووجدت ثم رجعا فانه يلزمها الغرم **الرابع** لو وطى الشريك
 الجارية المشتركة واستولدها فان كانا معسرين في مستولدهما سواء
 علم الشريك منهما او جهل فادامانا جميعا عقت وكان لعصبة كل منهما
 الولاء على حصته **وادي** الربيع رحمه الله انه يكون موقوفاً بينهما وعظمة
 الاصحاب ولولا وان كانا موسرين وعرف لسان فقد تزوجا وان
 جهلنا ولا يبينه والتبس الحال لعاربا لو ادعت الشكلا وادعى كل واحد
 منهما انه الذي استولدها او لا فان قلنا بتجليل الشرايه فالجارية مستولده
 بالتافهما وكل واحد عزم ان شريكه يستحق عليه نصف قيمتها ونصف مهرها
 ونصف ماله وله في قول وانه يستحق على شريكه اذا كان جاهلا بالحال
 قيمه والده وجميع مهرها وما اقر به كل منهما لصاحبه يكره فيه فثبت
 قولنا نحن فكذلك سقطت طائفة به فيبقى دعوى كل منهما على الآخر المهر
 وقيمة الولد وتصل الحكومه منهما كما تقدم بما اذا وطى الشريك المكاتبة
 ولا فرق في ذلك بين المكاتبة والقننه والولا موقوف بينهما **سابع**
 الاول لو استولدها الميراث منه صارت مستولده ان قلنا سعي ملكه وان كان
 بزواله لم يثبت في الحال فان سلم على القولين بما اذا استولدها جارية غيره
 بشبهة ثم ملكها وان قلنا بالوقوف فوقفنا بالاستيلاء ايضا **السادس** اذا
 سلمت مستولده الكافرا واستولده امته بعد اسلامها فقد تزوجت بالبيع
 انه لا سبيل الي سعيها ولا يجبر على اعتناقها على الصحيح لكن عطل عند امرائه قننه
 وكسبها له ونفقها عليه فان سلم رفعت المحبولة وانما سعيته وقد
 الخلافة انه هل له تزوجها اذا قلنا بخوار تزوج المستولده قال ابو حنيفة
 المروزي وهي حق حصانه ولو بها الى ان يزوج نصبر لا يزوجها الا ان
 الولد مميذا او خافه بيقينه عزه بيه فلا يترك عنه قال النووي رحمه الله

والذي

والذي عليه الحكم هو لانه لا حصانه لكا فر على مسلم كما مر في الحصانه
 فلا حصانه للاب هذا **الثالث** في فتاوى الفقهاء ان ابي ابي الوالد
 جارية بانيه الحر لا يثبت النسب ولا حد ولا استيلاء وان الكا
 اذا اولد جارية بانيه كتمل ان يسي ثبوت الاستيلاء على الخلاف
 في انه اذا اولد جارية بانيه نفسه هل يثبت الاستيلاء **الرابع**
 فيها ايضا ان من وطى جارية بيت المال بحد فان اولدها فلا نسب
 ولا استيلاء سواء الفقير والغني لانه لا يجب الاعفاف في بيت المال
 نجر للمساكين محمد بن عبد الله وعونه
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 سليمان كرا





